

الشبكة العربية للمنظمات الاهلية

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية

دراسات حالة

الأردن . لبنان . مصر . تونس



د. عبد الله الخطيب   د. هاشم الحسيني

أ. أيمن عبد الوهاب   أ. فتحية السعيدي

تحرير: د. أماني قنديل

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي
للمنظمات الأهلية في الدول العربية

الاسهام الاقتصادي والاجتماعي
للمنظمات الأهلية العربية

الشبكة العربية للمنظمات الأهلية
(تحت التأسيس)

رقم الإيداع : ١٦١٣٧ / ٩٩

تصميم الغلاف :
منير الشعراني

الجمع والإخراج :
محـــمد أمـــين



الشبكة العربية للمنظمات الاهلية

الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية

دراسات حالة

الأردن . لبنان . مصر . تونس



د. عبد الله الخطيب د. هاشم الحسيني

أ. أيمن عبد الوهاب أ. فتحية السعيدي

تحرير: د. أماني قنديل

تم هذا العمل بالتعاون مع

الاتحاد الأوروبي

المحتويـــات

تقديـــم

شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات من هذا القرن ، تنامياً مضطرداً في دور المنظمات الأهلية العربية ومساهماتها الإيجابية في التنمية ، والتنمية البشرية المستدامة على وجه الخصوص . وقد تجلى هذا الدور في التجارب الملموسة من قبل المجتمعات العربية ، مع ما طرحته تلك المنظمات من تصورات عملية وحلول واقعية للمشكلات التنموية ، وإشباع الاحتياجات المتغيرة للمواطن العربي .

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي اضطلعت به المنظمات الأهلية العربية ، ودخولها شريكاً ثالثاً وأساسياً في العملية التنموية . إلى جانب الدولة والقطاع الخاص العربي ، إلا أن هذه المساهمة لم يتم تناولها بأسلوب علمي ناقد يُقيم التجربة ويرصد نجاحاتها وإخفاقاتها ، بهدف تفعيل الإيجابيات وتحييد السلبيات .

ولذلك حرصت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، هذه المؤسسة الوليدة ، أن يكون في مقدمة أولوياتها وخطط عملها ، توثيق مسيرة المنظمات الأهلية العربية ، وإغناء المكتبة العربية ، وشغل الفراغ الهائل الذي تعانيه من جراء غياب الرصد التوثيقي لعطاءات هذا القطاع الحيوي في المجتمعات العربية .

وهذا الإصدار هو نتاج جهد مجموعة من الباحثين العرب ، وهو حلقة في سلسلة دراسات الشبكة وبحوثها العلمية الهادفة لإبراز الدور الحقيقي للمنظمات الأهلية .

ونحسب أن نتاج البحوث والدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب ستكون منطلقاً وداعماً للشبكة في سعيها الدؤوب إلى تطوير المنظمات الأهلية العربية وفق أسس علمية تخدم المجتمعات العربية بالمعلومات الدقيقة .

طلال بن عبد العزيز

مقدمـــة

تعتبـر دراسـة الإسـهام الاجتمـاعي والاقتصـادي للقطـاع الأهلي ، أو مـا يطلق عليه القطاع الثالث Third Sector ، من الدراسات الحديثة محل الاهتمام على مستوى العالم . وتوجد في المجتمعات الغربية عشرات البرامج البحثية الجامعية ، والعديد من مراكز الدراسات المتخصصة ، التي توجه اهتماما لهذا الموضوع ، فهناك ميل كبير – لأسباب عملية وعلمية – لتحديد إسهام القطاع الأهلي في سياسات الرفاه الاجتماعية في الدول الغربية ، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

وهناك مؤشرات عديدة – سوف نأتي إليها تفصيلاً في صفحات هذا العمل العلمي – يتم الاعتماد عليها لتحديد الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي ، لعل من أبرزها قيمة مشروعات هذا القطاع ، والمستفيدين منها ، والعمالة ، وتحديد قيمة عمل المتطوعين ، ووزن وحجم الإسهام في الدخل القومي . وهناك صعوبات وإشكاليات عديدة تواجه عملية تحديد قيمة القطاع ، مصدرها صعوبة تحويل أنشطة القطاع كافة ، إلى أرقام وإلى أبعاد كمية ، ومع ذلك مازال هذا التحدي تتم مواجهته في مختلف الدراسات العالمية .

ومن أشهر وأبرز الإسهامات البحثية في هذا المجال على مستوى العالم المشروع الذي تبنته ، ومازالت ، جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الأمريكية عبر دراسة دولية مقارنة للإسهام الاجتماعي والاقتصادي في ١٢ دولة في العالم . هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، المجر ، مصر[✿] . الهند ، تايلاند ،

✿ شارك عن مصر في هذه الدراسة د. أماني قنديل ، بدأت المرحلة الأولى للمشروع عام ١٩٨٩ وامتدت حتى عام ١٩٩٥ ، ثم اتسعت وبدأت المرحلة الثانية لتضم عددا أكبر من دول العالم .

البرازيل، اليابان ، إيطاليا ، وغانا . وكما هو واضح ، فإن المشروع قد ضم دولاً نامية ودولاً متقدمة ، ودولاً من أوروبا الشرقية، ومثل هذا المشروع – بإصداراته الضخمة المتنوعة – زخم علمي هائل يدفع ويطور البحوث في هذا الميدان ، خاصة بما تضمنه وكشف عنه لأول مرة – من امكانات هائلة للقطاع الثالث . هذا وقد انتهت المرحلة الأولى من المشروع ، والذي انتقل إلى مرحلة ثانية ضمت دولاً نامية ودول أوروبا الشرقية ودولاً متقدمة وذلك على مستوى أكبر ، إذ تضم هذه المرحلة ٣٢ دولة من مختلف أنحاء العالم . وسوف نتعرف على نتائج عديدة لهذه الدراسة من خلال دراستنا التي نقوم بها بشكل مقارن لأول مرة في العالم العربي .

يضم هذا الكتاب دراسات حالة لأربع دول عربية ، هي الأردن ، ولبنان ، ومصر ، وتونس ، وهي محاولة شجاعة من جانب فريق الباحثين المشاركين في هذا العمل ، للغوص في أعماق الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي في الدول العربية المذكورة ، ويأتي هذا في وقت تتنامى فيه أهمية هذا القطاع على المستويين العملي والعلمي .

فعلى المستوى العملي تزايد دور المنظمات الأهلية في السياسات العامة ، خاصة السياسة الصحية وسياسة الرعاية الاجتماعية ، وحدث ذلك بشكل متصاعد منذ الثمانينيات ، وبدا واضحاً خلال التسعينيات ومع الاتجاه نحو تبني سياسة الخصخصة وسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية . وتم ذلك في إطار خطاب سياسي من جانب الدولة مدعم ومهيئ لدور المنظمات الأهلية أو القطاع الثالث . كما تم أيضاً في إطار وعي وإدراك أعمق من جانب القطاع بدوره ومسئولياته ومحاولته بناء قدراته Capacity Building ، ولاشك أن المناخ الدولي بمختلف متغيراته قد دعم من دور القطاع وأثر إيجابا على البيئة المحلية المواتية .

وعلى المستوى العلمي أو الأكاديمي ، فإن التسعينيات على وجه الخصوص قد شهدت اهتماماً غير مسبوق لدراسة القطاع الأهلي في الأقطار العربية .

وقد أسهمت الشبكة العربية – التي تتم هذه الدراسة في إطارها – في بناء تراكم بحثي منذ أن كانت تنشط تحت مسمى لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية (١٩٨٩ – ١٩٩٧) ، سواء من خلال بحوث وأوراق مؤتمرها الأول (القاهرة ١٩٨٩) والثاني (القاهرة

١٩٩٧) ، أو من خلال سلسلة الأعمال العلمية التي قامت بها ونشرتها ووزعتها على صعيد عربي واسع✿.

وبالإضافة إلى هذا العمل العلمي الذي نقدم له ، تقوم الشبكة العربية بالخطوات الأخيرة نحو إصدار دراسة المرأة في المنظمات الأهلية العربية ، وذلك في كل من مصر وفلسطين والأردن والمغرب والكويت ، كما تقوم بدراسة مسحية ميدانية لواقع المنظمات الأهلية العربية في كل من سوريا واليمن والأردن وموريتانيا .

كذلك نشطت بعض الجامعات العربية في إدخال مقرر العمل الأهلي ضمن المقررات الدراسية وذلك في جامعة القاهرة ، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الأردن ، وتطورت حركة البحث العلمي إلى درجة كبيرة من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه لتسهم في دراسة القطاع الأهلي ، **وعلى الرغم من هذه الأهمية المتصاعدة العملية والعلمية للقطاع الأهلي ، فإن دراسات القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع هي شبه غائبة مما يعطي أهمية كبرى لهذه الدراسة التي نقدم لها** .

وتتضمن هذه الدراسة - بالإضافة إلى المقدمة - فصولاً ستة :

أولها : يهتم بتأصيل دراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي ، سواء في الدراسات الغربية أو في الدراسات العربية ، ويطرح صعوبات وإشكاليات الدراسة والمنهج الذي اتبعته .

وثانيها : يدرس الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي في الأردن ، ومن خلال بيانات قومية متاحة لدى الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالأردن ، ومن ثم فإن هذا الفصل بمثابة تغطية شاملة لحالة الأردن .

وثالثها : دراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية العربية في لبنان ، ويعتمد على دراسات حالة ثلاث ، ويبرز خصوصية الحالة اللبنانية وانعكاسات التكوين الطائفي على القطاع، وكذلك تنامي عقود الشراكة مع الدولة .

✿ راجع بهذا الخصوص د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي - دراسة للجمعيات الأهلية ، القاهرة ١٩٩٤ (باللغتين العربية والإنجليزية) ، نفس المؤلف ، تنمية القدرات التنظيمية والبشرية للجمعيات الأهلية (القاهرة: ١٩٩٧) ، شهيدة الباز المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، (القاهرة : ١٩٩٧) .

رابعها : يهتم بدراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية في مصر، ومن خلال اختيار ثلاث دراسات حالة متنوعة ومتميزة.

خامسها: يدرس حالة تونس من حيث إسهام القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويناقش نتائج ثلاث دراسات حالة متنوعة .

سادسها: مناقشة ختامية لنتائج الدراسة ، وفي إطار مقارن ، مع اختبار لمدى انطباق النظريات الغربية بهذا الخصوص على الحالات التي تم تناولها ، ويطرح النتائج الرئيسية على المستوى الكلي ومن منظور مقارن .

الفصل الأول

مدخل لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية

د. أماني قنديل

أولاً : التعريف بدراسات الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث :

تهدف دراسات الإسهام الاجتماعي والاقتصادي إلى تحديد قيمة إسهام القطاع الأهلي أو ما يطلق عليه القطاع الثالث في الدخل القومي والحسابات القومية ، وتستند هذه الدراسات – كما تستند الحسابات القومية في معظم دول العالم – على عدة مؤشرات ، من أبرزها إسهام القطاع في توفير فرص العمل ، والقيمة الاقتصادية لعمل المتطوعين مقاسة بمتوسط أجور العاملين في الساعة (لدى العمالة غير الزراعية) ، وعدد وطبيعة المستفيدين من الخدمات التي يقدمها القطاع ، وقيمة مشروعات القطاع وإسهامها في توليد الدخل القومي ، وكذلك تمويل القطاع .

هذا وفي غالبية الدول المتقدمة يتم تضمين القطاع الثالث ضمن الحسابات القومية ، من خلال منظور تعريف ومؤشرات يتم تبنيها ؛ حيث توجد ثلاثة نظم للحسابات القومية بهذا الخصوص، أولها يطلق عليه نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، ثانيها النظام الأمريكي ، وثالثها نظام الاتحاد الأوروبي . وكل منها له سمات وعيوب ومزايا ، فالنظام الأمريكي مثلاً يدخل ضمن حسابات هذا القطاع المنظمات التي قد تحصل على أكثر من خمسين في المائة من دخلها من الحكومة ، بينما نظام الأمم المتحدة يستبعد هذه المنظمات من مفهومه ومن ثم يستبعد حوالي ٤٠٪ من المنظمات غير الربحية Non Profit organizations الأمريكية من حساباته .

وعلى الرغم من التطور الذي لحق بدراسات القيمة الاجتماعية والاقتصادية للقطاع الثالث في المجتمعات الغربية ، ورغم تطور الحسابات القومية بهذا الشأن في كثير من دول العالم [١] ، فإن معرفتنا في الدول النامية لقيمة هذا الإسهام وبهذه النظم للحسابات القومية ، مازال محدوداً إلى حد كبير ، وينطبق ذلك على الدول العربية بالطبع . هذا وفي الوقت نفسه تتوافر مؤشرات لتقول لنا إنَّ حجم القطاع الثالث وإسهامه ضخم للغاية في عالمنا العربي ونحتاج لأن نعرف عنه المزيد .

إن البيانات محدودة عن الدول النامية ، ومن ثم هناك **فجوة توصيفية** تشير إلى معلومات أساسية تنقصنا ، وعلى الجانب الآخر هناك خلط في المفاهيم ، يشير إلى **فجوة مفاهيمية** . وللأمانة العلمية ينبغي الإشارة إلى أن المتابعة للأدبيات الغربية الحديثة حول هذا القطاع تشير هي الأخرى وبشكل نسبي إلى مشكلة قصور بيانات ، كما تشير إلى إشكالية "الخلط المفاهيمي" ، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى حداثة هذا المجال البحثي ، والذي تطور تطوراً كبيراً فقط في العقدين الأخيرين ، كما يعود إلى أن هذا المجال البحثي يهتم بظاهرة اجتماعية واقتصادية ترتبط بمفاهيم محلية اجتماعية وقانونية ، ومن ثم فإن التعبير عن مسمى القطاع يختلف من بلد إلى آخر ، كما سنرى فيما بعد .

إن السؤال الرئيسي الذي تهتم به الدراسات الدولية المقارنة ، فما تعلق بالإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث محوره هو ما العوامل المؤثرة على طبيعة ونمو القطاع؟ . ما الذي يجعل القطاع كبيراً في إحدى الدول ومحدوداً في أخرى؟. وما العوامل التي تجعل إسهام القطاع ضخماً في المجال الصحي مثلاً بينما هو محدود في مجال التعليم والثقافة؟. ونظريات عديدة تتصدى للإجابة عن هذا السؤال ، وهي جميعها نظريات غربية قائمة على افتراضين أساسيين ، **أولهما** افتراض توافر آليات الديمقراطية ، **وثانيهما** افتراض توافر آليات السوق ، ومن ثم وبشكل مبدئي يمكن القول : إن هناك كثيراً من التحديات تحيط بدراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث في الدول النامية عامة وفي الدول العربية على وجه الخصوص ، وهو ما يكشف عن قيمة هذه الدراسة التي نعتبرها دراسة استكشافية أولية ينبغي أن يتبعها مزيد من البحوث .

ثانياً : حول المفهوم :

وصل العالم لاتفاق حول قطاعين ، **أولهما** : هو قطاع الدولة أو كما يعبر عنه القطاع العام **وثانيهما** قطاع السوق أو ما يعبر عنه بالقطاع الخاص ، ولكن القطاع الثالث الذي يتضمن تنظيمات ضخمة ومعقدة خارج نطاق السوق (غير هادفة للربح) وخارج نطاق الحكومة (تنظيمات مستقلة ذاتيا) ، مازلنا لم نصل بخصوصها إلى توافق . وهذا القطاع

المتنوع والضخم الذي هو خارج نطاق الحكومة وخارج نطاق السوق ، هو ما نستخدم بخصوصه تعبير القطاع الثالث Third Sector . إن اختبار الأدبيات في العقد الأخير وبهذا الخصوص يشير كما عبر ليستر سالمون عن ذلك ، بأن هناك تقدماً في «تكنولوجيا التفكير» Technology of Thinking (٢)، فقد حدث تطور شديد في طرح النظريات حول هذا المجال ، كما أبدع الباحثون في محاولتهم الاقتراب من دراسة هذا القطاع الصعب والمعقد .

إن هناك تحدياً أول يواجه من يتصدى لهذا الموضوع وهو إشكالية المفهوم ، فهناك اختلاف وقصور في المصطلحات التي تصف هذا القطاع وكل منها يركز على واقع معين لهذه المنظمات :

فهناك إلى جانب مصطلح **القطاع الثالث** ، مصطلح **القطاع التطوعي** Voluntary Sector والذي يركز على أحد أهم مدخلات القطاع وهو التطوع ، إلا أن المصطلح يغفل أن قدراً كبيراً من النشاط في منظمات هذا القطاع يقوم به فريق من العاملين مدفوع الأجر .

وهناك مصطلح **القطاع المستقل** Independent Sector الذي يركز على الدور المهم الذي تلعبه منظمات هذا القطاع كقوة ثالثة خارج الحكومة والقطاع الخاص ، ولكن في واقع الأمر فإن هذه المنظمات غير مستقلة تماما ، فهي تعتمد في تمويلها على الحكومة والهبات الخاصة والمصادر الأجنبية ، وذلك إلى جانب اعتماد بعضها على بيع السلع والخدمات (إذن تعتمد على السوق) .

يوجد أيضاً **مصطلح القطاع المعفي من الضرائب** والذي يعتمد على واقع معين لهذا القطاع وهو تمتعه بإعفاءات ضريبية ، ولكن المصطلح يغفل عن السمات التي تجعله يتلقى دعماً ضريبياً .

وهناك مصطلح **القطاع الخيري أو القطاع الوقفي** ويركز على ما يتلقاه القطاع من دعم ومساعدات ومنح خاصة ، إلا أن هذا لا يمثل المصدر الوحيد لتمويله .

يوجد كذلك مصطلح **الاقتصاد الاجتماعي** ؛ حيث يستخدم لوصف مدى واسع من المنظمات غير الحكومية في بعض دول الاتحاد الأوروبي ، إلا أن المصطلح يخفي وراءه

نطاقاً متنوعاً من المنظمات يدخل بها التعاونيات وبنوك التأمين ومنظمات التسويق الزراعية.

هناك أيضاً مصطلح **قطاع المنظمات غير الحكومية** وهو يستخدم لوصف القطاع في الدول النامية ، إلا أنه يعود فقط على جزء من المنظمات التي تنخرط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٣] ، ويمكن أن نضيف إلى ذلك **مصطلح القطاع الأهلي** ، والذي يسود كثيراً من الدول العربية ليعبر عن المنظمات الأهلية ، وهو مصطلح لا يلقي قبولاً من بعض السيسيولوجيين لأنه يتضمن علاقات ونمط إنتاج قديماً يأخذ ثنائية العائلة أو القبيلة والدولة ويتجاهل وجود المجتمع المدني[٤].

وعلى الرغم من ترويج ورواج مصطلح **القطاع غير الربحي** Non Profit Sector وارتباطه بالواقع والقانون الأمريكي ، إلا أنه لاقى رواجا وانتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة ، خاصة لأنه مرتبط بمصدر رئيسي للأدبيات في هذا المجال ، وهذا المصطلح يؤكد على أن هذه المنظمات لا تسعى لتحقيق الربح، هذا رغم أن بعضها يحقق أرباحاً (تمثل عائد بيع السلع والخدمات) ، لكن المنظمة لا تخلق أساساً لتحقيق الربح وهي ليست جزءاً من السوق .

يمثل ما سبق جولة مع المصطلحات التي تصف القطاع النشط خارج السوق وخارج الحكومة ، وفوضى المصطلحات هذه قائمة على مستوى العالم في دوله المتقدمة والنامية ، وغير صحيح ارتباطها بالدول النامية فقط ، مما شكل لدى البعض تحدياً رئيسياً لدراسة القطاع ودفع البعض من الباحثين للمغالاة في التحدث عن أزمة مفهوم مرتبطة بالدول النامية[٥].

وإذا كانت المصطلحات المتنوعة والمختلفة تشكل تحدياً أول في الدراسات المقارنة للإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث ، فإن التحدي الآخر هو ما تعلق بمجال وطبيعة هذه الكيانات ، وهو ما يدخلنا في **التعريفات** .

إن وحدة التحليل لتعريف القطاع هي المنشأة أو المنظمة ، إلا أن هذه المنظمات غير متجانسة وتختلف في حجمها وفي طبيعة نشاطها ، وفي بعض الأحيان توجد قوانين مختلفة تتعامل مع كل مجموعة متجانسة من الوحدات ، كما هو الحال في اليابان أو في

بريطانيا مثلاً؛ حيث توجد مجموعة من المنظمات لها تعريف خاص قانوني يطلق عليها المنظمات الخيرية Charitable Organizations ، أو كما هو الحال في مصر ؛ حيث توجد منظمات يعتبرها القانون منظمات نفع عام ولها وضع قانوني متميز(٦). وفي بعض دول العالم مثل البرازيل والمجر ، هناك قطاع مسجل رسمي من هذه الوحدات أو المنظمات وقطاع آخر غير رسمي(٧).

الخلاصة إذن ، أن هناك مكونات عديدة ومختلفة ضمن منظمات هذا القطاع ، وهو ما يثير مشكلة التعريف لإمكانية المقارنة .

هناك أربعة أنماط من التعريفات . تعريف قانوني ، واقتصادي مالي ، وتعريف وظيفي ، وأخيراً تعريف هيكلي إجرائي(٨)، التعريف القانوني هو أكثر التعريفات مباشرة في تحقيق أهدافه ، فهو يلجأ إلى قانون البلد ليحدد الوحدات أو المنظمات التي تدخل ضمن القطاع الثالث ، والتعريف الاقتصادي يركز على مصدر التمويل ، وهو الاقتراب الذي يتبناه نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية SNA ويعرف القطاع بأنه الذي يتلقى أغلب تمويله من اشتراكات وهبات خاصة وبيع سلع وخدمات ، أما التعريف الوظيفي فهو يركز على تبادل المصالح بين مجموعة من الناس لتحقيق نفع عام ، التبادل هنا والتكافل والتضامن أساسي في التعريف . وأخيراً فإن التعريف الهيكلي الإجرائي فهو يضم مجموعة سمات تؤكد على هيكل وعمليات المنظمة ، والملامح الأساسية لهذا التعريف تتلخص فيما يلي :

١ – إنها منظمات تطوعية إلى حد ما .

٢ – لا توزع الأرباح على مجلس الإدارة أو الأعضاء .

٣ – لا تسعى إلي الربح .

٤ – لها إدارة ذاتية .

٥ – لها هيكل رسمي منظم.

٦ – خاصة إلى حد كبير ، فهي مستقلة عن الحكومة .

٧ – غير سياسية بمعنى أنها لا تخضع في أنشطتها لمرشح سياسي أو حزب سياسي ولكن لها أن تتبنى أهدافاً سياسية (الديمقراطية وحقوق الإنسان) .

إن السمات السابقة تعكس التعريف الأصلي في اقترابه الوظيفي الإجرائي الذي اتفق حوله الباحثون من ١٢ دولة في العالم في المرحلة الأولى لمشروع جامعة جونز هوبكنز ، ويلاحظ أن السمات السابقة قد تم اختزالها في نهاية المشروع وفي مرحلته الثانية ، فتم التوسع في ادخال منظمات لها طبيعة سياسية وخاصة أن بعض المنظمات غير الربحية في العالم تعمل لصالح وتحت رعاية أحزاب سياسية (كما هو الحال في بعض منظمات ألمانيا والمجر) .

إن التعريف السابق ، قد تم اختباره في المشروعات الدولية الكبرى المقارنة وانطبق إلى درجة بعيدة على المنظمات غير الربحية ضمن القطاع الثالث . ولكن من الأهمية بمكان أن يأخذ هذا الاقتراب الوظيفي الإجرائي – في اعتباره التعريف القانوني أيضاً ، الذي يوسع أو يضيق من المنظمات غير الربحية ضمن القطاع الثالث ، فهو قد يتسع ليضم الجماعات المهنية وجماعات رجال الأعمال (قوانين دول الخليج مثلاً فيما تعلق بالجمعيات الأهلية) ، أو قد يتسع ليضم النوادي الاجتماعية والرياضية (حالة تونس مثلاً) ، أو قد يضيق القانون من هذه المنظمات ويستبعدها من تعريف الجمعيات الأهلية (حالة مصر التي لها قوانين خاصة للنوادي الرياضية والاجتماعية والجماعات المهنية بل إن كل جماعة مهنية لها قانونها المستقل) (٩) . **الأمر إذن يشوبه بعض التعقيد ويحتاج إلى أكثر من اقتراب للتعريف والتحديد ، يأخذ في اعتباره الواقع ، وكذلك القدرات التفسيرية للتعريف وطبيعة العلاقات بين مكوناته .**

وأخيرا ، وفي هذا السياق ، يجدر الإشارة إلى إشكالية التصنيف بمعنى أساس تصنيف الوحدات ، بحيث إن كل مجموعة وحدات متجانسة على أساس النشاط ، ينبغي تمييز دورها وعناصر اهتمامها المشترك ، وهنا أيضاً نجد أن المقارنة الدولية تكشف عن أن كل بلد يتبع نظاماً للتصنيف (خاصة في الدول التي تدخل القطاع ضمن حساباتها القومية) ، فالنظام الفرنسي مثلاً يضم عشرة مجالات نشاط أساسية و٦٤ نشاطاً فرعياً ، وتصنيف المركز القومي للإحصاءات في الولايات المتحدة يختلف عن ذلك ، وتصنيف الأمم المتحدة مختلف .. وهكذا . إلا أننا لو اطلعنا على الخبرة الدولية المقارنة – لدول متقدمة / نامية – ضمن المشروع العالمي لجامعة جونز هوبكنز ، يمكننا الاستفادة من أساس ونظام

تصنيف المنظمات[١٠]، حيث إن هناك إحدى عشرة مجموعة للنشاط ، كل منها يضم مجالات فرعية . ويمكن أن نوجزها على النحو التالي :

١ - مجموعة الثقافة والترويح : وتشمل الثقافة والفنون والنوادي الرياضية والاجتماعية .

٢ - مجموعة التعليم والبحث .

٣ - مجموعة الصحة : وتشمل المستشفيات والتأهيل والخدمات الصحية التي يقدمها القطاع .

٤ - مجموعة الخدمات الاجتماعية : والتي تتوجه إلى الأسرة والأطفال والشباب والمعاقين والمساعدة الذاتية والإعاقة والطوارئ .

٥ - مجموعة البيئة .

٦ - مجموعة التنمية والاسكان .

٧ - مجموعة القانون والسياسة والدفاع Advocacy .

٨ - مجموعة الخيرية (أو منظمات المساعدة الاجتماعية الخيرية التقليدية).

٩- أنشطة دولية .

١٠ - الدين .

١١ - المنظمات المهنية والاتحادات .

المشكلة التي يمكن أن تواجهنا في التصنيف ، تعدد أنشطة الوحدة الواحدة أو المنظمة الواحدة ، وهي مشكلة مهمة في العالم العربي نتيجة غياب التخصص ، فالمنظمة قد تقوم بنشاط عريض في مجال الصحة ، وكذلك في مجال الخدمات الاجتماعية ، كيف سنصنفها خاصة إذا كنا نقوم بدراسة مسحية ميدانية ، أو إذا كنا نقوم بإعداد قاعدة البيانات؟. الأدبيات الغربية تعتمد في ذلك على أن هناك نشاطاً رئيسياً واحداً يعكس حجم انفاق المنظمة على هذا النشاط ، وإلى جانبه تعتبر الأنشطة الأخرى فرعية . إلا أن المشكلة التي تواجهنا في الدول العربية - خاصة على مستوى المنظمات الأهلية - هي عدم دقة

البيانات أو عدم توافرها ، وبالتالي يصعب في بعض الأحيان تمييز النشاط الرئيسي عن الفرعي، وتأتي استجابات المنظمات الأهلية العربية (خاصة في المسوح الميدانية) لتجعل أي نشاط تقوم به هو نشاط رئيسي .

ثالثا : الدراسات السابقة :

يتسم البحث في مجال العمل الأهلي العربي بالحداثة النسبية ، إذ يعود تراكم الدراسات الحديثة التي اهتمت بهذا الميدان إلى أواخر الثمانينيات ، ثم تصاعد الاهتمام الأكاديمي في عقد التسعينيات . ومن ثم قد يفسر لنا ذلك نمط الدراسات السابقة التي اهتمت إلى حد كبير بالكشف عن ملامح القطاع من حيث جذوره التاريخية ، وحجم القطاع وأنماط نشاط المنظمات الأهلية العربية ، وبعض القضايا الأساسية التي تواجه هذه المنظمات خاصة من منظور العلاقة بالدولة (١٢).

ومن أهم العلامات على طريق تطور دراسة هذا القطاع ، مجموعة البحوث التي صدرت عن المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة : ١٩٨٩) وهو المؤتمر الذي دعا إليه برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بمساندة مجموعة من مؤسسات التمويل العالمية (١٣). وقد تضمنت البحوث موضوعات متنوعة نوقشت على مستوى المناطق العربية (المشرق ، المغرب ، الخليج ..) وأخرى على المستوى الإقليمي العربي حول قضايا التشريعات والتمويل . وكانت هذه البحوث هي الخطوة الأولى للكشف عن ملامح القطاع الأهلي في مختلف الدول العربية ، وفي توفير البيانات الأساسية.

أما الخطوة التالية فقد تمثلت في مجموعة الدراسات التي صدرت عن لجنة متابعة المنظمات الأهلية ، والتي تأسست بناءً على توصية من المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية* – حيث صدرت دراسة عن المجتمع المدني العربي ، دراسة للجمعيات الأهلية ١٩٩٤ ، وذلك باللغتين العربية والإنجليزية (١٤)، كما صدرت دراسة حول مؤسسات

* تمثلت مهام اللجنة في الاهتمام بتطوير البحوث وتدريب المنظمات الأهلية وبناء قاعدة بيانات ، بالإضافة إلى الاهتمام بالإعلام والتنسيق العربي بين المنظمات .

التدريب وبناء قدرات المنظمات الأهلية العربية ١٩٩٧ [١٤]، وصدرت دراسة مسحية ميدانية لواقع المنظمات الأهلية العربية ، ١٩٩٧[١٥]. بعد ذلك تم عقد المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية (القاهرة: ١٩٩٧) ، وصدرت عن المؤتمر مجموعة من الدراسات القيمة التي مثلت نقلة نوعية في أدبيات العمل الأهلي العربي ، باعتبار أنها انتقلت من التوصيف إلى التحليل وإلى استشراف المستقبل .

وجاءت الخطوة التالية مع تحول لجنة المتابعة إلى صيغة مؤسسية تحت اسم الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، واضطلاعها بعدة دراسات ، من بينها هذه الدراسة عن الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية العربية .

وبالإضافة إلى الجهد المؤسسي السابق على طريق تطوير البحوث في مجال العمل الأهلي العربي ، هناك جهود فردية كبيرة لباحثين من مختلف الأقطار العربية لدراسة المنظمات الأهلية في قطر معين [١٦]، ثم الاهتمام بقضايا وقطاعات نوعية من المنظمات الأهلية في مجال المرأة أو التنمية أو حقوق الإنسان [١٧] .

وعلى الرغم من التراكم البحثي سابق الذكر في العشر سنوات الأخيرة ، إلا أن الاهتمام خلال هذه المرحلة لم يمتد إلى دراسة عميقة للإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي ، وفقط توافرت بعض المؤشرات عن مصادر التمويل وحجم الميزانيات وعن عدد العاملين ، ولم تتوافر دراسة شاملة عميقة للموضوع ، وهو الأمر الذي يكسب دراستنا هذه أهمية خاصة : باعتبارها الدراسة الأولى للكشف عن القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع .

أما على مستوى الأدبيات الغربية ، فإن هناك دراسات عديدة منشورة حول اقتصاديات القطاع الثالث خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن أشهر سلسلة من الدراسات المنشورة هي ما ارتبط بالمشروع الدولي المقارن للقطاع غير الربحي ، والذي تبنته جامعة جونز هوبكنز اعتبارا من عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩٥، وصدر عن المشروع ٦ كتب ومجموعة من أوراق العمل ، بالإضافة إلى مقالات نشرت في الدورية العالمية Voluntes ، وملامح عن القطاع في كل دولة ضمن المشروع (١٢ دولة) ، كان من بينها مصر .

الدراسة السابقة بما اشتملت عليه من دراسات متنوعة ، لها أهمية كبيرة فيما تعلق

ببحث الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث ، أو القطاع غير الربحي ، إذ أنها نتاج مجهود فريق من الباحثين ينتمون للدول المتقدمة والدول النامية وشرق أوروبا ، وتمت في إطار دولي مقارن ولاختبار النظريات السائدة . كذلك فإن أحد إصدارات المشروع هو كتاب يتعلق بدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية [١٨]، حيث يطرح إشكاليات البحث في هذا المجال ثم يتناول دراسات حالة لمصر والبرازيل وتايلاند والهند وغانا ، ويختبر مصداقية النظريات الغربية في هذا المجال . لقد **اهتمت مختلف إصدارات جامعة جونز هوبكنز بهذا الخصوص بدراسة العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسئولة عن نمو وتطور القطاع الثالث في دول العالم** ؛ بحيث إن البحث قد تخطى مجرد توفير بيانات مقارنة عن إسهام القطاع الاقتصادي والاجتماعي ، وامتد إلى إبراز العوامل المسئولة عن نمو نمط وطبيعة تطور القطاع ، وهو ما سوف نسعى إلى تحقيقه خلال هذا العمل، رغم الإشكاليات العديدة التي تحيط بذلك .

إذن الدراسة العالمية المذكورة وفرت قاعدة بيانات واختبرت نظريات نمو القطاع ، **وبالنظر لأهمية نتائج المشروع ، سوف نشير بإيجاز إلى أربع نتائج أساسية ارتبطت به** :

١ – إن القطاع غير الربحي – كما أطلق عليه المشروع – هو قوة اقتصادية كبرى في الدول التي تمت دراستها ، فمنظمات هذا القطاع توظف ١١,٩ مليون موظف ، وهو ما يمثل ٤,٥٪ من قوة العمل في هذه الدول، أو ١ إلى ٢٠ وظيفة عامة و ١ إلى ٨ في قطاع الخدمات . هذا وقد أبرز تقدير وقت المتطوعين أن عملهم يعادل ٥ ملايين موظف إضافي.

٢ – إن حجم القطاع الثالث أو القطاع غير الربحي يتنوع من مكان إلى آخر، فالعمالة مثلاً تتنوع بين ٠,٨٪ في المجر إلى ٦,٩٪ في الولايات المتحدة، ثم تأتي إيطاليا واليابان والسويد وألمانيا وبريطانيا وفرنسا ، وأبرزت النتائج أن التنوع في القطاع من بلد إلى آخر أحيانا يجد له ما يبرره في طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد وفي النظريات التي تم اختبارها ، إلا أنه في أحيان أخرى يكون غير مفهوم كما هو الحال في السويد دولة الرفاهة .

٣ – إن القطاع غير الربحي يتنوع في تكوينه من مكان إلى آخر ، وقد كان له أربعة

مكونات بارزة هي التعليم والبحوث ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، والثقافة والترويح ، وهي مكونات تبدو أساسية مهيمنة على القطاع في كل مكان ، إذ تمثل ٧٥٪ من نفقات القطاع في سبع دول من ثمانٍ تم اختبارها . وبدت السويد هي الاستثناء ؛ حيث يصل الإنفاق في هذه المكونات إلى النصف فقط .

هذا وقد سجلت نتائج المشروع التنوع الضخم ضمن هذه المكونات الأربعة ، إذ ترتفع نفقات التعليم والبحوث في كل من اليابان وبريطانيا وتصبح هي الغالبة ، بينما الصحة هي الغالبة في الولايات المتحدة وألمانيا ، وتبرز الخدمات الاجتماعية على القمة في فرنسا وإيطاليا ، ومعنى هذا أن التنوع ليس على مستوى القطاع ككل ، وإنما على مستوى الدول أيضا .

٤ - النتيجة الرابعة الأساسية للمشروع الدولي المقارن لجامعة جونز هوبكنز أن هناك تنوعاً في هيكل العائد من هذا القطاع بين مختلف الدول ، عائد الخدمات يصل إلى حوالي النصف في ميزانية منظمات هذا القطاع ، يأتي بعد ذلك دعم الحكومة (٤١٪) ثم العطاء الخاص (١٠٪) . لكن على الرغم من هذه النتيجة العامة فإن هناك اختلافات في بعض الدول حيث يأتي المصدر الرئيسي من الحكومة في كل من ألمانيا وفرنسا .

إن دراسات الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في بعدهاالمقارن تهتم بهذا التنوع وهذه الاختلافات ، وهي لا ترصدها فقط وإنما تسعى إلى تفسيرها في ضوء النظريات السائدة ، وهو ما تهتم بتحليله وإيضاحه النقطة التالية :

رابعاً : النظريات التي تفسر التنوع والاختلاف في الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع :

من المهم قبل تناول هذه النظريات الإشارة إلى عدة ملاحظات أولية. **أولها**، إن نظرية واحدة فقط لا تصلح للتفسير سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المقارنة الدولية ، ومن ثم من المهم الأخذ في الاعتبار تكامل النظريات فهي ترتبط بشكل أساسي ،

وهما سيادة آليات السوق والديمقراطية ، ومن ثم فإن الاعتماد عليها ينبغي أن يأخذ في اعتباره هذه الفرضيات . **ثالثها** إن الاختبار الحقيقي لهذه النظريات يستلزم توافر بيانات عن واقع القطاع الثالث في الدولة أو الدول محل المقارنة ، أي يفترض توافر قاعدة بيانات تسمح بفهم القطاع واختبار النظرية .

ما هذه النظريات والاقترابات ؟

١ - النظرية الأولى يطلق عليها **اخفاق الحكومة واخفاق السوق** ، وهي تعد النظرية المهيمنة ، ونقطة البداية فيها المحددات والنواقص التي برزت في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، وذلك في قدرة السوق على توفير سلع عامة للجميع بغض النظر عن القدرة الشرائية . إن هذا القصور في السوق ، وفقاً للنظرية الكلاسيكية يوظف كمبرر للحكومة للتدخل الاقتصادي ؛ حيث يظهر البعد السياسي في النظرية وهو انعكاس الإخفاق الاقتصادي في إشباع الحاجات على عملية التصويت في الانتخابات . وهنا فإن إخفاق السوق في إشباع الاحتياجات المتنوعة بغض النظر عن القدرة الشرائية ، يقابله أحياناً إخفاق الحكومة في اشباع هذه الاحتياجات ، وهذا الإخفاق تتزايد احتمالاته في المجتمعات المتنوعة غير المتجانسة . في هذه الظروف يبرز دور القطاع الثالث أو القطاع غير الربحي حيث يتوجه نحو إشباع الاحتياجات المتنوعة غير المتجانسة التي أخفق أمامها السوق والحكومة . هذه النظرية إذن لو تتبعنا خطابها فهي تقود إلى عدة افتراضات ، **أولها** اختلاف حجم القطاع وفقاً لدرجة تجانس السكان ومن منظور التنوع الاثني والديني والعرقي ، **ثانيها** إن هذا الاختلاف يبرز في حالة التعليم ؛ حيث تؤثر الثقافة والدين والقيم على الطلب التعليمي ، **ثالثها** افتراض أن تزايد إنفاق الحكومة على السياسات الاجتماعية يؤدي إلى انخفاض أو انكماش القطاع الثالث خاصة فيما تعلق بخدمات التعليم ، **رابعها** إن تمويل القطاع الأساسي يأتي من الإسهامات الخيرية والوقفية الخاصة باعتبار أن القطاع الثالث غير الربحي يتطور وينمو من الاحتياج لسلع وخدمات عامة لا يوفرها السوق أو الحكومة .

٢ - **نظرية جانب التوفير أو الإمداد** Supply side Theory ، بينما تركز النظرية

السابقة على الطلب غير المشبع من السلع العامة والتي أخفق في مواجهتها السوق والدولة ، فإن هذه النظرية تتعامل مع هذا البعد أيضاً ولكن ليس كشرط كافٍ لتفسير النمو أو التنوع في القطاع الثالث غير الربحي .

وفقاً لهذه النظرية نحتاج لشرط ثانٍ بالإضافة إلى الشرط الذي تناولته النظرية الأولى ، وهو توافر مبدعين ورواد اجتماعيين لديهم حافز لتأسيس منظمات لإشباع الطلب غير المشبع ، وظهور هؤلاء وفقاً لهذه النظرية يرتبط بعوامل كثيرة منها المنافسة الدينية أو التنوع الديني ، وينعكس ذلك أساساً على الصحة والتعليم ، وهنا من المهم الإشارة إلى أهمية دراسة حالة لبنان ضمن هذا البحث ، وسوف نختبر نتائجها في الفصل الأخير ، حيث يتوافر تنوع وتنافس طائفي ودرجة من عدم التجانس بين السكان ، وقد تكون هذه الحالة مهمة للبحث في مقابل حالة تونس أو حالة مصر ، فقط هنا نذكر القارئ بأن يأخذ في اعتباره تنوع دراسات الحالة في هذه الدراسة . إن هذه النظرية تقودنا إلى أن نتوقع إلى أن أكبر نمو أو تطور في القطاع الثالث غير الربحي يوجد حيث توجد منافسة دينية أو طائفية ، ويقودنا أيضاً إلى أن نتوقع اتساع القطاع في مجالات الخدمة الصحية والتعليمية.

٣ – **نظرية الثقة Trust Theory** ، وتنبع هذه النظرية من إخفاق القطاع الخاص وعدم توافر الثقة لدى العملاء في نوعية السلع والخدمات المقدمة منه خاصة حين تكون معلومات العملاء أو المستهلكين محدودة عن السلعة أو الخدمة (دار حضانة أو خدمة صحية)[١٩]. وسبب قيد عدم توزيع الأرباح في حالة القطاع غير الربحي أو القطاع الثالث ، فإن إقبال العملاء على الخدمة أو السلعة التي تقدم منه يتزايد . النظرية إذن تفترض أن مجال أو دائرة القطاع تتحدد وتتنوع وفقاً لدرجةالثقة في القطاع الخاص ، يتسع ذلك التوقع بأن أكبر مصدر لتمويل القطاع الثالث هو مقابل السلع والخدمات .

٤ – **نظرية دولة الرفاهية Welfare State Theory** ، وتهتم بدور القطاع في السياسات العامة . وقد لاحظنا من النظريات السابقة افتراض أن التوسع في دولة الرفاهية (زيادة حجم ونوعية الإنفاق على السياسات الاجتماعية وشبكات الأمان

الاجتماعي) ، يقلل من اتساع القطاع الثالث بأن يحل محله ، إن نظرية دولة الرفاهية التقليدية تقودنا لأن نتوقع أن ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي إلى اتساع مخصصات الدولة إزاء سياسات الرفاهية خاصة في الخدمات ، وهو ما يؤدي إلى التأثير سلباً على حجم نمو القطاع الثالث غير الربحي .

٦ - **نظرية الاعتماد المتبادل Interdependence theory** ، إن هذه النظرية تطرح رؤية مختلفة للعلاقة بالدولة ، فالنظريات السابقة تفترض أن العلاقة بين القطاع الثالث غير الربحي والدولة تتضمن صراعاً أو منافسة، ومن ثم يبدو هذا القطاع وكأنه نتاج لقصور الدولة وعدم قدرتها على إشباع الاحتياجات المتنوعة ، إلا أن هذه النظرية ترى أن النموذج الصراعي ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة ، فهناك عوامل مهمة تهيئ للشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين . فإخفاق الحكومة وإخفاق السوق من جانب واحتياج القطاع غير الربحي لمساندة سياسية من الحكومة من ناحية أخرى ، يجعلنا نتوقع علاقات تعاون بين الطرفين أو شراكة في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية ، ومن ثم فإن هذه النظرية تفترض أن تزايد إنفاق الحكومة على سياسات الرفاهية تؤدي إلى اتساع القطاع الثالث (من خلال عقود شراكة) ، وأن هذا الاتساع يكون في الصحة والخدمات الاجتماعية . كذلك تقودنا هذه النظرية إلى افتراض أن دعم الحكومة المالي للقطاع الثالث غير الربحي يكون كبيراً في ظل هذا الوضع .

٧ - **اقتراب الأصول الاجتماعية Social origins** ، هذه النظرية أسهم في طرحها وتطويرها كل من ليستر سالمون وهيلموت انهير (الباحثين اللذين أدارا مشروع جامعة جونز هوبكنز سابق الذكر)[٢٠]، وهما ينطلقان من أن امكانية الشراكة أو التعاون بين القطاع الثالث والحكومة تتحدد بظروف وشروط لنمو هذا التعاون . فالاختيار من جانب العملاء/ المستهلكين لإشباع احتياجاتهم عن طريق أيٍ من الأطراف (الحكومة ، القطاع الخاص ، القطاع الثالث) هي اختيارات ليست بسيطة، وتتم بحرية ولكنها اختيارات مقيدة بأنماط سابقة من النمو التاريخي تصيغ المسموح به . إن الظاهرة الاجتماعية وفقاً لهذه النظرية معقدة لا يمكن

فهمها ببساطة كنتاج خطي لعامل واحد ، ولكنها تعكس علاقات تفاعل أكثر تعقيداً بين الطبقات والأفراد والمؤسسات ، ويدخل ضمنها أبعاد القوة والسلطة بين الطبقات الاجتماعية وبين الدولة والمجتمع . فالمنظمات غير الربحية أو المنظمات الأهلية في كل البلاد التي درست فيها كان بها علاقات واضحة بين القطاع والمؤسسة الدينية ، ثم مع الدولة . وفي نظرية الجذور الاجتماعية مهم تتبع علاقات السلطة والتفاعل على مستوى منظمات القطاع ومع الدولة ، وتنطلق النظرية من ذلك لكي تتحدث عن أربعة أنماط من العلاقات بين الطرفين **أولها** تتم في إطار النظام الليبرالي ، **ثانيها** تتم في إطار النمط الاشتراكي الديمقراطي ، **وثالثها** في إطار الدولة الشمولية ، **ورابعها** في إطار نظام الدمج أو Corporatist. في كل نمط أو نموذج من النماذج السابقة ، هناك دور للدولة يتسع أو ينخفض فيه انفاقها على السياسات الاجتماعية ، ومن ثم يختلف نمو القطاع غير الربحي وتختلف طبيعة علاقته بالدولة . ففي النمط الليبرالي مثلاً هناك إنفاق حكومي محدود يرتبط بقطاع ثالث كبير نسبياً ، ومن ثم فإن الطبقة المتوسطة تلعب دوراً مهماً في حفز القطاع الثالث . وفي النمط الاشتراكي الديمقراطي يتسع إنفاق الحكومة على السياسات الاجتماعية وتتوافر نظم حماية اجتماعية (أو ضمان اجتماعي) فتكون المساحة محدودة لنمو القطاع الثالث ، ويكون هناك دور مهم لعناصر الطبقة العاملة ، أما في نمط الدولة الشاملة وفي إطار نظام Corporatist فإن الدولة قوية ويلعب القطاع غير الربحي دوره كجزء مدمج في الدولة .

إن النظريات السابقة واقتراب الأصول الاجتماعية ، كل منها له قدرة وكفاءة على أن يحدد ويفسر لنا العناصر المسئولة عن نمو وتطور القطاع الثالث غير الربحي ، ونحن نطرحها في الفصل الأول من الكتاب لإمكانية اختبار مدى انطباقها على دراسات الحالة من العالم العربي والتي يضمها هذا العمل ، ونؤكد أن جميعها اجتهادات غربية انطلقت من ظروف وإطار مجتمعي تطورت فيه الرأسمالية إلى حد كبير ، ونمت في أحضانها قواعد الديمقراطية ، ومن ثم يمكن التساؤل عن مدى قدرات هذه النظريات على تفسير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث

في العالم العربي وحيث يتطور النظام الرأسمالي وآليات السوق بشكل مختلف تماماً – وليس نتيجة تطور تاريخي طبيعي – وأيضاً حيث تجهض الديمقراطية .

خامساً : إشكاليات وصعوبات دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث :

على الرغم من تأكيدنا على أهمية الدراسة وقيمتها الأكاديمية والعلمية ، إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي ترتبط بطبيعة الدراسة ذاتها ومنهجيتها ، وهناك صعوبات عملية تواجه الباحث في الدراسة ، وسوف نبدأ بتناول الأخيرة حيث إن الإشكاليات التي ترتبط بطبيعة الدراسة في حاجة إلى بعض التفصيل.

– سجلت دراسات الحالة الأربع التي يتناولها هذا العمل بعض الصعوبات التي واجهت الباحثين ، لعل من أهمها : عدم تبلور الدور الاقتصادي للمنظمات الأهلية الأربع في الحسابات القومية ، وهو ما يشير إلى غياب بيانات قومية تتعلق بإسهام هذه المنظمات في توليد الدخل القومي أو في توفير فرص عمل .. إلخ من بيانات ومؤشرات أساسية ترتبط بهذا الموضوع . ويعكس ذلك محدودية إدراك صانعي السياسات للدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية أو القطاع الأهلي رغم ما نلمسه من مؤشرات تقول لنا إن هناك دوراً اقتصادياً ضخماً للقطاع ، خاصة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية .

ومن جانب آخر فإنه لا يتوافر إطار إحصائي شامل يعكس تفاصيل حجم القطاع الثالث أو القطاع الأهلي ، ومجالات نشاطه ومصادر تمويله وغير ذلك من بيانات إيجابية تفيدنا في تحليل الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع ، ويرتبط بذلك ندرة البحوث والدراسات السابقة التي توفر لنا بيانات قومية عن طبيعة القطاع الثالث في العالم العربي.

هذا وقد كانت الأردن – ضمن الدراسات الأربع – استثناء عن الاتجاه العام ؛ حيث كان الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والذي يضم ٧٢٣ منظمة أهلية ، قادراً على توفير الكثير من البيانات والمؤشرات الأساسية على المستوى القومي ، بينما كان الغياب التام

لهذا الهيكل القومي في بعض الحالات (تونس ولبنان) أو محدودية دوره (حالة مصر) مسئولاً إلى حد كبير عن قصور البيانات والمؤشرات .

ومن بين الصعوبات المشتركة التي واجهت الباحثين في هذا العمل وفي الأعمال العلمية السابقة ، خاصة الميدانية ، إحجام المنظمات الأهلية عن الإفصاح عن بعض البيانات المهمة مثل التمويل وحجم الميزانية . ويعود ذلك بشكل أساسي إلى محدودية الوعي بدور ومسئولية البحث العلمي في هذا الميدان المهم ، كما يعود إلى مناخ من عدم الثقة بين المنظمات والدولة يجعلها تتخوف من إعلان البيانات المالية ، وهو ما يعكس محدودية الشفافية التي يتسم بها قطاع كبير من المنظمات الأهلية ، في هذه المرحلة الانتقالية المهمة .

هناك مجموعة أخرى من الصعوبات ، أو على وجه أدق الإشكاليات التي تواجه الباحث في مجال الإسهام الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام ، ولا ترتبط فقط بدراستنا هذه ، وإنما تسجلها الدراسات والأدبيات السابقة .

والسؤال هو ، ما أهم إشكاليات دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث ؟.

لن نخوض في تفاصيل فجوة المفاهيم ، أو خلط المفاهيم وتفاصيل فجوة البيانات ، فقد تحدثنا وتناولنا هذا الموضوع في موضع آخر ، وبعض المراجع الأجنبية قد تناولته تفصيلاً ، وإنما سنركز على إشكاليات التحليل الاقتصادي لبيانات ومعلومات هي في جزء كبير منها له سمة اجتماعية .

إن القياس مسألة على درجة عالية من الأهمية ، وفي الوقت نفسه لدينا عوامل كثيرة لا قدرة لنا على الرقابة عليها والتحكم فيها ، حتى مع التغيرات الحديثة التي لحقت بعلم الاقتصاد ودراسات اقتصاديات القطاع الثالث . إن الاقتصاد يتعلق أساساً بطرق استخدام الناس – المنظمات والأفراد – للموارد النادرة في المجتمع لإشباع احتياجاتهم . إذن الاقتصاد يتعلق بتحقيق أفضل الخيارات من خلال تخصيص الموارد وتوزيعها وتراكمها واستهلاكها . والاقتصاد يهمنا في دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي من ثلاثة مستويات، أولها كعلم سلوكي ، وثانيها كعلم للقرار ، وثالثها كعلم

قيمي . ومن هنا فإن **قياس القيمة** للسلعة أو الخدمة أو المورد يصبح أمراً مهماً يحتاج إلى الدراسة ، **والسؤال الصعب الذي يواجه الباحث في هذا الميدان ، هو كيف يمكن قياس قيمة السلع والخدمات التي يقدمها القطاع الثالث؟**. قد توجد بدائل مختلفة للحصول على نفس السلعة أو الخدمة ، سواء من الحكومة أو عن طريق آليات السوق ، إذن ما الحافز أو مجموعة الحوافز التي تدفع الناس إلى طلب الخدمة الصحية مثلاً من القطاع الثالث؟.

إذا خرجنا عن نطاق السوق ؛ حيث تلعب الأسعار دور الآلية الأساسية نصبح أمام آليات عديدة معقدة لتوزيع الموارد النادرة في المجتمع عن طريق القطاع الثالث .

إن محور اهتمام الاقتصاديين هو الكفاءة ، والتي تعني كفاءة إنتاجية أي أن إنتاج السلع والخدمات يكون بنوعية وكمية معينة وبأقل نفقة ممكنة ، وتعني كفاءة تخصصية ، أي إن تخصيص الموارد يتجه إلى أعلى قيمة استخدام وتعكس أولويات المجتمع(٢١)، ومن ثم فإن السؤال هو هل نستطيع أن نتحدث عن كفاءة إنتاجية وكفاءة تخصصية في القطاع الثالث؟.

يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بالعدالة والإنصاف في أبعاد العملية التوزيعية للموارد النادرة في المجتمع ، ولدينا إنصاف أفقي أي درجة معاملة الأفراد والمنظمات بمساواة وبنفس الطريقة ، وإنصاف رأسي أي التوزيع العادل للأعباء والمكافآت بين طبقات وأفراد مختلفين . وكل من المستويين السابقين يرتبط مباشرة بطبيعة القطاع الثالث ، وقد يحدث تناقض بين الكفاءة وبين الإنصاف، والإشكالية هي كيف يمكن مواجهة هذه القضايا في دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في القطاع الثالث .

هذا وإن كان محور اهتمام الاقتصاديين هو الكفاءة ، فإن نقطة ضعف دراسات القطاع الثالث هي التقييم Evaluation ، فالتقييم يهتم بالكشف عما إذا كانت المنظمة أو أحد برامجها قد قام بالأهداف التي صمم من أجلها(٢٢)، ومن ثم فإن التقييم يهتم بالكفاءة في الواقع سواء في أبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية (العدالة والإنصاف) . هذا وفي مواجهة مشكلات قياس الكفاءة – أي التقييم – في منظمات القطاع الثالث فقد طرح للنقاش والتطبيق في السنوات الأخيرة ، اقتراب يعكس التشاركية والاستمرارية في تقييم المنظمات الأهلية ، ويسمى Co-Evaluation ، وهو اقتراب يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف

وهي : الفعالية والكفاءة ، والتمكين ، والامتياز [٢٣]. يبرز لنا ذلك أن هناك اهتماماً كبيراً بالبحث والتطوير لمجال التقييم ، وفي محور الكفاءة ، ويعكس إشكالية أساسية تواجه دراسات الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث .

من بين الإشكاليات الأخرى التي تواجه هذا المجال البحثي ، **الطبيعة المختلطة للقطاع الثالث** ، فالقطاع له غرض أو رسالة تمثل المصلحة العامة مثل الحكومة ، وهو يشترك مع الحكومة في قيد عدم توزيع الربح ، ويختلف من هذا المنظور عن القطاع الخاص ، ولكن يتفق معه في صفة أنه خاص Private ، يدار بأفراد خاصين . إذن الطبيعة المختلطة هذه تعقد من قياس الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الثالث ، فإذا كان الربح بالنسبة للقطاع الخاص هو المقياس الأساسي للكفاءة – إلى جانب مقاييس أخرى – **فإن الربح أو العائد إن تحقق في حالة القطاع الثالث غير الربحي ، فهو لا يوفر لنا مقياساً اقتصادياً أو اجتماعياً للكفاءة والفعالية** . هناك أيضاً إشكالية تقدير وقياس بعض المدخلات أو العناصر الأساسية التي يعتمد عليها القطاع الثالث، من ذلك عنصر التطوع ، والذي يقدر في الولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط أجر الساعة للعمال غير الزراعيين مع إضافة ١٢٪ قيمة التأمينات . واستناداً على ذلك فإن تقدير قيمة عمل المتطوعين في الولايات المتحدة الأمريكية عن عام ١٩٩٠ بلغت ٣١٥,٩ بليون دولار أي ٦,٨٪ من الدخل القومي[٢٤].

سؤال آخر يواجه الباحث في تحليل الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث ، وهو **المزايا التنافسية لهذا القطاع** ، إن موضوع المزايا التنافسية للقطاع الثالث يمس مباشرة مكونات أو وحدات القطاع ، أو ما نعبر عنه بمجالات نشاط هذا القطاع . وهي تختلف من بلد إلى آخر ، وهنا فإن السؤال يصبح عن المزايا التنافسية للقطاع والتي تجعله ينشط أكثر في مجال الصحة في بلد كلبنان عنه في مصر مثلاً . والنظرية الاقتصادية للقطاع الثالث غير الربحي عليها أن تفسر مثل هذه الأمور ، وقد وجدنا من قبل نظريات متعددة تسعى إلى ذلك ، وتقترح في مجموعها عدة عناصر منها حدود الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية ، ومدى تكامل أو تنافس النشاط مع ما تقدمه الدول ، أو بينها وبين المنظمات الأخرى غير الربحية ، والتنوع أو مدى تجانس المجتمع والثقة في

القطاع مصدر الخدمة ، وغير ذلك من أبعاد . والشئ المؤكد من الواقع والدراسات السابقة، أن **القطاع الثالث غير الربحي لا يعمل في عزلة عن باقي قطاعات الاقتصاد القومي ، ولكنه يتعامل معها** ، وفي هذا السياق هناك أسئلة هي محور اهتمام الاقتصاديين، منها مثلاً مدى حساسية القطاع الثالث للسوق ، ومدي الحماية ضد المخاطر التي تتوافر من نشاط المنظمات في عدة مجالات ، ومنها أيضاً مدى استقلالية القطاع في مواجهة قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى(٢٥).

لقد اجتهد الاقتصاديون في رصد المزايا النسبية للقطاع الثالث ، وأولها ما يطلق عليه الاختيار المؤسسي Institutional Choice ؛ حيث إن السياسات العامة والإنفاق العام الحكومي يحددان خيارات للقطاع الثالث ، الذي يتجه إلى التكافل مع خدمات الحكومة أو يتجه إلى سد الفجوات في السياسات العامة . ثانيها قصور المعلومات لدى العملاء أو المستهلكين حين تغيب معلومات أساسية عن الخدمة (حالة الخدمة الصحية) ، فيحدث إخفاق في التعاقد بين الطرفين أي يحدث توجيه خطأ للمستهلكين نحو الحكومة أو القطاع الخاص ، ومن ثم يتوجه العملاء إلى القطاع الثالث بسبب قيد عدم توزيع الربح . هنا فإن ثقة العملاء هي إحدى المزايا النسبية للقطاع الثالث غير الربحي ، يضاف إليها القدرات الاستجابية العالية للقطاع في مواجهة احتياجات المجتمع ، وهي قدرات مصدرها المرونة التي تتمتع بها منظمات القطاع ، هذا إلى جانب السياسة الضريبية التي تضمن اعفاءات للقطاع وأحيانا الدعم المالي الحكومي له .

ومن بين إشكاليات دراسة الاسهام الاقتصادي والاجتماعي **تقدير النفقة** . والمفهوم يقوم على حساب قيمة الفرصة البديلة التي تم فقدها من الموارد ، وفي حالة القطاع الخاص فإن آليات السوق تحسم هذا الأمر ، بينما في حالة القطاع الثالث غير الربحي فإنه من الصعب تقدير قيمة الفرصة البديلة أو النفقة البديلة ، فالعوائد الناجمة عن اختيار تأسيس عيادة خارجية شاملة أو مركز لعلاج الكلى تتضمن أعباء اجتماعية ومدخلات ومخرجات اجتماعية ، أي أنه إلى جانب الجدوى الاقتصادية هناك جدوى اجتماعية ينبغي تقييمها عند تصميم واختيار مشروعات المنظمات الأهلية .

وبإيجاز يمكن القول إن **تحليل النفقة / المنفعة يواجه صعوبات عملية في دراسة**

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث ، ولكنه ليس مستحيلاً ، وينبغي أن يستند على معايير الكفاءة والفاعلية والعدالة والإنصاف ، ومنطلقاته هي توفير إطار شامل من المعلومات عن القطاع الثالث من جهة ، والمنتفعين والمجتمع من جهة أخرى ، فآليات السوق لن تفيدنا في تقدير الإسهام الاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم لابد من الالتجاء إلى الدراسات المسحية الميدانية والمقابلات الشخصية ، وفي إطار قاعدة بيانات يمكننا من تقدير الإسهام الحقيقي للقطاع .

سادساً : منهجية الدراسة :

لقد صممت منهجية الدراسة بحيث تتفق مع الاتجاهات العامة السابقة للمناقشات التي تم طرحها ، خاصة في ضوء ما يلي :

- الفجوة في المعلومات والبيانات الأساسية المتوافرة عن القطاع الثالث في العالم العربي.
- إشكاليات وتحديات دراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع .
- الصعوبات العملية التي تواجه الباحث في هذا الميدان .
- ندرة أو غياب الدراسات السابقة عن الإسهام الاقتصادي والاجتماعي .
- ندرة المؤشرات العامة القومية التي يمكن الاعتماد عليها في الدراسة .

لقد هدفت هذه الدراسة الرائدة إلى اكتشاف أو استطلاع الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الثالث في أربع دول عربية ، هي : مصر ولبنان والأردن ، وتونس . واستند اختيار الحالات الأربع على عدة معايير ، منها تمثيل المشرق العربي والمغرب العربي ووادي النيل ، ولاعتبار المحددات المالية لم يمكن توفير نموذج من منطقة الخليج ، ولكن نأمل في مرحلة قادمة توسيع قاعدة البحث .

من ناحية أخرى فإن الدول الأربع المذكورة تشهد تحولات اقتصادية مهمة، تتمثل في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي ، وإعادة الهيكلة الاقتصادية ، ومن ثم فإن عملية الخصخصة Privatization تتخذ مكانها في الدول المذكورة ، ونتوقع من ذلك حركة

ونشاط القطاع الثالث الأهلي لسد الثغرات في السياسات العامة وللتكامل والشراكة مع الحكومة من جهة أخرى .

وتعكس بعض الدول التي تم اختيارها عمداً – مثل حالة لبنان – تنوعاً دينياً وطائفياً ودرجة من عدم التجانس السكاني ، ومن ثم يمكن من خلال ذلك اختبار بعض نظريات القطاع الثالث والتي تربط نمو وتطور القطاع بالتنوع السكاني والاختلافات الدينية والطائفية . كما أن الحالة المصرية التي تشهد نسبة عالية من المنظمات الأهلية التي لها طابع ديني (حوالي ٣٢٪ من الإجمالي ٧٪ منهم منظمات مسيحية وحوالي ٢٥٪ إسلامية)، تصلح هي الأخرى لاختبار العلاقة بين القطاع الثالث والدين . دول أخرى مثل حالة تونس تعكس درجة عالية من التجانس السكاني ومحدودية المنظمات ذات الطابع الديني ، ودرجة عالية من دمج القطاع في الدولة ، أما الأردن فهي تقدم لنا نموذجاً متفرداً للإسهام الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تتوافر لنا بيانات شاملة تؤكد أن القطاع يسهم بحوالي ٥٠٪ من الخدمات العامة للرعاية الاجتماعية ، كما أن تراجع الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية في هذه الأقطار على وجه العموم يفتح لنا الباب لاختبار بعض نظريات القطاع الثالث غير الربحي .

هذا وقد تم إعداد إطار مرجعي للدراسة ، قام به الكاتب ، يوضح أهداف الدراسة ومنهجيتها وأساليب جمع البيانات في ضوء الصعوبات والإشكاليات المتوقعة . وقد اعتمدنا في ذلك على توفير نوعين من المؤشرات ، النوع الأول مؤشرات قومية شاملة متوافرة ، والنوع الثاني مؤشرات جزئية كشفت عنها دراسات سابقة ، بحيث تفيدنا في استكشاف واختبار قيمة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي .

وإلى جانب ذلك تم الاعتماد على اختيار دراسات حالة في الدول المذكورة ، تبلغ ثلاث دراسات لمنظمات أهلية متنوعة تنشط أساساً في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية (في دول الدراسة) ، مع تمثيل بعض المنظمات التي لها طابع ديني (خاصة في لبنان ومصر). أما في حالة الأردن ، وبالنظر إلى توافر مؤشرات قومية من خلال الاتحاد العام للجمعيات الخيرية (تتعلق بإجمالي إسهام ٧٢٣ جمعية) ، فقد تم إلى جانب طرحها ومناقشتها طرح نماذج أخرى خارج مظلة الاتحاد لها سمات خاصة شبه رسمية .

وقد اعتمدت الدراسة على مؤشرات أساسية للتعرف على الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية ، وهي تتمثل فيما يلي :

١ – مؤشر تقدير عدد وقيمة المتطوعين .

٢ – النفقات الجارية للمشروعات التي تقوم بها هذه المنظمات .

٣ – تقدير عدد ونوعية المستفيدين بخدمات هذه المنظمات .

٤ – تقدير حجم ومرتبات العاملين في المنظمات الأهلية محل البحث .

٥ – مكونات الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات ووزنها النسبي .

وفي الفصول القادمة نتعرض لنتائج الدراسات القطرية ، ثم نقدم فصلاً ختامياً تحليلياً لأبرز النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسات واختبار مدى علاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، وذلك في ضوء النظريات السائدة .

المراجـــع

١ – بخصوص مزيد من التفاصيل حول نظم الحسابات القومية والقطاع غير الهادف للربح ، راجع :

Helmut K. Anheier and Gabriel Rudncy, The Non Profit Sector in the United Nations System of National Accounts, The Johns Hopkins Comparative Non Profit Sector Project, Baltimore : Working paper N.4 H, 1992.

Helmut K. Anheir & Laster Salmon, Non profit Institutions and the 1993 System of National Account, The Johns Hopkins Comparative Non profit Sector projects, Baltimore : Working Paper N. 25, 1998.

٢ – Lester M. Salmon & Helmut K. Anheier, Definning The Non Profit Sector Across National analysis, Manchester University press, Newyork,. 1997, P.3.

٣ – I. bid, P. 12.

٤ – د. دارم البصام ، العمل الأهلي العربي المشترك ، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية ، القاهرة، ١٩٩٧ ، ص ٧.

٥ – Helmut K. Anheier and Lester M. Salmon (eds.) The Non Profit Sector in the Developing world, Manchester University press, NewYork: 1998, P.2.

٦ – لمزيد من التفاصيل راجع د. أماني قنديل ، مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية في إطار دولي مقارن ، جماعة تنمية الديمقراطية ، القاهرة : ١٩٩٩ .

٧ – راجع نفس المرجع .

٨ – Lester Salmon and Helmut Anheier, Definning the NonProfit ...., Op.cit, pp. 30-35.

٩ – Amani Kandil, The Non Profit Sector in Egypt, in Salmon & Anheire, The Non profit Sector in the Developing World, op.cit, pp. 131 - 132.

١٠ – Lester M. Salmon and Helmut K. Anheier, The International Classification of Non Profit Organizations, the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector, Baltimore : working Paper N. 19, 1996.

١١ – لمزيد من التفاصيل ، راجع بهذا الخصوص : د. أماني قنديل ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت : ١٩٩٧ .

١٢ – بحوث ودراسات ، المؤتمر الأول للتنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ١٩٨٩ .

١٣ – د. أماني قنديل ، تنمية القدرات التنظيمية والبشرية للمنظمات الأهلية العربية ، لجنة متابعة

المنظمات الأهلية العربية ، القاهرة، ١٩٩٧ .

١٤ – شهيدة الباز ، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، محددات الواقع وآفاق المستقبل ، لجنة متابعة التنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

١٥ – د. أماني قنديل ، د. سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة : ١٩٩٥ .

١٦ – د. أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي في مصر : منظمات المرأة والدفاع والتنمية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة : ١٩٩٨ .

١٧ – Lester M. Salmon & Helmut K. Anheire, The Nonprofit Sector in the Developing World. Op.cit.

١٨ – Lester M. Salmon & Helmut Anheire, Social Origins of Civil Society, Explaining the Non Profit Sector Cross Nationality, in : Voluntas, V.9, N.3, Sep. 1998, pp 213 - 230.

١٩ – Denis R. Young and Richard Steinberg, Economics For Nonprofit Managers, The Foundation Center, Newyork: 1995, P. 35.

٢٠ – Lester Salmon and Helmut Anheire, Social origins op.cit, pp 228-229.

٢١ – Denis Young & Richard Steinberg, op.cit, p.12.

٢٢ – Sandra trice Gray, Evaluation with power, The Independent sector, washington : 1998, p.3.

٢٣ – I bid, pp. 1-3.

٢٤ – Dennis Young and Richard Steinberg, op.cit, pp20-23 .

٢٥ – I b.id, p. 28.

الفصــل الثانــى

الإسهام الاجتماعى والاقتصادى للمنظمـات الأهليــة فــى الأردن

د. عبد الله الخطيب

مقدمـــة

في الوقت الذى علينا أن نعترف أن هناك العديد من مؤسسات القطاع الثالث التى ليس لها تأثير واضح على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الأردن بشكل مباشر، إلا أن هناك العديد من المنظمات الأهلية ، والتى تسهم بشكل واضح فى التنمية المستدامة وخاصة تلك التى تعمل فى مجال الرعاية والرفاه الاجتماعى، وتعمل على التخفيف من حدة البطالة والفقر ومواجهة حاجات الفئات الأقل حظاً. والذى علينا أن ندركه، أن هناك صعوبة فى ترجمة اهتمامات هذا القطاع إلى أرقام عند محاولة دراسة البعد الاقتصادى له. وبالتالى فإن التعامل مع هذا البعد يحتاج إلى معايير قد لا تبدو رقمية ، ويتم الحكم عليها قيمياً "Value Judgement" . ويبدو أن هذا الجانب يمثل المشكلة الحقيقية لدى المخططين وأصحاب القرار المالى والاقتصادى فى التعامل مع هذا البعد. هذا على الرغم من أن دور الدولة الحديثة هو التأكيد على الضمان الاجتماعى والرفاه والرعاية الاجتماعية للمواطنين بشكل عام، إلا أن ذلك لا يلغى دور هذا القطاع. وإذا ما كان تركيز قطاع المنظمات الأهلية على الفئات الأقل حظاً فى المجتمع، فإن الحديث هنا ينصب على الفقراء والعاطلين عن العمل والفئات المهمشة فى المجتمع بما فى ذلك الأطفال والنساء وذوى الحاجات الخاصة. وقد ذهب ليستر سولن وهلموت أنهاير فى كتابهما The EMERGING SECTOR An Overview إلى تأكيد، «أنه مهما كانت طبيعة نشاطات القطاع الثالث وأهميته على المستوى الاجتماعى أو الأخلاقى أو السياسى، فإن له دوراً واضحاً على المستوى الاقتصادى»[(١)]. وهذا بالتأكيد ينطبق على قضايا الرعاية الاجتماعية والتى هى جل اهتمامنا فى هذه الدراسة. إن طبيعة ومردود الاستثمار فى مجال الرعاية الاجتماعية لا يمكن ترجمته إلى أرقام مالية، إلا أنه من الجانب الآخر، فإن غياب هذه الرعاية يمكن أن تمثل كارثة حقيقية على البلد يمكن أن تترجم بمئات الملايين من الدنانير كما حدث فى الثورات الاجتماعية التى ارتبطت بقضايا الرفاه الاجتماعى والرعاية

الاجتماعية في السنوات الأخيرة. هذا وسوف ينصب اهتمامنا على المنظمات الأهلية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية وفقاً للتصنيف العالمي للمنظمات غير الحكومية ICNPO، (٢) وبالتالي فإن تركيزنا سوف ينصب على المجالات التي ترتبط بالدراسة، وبالتالي فإن الدراسة لن تركز على المجالات التي تخرج عن هذا التصنيف والتي تتضمن الجمعيات التعاونية، والأحزاب، والنقابات المهنية، وغرف التجارة والصناعة، وعليه فإن تركيزنا الشمولي سوف يتناول خدمات القطاع التالية:

- النشاطات الثقافية والترفيهية.
- التربية والأبحاث والدراسات.
- الصحة.
- الخدمات الاجتماعية.
- البيئة.
- التطوير الحضاري والإسكان.
- منظمات الرأي العام.
- النشاطات الخيرية وتنمية التطوع .

ومن هنا، فإن المنظمات الأهم والتي لها دور واضح ومميز على التنمية الاقتصادية في الأردن هي تلك العاملة والتي تسهم في الرعاية الاجتماعية للفقراء والأقل حظاً وهذه المنظمات هي:

أولاً: الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والجمعيات المنضمة إليه، والتي وصل تعدادها إلى (٧٢٣) جمعية خيرية موزعة في كافة أنحاء الأردن، والتي تعتبر بمثابة منظمات جماهيرية قاعدية GRASS ROOTS ORGANIZATIONS.

ثانياً: صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي.

ثالثاً: مؤسسة الملكة نور.

هذا وسوف تعمل الدراسة على إلقاء الضوء على دور المنظمات التالية، التي تسهم هي الأخرى، وتلعب دوراً في أهداف التنمية الاجتماعية، إلا أن دورها لا يقاس بدور المنظمات الثلاث الرئيسية السابقة.

إن الجدير بالملاحظة بأن الباحث قد أدخل فى اعتباره، أنه ضمن التوجه إلى الاختيار العمدى لمنظمات أهلية كبرى، فإن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية فى الأردن وصندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعى ومؤسسة نور الحسين، تمثل هذا الاختيار، وبالتالى فإنه ومن خلال هذا الاختيار تمت دراسة البعد الاقتصادى للعمل الاجتماعى التطوعى فى الأردن .

رابعاً: صناديق الزكاة التابعة للتنظيمات الأهلية المحلية .

خامساً: المنظمات الدولية العاملة فى مجال التنمية الاجتماعية .

ويمكن التأكيد على أن هذه المنظمات الخمس تعتبر مسئولة عما يزيد على ٦٠٪ من نشاطات الرعاية الاجتماعية فى الأردن. بينما تعمل المؤسسة الرسمية فى حدود نسبة ٤٠٪ من نشاطات الرعاية، وتعمل هذه المنظمات فى مجالات التنمية الاجتماعية، مشاريع توليد الدخل، تحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية الفقيرة، تشغيل الفئات المستهدفة، الرعاية الصحية، التربية والتعليم، تنظيم الأسرة، رعاية المعوقين، كبار السن، الأطفال، تدريب وتأهيل النساء. هذا وسوف يتم من خلال الفصل القادم إيضاح كافة الجوانب المتعلقة بخدمات هذا القطاع .

المبحث الأول

المنظمات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن أبرز المنظمات الأهلية العاملة بشكل مباشر فى التنمية الاقتصادية والتى سبق الإشارة إليها، هى المنظمات التى سوف يتم تناولها بشكل مفصل ؛ حيث سيتم التركيز على إسهامها المالى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدد المستفيدين من خدماتها. وإذا ما كانت الدراسة التى قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية فى الأردن حول إسهام المنظمات الأهلية فى خدمة الفئات التى تعتنى بها قد يعكس حجم ودور كل من الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والمنظمات التابعة له، وكذلك صندوق الملكة علياء ومؤسسة نور الحسين، الأمر الذى يمكن أن يلقى الضوء على حجم العمل فى هذا القطاع، فإن هناك حاجة لتناول هذه المنظمات والتى سبق الإشارة إليها بشكل تفصيلى محدد، هذا وإن الجدول التالى رقم (١) والذى يعكس توزيع خدمات وبرامج وأنشطة المنظمات غير الحكومية، يؤكد هذا الدور الفاعل لهذه المنظمات، فهناك ما يزيد على (٦٠٠) ألف مستفيد من خدمات هذه المنظمات الثلاث،[٣] وهذا يعنى أن (١) من بين كل (٧) مواطنين يستفيد من خدمات هذه المنظمات، وإذا ما تمت إضافة صناديق الزكاة الدولية والإسلامية، فإن هذا قد يعنى أن (١) من بين كل (٦) مواطنين يستفيد من خدمات هذه المنظمات.

إن الواجب يقتضى أن تتم دراسة الجدول رقم (١) بالكثير من الحذر والكثير من الدقة ؛ حيث إن الدراسة التى قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية تفتقر إلى العلمية فى تحديد وتعريف المستفيد، بالإضافة إلى طبيعة الاستفادة وحجمها والتى قد تكون لمرة واحدة فى السنة، أو التى تكون عابرة، وبالتالى فإن هناك الكثير مما يمكن أن يقال حول هذا الجدول، إلا أنه يعكس تقريباً حجم عمل المنظمات غير الحكومية المشار إليها كما يعكس تواجدها فى كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى الأردن، وسوف يتم

جدول رقم (١)

توزيع خدمات وبرامج وأنشطة المنظمات غير الحكومية الأردنية حسب المجالات والعدد والمستفيدين / ١٩٩٧

المجالات	البرامج والأنشطة	القطاع التطوعي للجمعيات والاتحاد العام		صندوق الملكة علياء		مؤسسة نور الحسين	
		العدد	المستفيدون	العدد	المستفيدون	العدد	المستفيدون
الاقتصادي	المشاريع الإنتاجية وقروض ومنح	١١٥	١٠٥٧٩	٧٥	٤٣٩٠	٧٠	٤٧١٩
	مشاريع استثمارية خاصة	١٦٩	١١٠٠	٢	٦٠٠	×٧	٦٣٣
	ارشاد اقتصادي	٢٠	٩٢٧٠	٣	١٢٥	١٨	٨٠٠
	المجموع	٣٠٤	٢٠٩١٩	٨٠	٥١١٥	٩٥	٦١٥٢
	التعليم :						
الاجتماعي	مدارس وخدمات تعليمية	٣٥	٢٥٦٠٠	–	–	٢	٨٠٨
	محو أمية	٥٠	٧٧٥	–	–	–	–
	تعليم تقوية	١٢٠	٢٦٠٠	–	–	–	–
	بعثات دراسية وقروض طلبة	٧٥	٢٢٠٠	–	–	–	–
	رعاية اجتماعية المجموع	٢٨٠	٣١١٧٥	–	–	–	٨٠٨
	طفولة / حضانة وروضة	٣٧٧	٣٢٩١٥	١٦٥	٥٢٤١	١٠	٣٠٠
	مراكز تربية خاصة	٥٢	٥٨٠٠	٣٠	٣٥٠٤	–	–
	مساعدات عينية ونقدية	٢٣٥	٩٦٠٠	١٢٠	٢٥٠٠٠	–	–
	ارشاد اجتماعي عام	٢٠٠	٣٠٠٠٠	–	–	٣٥	٣٦٤٠
	خدمات تطوعية متنوعة	٣٦٢	١٧٠٠٠		–		–
	مسنون	٥	٢٤٠		–		–
	أيتام / رعاية مؤسسية	٥	١٦٠٠		–		–
	المجموع	٢٤٦	١٨٣٥٥٥	٣١٥	٣٣٧٤٥	٤٥	٣٩٤٠
التدريب	مراكز ووحدات تدريب (تدريب كوادر ومهن)	١٥	٥٧٧٨	٥٦	١٦٥١	٦	٥٦٧١
	تدريب إقليمي	٦	٤٢٥	٣	٧٥	١	٦٥١
	المجموع	٨١	٦٣٠٣	٥٩	١٧٢٦	٧	٦٣٢٢
الصحة	مراكز وعيادات ومختبرات	١٠٧	٢٥٦٥٠٠	–	–	–	–
	مستشفى وفرع مستشفى	٢٥	٢٠٠٠٠	–	–	–	–
	ارشاد صحي – عام	٧٠	٢٥٠٠٠	–	–	٣٤	٨٢٨٤
	المجموع	١٨٠	٣٠١٥٠٠	–	–	٣٤	٨٢٨٤

تناول المنظمات الرئيسية المشار إليها فى هذه الدراسة وتحديد حجم مساهماتها الاقتصادية والاجتماعية فى الأردن بشكل تفصيلى.

أولاً : الاتحاد العام للجمعيات الخيرية :

يعتبر الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، أحد أبرز التنظيمات الأهلية، ويعكس ويمثل المنظمات القاعدية فى الأردن GRASS ROOTS ORGANIZATIONS، والتى يساهم بها هؤلاء المواطنون الذين قاموا بتنظيم أنفسهم حول قضايا الرفاه الاجتماعى للفئات الفقيرة والأقل حظاً فى المجتمع. والجمعيات المنضمة للاتحاد العام يتم تسجيلها وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ فى وزارة التنمية الاجتماعية لتحقيق أهداف اجتماعية محددة لا تشمل النشاطات الدينية أو الطائفية أو السياسية. وتعتبر عضوية هذه المنظمات مفتوحة لجميع المواطنين بدون استثناء وتقدم خدماتها إلى الفئات المستفيدة من خدماتها وفقاً لنظامها الأساسى الذى يتم تسجيل الجمعية بموجبه. ويعكس النظام الأساسى للجمعية التى يتم تسجيلها، أسماء الذين تقدموا بطلب التسجيل والذين يجب ألا يقل عددهم عن سبعة أشخاص ، بالإضافة إلى أهداف الجمعية وكيفية ومهام الهيئة العامة للجمعية، وكذلك الهيئة الإدارية والتنظيم الإدارى والمحاسبى للجمعية وأسلوب تصفية أعمالها، ويؤكد النظام الأساسى على المساءلة والشفافية والانضباطية فى العمل(٤)، وعلى الرغم من أن القانون المعمول به يحد من الكثير من حركة الجمعيات الخيرية، إلا أنه بالمقارنة بالعديد من دول الجوار يعتبر متقدماً عنها، وهناك محاولات حثيثة لوضع قانون عصرى يحكم عمل المنظمات الأهلية ، ويتغلب على الجوانب التى يعانى منها هذا القطاع فى تعامله مع المؤسسات الحكومية.

وبموجب القانون، فإن كافة الجمعيات الخيرية المسجلة فى وزارة التنمية الاجتماعية، هى أعضاء فى اتحادات الجمعيات الخيرية فى المحافظات وممثلة فى الهيئة العامة لهذه الاتحادات، كما أن اتحادات الجمعيات الخيرية فى كافة المحافظات ممثلة فى الهيئة العامة للاتحاد العام للجمعيات الخيرية والذى بدوره يمثل كافة الجمعيات الخيرية فى الأردن. ويتم انتخاب المجلس التنفيذى للاتحاد العام للجمعيات الخيرية فى الأردن من بين أعضاء الهيئة

العامة للاتحاد العام. ويشترط نظام الاتحاد العام تواجد عضو واحد على الأقل من اتحاد كل محافظة فى المجلس التنفيذى[٥]. والجدير بالذكر أن عدد أعضاء الهيئة العامة لكل محافظة يعتمد على عدد الجمعيات المسجلة فى كل من المحافظات، ويتألف المجلس التنفيذى من (١٨) عضواً يجتمعون شهرياً لبحث كافة الأمور المتعلقة بأعمال هذه الجمعيات على المستوى الوطنى، ويعكس الجدول التالى رقم (٢) التنظيم الهيكلى للاتحاد العام:

جدول رقم (٢)

الهيكل التنظيمى للاتحاد العام للجمعيات الخيرية

المجلس التنفيذي
(١٨ عضواً)

الهيئة العامة
(٢٢٤) عضواً موزعون على كافة المحافظات كالتالي

العقبة	معان	الطفيلة	الكرك	مأدبا	عمان	البلقاء	الزرقاء	المفرق	عجلون	جرش	اربد
٣	٥	٣	٥	٣	١٣	٦	٦	٥	٣	٣	٩

عدد الجمعيات الخيرية في كل محافظة

العقبة	معان	الطفيلة	الكرك	مأدبا	عمان	البلقاء	الزرقاء	المفرق	عجلون	جرش	اربد
٢٥	٤٥	١٦	٤٨	٢١	٢٦٠	٥٦	٦٧	٤٩	٢٢	٢٢	١٢٩

إن الجدير بالملاحظة أن كل اتحاد محافظة ممثلاً فى الهيئة العامة بثلاثة أعضاء، ويزداد عدد أعضاء الاتحاد كلما زاد عدد الجمعيات التى يتم تسجيلها فى وزارة التنمية الاجتماعية بمعدل عضو لكل (٢٥) جمعية جديدة وبما لا يزيد على خمسة عشر عضواً لأى

اتحاد، ويؤكد هذا التنظيم على ديمقراطية العمل بالإضافة إلى التعامل مع الجمعيات الخيرية على المستوى الوطنى بكل عدالة ومساواة.

وقد تم تسجيل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية عام ١٩٥٩ فى وزارة التنمية الاجتماعية، على اعتبار أنه مظلة العمل الاجتماعى التطوعى وممثلاً لهذه الجمعيات ومصالحها. ويديره، كما سبق الإشارة إليه، مجلس تنفيذى مؤلف من ثمانية عشر عضواً يتم انتخابهم من بين أعضاء الهيئة العامة والتى يصل عددها حالياً إلى (٦٤) عضواً يمثلون الجمعيات الخيرية فى كافة أنحاء الأردن والذين يصل عددهم (٦٤) عضواً. وقد تم تحديد أهداف ومهام الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بموجب نظامه الأساسى على النحو التالى :

- رسم سياسة العمل الخيرى على المستوى الوطنى.
- التنسيق بين كافة الجمعيات الخيرية العاملة فى المجال التطوعى والرعوى.
- رسم السياسات الخاصة بتمويل نشاطات الجمعيات الخيرية لتحقيق أهدافها بالإضافة إلى تأمين وتوفير الإمكانيات المالية التى تسهم فى تطوير العمل.
- توفير وتبادل المعلومات المتعلقة بنشاطات القطاع الاجتماعى على المستوى التطوعى.
- تنظيم الندوات والدورات التدريبية والمشاغل وإجراء البحوث والدراسات فى مجالات عمل الجمعيات، ومساعدة الجمعيات فى تخطيط مشاريعها وتحديد احتياجاتها.
- القيام بالتنسيق على المستوى الوطنى ما بين القطاع التطوعى الخيرى والقطاع الرسمى.
- القيام بأية مشاريع تعود بالنفع على الجمعيات الخيرية أو الفئات المستهدفة من خدماتها.
- القيام بحل كافة القضايا التى يتعرض لها القطاع التطوعى أو تلك التى تنشأ أثناء العمل.
- الإسهام فى التوعية والإعلام بدور القطاع التطوعى والخيرى والدعوة إلى التطوع بالمال والجهد لتحقيق أهداف هذا القطاع، على المستوى الوطنى (٦).

هذا والجدير بالذكر أن الهدف الأخير المتعلق بالتوعية يتم من خلال المركز الوطنى للتطوع والذى يشرف عليه الاتحاد العام، وقد وصل عدد المتطوعين فى كافة أنحاء الأردن، ما يزيد على (٧٠) ألف متطوع(٧) ، وهناك جهد كبير للعمل على مضاعفة هذا العدد فى العقد القادم.

إن ما يجب التأكيد عليه، بأن الجمعيات الخيرية فى الأردن واتحادات المحافظات وكذلك الاتحاد العام قد قامت فى الأساس لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للمحتاجين والفقراء والأقل حظاً، وتدل الإحصاءات التى سبق الإشارة إليها، على أن ٦٠٪ من خدمات الرعاية الاجتماعية فى الأردن، مقدمة إلى الفئات المستهدفة من خلال المنظمات غير الحكومية، وأن أكثر من نصف حجم هذه الخدمات مقدم من خلال المنظمات الأهلية القاعدية ، ومن هنا يأتى دور الاتحاد العام للجمعيات الخيرية فى تنظيم العمل فى هذا القطاع بما يحقق أعلى عائد من استثمارات هذا القطاع المحدودة.

هذا وتدل الإحصاءات لعام ١٩٩٨، على أن عدد الجمعيات الخيرية القاعدية المسجلة فى وزارة التنمية الاجتماعية قد بلغت (٧٤٧) جمعية، وأن عدد المتطوعين العاملين فى هذا المجال قد وصل إلى (١٠٠٨٩٨) متطوعاً، وتصل إسهامات هؤلاء المتطوعين السنوية إلى (٣٣) مليون يوم عمل سنوياً، على اعتبار أن معدل عمل المتطوع (٢٠٠) ساعة عمل فى السنة، ويعنى ذلك من خلال الحد الأدنى للأجور ما يصل إلى (١٦٥) مليون دينار سنوياً، أى ما يعادل (٢٢١) مليون دولار تقريباً سنوياً وإذا ما أضيف إلى ذلك ما تم استثماره فعلياً والذى يصل تقريباً (١٤) مليون دينار، فإن ذلك يعنى أن ما يتم استثماره من عمل تطوعى واستثمار مالى مباشر ما يصل إلى (١٧٩) مليون دينار أردنى أى ما يوازى (٢٥٠,٦) مليون دولار. هذا ويعكس الجدول رقم (٣) أعداد العاملين والمتطوعين فى القطاع التطوعى، (٨). وهناك اختلافات واضحة فى أرقام الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وأرقام وزارة التنمية الاجتماعية، وسوف تعكس أرقام هذه الدراسة الأرقام المتحفظة للاتحاد العام والتى تؤكدها الدراسات الإحصائية التتبعية التى يقوم بها مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية التابع للاتحاد العام.

جدول رقم (٣)

العاملون فى المنظمات غير الحكومية

		الاتحاد العام والجمعيات	صندوق الملكة علياء	مؤسسة نور الحسين	تجمع لجان المرأة	جائزة سمو ولي العهد	الاتحاد النسائي الأردني العام	المجموع
موظفون	إداري	١٩٩٠ ٪٣٨,٢	١٩٨ ٪٣٧,٧	٣١ ٪١٠,٣	—	١٣ ٪١٠٠	٢٥	٢٢٥٧
	فني	٣٢٢٦ ٪٦١,٨	٣٢٧ ٪٦٢,٣	٢٧١ ٪٨٩٠٧	— —	— —	١٥	٣٨٣٩
	المجموع	٥٢١٦ ٪١٠٠	٥٢٥ ٪١٠٠	٣٠٢ ٪١٠٠	٨ ٪١٠٠	١٣ ٪١٠٠	٤٠	٦١٠٤
تنظيمات تنموية وتطوعية		٧٠٧	٥٤ مركز	١٦	١٢	—	٨٠	٨٦٩
أعضاء جمعيات ومتطوعون		١٠٠٨٩٨	١١٢٨٠	لا يوجد	١٢١,٠٠٠	٢٠٠٠	٨٠	٢٣٩١٧٨

إن الجدير بالملاحظة بأن التنظيم المميز للحركة الاجتماعية التطوعية فى الأردن، قد ارتبط وبشكل مباشر بالالتزام الذى أخذته هذه الحركة على نفسها وبالعمل الجاد الذى حددته بهدف تحقيق السلام والأمن الاجتماعيين، وجسر الهوة بين هؤلاء الذين يملكون والذين لا يملكون بالإضافة إلى الإحساس المؤكد بأن الإمكانيات المتوافرة للحكومة لن يكون بمقدورها تغطية احتياجات الفئة الفقيرة والمحتاجة والمعوقة. هذا وتعمل الحركة التطوعية والمنظمات التابعة لها فى المجالات التالية:

- الطفولة والأمومة والعناية بالأسرة بما فى ذلك تنظيم الأسرة.
- التعليم على كافة المستويات بما فى ذلك نشاطات ما قبل المدرسة والمتمثلة بالحضانات ورياض الأطفال.

- التربية الخاصة بالمعوقين.
- التأهيل والتدريب المهنى فى المجتمعات المحلية.
- رعاية الأيتام والأطفال المحرومين.
- رعاية السادة كبار السن والمقعدين.
- الرعاية الصحية.
- المساعدات المالية والعينية للفقراء بما فى ذلك مساعدة الطلاب المحتاجين.
- تنمية المجتمعات المحلية وتحسين نوعية الحياة .
- التشغيل وتوفير فرص العمل للأسر الفقيرة والمحتاجة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل(٩) .

هذا ويسهم الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وبشكل واضح فى مساعدة الجمعيات القاعدية فى تنفيذ مشاريعها وخاصة تلك المرتبطة بصناديق الائتمان والتشغيل، والرعاية الصحية والتعليم وتنظيم الأسرة والعناية بالمعوقين والتدريب المهنى والتأهيل والمساعدات العينية والمادية والعناية بالطفولة والمرأة وكبار السن.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تركيز أعلى النشاطات فى هذا المجال حيث تضاعف تقريباً عدد المستفيدين من خدمات الجمعيات القاعدية حيث تشير الإحصاءات إلى زيادة ملحوظة فى عدد الجمعيات الخيرية العاملة فى القطاعات المختلفة والتى تضاعفت تقريباً ما بين الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٦ ـ ١٩٩٧، كما أن عدد المستفيدين من هذا القطاع قد تضاعف سبع مرات عما كان عليه فى عام ١٩٨٦ ، والملاحظ أن هناك زيادة ملحوظة فى عدد المستفيدين من خدمات الجمعيات القاعدية ما بين عام ١٩٩٥؛ حيث وصل عدد المستفيدين إلى (٣٩٤٠٠٠) بينما بلغ عدد المستفيدين كما أشارت احصاءات وأرقام وزارة التنمية الاجتماعية إلى (٥٤٣٠٠٠)، ويشير الجدول رقم (٤) إلى تطور عدد الجمعيات القاعدية فى السنوات الأخيرة وتصنيفها بين جمعيات متخصصة وجمعيات ذات أغراض متعددة بالإضافة إلى عدد المستفيدين من خدماتها(١٠) .

جدول رقم (٤)

تطور عدد الجمعيات القاعدية وأعداد المستفيدين منها

ما بين عام ١٩٨٦ - ١٩٩٧

السنة	عدد الجمعيات المتخصصة	عد الجمعات ذات الأغراض العامة	مجموع عدد الجمعيات	عدد المستفيدين
١٩٨٦	٩٦	٢٩٥	٣٩١	٨٥٠٠٠
١٩٨٧	١٠٠	٣١٢	٤١٢	١٠٥٠٠٠
١٩٨٨	١٠٢	٣٢٠	٤٢٢	١١٣٠٠٠
١٩٨٩	١٠٤	٣٢٩	٤٣٣	١٧٤٠٠٠
١٩٩٠	١٠٩	٣٧١	٤٨٠	٣٠٥٠٠٠
١٩٩١	١١٨	٤٠٩	٥٢٧	٣١٨٠٠٠
١٩٩٢	١٢٥	٤٣٤	٥٥٩	٣٢٤٠٠٠
١٩٩٣	١٣٥	٤٦٧	٦٠٢	٤٢٦٠٠٠
١٩٩٤	١٣٨	٤٩٠	٦٢٨	٣٨٩٠٠٠
١٩٩٥	١٤٢	٥١٣	٦٥٥	٣٩٤٠٠٠
١٩٩٦	١٦٤	٥١٨	٩٨٢	٥٣١٠٠٠
١٩٩٧	١٨٨	٥١٩	٧٠٧	٥٤٣٠٠٠

وتعمل الجمعيات المتخصصة فى مجالات محددة سواء كانت إعاقة أو كبار السن أو الطفولة وتنظيم الأسرة أو تقديم الخدمات التعليمية أو الصحية، بينما تعمل الجمعيات ذات الأغراض المتعددة على وجه الخصوص فى المناطق الريفية حيث تتعدد نشاطاتها ابتداء من رياض الأطفال والحضانة إلى التدريب المهنى وخاصة فى المجالات النسائية إلى تنظيم الأسرة وتقديم المساعدات المادية والعينية للمجتمع المحلى. ويبدو أن الجمعيات الريفية ليس

لها من مفر إلا أن تعمل فى الخدمات المتعددة والتى يحتاجها المجتمع المحلى. وقد أسهم الاتحاد العام والاتحادات المنضمة إليه إلى تأكيد إنشاء الجمعيات الخيرية فى المجتمعات المحلية فى الريف، والملاحظ أن عدد الجمعيات العاملة فى الريف متساوية وموازية للجمعيات العاملة فى المناطق الحضرية والتى تتصف جمعياتها بأنها متخصصة. ويوضح الجدول رقم (٥) تطور عدد الجمعيات الريفية فى مقابل الجمعيات العاملة فى المناطق الحضرية فى الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٧:

جدول رقم (٥)

تطور الجمعيات الحضرية / الريفية

١٩٨٦ ـ ١٩٩٧

السنة	الجمعيات الحضرية	الجمعيات الريفية	المجموع
١٩٨٦	٢١٣	١٧٨	٣٩١
١٩٨٧	٢٢١	١٩١	٤١٢
١٩٨٨	٢٢٥	١٩٧	٤٢٢
١٩٨٩	٢٣٠	٢٠٣	٤٣٣
١٩٩٠	٢٦٨	٢١٢	٤٨٠
١٩٩١	٢٧٣	٢٥٤	٥٢٧
١٩٩٢	٢٨١	٢٧٨	٥٥٩
١٩٩٣	٣١١	٢٩١	٦٠٢
١٩٩٤	٣١٥	٣١٣	٦٢٨
١٩٩٥	٣٢١	٣٣٤	٦٥٥
١٩٩٦	٣٢٦	٣٥٦	٩٨٢
١٩٩٧	٣٣٠	٣٧٧	٧٠٧

وتدل الإحصاءات على أن هناك جمعية قاعدية لكل (٦٢٦٠) مواطناً فى الأردن[١١]. وتقوم الاتحادات فى المحافظات وبمتابعة حثيثة من الاتحاد العام بتأكيد إقامة جمعيات خيرية حيث لا توجد مثل هذه التنظيمات فى المجتمعات المحلية ، وذلك من خلال دعوة القيادات المحلية وتوعيتها بأهمية هذه التنظيمات بالإضافة إلى تدريبها على تحديد احتياجات المجتمعات المحلية وتنظيم جهود هذه المجتمعات لخدمة مناطقها، والملاحظ أنه ليس هناك من عدالة فى توزيع الجمعيات فى المحافظات المختلفة ويعود ذلك إلى العديد من العوامل وخاصة تلك المرتبطة بالمستويات التعليمية والثقافية للسكان ويوضح جدول رقم (٦) أن ما يزيد على ثلث الجمعيات الخيرية تعمل فى عمان، وثلث الجمعيات فى ثلاث محافظات، بينما يعمل الباقى فى المحافظات الثمانى الأخرى.

جدول رقم (٦)

توزيع الجمعيات القاعدية فى مختلف محافظات المملكة عام ١٩٩٥

المحافظة	عدد السكان	الجمعيات	الحضرية	الريفية
عمان	١٥٦٧٩٠٨	٢٣٩	٢٠٨	٣١
البلقاء	٢٧٣٧٨٩	٥١	١١	٤٠
الزرقاء	٦٢٣٩٤٣	٤٩	٣٣	١٦
مأدبا	١٠٦٣٠٨	١٩	٥	١٤
اربد	٧٤٥٧٧٤	١١٣	١٨	٩٥
المفرق	١٧٠٩٠٣	٣٧	٨	٢٩
جرش	١٢٣١٩٥	١٤	٢	١٢
عجلون	٩٤٢٠٥	١٧	٢	١٥
الكرك	١٦٩٥٥٢	٣٧	٥	٣٢
الطفيلة	٦١١٥٦	١٧	٥	١٢
معان	٨٩٤٠١	٤٥	١٤	٣١
العقبة	٧٩٧٤٥	١٧	١٠	٧
المجموع	٤١٠٥٨٧٩	٦٥٥	٣٢١	٣٣٤

ويوضح الجدول أن تركيز الجمعيات القاعدية فى المجتمعات الحضرية هو فى المناطق الأكثر تطوراً فى المجتمع كما هو الحال فى العاصمة عمان ومدينة الزرقاء ثانى أكبر المحافظات فى الأردن، وتختلف الصورة فى تلك المجتمعات الأقل تطوراً حيث تنتشر المجتمعات المحلية المتمثلة فى قرى وتجمعات سكانية صغيرة وتنتشر فى تلك المحافظات الجمعيات القاعدية الريفية الأمر الذى يتماشى مع سياسة الاتحاد العام فى الوصول إلى المجتمعات الريفية وتنظيم مواطنيها بحيث يقومون بخدمة هذه المجتمعات.

هذا ويعكس الجدول رقم (٧) الخدمات التى تقدمها الجمعيات القاعدية وتطورها فى الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٨٦ ـ وعام ١٩٩٧، والواضح أن الجمعيات وخدماتها قد تطور كمياً ونوعياً بشكل كبير جداً، وقد غطى هذا التوسع العديد من المجالات الحياتية، بينما كان عدد المستفيدين من هذه المنظمات القاعدية (٩١٠٠٠) عام ١٩٨٦، فإنه قد وصل فى عام ١٩٩٧ إلى (٥٤٣٠٠٠) مستفيد أى ما يوازى ستة أضعافه تقريباً.

جدول رقم (٧)

نوع الخدمات وعدد المراكز والمستفيدين منها

بين الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٧

الخدمات المقدمة	١٩٨٦		١٩٩٠		١٩٩٣		١٩٩٥		١٩٩٧	
	المراكز	المستفيدون	المراكز	المستفيدون	المراكز	المستفيدون	المراكز	المستفيدون	المراكز	المستفيدون
رياض أطفال	١٨٥	٩٥٠٠	٢٨٠	٢٥٠٠٠	٢٨٨	٢٧٣٩٠	٣٢٩	٣٠٠٠٠	٣٥٢	٤٠٠٠٠
حضانات أطفال	١٤	٢٨٠	٢٤	٤٨٠	٣٤	٦٨٠	٥١	١٤١٢	٨٧	٢٨٠٠
رعاية معوقين	٩	١١٠٠	٣٤	٣٢٤٠	٤٧	٣٧٥٥	٥٤	١٠٦٠٤	٧٢	٧٠٠٠
رعاية الأيتام	٧	٤٠٠	٩	٥٨٥	١١	٦٧٠	١٨	١٦٠٣	٤٢	٢٨٠٠٠
رعاية المسنين	١	٢٥	٢	٨٠	٣	١٠٠	٥	٢٠٠	١٠	٤٠٠
التدريب المهنى	٥٠	٢٣٠٠	٣٢٦	٦٦٣٠	٤٠٠	٧٠٠٠	٤٥٠	٥٣٧٢	٥٠٠	٢٧٥٠٠
مدارس أهلية	٥	٥٥٠٠	٥٢	١٣٦٠٠	٥٩	١٥٠٠٠	٦٦٣	٢٤٣٠٠	٧٢	٣٤٠٠
عيادات صم	١٢	١٧٠٠٠	٢٥	٣٠٠٠٠	٣١	٣٨٠٠٠	٥٢	٢٠٨٨٦٦	٧٤	٢٦٨٩٠٠
تعليم الكبار	١٥	٢٥٠	٢٢	٣٨٠	٣٦	٤٤٠	٣٠	٥٨٢	٦٢	٢٠٠٠
رعاية طفولة وأمومة	١٧	٢٧٧٠٠	٣٦	٤١٥٠٠	٤٢	٥٧٠٠٠	٥٠	١١٠٠٠٠	٨١	١٤٣٠٠٠
المجموع	٣١٥	٦٤٠٥٥	٨١٠	١٢١٤٩٥	٩٤١	١٥٠٠٣٥	١٧٠٢	٣٩٢٩٣٩	١٣٥٢	٥٢٣٠٠٠

وقد شهدت السنوات الأخيرة من عمل الجمعيات القاعدية تركيزاً واضحاً على الرعاية الاجتماعية وخاصة فى المجالات التالية:

- رعاية الطفولة والأمومة.
- رعاية المعوقين.
- دور المرأة وإسهامها فى التنمية.
- تنظيم الأسرة.
- العناية الصحية.
- التربية والتعليم.
- الاهتمام بالفئات الهشة.
- تخفيف حدة البطالة من خلال المشاريع المدرة للدخل.

لقد ركز هذا القطاع بشكل واضح على الاهتمام بالأطفال وخاصة فى المناطق الأقل حظاً ، وبالتالى فإن كافة رياض الأطفال والحضانات وبرامج الأطفال فى هذه المجتمعات قد تبعت الجمعيات الخيرية، وقد عمل الاتحاد بالتعاون مع الجمعيات على إقامة ما يزيد على (٤٣٩) روضة أطفال ودور حضانة بالإضافة إلى تنظيم العديد من البرامج التى تهتم بالطفولة فى هذه المناطق بما فى ذلك برامج التغذية والبرامج الصحية التى تمتد للاهتمام بالمرأة الأم، وقد أقام هذا القطاع فى السنوات الأخيرة (١٤) بيتاً للعناية بالأطفال، كما أعطى اهتماماً إلى الأطفال المحرومين، وكذلك الأطفال الأيتام، ويعكس الجدول رقم (٧) اهتمامات هذا القطاع بشكل واضح، وخاصة فى مجال الإعاقة حيث يسهم فى تقديم الرعاية والعناية إلى ما يزيد على ٩٠٪ من الفئات التى تتم العناية بهم وبالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية، فإن هناك تشجيعاً للجمعيات القاعدية فى الريف على العناية بالأطفال المعوقين فى هذه المجتمعات وذلك بتخصيص غرف صفية لهم، وذلك تطبيقاً لمبدأ دمج المعوقين فى المدارس والخدمات المتساوية لهذه الفئة.

أما دور المرأة فى التنمية فقد انعكس فى تشجيع إقامة جمعيات نسائية فى المجتمعات المحلية والتركيز على دور المرأة فى تحسين نوعية الحياة والقيام بمشاريع مدرة للدخل، وهناك العديد من المشاريع التى تم إعدادها لخدمة المرأة ودعم دورها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، وقد ركز هذا القطاع على تنظيم الأسرة، والذى يعتبر من

النشاطات البارزة فى مجال عمل الجمعيات القاعدية. وقد استطاعت الجمعية الوطنية لتنظيم الأسرة أن تغطى كافة نواحى الأردن، بالعيادات المتخصصة التى تعتنى بالقضايا المتعلقة بتنظيم الأسرة وصحة المرأة بالإضافة إلى التأكيد على أهمية مباعدة الأحمال، فالمعروف أن الأردن من أكثر دول العالم بالنسبة للزيادة السكانية والتى تزيد على ٣٪[١٢]. وهذه الزيادة تمثل مشكلة حقيقية فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الأردن، وكافة خطط التنمية الشاملة لن يكون فى مقدورها مواجهة هذه الزيادة السكانية التى سوف تزيد من المشاكل الحياتية فى المجتمع الأردنى، ومثال واحد قد يعكس حجم هذه المشاكل، فالمطلوب أن يتم إقامة مدرسة جديدة لما يزيد على (٤٣٠) طفلاً يومياً فى الأردن، وإذا ما كانت هذه هى الحاجة فى المجال التربوى دون غيرها فماذا عن الحاجات الصحية والغذائية والبنية التحتية للمجتمع والتى تحتاجها هذه الزيادة.

وقد أدت هذه الزيادة إلى مشاكل حادة تتعلق بالفقر والبطالة حيث تصل ما نسبته ٢٧٪ من المواطنين هم دون خط الفقر كما أن ما نسبته ٢٥٪ هم من الباطلين عن العمل[١٣] ، وعلى الرغم من أن هناك محاولات حثيثة من القطاع الحكومى والقطاع التطوعى للتغلب على هاتين المشكلتين إلا أن الزيادة السكانية الكبيرة تجعل هناك استحالة واضحة فى الوصول إلى حلول لهذه المشاكل، ويعمل القطاع التطوعى الأهلى ومن خلال صناديق الائتمان والمشاريع المدرة للدخل على توفير فرص للفئات الفقيرة لزيادة دخولها إلا أن الإمكانيات المالية المتوافرة لهذا القطاع تجعل من الصعب تطوير امكانياتها بما يخدم أعداداً، أكبر من المستفيدين من هذه المشاريع التى يتم تمويلها من خلال الاتحاد العام وصندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية، وقد استفاد من هذه المشاريع فى السنوات الأخيرة ما يزيد على (١٠٠٠) أسرة يبلغ عدد أفرادها حوالى (٧٠٠٠) نسمة، إلا أن طموحات هذا القطاع هو أكبر بكثير من هذه الإمكانيات [١٤] .

وبهدف توفير إمكانيات مالية لتغطية نفقات هذه المشاريع فقد تبنى الاتحاد مشروع القرش الخيرى بهدف دعوة المواطنين إلى الإسهام بالحد الأدنى من العملة الأردنية، وهى «القرش» بحيث يتم تبرع المواطن بقرش واحد على الأقل يومياً عن كل فرد من أفراد أسرته ، وقد بدأ العمل بالمشروع فى عام ١٩٨٦، ويستفيد من هذا المشروع طلاب المدارس والجامعات والكليات المتوسطة من خلال القروض الحسنة لهؤلاء الطلاب والذى يتوجب

عليهم أن يقوموا بتسديدها عند تخرجهم. كما يرتبط بمشروع القرش الخيرى، حملة الرعاية الاجتماعية والتى تحمل عنوان «ما لا تحتاجه قد نحتاجه نحن» وهى دعوة لتبرع المواطنين بمواد عينية يتم توزيعها على الفقراء والمحتاجين فى كافة أنحاء الأردن، ويستفيد من هذا البرنامج ما يزيد على (١٠٠) ألف مواطن سنوياً (١٥) .

هذا ومن أبرز نشاطات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، والتى قام بها فى السنوات الأخيرة، إقامة كلية العلاج الوظيفى التى تستهدف تخريج معالجين حكميين للعمل مع المعوقين وفى المستشفيات ، وقد استمر العمل فى هذه الكلية حتى السنة السابقة حيث لم يتمكن خريجو هذه الكلية من العمل فى الأردن فى الوقت الذى تم استقطابهم فى أمريكا على وجه الخصوص فى ضوء الحاجة الماسة إلى هذا النوع من التخصص النادر.

إن من أبرز إنجازات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية إقامة مركز الأمل للشفاء، والمتخصص فى أمراض السرطان والذى قدرت تكاليف إقامته حوالى (٣٥) مليون دولار، تم تحصيلها من تبرعات المواطنين بالإضافة إلى مساهمة من الحكومة الهولندية، وفى الوقت الذى تم تقدير تكاليف إقامة المركز بحوالى (١٠٠) مليون دولار فإن العمل التطوعى قد أسهم فى تحقيق الحلم الكبير بثلث التكلفة المقدرة، وبدأ العمل فى إقامة المركز عام ١٩٨٩ لينتهى العمل فى عام ١٩٩٧، ويبدأ باستقبال المرضى، ومن أبرز ما يمكن تأكيده بأن إسهام المواطنين كان مميزاً فى مجال جمع التبرعات للمركز والتى حققت إنجازاً يشار إليه بكل تقدير فى المحافل الدولية ، وقد كان من أبرز ما تم فى هذا المجال هو جمع التبرعات خلال برنامج التليثون (Telethone) عام ١٩٩٢، حيث تم وخلال ست عشرة ساعة متصلة جمع ما مقداره (١٠) ملايين دولار.

ومن هنا يمكن التأكيد على أن دور الجمعيات القاعدية للدارس لها دور ليس محدوداً إطلاقاً وخاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية المباشر وغير المباشر، وسوف يكون من الأهمية بمكان دراسة واقع هذا العمل بشكل مفصل وموسع لإلقاء الضوء على حجم الإسهام وارتباطه بحياة المواطنين وخاصة الفئات الفقيرة والمحتاجة والأقل حظاً :

ثانياً: صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعى :

يُعتبر صندوق الملكة علياء بمثابة أكبر ثانى منظمة غير حكومية عاملة فى الأردن

وعلى الرغم من أن البنك الدولى يصنف هذا النوع من المنظمات غير الحكومية على اعتبار أنها منظمة غير حكومية بتنظيم حكومى (GONGOs):

"Government Organized. Non Governmental Organizations"(١٦).

إلا أنها تقع ضمن المنظمات التى لا تستهدف الربح المادى والتى تقدم خدماتها إلى المجتمعات المحلية الفقيرة والفئات الأقل حظاً والمهمشة فى المجتمع، وقد تم تأسيس الصندوق عام ١٩٧٧ برئاسة الأميرة بسمة بنت طلال، كمؤسسة اجتماعية تنموية، ليست حكومية ولا تستهدف الربح المادى يشرف على أعمالها مجلس أمناء يتم تعيينه بإرادة ملكية ، ويستهدف الصندوق وفى ضوء نظامه الأساسى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال مشاركة المجتمعات المحلية والفئات المحتاجة والفقيرة وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بما يجعلهم أعضاء منتجين فى مجتمعاتهم.

وترتبط برامج الصندوق بإقامة مراكز تنموية فى المجتمعات المحلية عبر الأردن بالإضافة إلى التدريب المستمر للمدربين والعاملين فى مجال العمل التطوعى بما فى ذلك العاملين فى مجال تربية الأطفال ما قبل سن المدرسة والمجالات الزراعية والتدريب المهنى، وتوليد الدخل خاصة بالنسبة للنساء، ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن صندوق الملكة علياء يركزعلى التربية، وإثارة الوعى بالقضايا الأساسية للمجتمعات المحلية والتدريب وتنمية المهارات القيادية على مستوى الجمعيات القاعدية، بالإضافة إلى تزويد المواطنين بالوسائل والمهارات والمعرفة للاستخدام الأمثل لما يتوافر فى بيئاتهم من إنتاج غذائى وتحسين نوعية حياتهم، ويبدو التركيز الرئيسى على دمج المرأة فى العملية التنموية وزيادة مشاركتهم فى الحياة الاجتماعية.

ويبدو تركيز الصندوق على المراكز الاجتماعية والتى تتم إقامتها وتسلم إداراتها إلى قادة المجتمعات المحلية بالتعاون مع المسئولين الحكوميين فى تلك المناطق بما فى ذلك الحكام الإداريين، وكل مركز من هذه المراكز معد لمجابهة الحاجات الأساسية لتلك المجتمعات، وتعتبر المراكز متعددة الأهداف، حيث يتواجد فى كل منها روضة أطفال ومركز للحياكة والخياطة، ومشاريع مدرة للدخل والتدريب وخاصة فى مجال الخدمات النسائية ، ويتوافر حالياً (٣٨) مركزاً موزعة فى كافة أنحاء الأردن.

وكما سبق الإشارة فإن الصندوق قد أعطى عناية خاصة لدور المرأة فى التنمية حيث

يتم تدريب المرأة على مختلف النشاطات المرتبطة بالحياة الاجتماعية واحتياجاتها الأساسية، بما فى ذلك محو الأمية، والتغذية، والتدريب على العادات الاجتماعية المرتبطة بتحسين نوعية الحياة والخياطة والحياكة، وأمور تنظيم النسل بما فى ذلك مباعدة الأحمال بالإضافة إلى العناية بالزراعة وأمور البستنة، ويهتم المركز بالطفولة من خلال رياض الأطفال، ودور الحضانة، ونوادى الطفل ، وقد استفاد فى عام ١٩٩٣ (٨٠٠٠) طفل من خدمات هذه المراكز ، كما استفاد ذات العدد من النساء والأطفال من برامج التغذية والتى تمت إقامتها بالتعاون مع المنظمات الدولية والتى أعطت اهتماماً معيناً للأطفال دون سن السادسة وللنساء الحوامل والعناية بالنساء الفقيرات أو الذين يتدربون فى مركز التدريب المهنى(١٧) .

ومن ضمن برامج الصندوق كما يوضح الجدول رقم (٨) مشاريع زيادة الدخل للفئات الفقيرة حيث استفاد من هذه المشاريع حوالى (٥٠٠٠) منتفع وعمل الصندوق على توفير حوالى (٣٠٠) فرصة عمل:

جدول رقم (٨)

خدمات وبرامج وأنشطة صندوق

الملكة علياء وعدد المستفيدين منه عام ١٩٩٧

المجالات	البرامج والانشطة	صندوق الملكة عليا	
		المستفيدون	العدد
الاقتصادى	المشاريع الانتاجية (قروض ومنح)	١٠٥٧٩	٧٥
	مشاريع استثمارية خاصة	١١٠٠	٢
	إرشاد اقتصادى	٩٢٧٠	٣
	المجموع	٢٠٩١٩	٨٠
الاجتماعى	التعليم :		
	ـ مدارس وخدمات تعليمية	٢٥٦٠٠	ـ
	ـ محو أمية	٧٧٥	ـ
	ـ تعليم تقوية	٢٦٠٠	ـ
	ـ بعثات دراسية وقروض طلبة	٢٢٠٠	ـ
	رعاية اجتماعية : المجموع	٣١١٧٥	ـ
	ـ طفولة حضانة وروضة	٣٢٩١٥	١٦٥
	ـ مراكز تربية خاصة	٥٨٠٠	٣٠
	ـ مساعدات عينية ونقدية	٩٦٠٠٠	١٢٠
	ـ إرشاد اجتماعى عام	٣٠٠٠٠	ـ
	خدمات تطوعية متنوعة	١٧٠٠٠	
	مسنون	٢٤٠	
	أيتام ورعاية مؤسسية	١٦٠٠	
	المجموع	١٨٣٥٥٥	٣١٥
التدريب	ـ مراكز ووحدات تدريب	٥٧٧٨	٥٦
	(تدريب كوادر ومهنى)		١
	ـ تدريب إقليمى	٤٢٥	٣
	المجموع	٦٢٠٣	٥٩
الصحة	ـ مراكز وعيادات ومختبرات	٢٥٦٥٠٠	ـ
	ـ مستشفى وفرع مستشفى	٢٠٠٠٠	ـ
	ـ إرشاد صحى ـ عام	٢٥٠٠	ـ
	المجموع	٣٠١٥٠٠	ـ

ويقدم الصندوق القروض إلى الفئات القادرة على العمل وإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل حيث زاد عدد المستفيدين من هذه القروض على (٣٠٠) أسرة فى المجالات الزراعية، والصناعات اليدوية والأعمال المهنية فى تلك المجتمعات، ويعمل الصندوق فى هذه المجتمعات فى المشاريع الزراعية ومنتجات الألبان والحدائق المنزلية، والنباتات الطبية وتربية الحيوانات.

وتهتم المراكز التابعة للصندوق بالاحتياجات الخاصة للمعوقين حيث زاد عدد المستفيدين من هذه المراكز على (٣٥٠٠) طفل ، وقد أقام الصندوق مؤخرا مركزاً وطنياً للتدريب على الخدمات الاجتماعية يستفيد منه القطاع التطوعي.

إن الجدير بالإشارة أن الصندوق يقوم بتنفيذ مشاريعه بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وبدعم مباشر من المنظمات الدولية، وهناك ما يزيد على (٢٧) منظمة دولية وحكومات أجنبية تقدم مساعدات إلى الصندوق لتنفيذ مشاريعه[١٨]. وفى الوقت الذى لم يكن بالإمكان الوصول إلى أية معلومات مالية مؤكدة لاستثمارات الصندوق فى مجال الخدمات الاجتماعية التى يستفيد منها ما يصل إلى (٤١) ألف منتفع سنوياً فإن التقديرات المتوافرة والتى تم الحصول عليها بشكل غير مباشر تشير إلى أن استثمارات الصندوق تصل إلى (٥) ملايين دينار إلى ما يوازى تقريباً (٧٧,١) مليون دولار.

هذا ويبدو أنه وضمن التعريفات المتعلقة بالقطاع التطوعى والمنظمات التى لا تستهدف تحقيق الربح المادى واقتسامه، فإن صندوق الملكة علياء يثير بعض الإشكاليات المتعلقة بوضعه كمنظمة غير حكومية، والأمر الأول متعلق بإدارة المركز حيث إن مجلس الأمناء يتم تعيينه بإرادة ملكية سامية وليس منتخباً، وهذا يعنى أنه ليس هناك من هيئات وخاصة جمعية عمومية يتم انتخاب مجلس أمناء من بين أعضائها والجانب الآخر يتعلق بموضوع التطوع بالنسبة للنشاطات التى يقوم بها الصندوق حيث يعتبر كافة العاملين فى الصندوق موظفين بأجور، الأمر الذى يثير أيضا مشكلة فيما يتعلق بتعريف المنظمات غير الحكومية، ويبقى الأمر الأهم فى النهاية وهو أن الصندوق يقوم بتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية التى يعمل بها والتى تمثل إسهاماً على درجة من الأهمية بالنسبة لهذه المجتمعات .

ثالثاً: مؤسسة الملكة نور الحسين:

تعتبر مؤسسة نور الحسين من أكبر المؤسسات غير الحكومية العاملة فى مجال الخدمات الاجتماعية، وهى كسابقتها صندوق الملكة علياء، تعتبر منظمة غير حكومية لا تستهدف الربح المادى يشرف على أعمالها مجلس أمناء ترأسه الملكة نور، وتستهدف المؤسسة ووفقاً لنظامها الأساسى العمل على تحديد ومواجهة احتياجات التنمية للمجتمعات المحلية على المستوى الوطنى والعمل على إدخال نماذج تنموية متكاملة ووضع مستويات متميزة للعملية التنموية فى المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتربية والتعليم والثقافة والفنون. ومنذ بداية عملها عام ١٩٨٥، فقد قامت المؤسسة بالعديد من المشاريع الرائدة فى مجال الأسرة وتنمية المجتمعات المحلية، ودور المرأة فى التنمية ورعاية الأطفال وتطوير التراث الثقافى بالإضافة إلى تطوير التربية والتعليم، وتعمل المؤسسة على تحسين نوعية الحياة من خلال مشاريع تنموية متكاملة ضمن المجتمعات المحلية بالإضافة إلى تدريب المرأة والرجل على زيادة قدراتهم لتحقيق حاجاتهم الأساسية.

وتعتمد المؤسسة والتى تقدم خدماتها إلى ما يزيد على (٣٥) ألف منتفع كما يشير الجدول رقم (٩) على تمويل مشاريعها من خلال المساعدات المقدمة إليها من العديد من المصادر الداخلية وخاصة البنوك والشركات بالإضافة إلى المنظمات الدولية المانحة ومنظمات هيئة الأمم المتحدة، وليست هناك معلومات مالية متوافرة حول الواقع المالى للمؤسسة إلا أن تقديرات خدماتها قد تصل إلى (٢) مليون دينار أى ما يوازى (٢,٨) مليون دولار.

جدول رقم (٩)
خدمات وبرامج وأنشطة مؤسسة
نور الحسين وعدد المستفيدين منها عام ١٩٩٧

المجالات	البرنامج والانشطة	مؤسسة نور الحسين	
		العدد	المستفيدون
الاقتصادى	المشاريع الانتاجية (قروض ومنح)	٧٥	٤٣٩٠
	مشاريع استثمارية خاصة	٢	٦٠٠
	إرشاد اقتصادى	٣	١٢٥
	المجموع	٨٠	٥١١٥
الاجتماعى	التعليم :		
	ـ مدارس وخدمات تعليمية	ـ	ـ
	ـ محو أمية	ـ	ـ
	ـ تعليم تقوية	ـ	ـ
	ـ بعثات دراسية وقروض طلبة	ـ	ـ
	رعاية اجتماعية : المجموع	ـ	ـ
	ـ طفولة حضانة وروضة	١٦٥	٥٢٤١
	ـ مراكز تربية خاصة	٣٠	٣٥٠٤
	ـ مساعدات عينية ونقدية	١٢٠	٢٥٠٠٠
	ـ إرشاد اجتماعى عام	ـ	ـ
	خدمات تطوعية متنوعة		
	مسنون		
	أيتام ورعاية مؤسسية		
	المجموع	٣١٥	٣٣٧٤٥
التدريب	ـ مراكز ووحدات تدريب	٥٦	١٦٥١
	(تدريب كوادر ومهنى)	١	
	ـ تدريب إقليمى	٣	٧٥
	المجموع	٥٩	١٧٢٦
الصحة	ـ مراكز وعيادات ومختبرات	ـ	ـ
	ـ مستشفى وفرع مستشفى	ـ	ـ
	ـ إرشاد صحى ـ عام	ـ	ـ
	المجموع	ـ	ـ

ومن أبرز مشاريع المؤسسة، مشروع تحسين الحياة فى المناطق الأقل حظاً ويستهدف المشروع تحسين كافة مناحى الحياة فى هذه المجتمعات ، وذلك من خلال إشراك السكان فى إدارة حياتهم والعمل على تطويرها على كافة المستويات ، ويقدم المشروع التدريب للمشاركين فيه على كافة المستويات بما فى ذلك إشراك المواطنين فى التخطيط والإدارة، والتقييم لكافة النشاطات المستهدفة فى كافة مناحى حياة هذه المجتمعات ويركز البرنامج على السكن واحتياجاته الأساسية من بناء مناسب ومياه ومجارى وكهرباء وبنية تحتية بالإضافة إلى الزراعة والتغذية وصناعة المنتجات الغذائية وتخزينها، والصناعات اليدوية ، ويركز البرنامج على التربية والتعليم والتراث المحلى والبيئة والإسهام التطوعى فى كافة مناحى حياة المجتمع.

وضمن توجه المؤسسة إلى خدمات الأطفال المحرومين والمحتاجين إلى الرعاية والعناية فإن المؤسسة تركز على رعاية صحة الأطفال والأمهات ، وذلك بخلق مهارات الاتصال الصحية المناسبة، وضمن اهتمامات المؤسسة بدور المرأة فى التنمية فقد تم إنجاز العديد من المشاريع الريادية المرتبطة بالمراكز التنموية ، والتى تقوم المرأة ومن خلالها بزراعة النباتات الطبية، وتربية النحل، وتربية الدواجن والأرانب، وتأهيل المرأة فى مجال الخياطة والنسيج وكافة هذه المشاريع يتم تمويلها من خلال منظمات دولية خارجية.

هذا وفى مجال رعاية الأطفال، فقد تم إقامة معهد لتنمية صحة الأطفال، ويستخدم هذا المعهد كمركز وطنى للتدريب على تنمية الطفولة، ويقوم المعهد بدراسات وأبحاث فى مجال الطفولة بالإضافة إلى تزويد الأسر بالمعلومات المتعلقة بنمو الطفل والأسلوب الأمثل للحرص على صحته.

وقد أعطيت المؤسسة اهتماماً خاصاً بكافة القضايا المتعلقة بالطفولة حيث تم اعتمادها كمنسق لكافة قضايا الطفل فى الأردن، وقد تم إنشاء دائرة متخصصة بهذا الغرض أخذت على عاتقها وضع تشريع خاص بحقوق الطفل وما يترتب على المجتمع تقديمه للطفل الذى اعتبرته المؤسسة بأنه أغلى ما نملك.

ومن اهتمامات المؤسسة فى هذا المجال إقامة متحف علمى للطفل بالإضافة إلى متحف متنقل للطفل، كما أنها تقوم بالإشراف على مدرسة للموهوبين من الطلاب الذين يتم اختيارهم فى كافة أنحاء الأردن.

وتركز المؤسسة على العديد من مشاريع التراث ، وتعمل على تجذير وتأكيد اهتمامات الأردن فى هذا المجال، وقد أقامت مركزًا لتطوير التراث فى السلط بالإضافة إلى معهد وطنى للموسيقى، بالإضافة إلى رعايتها السنوية لمهرجان جرش للثقافة والفنون والمسرح التعليمى للأطفال .

وكما سبق الإشارة إليه فإن تمويل كافة هذه المشاريع إنما يعتمد على المانحين الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة، وكما هو حال صندوق الملكة علياء، فإن مؤسسة نور الحسين هى الأخرى لها تأثير كبير على المجتمعات المحلية التى تعمل بهذا وتلعب دوراً كبيراً فى تحقيق أهدافها التى قامت من أجلها وهى بالنسبة لتعريف المنظمات غير الحكومية تفتقر إلى وجود الهيئة العامة أو الجمعية العمومية حيث يتم اختيار مجلس الأمناء بإرادة ملكية سامية برئاسة الملكة نور (١٩) .

والجدير بالذكر أن المؤسسات الثلاث، والتى تناولتها، وهى الاتحاد العام للجمعيات الخيرية وممثل الجمعيات القاعدية، وصندوق الملكة علياء، ومؤسسة الملكة نور، تقوم بالتنسيق فيما بينها وضمن الإمكانيات المتوافرة وبحيث يتم فى النهاية تحقيق أعلى مستوى من المردود للفئات الفقيرة والمحتاجة إلى خدمات هذه المؤسسات.

رابعاً : صناديق الزكاة :

على الرغم من وجود صندوق للزكاة يتبع لوزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية ويدار على اعتبار أنه مؤسسة حكومية، إلا أن العديد من المجتمعات المحلية قد قامت بإنشاء صناديق للزكاة مستقلة لجمع الزكاة المقررة ضمن الشرع الإسلامى والتى تلزم المسلمين على تخصيص (٢,٥٪) من دخولهم يتم تقديمها إلى فئات معينة بموجب الشريعة الإسلامية، من الفقراء والمساكين، هذا ولا تقتصر هذه الصناديق على تحصيل الزكاة فقط وإنما تقبل الصدقات والهبات والإعانات التى يقدمها المواطنون فى العديد من الحالات، وعلى الرغم من أن الزكاة والصدقات قد تقدم مباشرة إلى الفئات الفقيرة والمحتاجة إلا أن العديد من المسلمين يقومون بتقديمها من خلال لجان الزكاة والتى أصبح لديها القدرة على الوصول إلى الفئات الفقيرة والمحتاجة فى المجتمعات المحلية، وخاصة الفقيرة منها. هذا كما تعمل العديد من صناديق الزكاة الإسلامية والتى مقرها الرئيسى

خارج الأردن، فى العديد من المجتمعات المحلية والفقيرة، وخاصة فى مجال تبنى الأيتام ومشاريع صناديق الائتمان، هذا وتدل الإحصاءات عام ١٩٨٦ على وجود (١٥٨) صندوقاً للزكاة مسجلة فى وزارة الأوقاف ويقدر حجم استثماراتهم حوالى (٥) ملايين دينار، أى ما يوازى (٧,١٥) مليون دولار أمريكى. يستفيد منها حوالى (٦٠) ألف مواطن، والجدير بالإشارة بأن هذه الصناديق قد خرجت عن الإطار المعروف عن الزكاة حيث بدأت التركيز على قضايا الاستثمارات الصغيرة والمشاريع المدرة للدخل والتى تكفل للمستفيد عملاً يساعده على توفير دخولات ثابتة، وتصل مساهمات الجمعيات الإسلامية للزكاة والتى مقرها الرئيسى خارج الأردن ما يزيد على مليون دينار أى حوالى (١,٤) مليون دولار[٢٠] .

إن ما يجب الإشارة إليه أن العديد من الأسر المستفيدة من صناديق الزكاة هى من الأسر المستفيدة من خدمات الجمعيات الخيرية، وكذلك من صندوق التنمية والتشغيل، وصندوق المعونة الوطنية، وهذه الإزدواجية تسهم فى حجب المساعدات عن العديد من الأسر التى ليست لديها أية إمكانيات وتحتاج إلى الدعم والمساعدة .

خامساً: المنظمات والهيئات غير الحكومية الأجنبية:

هناك العديد من المنظمات غير الحكومية العالمية والعربية والعاملة فى الأردن، والتى تتلقى الدعم والمساعدة من حكوماتها أو من العديد من الجهات المانحة العالمية، وتسهم هذه المنظمات فى تقديم العون والمساعدة إلى الأسر المحتاجة والتى تتمثل فى المشاريع الجماعية التى تعمل فى مجال تطوير المجتمعات المحلية وتحسين نوعية الحياة، بالإضافة إلى مشاريع التشغيل وصناديق الائتمان ، ومن ضمن هذه الجمعيات، جمعية كير الأمريكية، وجمعية الكريتاس الكاثوليكية، والمجلس العالمى للكنائس، وأصدقاء الشرق الأوسط، وجمعية إنقاذ الطفولة البريطانية، والمؤسسة السويدية للإغاثة الفردية، ومؤسسة الشرق الأدنى بالإضافة إلى متطوعين من أمريكا واليابان، وتعمل فى الأردن جمعيات إسلامية وعربية من ضمنها صندوق الزكاة الكويتى، والإغاثة الإسلامية وعدد آخر من الصناديق وتصل إسهامات هذه الصناديق إلى ما يصل إلى (١,٢) مليون دينار أى حوالى (١,٦) مليون دولار[٢١].

هذا، وبجانب هذه المنظمات والهيئات غير الحكومية فإنه يتواجد العديد من المنظمات الأخرى والتى لبعضها صفات دولية كما هو حال الجمعية الوطنية للهلال الأحمر الأردنى، والمؤسسة الملكية للتنمية والأعمال الخيرية، والجمعية الخيرية الهاشمية وهيئة العمل الوطنى للطفولة وهيئات أخرى، والتى لم يتم تضمين نشاطاتها ضمن هذه الدراسة للعديد من الاعتبارات.

المبحث الثانى
الاستثمارات المالية للقطاع الثالث

لابد من الكثير من التمحيص فى الأرقام المالية التى توصل إليها هذا البحث فالمعلومات المتوافرة عن هذا القطاع بالنسبة للأرقام المالية تشوبها الكثير من الملاحظات والتى تجعل الوصول إلى الحقائق المالية صعباً للغاية، فالمؤسف أنه وعلى الرغم من أن هذه المنظمات غير الحكومية تؤكد على الشفافية والمساءلة المالية، إلا أنها تبدو حريصة فى إبقاء المعلومات لديها بعيداً عن الباحثين، وتلتقى الأرقام التى تم التوصل إليها فى هذا البحث مع الأرقام التى توصلت إليها وزارة التنمية الاجتماعية والمقدمة إلى المؤتمر الوطنى للعمل الاجتماعى الذى عقد فى عمان فى ١٩٩٨/٣/١٥م، هذا ويوضح الجدول التالى رقم (١٠) تقديرات استثمارات المنظمات غير الحكومية التى تمت دراستها:

جدول رقم (١٠)

تقديرات استثمارات المنظمات غير الحكومية عام ١٩٩٧

الرقم	اسم المنظمة	المبلغ بالدولار (مليون)	تقديرات العمل التطوعى(مليون)	المجموع (مليون)	النسبة بدون التطوع
١	الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والجمعيات التابعة له	١٧,٠٧٧	٢٢١	٢٣٨,٠٧٧	٤٦ ٪
٢	صندوق الملكة علياء	٧,١٠٠	-	٧,١٠٠	١٩,٢٪
٣	مؤسسة نور الحسين	٢,٨٠٠	-	٢,٨٠٠	٧,٩٪
٤	صناديق الزكاة	٧,١٥٠	-	٧,١٥٠	١٩,٤٪
٥	منظمات أهلية أخرى	١,٠٠٠	-	١,٠٠٠	٢,٨٪
٦	منظمات دولية	١,٦٠٠	-	١,٦٠٠	٣,٢٪
٧	صناديق زكاة إسلامية	٠,٥٠٠	-	٠,٥٠٠	١,٥٪
	المجموع	٣٧,٢٢٧	٢٢١	٢٥٨,٢٢٧	١٠٠٪

من خلال دراسة الجدول يتضح أن إسهامات العمل التطوعي في مجال الرعاية الاجتماعية يصل إلى (٣٧) مليون دولار، وإذا ما أضيف قيمة العمل التطوعي فإن المبلغ يصل إلى (٢٥٨) مليون دولار، وإذا ما كان الرقم الأول يعكس المصروفات المباشرة لدخولات المنظمات الأهلية، فإن الرقم الثاني إنما يعكس الجهد الذي يقدمه القطاع التطوعي من خلال إسهامات المتطوعين وجهودهم والتي تم حسابها بالحد الأدنى ويبقى الرقم متواضعاً في أبعاده. وهذا الرقم يقترب من الرقم الذي توصلت إليه وزارة التنمية الاجتماعية والتي جاء في الدراسة التي تمت خلال هذا العام ١٩٩٨، وكما هو مبين في الجدول رقم (١١)(٢٢).

جدول رقم (١١)

موازنات المنظمات (الإيرادات والنفقات) بالدينار للعام ١٩٩٧

	الإيرادات			النفقات		
	ذاتية	منح ومساعدات وقروض	المجموع	إدارية	تشغيلية ورأسمالية وخدمات	المجموع
الاتحاد والجمعيات التطوعية	١٩,٢٤٩,٠٠٠ ٩٥,١٪	١,٠٠٠,٠٠٠ ٤,٩٪	٢٠,٢٤٩,٠٠٠ ١٠٠٪	٤,٥٠٠,٠٠٠ ٢٤,٢٪	١٤,١٢٤,٠٠٠ ٥٧,٨٪	١٨,٦٢٤,٠٠٠ ١٠٠٪
صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي والتطوعي	٧٣٦,٠٠٠ ٢٧,٣٥٪	١,٩٥٥,٠٠٠ ٧٢,٦٥٪	٢,٦٩١,٠٠٠ ١٠٠٪	١,٥٣٤,٠٠٠ ٧٨,٥٥٪	٤١٩,٠٠٠ ٢١,٤٥٪	١,٩٥٣,٠٠٠ ١٠٠٪
مؤسسة نور الحسين	١٦١٤٠٠٠ ٤١٪	٢٣٧٠٠٠٠ ٥٩٪	٣٩٨٤٠٠٠ ١٠٠٪	١٦٤٠٠٠٠ ٥٨٪	١٦٠١٠٠٠ ٤٢٪	٣,٢٤١,٠٠٠ ١٠٠٪
تجمع لجان المرأة	٦٠٥٠٠ رسوم انتساب ٦٦٪	٣٠٠٠٠ ٣٤٪	٩٠٥٠٠ ١٠٠٪	٢٠٠٠٠٠ ٩٣,٨٪	١٣٥٠٠ ٦,٢٪	٢١٣٥٠٠ ١٠٠٪
جائزة سمو ولي العهد	- -	٩١٥٠٠ ١٠٠٪	٩١٥٠٠ ١٠٠٪	٣٧٠٠٠ ٤٦٪	٤٤٠٠٠ ٥٤٪	٨١٠٠٠ ١٠٠٪
الاتحاد النسائي الأردني العام	٢٥٥٠٠	-	٢٥٥٠٠	٢٥٥٠٠	-	٢٥٥٠٠
المجموع	٢١٧٨٥٠٠	٥٤٤٦٥٠٠	٣٧٢٣١٥٠٠	٧٩٣٦٥٠٠	١٦٢٠١٥٠٠	٢٤,٠٢٥,٥٠٠

وليس هناك من شك، بأن هناك حاجة للتثبيت من الأرقام التى توصلت إليها الدراسة، وتلك التى توصلت إليها وزارة التنمية الاجتماعية. ويبدو واضحاً أن المشكلة الأساسية، تكمن فى عدم توافر الأرقام الصحيحة وإحجام المنظمات الأهلية عن توفير المعلومات، بالإضافة إلى المبالغة فى التقديرات والتى تلجأ لها العديد من المنظمات بغرض تضخيم حجم عملها. وفى الوقت الذى كانت فيها الدراسات متحفظة للغاية وحريصة على التأكد من الأرقام المالية واستثمارات هذا القطاع، فإن دراسة الوزارة قد اعتمدت على التقديرات المقدمة لها بدون تمحيصها. إن ما يجب التأكيد عليه أن تأثير ذلك على الرعاية الاجتماعية كبير جداً، وهو يمثل إسهاماً موازياً تقريباً لما تخصصه الحكومة فى موازنتها السنوية لقطاع الرعاية الاجتماعية ودعم ومساعدة الفقراء من خلال موازنة وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل والتى تشرف عليها الحكومة، إلا أن مردود استثمارات هذا القطاع بالمقارنة بمردود الاستثمارات الحكومية فى هذا المجال لا يمكن مقارنته، ففى الوقت الذى ترتفع فيه التكاليف غير المباشرة للاستثمارات الحكومية، فإنها فى الحد الأدنى بالنسبة للاستثمارات الأهلية.

ويبدو أن دور المنظمات القاعدية GRASS ROOTS ORGANIZATIONS هو الدور الأساسى فى هذه المعادلة. حيث يصل إسهام الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والجمعيات التابعة له إلى مستويات ملحوظة، حيث تصل إلى ما نسبته ٤٦٪ من استثمارات كافة المنظمات الأهلية التى تم تناولها، وإذا ما وضع فى الاعتبار إسهام العمل التطوعى والذى يصل فى مجموعه إلى أربعة أضعاف الاستثمارات المباشرة تقريباً، فإن ذلك يعطى صورة أكثر وضوحاً عن الدور الذى تلعبه المنظمات القاعدية فى العمل الاجتماعى المباشر الذى ينعكس عملياً على الفئات الفقيرة والذى يمثل إسهاماً فى الناتج المحلى القومى على الرغم من محدوديته التى تبدو بسيطة للغاية قد لا تكون مؤثرة، إلا أنه يجب النظر إليها على اعتبار أنها مشاركة فى توجهات الدولة فى تحقيق الرفاه الاجتماعى والسلام الاجتماعى للدولة الحديثة. وليس هناك من شك أن الإسهام التطوعى وتقديرات عمل المتطوعين هى الأخرى تمثل إسهاماً غير مباشر فى العمل الرعوى بما فى ذلك الجوانب غير المباشرة المرتبطة بالتوعية وإثارة الوعى بالقضايا الاجتماعية والوقاية من الحوادث ومحو الأمية

وتنظيم الأسرة والدعوة إلى الإسهام والمشاركة الفاعلة فى تلبية احتياجات المجتمع المحلى، وبالتأكيد فإن ترجمة هذا الجهد والذى يصل إلى (٣٣) مليون يوم عمل سنويا[٢٣] ، هو بمثابة تأكيد على حيوية هذا القطاع. هذا ويأتى إسهام صناديق الزكاة فى الأردن بمثابة الإسهام الثانى بعد إسهام الجمعيات القاعدية، حيث تصل إسهامات هذه الصناديق إلى ١٩,٢٪ وهى نفس مستوى إسهام صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعى، والذى يصل هو الآخر إلى ١٩,٤٪ من إسهامات هذا القطاع، وتشير تقديرات صناديق الزكاة إلى أنها تحصل على ٧٠٪ تقريباً من أموال الزكاة التى يتم جمعها، بينما يحصل صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف على ما نسبته ٣٠٪ من الزكاة المدفوعة. وهذا يعكس فى الواقع قدرة صناديق الزكاة التطوعية وقناعات المانحين لهذه الصناديق. وتصل إسهامات الجمعيات القاعدية وصناديق الزكاة القاعدية وصندوق الملكة علياء إلى ٧٨٪ من إسهامات هذا القطاع المباشر، بينما تصل إسهامات كافة المؤسسات الأخرى بما فى ذلك مؤسسة الملكة نور والمنظمات الدولية والإسلامية إلى ما نسبته ٢٢٪ من الإسهامات المباشرة والتى يتم استخدامها فى المجالات التالية، حيث تشير تقديرات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية إلى أن المجالات التالية هى التى يتم التعامل معها من قبل هذا القطاع[٢٤].

- الإسهام فى الثقافة والتعليم والمؤسسات العلمية.
- الإسهام فى الرعاية الاجتماعية والتى تتضمن مجالات تنظيم الأسرة، والمساعدات المباشرة والعينية والمادية وخدمات المعوقين وكبار السن.
- الإسهام فى مجال تنمية المجتمعات المحلية ومشاريع توليد الدخل.
- الإسهام فى مجال التنمية الرياضية والترفيه والتطوع.
- الإسهام فى مجال التربية المدنية والتوعية.
- الإسهام فى مجالات العمل والاهتمامات المهنية.
- الإسهام فى مجالات عامة.

ويمكن تصور إسهامات هذا القطاع ضمن هذه النسب المشار إليها.

وفى الوقت الذى تعتمد المؤسسات القاعدية بشكل مطلق على التبرعات المحلية، فإن المؤسسات الأخرى تعتمد بشكل رئيسى على المنح الخارجية والمنظمات المانحة الدولية،

والملاحظ أن صندوق الملكة علياء ومؤسسة الملكة نور تحصل على ما نسبته ٨٠-٩٠٪ من استثماراتها من هذه المؤسسات بينما تصل التبرعات والمنح الداخلية نسبة قد لا تتجاوز ١٠-٢٠٪، هذا ويوضح الجدول رقم (١٢) إسهامات واستثمارات هذا القطاع وفقاً لمصادرها.

جدول رقم (١٢)

مصادر المنح والاستثمارات الخارجية والمحلية

الاســــم	الاستثمارات	تقديرات الاسهامات المحلية	تقديرات الاسهامات الخارجية	النسبة	
				المحلية	الخارجية
الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	١٧,٠٧٧,٠٠٠	١٦,٨٧٧,٠٠٠	٠,٢٠٠	٩٨,٧٪	١,٣٪
صندوق الملكة علياء	٧,١٠٠,٠٠٠	١,٠٦٦,٦٨٨	٦,٣٣١١٢	١٥٪	٨٥,٪
مؤسسة نور الحسين	٢,٨٠٠,٠٠٠	٠,٤٢٨,٨٨٨	٢,٧١١,١١٢	١٥,٣٪	٨٤,٧٪
صناديق الزكاة المحلية	٧,١٥٠,٠٠٠	٧,١٥٠,٠٠٠	-	-	١٠٠٪
تقديرات المنظمات الأهلية الأخرى	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١٠٠٪
المنظمات الأجنبية	١,٦٠٠,٠٠٠	-	١,٦٠٠,٠٠٠	-	١٠٠٪
الزكاة الاسلامية الخارجية	٥٠٠,٠٠٠	-	٥٠٠,٠٠٠	-	١٠٠٪
المجموع	٣٧,٢٢٧,٠٠٠	٢٦,٥٢٣,٧٧٦	١٠,٧٠٤,٢٢٤	٦٩٪	٣١٪

وكما يوضح الجدول والذى يتوجب قراءته بدقة وعناية، فالمنح الخارجية المقدمة لهذا القطاع تصل إلى ٣١٪ من استثماراته، إلا أن هذا الإسهام مقصور على المؤسسات والمنظمات التى تحكمها مؤسسة نور الحسين وصندوق الملكة علياء، والمنظمات الأجنبية العاملة فى الأردن، بينما لا تزيد نسبة إسهامات المنح الأجنبية إلى الجمعيات القاعدية على ٠,٥٪ من استثمارات هذا القطاع. ويبدو واضحاً أن صندوق الملكة علياء، وكذلك مؤسسة الملكة نور تستفيدان من المنظمات المانحة الأجنبية بشكل واضح وكبير، وتسهم وزارة التخطيط فى توجيه كافة امكانيات المنح الأجنبية إلى هاتين المنظمتين. وتشير تقارير صندوق الملكة علياء إلى أن ما يزيد على (٣٠) مؤسسة ومنظمة عالمية وخارجية قد أسهمت

فى دعم مشاريع الصندوق (٢٥) . بينما هناك ما يزيد على هذا العدد من هيئة دولية وعالمية ومنظمة مانحة أسهمت فى تمويل مشاريع مؤسسة نور الحسين (٢٦) .

أما بالنسبة للمنظمات الدولية العالمية العاملة فى هذا المجال، فإن هناك العديد من هذه المنظمات لها صفة دينية، إلا أنه وبموجب الاتفاقات التى تعقدها الحكومة وبإشراف وزارة التنمية الاجتماعية، فإن عملها مقصور على الخدمات الاجتماعية بدون أن يكون لها تفضيل مذهبى أو ديني، وينطبق ذلك على المنظمات الإسلامية والمسيحية. وقد تم توجيه جهود هذه الجمعيات للعمل فى مجال تنمية المجتمعات المحلية، ومشاريع التشغيل الذاتية والمشاريع المدرة للدخل.

مما تقدم، يتضح أن إسهامات الجمعيات القاعدية بالإضافة إلى إسهامات العمل التطوعي تمثل على ما يزيد على ثلثى ما يتم استثماره فى هذا القطاع، وتعتمد الجمعيات القاعدية فى تأمين مصادرها المالية على العديد من أوجه الدخل والتى يعكسها الجدول رقم(١٣)، حيث يعتبر اليانصيب الخيرى من أبرز مصادر دخولات هذا القطاع حتى أنه يعتبر بمثابة المصدر الرئيسى الثابت والذى يمثل ١٩٪ من دخولات هذا القطاع(٢٧) .

جدول رقم (١٣)

مصادر دخل الجمعيات القاعدية

	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
اليانصيب الخيرى	٣,٢٥٥,٠٠٠	٢٣,٠
رسوم مستردة من الخدمات	٤,٧٢٥,٠٠٠	٢٧,٢٦
تبرعات وهبات	٥,٩٤٠,٠٠٠	٣٢,٢٣
استثمارات من الوقفيات	٢,٦٤٠,٠٠٠	١٦,٢١
تبرعات خارجية ومن القرش الخيرى	٥١٧,٠٠٠	١,٣
المجموع	١٧,٠٧٧,٠٠٠	٪١٠٠

ويشرف الاتحاد العام للجمعيات الخيرية على إصدار يانصيب خيرى كل خمسة عشر يوماً، ويتم توزيع واردات هذا اليانصيب على مشاريع الاتحاد العام والاتحادات فى

المحافظات، وكذلك الجمعيات الخيرية القاعدية، بموجب معايير محددة ترتبط بطبيعة الخدمة التى تقدمها الجمعية وحجم ونوعية الخدمات التى تقدمها وأماكن عملها. حيث تضع هذه المعايير فى الاعتبار التركيز على الجمعيات العاملة فى الريف والبادية والمجتمعات المحلية الأقل حظاً.

أما المصدر الثانى من الدخل كما هو فى الجدول المذكور، فهو ما تتقاضاه هذه الجمعيات من رسوم رمزية، كرسوم المستشفيات والعيادات، ورسوم المدارس والخدمات، ورسوم التدريب المهنى، والإسهام فى عيادات تنظيم الأسرة، ورعاية المعوقين، ورعاية السادة كبار السن، وكما سبق الإشارة إليه، فإن الجمعيات القاعدية تشرف على ما يزيد على ٩٢٪ من رياض الأطفال على مستوى الأردن، كماتشرف على ما يزيد على ٩٠٪ من مراكز رعاية المعوقين. بالإضافة إلى العيادات الطبية والمستشفيات المميزة بخدماتها. وتحدد هذه المؤسسات رسوماً رمزية لا تغطى إلا نسبة ضئيلة من تكاليف هذه الخدمات، وتمثل هذه الرسوم حوالى ٢٩,١٦٪ من واردات المنظمات القاعدية. والجدير بالذكر أن واردات الجمعيات الريفية فى هذا المجال هى فى الحد الأدنى بينما تزداد نسبة واردات الجمعيات من هذه الرسوم فى المناطق الحضرية.

ويعتبر جمع التبرعات وتنمية الموارد المالية هى المصدر الأكبر بالنسبة للجمعيات القاعدية، حيث تصل نسبة هذا الدخل حوالى ٣٤,١٧٪ من دخولاتها، ويتم استخدام العديد من آليات جمع التبرعات من خلال حملات منظمة كالحفلات الخيرية، والاتصالات الفردية وحملات اطرق الباب، والمسيرات الخيرية، أو الاعتماد على الزكاة والصدقات التى تقدم إلى العديد من الجمعيات القاعدية فى العديد من المناطق المحلية. ومثال على جمع التبرعات، فإن برنامج التليثون الذى تم جمع التبرعات من خلاله، قد أسهم، وخلال ست عشرة ساعة فى جمع مبلغ وصل إلى (١٠) ملايين دولار لإقامة مركز الأمل لمعالجة السرطان، وقد تم جمع تبرعات لإتمام إقامة المركز تزيد على (٣٥) مليون دولار تم جمعها خلال أربع سنوات متصلة، ويعتبر جمع التبرعات لصالح مركز الأمل للسرطان أحد أبرز النماذج التى يُحتذى بها فى الوطن العربى فى هذا المجال. هذا والجدير بالإشارة إلى أن القطاع الصناعى والتجارى يقدم إلى القطاع الثالث، إلا أنه ليس بأسلوب منظم كما هو

فى الدول المتقدمة، بل إنه يعتبر أحد أبرز القطاعات التى تقدم إلى القطاع التطوعى، وهناك استثناءات لجزء من مدفوعات هذا القطاع يتم حسمها من ضريبة الدخل، ويطالب القطاع التطوعى الحكومى بأن يتم حساب المبالغ المدفوعة بالكامل وحسمها من ضريبة الدخل بدلاً من ذلك الجزء الذى يتم حسابه وذلك بهدف تشجيع التبرعات للجمعيات، وقد قدم هذا القطاع العديد من الاقتراحات المتعلقة بهذا الموضوع، كما يطالب هذا القطاع أيضا تخصيص مجموع ما تقوم بجبايته الدولة تحت اسم ضريبة الشئون الاجتماعية والتى تمثل ما قيمته ١٠٪ من ضريبة الدخل التى يتم جبايتها من المكلفين والتى تصل إلى ما قيمته ٢٠ ـ ٣٠ مليون دينار سنوياً، والتى تدخل إلى الموازنة العامة للدولة. وقد فطن المشرّع إلى هذه الضريبة منذ بداية تأسيس الأردن، بهدف أن تكون وسيلة لدعم قطاع الشئون الاجتماعية والتى من ضمنها الجمعيات الخيرية،. إلا أن المؤسف أن المؤسسة الرسمية قد تجاوزت هذا الجانب بالإضافة إلى أنها لا تدعم توجه القطاع الثالث فى خدماته إلا بالحد الأدنى وبمبلغ لا يزيد بأى حال على ثلاثمائة ألف دينار سنوياً (٢٨) . تصرف لعدد من الجمعيات الخيرية التى ترتبط باتفاقيات ثقافية مع وزارة التنمية الاجتماعية. هذا ويوضح الجدول التالى رقم (١٤) مصادر التبرعات والهيئات التى يأتى الجزء الأكبر منها من الأفراد.

جدول رقم (١٤)

مصادر الدخل من التبرعات الخاصة

المصدر	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
أفراد	٤,٨٧١,٠٠٠	٪ ٨٢
مؤسسات	٩٥٠,٠٠٠	٪ ١٦
أخرى	١١٩,٠٠٠	٪ ٢
المجموع	٥,٩٤٠,٠٠٠	٪ ١٠٠

حيث يتضح أن التبرعات الفردية المباشرة تصل إلى ما نسبته ٨٢٪ بينما إسهامات الشركات لا تزيد على ١٦٪ من إسهامات بند جمع التبرعات التى تعتمد الجمعيات القاعدية عليه بشكل مباشر. وهناك حاجة ماسة إلى تشجيع القطاعات المؤسسية الاستثمارية على أن تلعب دوراً أكبر فى هذا المجال.

أما المصدر الرابع لدخولات الجمعيات القاعدية والذى يمثل الاستثمارات، والتى يعمل الاتحاد العام على تشجيعها فهى تصل إلى ما نسبته ١٥,٤٪ من دخول هذه الجمعيات، ومصدر هذا الدخل هو ممتلكات هذه الجمعيات. وتتوجه الجمعيات القاعدية للاستثمار فى الممتلكات غير المنقولة وخاصة المبانى وذلك بهدف تجنب أية خسارة يمكن أن تحيق بالجمعية. ويتم الاستفادة من واردات هذه الاستثمارات فى تكاليف الخدمات التى تقدمهاالجمعيات القاعدية. والمؤسف أنه فى الوقت الذى يعمل الاتحاد العام على تشجيع إقامة هذه المشاريع، فإن قانون الجمعيات الخيرية المعمول به لا يجيز صراحة القيام بمثل هذه النشاطات على اعتبار أن المشرّع عندما عرّف الجمعية الخيرية، فقد أشار إلى عدم استهدافها للربح المادى، والمؤسف كذلك أن تفسير المسئولين فى الدولة يحدد مفهوم الربح بشكل مطلق، وبحيث يعتبر أن ما تحصل عليه الجمعية الخيرية من دخل من مثل هذه الاستثمارات يقع ضمن الربح الذى لا يجيزه القانون. ويذهب الاتحاد العام إلى تأكيد أن مفهوم الوقف الإسلامى للصرف على المشاريع الخيرية ، هو من أهم وأثبت الدخولات التى يجب التركيز عليها، ويعمل الاتحاد العام على تأمين ومساعدة الجمعيات فى تنفيذ المشاريع التى تعود عليها بالدخل الثابت لتغطية تكاليف إنفاقها.

أما المصدر الخامس، فهو القرش الخيرى، وقد استخدم الاتحاد العام القرش الخيرى كوسيلة لجمع التبرعات، بحيث يسهم المواطن بقرش يومياً عن نفسه وعن كل فرد من أفراد أسرته. وقد كانت استجابة المواطن فى بداية انطلاق الفكرة قبل ما يزيد على عشر سنوات، كبيرة للغاية، إلا أنها فى المرحلة الحالية بدأت تنحسر وتحتاج إلى جهود كبيرة من أجل زيادة كفاءتها. وقد تم التركيز على صناديق القرش الخيرى فى المدارس، وذلك بهدف تربية النشء على التبرعات، حيث يتم استخدام ما يتم تحصيله من أموال لمساعدة الطلاب فى الجامعات، وكذلك فى المدارس، ويوجد حاليا ما يزيد على (٣٠) ألف حصالة تسمى

حصالات الخير(٢٩) ، موزعة على طلاب المدارس الذين يتنافسون فيما بينهم على جمع التبرعات لصالح الطلاب الفقراء، حيث يتم سنوياً احتفال موسع يشارك به الطلبة والمدارس المشاركة فى برنامج حصالة الخير، حيث يتم تقديم جوائز تشجيعية لأفضل مدرسة وأفضل طالب فى هذا المجال وتجد حصالة الخير دعماً كبيراً من المؤسسة التربوية فى الأردن، وقد استطاع القرش الخيرى تسديد رسوم ما يزيد على (١٤٠٠) طالب فى الجامعات من خلال مشروع القرض الحسن.

هذا ويوضح الجدول رقم (١٥) توزيع المخصصات المالية المتوافرة لدى القطاع الثالث على المجالات الرعوية الأساسية، ولم يكن بالإمكان تحديد إسهامات التطوع فى هذه المجالات، والتى تصل إلى ستة أضعاف القيمة المباشرة للاستثمار فى هذا القطاع.

جدول رقم (١٥)

توزيع إسهامات القطاع الثالث على الخدمات التى يقوم بها

المجالات	المبلغ بالدولار	النسبة المئوية
التربية والتعليم والثقافة	٦,٢١٦,٠٠٠	١٦,٧ ٪
الخدمات الرعوية الاجتماعية	٥,٣٦١,٠٠٠	١٤,٤ ٪
تنمية المجتمعات المحلية	٤,٢٧٥,٠٠٠	١١,٦ ٪
رعاية المعوقين	٥,٠٦٥,٠٠٠	١٣,٧ ٪
الصحة وتنظيم الأسرة	٨,٤٣٧,٠٠٠	٢٢,٧ ٪
المساعدات المالية والعينية	٤,٢٦٧,٠٠٠	١١,٧ ٪
التأهيل والتدريب المهنى	١,٤٣٠,٠٠٠	٣,٥ ٪
المشاريع والمدرة للدخل	١,٥٣٠,٠٠٠	٤,٢ ٪
التربية المدنية والتوعية	٣١٧,٠٠٠	٠,٥ ٪
أغراض أخرى	٣٤٥,٠٠٠	١,٠ ٪
المجموع	٣٧,٢٢٧,٠٠٠	١٠٠ ٪

هذا ويوضح الجدول، أن الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة قد مثلت الإسهام الأكبر بين الخدمات التى يقدمها هذا القطاع، فقد وصلت نسبة الإسهام فى مجال الصحة إلى ما نسبته ٢٢,٨٪ من مجموع إمكانيات هذا القطاع، ويتضح أن عدد المستفيدين من مجال الصحة هم الأعلى نسبة من بين الفئات المستفيدة، حيث تصل نسبتهم إلى ٤٠٪ من عدد المنتفعين من القطاع الثالث، ويعود ذلك إلى تركيز هذا القطاع على الخدمات الصحية بالإضافة إلى أن أسعار الخدمات الصحية فى متناول الفئات الفقيرة والمحتاجة. كما أن هذا القطاع يعمل على أن يقدم خدمات بنوعية متفوقة فى مقابل الخدمة الحكومية. هذا وتمتد خدمات المجالات الصحية من المستشفيات العامة والمتخصصة إلى المستوصفات والعيادات المنتشرة فى كافة أنحاء الأردن.

ويلى المجال الصحى، المجال التربوى والثقافى، حيث تصل نسبة الاستثمارات إلى ١٦,٧٪ ويقع ضمن اهتمامات هذا القطاع كليات متوسطة ومدارس ثانوية وإعدادية وابتدائية ورياض أطفال ونواد ثقافية وبرامج لمحو الأمية. وتصل أعداد الطلاب الملتحقين بهذه المدارس إلى (٧٢) ألف طالب وهم يمثلون ٤,٢٪ من مجموع الطلاب الملتحقين بالمدارس والمعاهد فى الأردن. وكما يشير الجدول، فإن الخدمات الرعوية المقدمة إلى الفقراء والمحتاجين والأقل حظاً، تحتل المركز الثالث بالنسبة للإنفاق حيث تصل هذه النسبة إلى ١٤,٤٪ وتتضمن الخدمات الاجتماعية الرعوية التى تقدم إلى الفئات الفقيرة والمحتاجة بما فى ذلك الرعاية البديلة، والعناية بكافة الفئات التى تحتاج إلى عناية خاصة، بما فى ذلك الأيتام والأرامل والمدمنين والذين يتعايشون مع أحداث اجتماعية تحتاج إلى العناية والرعاية. وتبدو هذه الجوانب على غاية من الأهمية بالنسبة لعمل الجمعيات القاعدية وخاصة فى المجتمعات المحلية، حيث يعرف الجميع بعضهم البعض ويتعايشون مع مشاكل أبناء مناطقهم.

وتأتى فى المرتبة الرابعة من الإنفاق تنمية المجتمعات المحلية والتى ترتبط ارتباطاً وثيقا بتأمين الحد الأدنى من البنية التحتية فى هذه المجتمعات والعمل على تحسين نوعية الحياة فى هذه المجتمعات وتدريب وتأهيل سكانها على مساعدة أنفسهم وتنشيط قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم الأسرة لديهم، فقد دلت الدراسات على أنهم أكثر إنجابا

والأكثر فقراً. وتصل نسبة ما يُستثمر فى هذا المجال إلى ١١,٧٪ من مجموع استثمارات هذا القطاع.

أما فى المرتبة الخامسة، فإن رعاية المعوقين تحتل مركزاً متقدماً فى مجال اهتمامات القطاع الثالث، حيث تدل الإحصاءات على أن المشكلة كبيرة للغاية وأن ٥٪ من المعوقين هم الذين يستفيدون من الخدمات المقدمة لهذه الفئة سواء على المستوى الرسمى أو على المستوى الشعبى، وأن ٩٠٪ من الذين يستفيدون من الخدمات يتم تقديم الخدمات لهم من خلال القطاع التطوعى غير الربحى. ويتم استثمار ما قيمته ١٣,٧٪ مما يتوافر لهذا القطاع فى هذا المجال. والجدير بالذكر بأن خدمات هذا القطاع تمتاز بأنها خدمات نوعية مميزة. وأن المراكز، والتى وصل عددها إلى (٦٤) مركزاً التابعة للجمعيات الخيرية القاعدية هى الأفضل بالمقارنة مع المراكز التى تتبع الدولة.وتصل نسبة المخصصات التى تتوافر لمساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة، سواء كانت مساعدات عينية أو مادية إلى ما نسبته ١١,٧٪ من المخصصات المتوافرة في هذا القطاع. وتحاول الجمعيات القاعدية ألا تقدم إلى المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية أو من صناديق الزكاة، وبالتالى تحاول أن توسع من قاعدة المستفيدين من المساعدات المادية والعينية على المستوى الوطنى. وعلى الرغم من صعوبة هذا العمل، إلا أن الجمعيات القاعدية تجد نفسها مضطرة للإسهام فى الدعم المباشر لهذه الفئات الفقيرة والمحتاجة. ويلعب الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، ومن خلال مشروع فائض ما لديكم إلى تقديم المساعدات العينية إلى هذه الفئات مما يتم جمعه من المواطنين، حيث يستفيد من هذا المشروع ما يزيد على (١٠٠) ألف مواطن(٣٠).

وقد بدأ التركيز مؤخراً على مشاريع التأهيل الفردية والأسرية والمشاريع المدرة للدخل، وذلك من خلال صناديق الائتمان التى تم اعتمادها فى العديد من الجمعيات القاعدية المنتشرة فى أنحاء المجتمعات المحلية. وتصل إسهامات الاستثمارات فى هذا المجال إلى ١٨,١٪ ويأمل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية إلى مضاعفة هذا الرقم خلال السنوات الخمس القادمة.

وكما هو واضح، فإن الانتقال إلى المجتمع المدنى يحتاج إلى تأكيد الثقافة المدنية والتوعية، والقيام بنشاطات لتأكيد حقوق المرأة ودورها فى كافة القطاعات، وعلى الرغم من

أن حجم الإسهامات فى هذا المجال محدودة، إلا أن دور التطوع فى هذا المجال يبدو أكثر أهمية، حيث يلعب القادة والمرشدون فى هذا المجال دوراً ليس محدوداً، ومميزاً فى إثارة الاهتمام والعناية بهذا الأمر الذى أصبح من سمات المجتمع خاصة ونحن نقترب من الدخول فى القرن القادم. إن الدور التعبوى وإثارة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية الذى يقوم به هذا القطاع له تأثير كبير للغاية على السياسات الحكومية، فقد كان واضحا ذلك، الدور الذى قام به هذا القطاع فى تطوير السياسات الحكومية تجاه قضايا الفقر وقضايا التشغيل والتى أدت بالتالى إلى قيام الدولة بإنشاء صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل، وكذلك بدأ التحرك لإعادة صياغة قانون عصرى للعمل مع المنظمات غير الحكومية.

هذا من جانب، أما من الجانب الآخر، فإن إسهام هذا القطاع يوازى إسهام القطاع الحكومى فى مجال الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، ففى الوقت الذى يصل إسهام الحكومة وما توفره فى قطاع الخدمات الاجتماعية والمعونة الوطنية إلى ما يصل إلى (٤٥) مليون دولار سنوياً، فإن هذا القطاع يسهم بأضعاف هذا المبلغ، إذا ما وضع فى الاعتبار حجم التطوع فيه، بالإضافة إلى أن المصروفات غير المباشرة فى القطاع التطوعى محدودة للغاية، وبالمقارنة، فإن هذه المصروفات تتضخم بالنسبة للقطاع الحكومى بشكل ملحوظ، وقد تزيد نسبة المصروفات غير المباشرة على حجم المصروفات المباشرة التى تقدم إلى الفئات الفقيرة والمحتاجة.

إن القطاع التطوعى يلعب دوراً آخر مباشراً فى تحقيق السلام الاجتماعى وذلك من خلال فرص العمل والتطوع الذى يتيحه للمواطنين. ففى الوقت الذى يصل عدد العاملين فى الجمعيات حوالى (٧٢٠٠) موظف، فإن هناك ما يصل إلى (١٠٠٠٠) يعملون بشكل جزئى[٣١]، مما يعنى أن هذا القطاع يؤمن (١٧٠٠٠) فرصة عمل، أى ما يمثل ٧,٤٪ من مجموع العاملين فى القطاع الخاص [٣٢] . هذا وإذا ما وضع فى الاعتبار العمل التطوعى والذى يصل عدد المنتسبين إليه إلى (١٠٠) ألف منتسب، فإن ذلك يمثل وبشكل واضح إسهاماً كبيراً فى مجال التوظيف والاستخدام الأمثل للإمكانيات البشرية المتوافرة.

إن ما يجب تأكيده، أن الكفاءة والفاعلية والاستخدام الأمثل للإمكانيات المتوافرة فى

هذا القطاع، تعتبر بمثابة أبرز إنجازاته. وتحتاج المؤسسة الرسمية وضمن طبيعة البيروقراطية التى تتعايش معها، إلى ما يزيد على أربعة أضعاف الإمكانيات المتوافرة فى القطاع التطوعى للقيام بالخدمات التى يقوم بها هذا القطاع، وتبقى الحاجة التى لابد من تأكيدها فى هذا المجال، أن حجم ما هو متوافر من إمكانيات مالية واقتصادية محدود للغاية فى الوقت الذى تبدو فيه حاجات القطاعات التى تحتاج إلى الرعاية والخدمة ليست محدودة وتحتاج إلى جهود وإمكانيات كبيرة، وكبيرة للغاية.

المبحث الثالث

تقييم إسهام القطاع الثالث التنموى

إن تناول البعدين الاقتصادى والاجتماعى للقطاع الثالث بالدراسة فى الأردن يمثل نقلة جديدة فى سد الثغرة المتعلقة بأدبيات العمل فى هذا القطاع، والدراسة فى هذا المجال تعتبر دراسة أولية استكشافية تحتاج إلى الجهد والإمكانيات غير المحدودة لإعطائها ما تستحق من اهتمام، وبحيث يمكن التغلب على المشكلة الرئيسية التى يعيشها هذا القطاع وهى محاولة ترجمة ما تقوم به الحركة التطوعية فى الأردن إلى أرقام. وإذا ما كان عدد المتطوعين فى هذا المجال قد زاد على (١٠٠) ألف متطوع تم تقدير إسهامهم بحوالى (٣٣) مليون يوم عمل على اعتبار أن معدل عمل المتطوع سنوياً هو (٢٠٠) ساعة عمل، ويعنى ذلك بالحد الأدنى للأجور وهو (٥) دنانير يومياً، فإننا نتحدث عن (١٦٥) مليون دينار، أو ما يصل إلى (٢٢١) مليون دولار سنوياً بالإضافة إلى الإسهام المالى الواضح لهذا القطاع والذى يصل إلى (٤٥) مليون دولار، ويتم استخدام الدينار فى هذا القطاع بكفاءة وفاعلية ومردود أكبر من مردود استخدامه فى القطاع الحكومى، وبالمقارنة بين حجم الاستثمار ونوع الخدمة فى مجال المعوقين بين ما يقوم به هذا القطاع وما يقوم به القطاع الرسمى، فإن التقديرات المالية قد أكدت بأن ما يتم استثماره فى مجال الإعاقة والذى يصل إلى خمسة ملايين دينار، فإن المؤسسة الرسمية إذا قامت بهذه الخدمة، فإنها بحاجة مؤكدة إلى أربعة أضعاف هذا المبلغ أى ما يصل إلى عشرين مليون دينار. هذا وفى الوقت الذى تم تقدير تكاليف إقامة مركز الأمل للسرطان بمبلغ مائة مليون دولار، (٣٣)، فإن القطاع التطوعى قد قام بإنجازه بمبلغ لا يتجاوز (٣٥) مليون دولار، أى ثلث التكاليف المقدرة. وبالمقارنة، فإن التقديرات المتعلقة بإقامة المستشفى الجامعى فى الشمال قد وصلت إلى ضعف المبلغ المقدر. وإذا ما وُضع فى الاعتبار التكلفة غير المباشرة لخدمات القطاع التطوعى فى مقابل القطاع الرسمى فى مجال الرعاية الاجتماعية، فإن ذلك يمثل أيضا مقارنة تستحق الوقوف عندها، فبينما لا تتجاوز التكاليف غير المباشرة للاتحاد العام عن

٥٪ من الإنفاق، فإن هذه النسبة تصل إلى ٨٠٪ أو أكثر فى المؤسسة الرسمية.. ويبقى الحكم القيمى للخدمات والمتعلقة بنوعية الخدمة وحساسية العاملين فى هذه الخدمات. حيث النوعية المميزة والحساسية والالتزام فى القطاع الأهلى الذى لا يمكن تواجده فى القطاع الرسمى، وباختصار، فإن ما يستثمره القطاع الأهلى فى خدماته والذى يصل إلى (٣٧) مليون دولار بالإضافة إلى العمل التطوعى الذى يصاحبه والذى يصل إلى (٢٢١) مليون دولار بالحد الأدنى هو إسهام مؤثر على توجهات الأردن الاقتصادية والاجتماعية. وإذا ما توجهت المؤسسة الرسمية إلى إقامته وهو بالتأكيد لا يقع ضمن أولوياتها، فإن هناك حاجة إلى تعيين عشرات الألوف من الموظفين واستثمار ما قيمته أربعة أضعاف ما يستثمره القطاع التطوعى.

ويبقى الجانب الأكثر أهمية وهو حجم المستفيدين من هذا القطاع ونوعية الخدمة المميزة فى المجالات الصحية والتربوية والتربية الخاصة وتنظيم الأسرة والعناية بالفئات المحرومة والفقيرة والمهمشة والدور الواضح فى مجال التوعية من الأمور التى لابد من إبراز أبعادها، ويتضح أن عدد المستفيدين من خدمات هذا القطاع والتى تصل إلى حوالى (٦٠٠) ألف مواطن يمثلون ١:٨ من مجموع سكان الأردن، هو عدد لا يستهان به ويعكس قدرة هذا القطاع على تناول حاجات هذه الفئات المختلفة فى كافة نواحى المجتمع المحلى والتى لن يكون بمقدور القطاع الرسمى التعامل معها. ففى الوقت الذى تتواجد فيه الجمعية القاعدية فى أقصى المجتمعات المحلية، فإن القطاع الحكومى العامل فى مجال التنمية الاجتماعية يقتصر عمله داخل المدن الكبيرة أو فى مراكز المجتمعات المحلية، ومن هنا، فإن غياب التواصل الحكومى مع الفئات التى تحتاج إلى خدماته تمثل أيضا قيمة إضافية مكتسبة للقطاع الأهلى المغروس بين الناس.

وإذا ما كان موضوع البطالة والفقر هما أبرز ما يواجه الأردن كما هو حال الدول النامية، فإن هذا القطاع قد استطاع أن يؤمّن (١٧٠٠٠) فرصة عمل بين عمل دائم وعمل جزئى، بالإضافة إلى التطوع غير المأجور، كما استطاع أن يتعامل مع ١:٨ من مجموع أبناء الأردن والذين هم بطبيعتهم من الفئات الفقيرة والمحتاجة، وبالتالى فإن هذا القطاع قد استطاع أن يسهم فى تحقيق السلام والأمن الاجتماعيين والذى يمثل اهتمامات الدولة الحديثة.

إن المؤسف أن ما تقوم به الجمعيات الأهلية لا يلاقى الدعم من المؤسسة الحكومية وخاصة فى مجال الإعفاءات الضريبية والجمركية والمعاملة التفضيلية. وبالتالى فإن تكلفة التشغيل بالنسبة لهذا القطاع مرتفعة للغاية، فالحكومة تتعامل مع هذا القطاع من حيث أثمان المياه والكهرباء والهواتف، كما تتعامل مع القطاع الصناعى والتجارى، فرسوم الهاتف هى أربعة أضعاف الرسوم العادية، وأسعار المياه هى ثلاثة أضعاف أسعار استهلاكها فى البيوت، وليس هناك من استثناء جمركى أو ضريبى بالنسبة لأعمال الجمعيات والتى تقوم بتسديد ضريبة المبانى والمسقفات وضريبة المجارى، وغير ذلك من ضرائب. ويقتصر الإعفاء على ضريبة الدخل دون غيرها. بينما تقوم الجمعيات بدفع ضريبة المشتريات على الخدمات التى تقدمها صالاتها التى تقوم بتأجيرها أو فى حالة مبيعات منتجاتها، الأمر الذى يمثل مشكلة حقيقية لم يستطع هذا القطاع الوصول إلى حل لها مع المؤسسة الرسمية.

وإذا ما كانت واردات هذا القطاع قد اتسمت بالشفافية والوضوح، فإن تمويل أعمال الجمعيات القاعدية فى الأردن قد اعتمد على الاستفادة من الإمكانيات المحلية، بما فى ذلك إدارة اليانصيب الخيرى لصالح هذه الجمعيات، وبخلاف الصناديق والمؤسسات التى يشرف عليها أعضاء من الأسرة المالكة والتى تحصل على دعم من المؤسسات الدولية والدول المانحة، فإنه يمكن الإشارة بشكل أساسى إلى أن الجمعيات القاعدية تعتمد بشكل أساسى على قدراتها الذاتية فى تنمية مصادر دخولها، والتى تعمل على وضعها فى خدمة الفئات الفقيرة والمحتاجة والمهمشة.

إن ما يجب التأكيد عليه فى تقييم هذا القطاع، أن القطاع الثالث يقوم بدور الناطق والداعى للاهتمام بالمجتمعات المحلية، ويقوم بدور ضاغط لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة، وبالتأكيد فإن تاريخ الأردن المعاصر قد أكد دور هذا القطاع فى التشريعات المتعلقة بهذا العمل سواء على مستوى إقامة مؤسسة الضمان الاجتماعى أو صندوق التنمية والتشغيل بالإضافة إلى إثارة اهتمام الدولة بقضايا الرعاية والرفاه الاجتماعى. إن هذا القطاع قد أكد قدرته على التعبير عن هموم الفئات الفقيرة والمحتاجة والمعوقة ودافع عن حقوقها ومازال يسهم فى إثارة الوعى بكافة الأبعاد المتعلقة بها.

والواضح أن التزام المتطوعين وانتماءهم وتعاملهم بصدق مع قضايا القطاع الثالث، يمثل أحد مصادر قوة هذا القطاع والذى أصبح يلعب دوراً رئيسياً فى الحياة العامة للأردن. وإذا ما أضيف إلى ذلك نوعية الخدمات ومستواها بالمقارنة مع الخدمات التى تقدمها المؤسسة الرسمية فى كافة المجالات، فإن ذلك يمكن النظر إليه على اعتبار أنه هو الآخر أحد مصادر قوة هذا القطاع. فأفضل المدارس الثانوية والإعدادية والابتدائية ورياض الأطفال ودور الحضانة، موجودة ضمن هذا القطاع، وكذلك بالنسبة للمستشفيات والعيادات التى تقدم خدماتها إلى الفئات المستهدفة بشكل رمزى بالإضافة إلى التركيز على نوعية الحياة فى المجتمعات الفقيرة والمحتاجة.

ولعلنا فى هذه العجالة نؤكد على كفاءة وفاعلية وإنتاجية هذا القطاع فى الاستغلال الأمثل لما يتوافر له من إمكانيات مالية محدودة. حتى أنه يمكن النظر إلى محدودية المصادر المتوافر لدى هذا القطاع كأحد أبرز مقومات نجاحه، فهذه المصادر المحدودة هى التى تفرض على هذا القطاع أن يستثمر بمردود أعلى وبنوعية مميزة مما يؤكد حيوية هذا القطاع وإمكانية إبراز دوره الفاعل.

وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أن البناء المؤسسى هو أحد أبرز طروحات المجتمع المدنى، فإن الجمعيات القاعدية والتى تبنّت الديمقراطية فى انتخابات مجالس إدارتها، بالإضافة إلى الجمعيات فى اتخاذ القرارات والمساءلة والشفافية، فإن هذا القطاع أصبح يمثل مدرسة تحتذى فى البناء المؤسسى القادر على الإنجاز والتغلب على العقبات البيروقراطية التى تحكم المؤسسة الرسمية.

هذا وعلى الرغم من القضايا التى يتعايش معها هذا القطاع وخاصة فى مجال التشريعات التى تعوق حركته ومسيرته، إلا أن الجدير بالذكر بأنه قد استطاع أن يعمل ويسهم فى تطوير قدراته وإمكانياته والتى جعلت منه نموذجاً يحتذى فى الاستخدام الأمثل، وأعطى وزناً اقتصادياً واجتماعياً لما يقوم به سواء كان ذلك بشكل استثمار مباشر أو غير مباشر تمثل فى تأكيده للمنفعة العامة والتوعية بكافة الأبعاد الاجتماعية المتعلقة بالفئات المهمشة. وعمل على تأكيد حقوق المواطن وتوعية المرأة بحقوقها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والخدمات الثقافية، وليس هناك من شك أن العائد لهذا الجهد والذى من

الصعب تحديد إسهامه الاقتصادى والاجتماعى، إنما يمثل دوراً لا يمكن للمجتمع أن يتجاوزه، فهو جزء من نسيج عمله وبالتأكيد فإن له قيمة اقتصادية ورقمية لابد من تحديدها والاتفاق عليها.

إن ما يجب تأكيده أن هذه الدراسات يجب أن يُنظر إليها على اعتبار أنها دراسة أولية تثير الانتباه لبعض الجوانب المتعلقة باقتصاديات العمل الاجتماعى، وتحتاج إلى دراسة معمقة لكافة الأبعاد المتعلقة بمدى تحقيق هذا القطاع لأهدافه وأسلوب عمله وحجم الخدمات التى يقدمها ومدى تلبيته للحاجات الأساسية للفئات المستفيدة ودوره فى تحقيق الرفاه الاجتماعى، وكذلك دوره فى محاربة الفقر والبطالة وحجم استثماراته المالية، وبحيث يتضمن ذلك تقديرات العمل التطوعى وكافة الأبعاد الأخرى المرتبطة بالبعدين الاجتماعى والاقتصادى لهذا القطاع والذى أصبح يلعب دوراً واضحاً لا خلاف عليه فى مقابل القطاعين العام والخاص.

المراجـــع

1 - Salamon, L. And Anheier, H. The Emergins Sector, An overview., The Johns Hopkins Comparative Sector Project Studies, The Johns Hopkins University, Institute for Policy Studies, Baltimore, Mary Land, USA. P.61.

2 - Ibid. P.23.

٣ – وزارة التنمية الاجتماعية، الأردن، محاور المؤتمر الوطني للعمل الاجتماعي الأردني، مطبوعات وزارة التنمية الاجتماعية، عمان ١٩٩٨، ص ٦٦ .

٤ – الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، الأردن، النظام الأساسي الموحد للجمعيات الخيرية، عام ١٩٦٦، المواد ١ – ٢٧ .

٥ – الاتحاد العام للجمعيات الخيرية / الأردن، النظام الأساسي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان ١٩٥٩، المادة ١٩/أ.

٦ – المرجع السابق مادة (٢).

٧ – مركز الدراسات والأبحاث الاجتماعية، التابع للاتحاد العام للجمعيات الخيرية، حقائق وأرقام، مطبوعة، ١٩٩٧، ص ٤ .

٨ – المرجع السابق، ص ٤ .

٩ – الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، الأردن، التقرير السنوي ١٩٨٧، عمان ١٩٨٨، ص ٨ .

10- EL - Khatib, A. The Impact of the Third Sector in the Economic Development Jordan, Paper Submitted to the ISTR 2ud International Conference, 1996 Mexico. 1996, P. 13.

11 - The Social Studies and Research Center. Facts and Figures, The Local Ngos, Jordan, Guvs Publication, Amman, 1995, P. 17.

12 - Mrayyan, N., and kamal, N., Poverty Alleviation Policy and measures in Jordan. Ministry of Planning and UNFRA, Amman. Jordan, 1997, P. 6.

13 - Ibid, P. 6.

١٤ – الاتحاد العام للجمغيات الخيرية، الأردن / التقرير السنوي عام ١٩٨٧، عمان ١٩٩٨، ص ٣٢ .

١٥ – المرجع السابق، ص ٢٨ .

16 - Word Bank Hand Book on good Practice of Ngos, working manual,

Washington, D.C. 1997, P. 61 .

17 - Queen Alia Social Welfare Fund, Annual Reprt, 1992 - 1993, where People Build the Future, Amman, Jordan P. 6 - 12.

18 - Noor Al Hussein Foundation, New Perspective for Development, Amman, Jordan, 1995, P. 9 - 24.

19 - Ibid. P.6.

٢٠ - وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الاسلامية، صندوق الزكاة، معلومات وحقائق، عمان، الأردن ١٩٩٥، ص٢ .

٢١ - المرجع السابق ص ٦ .

٢٢ - وزارة التنمية الاجتماعية، الأردن، محاور المؤتمر الوطنى للعمل الاجتماعى الأردنى، مرجع سابق، ص ٦٧ .

٢٣ - مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية التابع للاتحاد العام للجمعيات الخيرية، حقائق وأرقام ١٩٨٧، ص ١٢ .

٢٤ - المرجع السابق، ص ٨ .

25 - Queen Alia Social Welfare Fund, Annual Report 1992 - 1993, Op. cit, P. 16.

26 - Noor Al Hussein Foundation, New Perspective for Development, Op. cit, P. 36.

٢٧ - الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، اليانصيب الخيرى الأردنى، حقائق وأرقام، (مطويه) عمان، الأردن، ١٩٩٦، ص ١ .

٢٨ - وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، الأردن، التقرير السنوى ١٩٩٦ - وصندوق المعونة الوطنية، مساعدات الجمعيات الخيرية العاملة فى مجال الاعاقة، عمان، ١٩٨٧ .

٢٩ - الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، القرش الخيرى، حقائق وأرقام (مطويه) ١٩٩٧ ص ٢ .

٣٠ - الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، حملة التعاون الاجتماعى، (مطويه) ١٩٩٧، ص ٢ .

٣١ - وزارة التنمية الاجتماعية، محاور المؤتمر الوطنى للعمل الاجتماعى الأردنى، مرجع سابق ص٦٦.

32 - El - Khatib A. The Impact of the Third Sector in the Economic Development of Jordan, Op. cit, P. 27.

٣٣ - مركز الأمل للشفاء، منشورات مركز الأمل، الأشخاص الذين يؤمنون بالمعجزات ليسوا واقعيين، مطبوعات مركز الأمل، عام ١٩٩٨، ص ٢ .

الفصل الثالث

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في مصر

أيمن السيد عبد الوهاب

مركز بحوث التنمية والمستقبل

مقدمة

ساهمت العديد من التحولات الإقليمية والدولية فى زيادة تنامى الوعى بأهمية القطاع الأهلى، وخاصة مع تزايد موجة المطالبة بإعادة النظر فى دور الدولة والمجتمع بما يعطى الأخير مساحات أكبر وتعاظماً لدوره. كما لم تكن التطورات على المستوى الداخلى فى غالبية البلدان النامية بأقل من أن تدفع بمزيد من الاهتمام بالسياسات العامة ومحاولة التأثير فيها، لاسيما فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على بعض قطاعات المجتمع.

فى هذا الإطار، يمكن تفهم بروز مفهوم القطاع الأهلى وتردده على نطاق واسع داخل أوساط المثقفين والنخب العربية خلال العقد الأخير، بل وانتقاله لمكان الصدارة كأحد مفردات الخطاب السياسى للعديد من القوى السياسية العربية، وقد سعى مؤيدو هذا المفهوم إلى ربطه بمجموعة المتغيرات الدولية والإقليمية والمتعلقة منها على وجه الخصوص بالتحرر الاقتصادى والمشروع الفردى والابتعاد عن التخطيط المركزى، إلى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطى وتراجع الإنفاق العام للحكومات، وهو الاتجاه الذى برز منذ أوائل الثمانينيات ليحل محل النموذج التنموى الذى كان سائداً فى معظم البلدان النامية، وقام على طبيعة تداخلية من قبل الدولة، وارتبط بنظام سياسى سلطوى يعتقد فى أن عملية التنمية تحتاج إلى سلطة مركزية قوية.

ومع تغير النظرة للمنظمات غير الحكومية من قبل الحكومات والمنظمات العالمية ومؤسسات التمويل الدولية، برزت نظرة جديدة للمنظمات غير الحكومية ولأهمية القطاع الأهلى ودوره كتنظيمات وسيطة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذى انعكس بدوره على أدوار وآليات هذه المنظمات، والتى يمكن أن نرصد بعضها فى التالى:

- اتساع أجندة العمل الأهلى لتتجاوز تلك المرحلة المقصورة على مجالات البر

والأعمال الخيرية ومجالات تحسين سبل المعيشة بشكل عام فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى مرحلة المشاركة فى صياغة أولويات القضايا الدولية وتعميق مجالات عملها تجاه قضايا السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والفقر والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذى أصبحت معه المنظمات غير الحكومية فاعلاً دولياً فى كافة المؤشرات العالمية التى عقدتها الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة، بدءا من قمة الأرض للبيئة «ريودى جانيرو» فى يونيو ١٩٩٢، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان «فيينا ١٩٩٣»، والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية «القاهرة ١٩٩٤»، والقمة الاجتماعية فى كوبنهاجن مارس ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة فى بكين سبتمبر ١٩٩٥، ومؤتمر السكان فى إسطنبول ١٩٩٦ .

- أصبحت المنظمات غير الحكومية تطرح كقطاع ثالث بين الدولة والقطاع الخاص واعتبارها أحد المحفزات المهمة لمدخل تنموى جديد يستند إلى المبادرة الفردية والاعتماد على الذات، ويركز على الاندماج وتشغيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للقواعد الشعبية التحتية.

- ساعد تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة فى بلورة دور المنظمات غير الحكومية وربطها معا سواء من خلال شبكات دولية Net Workig كما هو الحال بالنسبة لمنظمة سيفيكوس «التحالف العالمى لمشاركة المواطنين»، حيث تضم المنظمات المانحة والمتلقية، أو من خلال إيجاد ما يمكن تسميته «بإعلام المنظمات غير الحكومية».

بعبارة أخرى، أن ملامح التغيير التى اكتنفت المنظمات غير الحكومية كبيرة، وهى مرشحة لمزيد من التغيير، لاسيما فى البلدان النامية، باتجاه تعاظم دور هذه المنظمات فى تحديد ورسم السياسات العامة فى دولها، وإن كان من الضرورى هنا التأكيد على مجموعة من التحديات والقيود التى يمكن أن تواجه تلك المنظمات باعتبارها محددات لإمكانيات انطلاق من عدمه فى البلدان النامية ومنها بطبيعة الحال البلدان العربية مثل :

- مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق فى الدولة باعتباره محدداً لشكل ومسار المنظمات غير الحكومية، كما أن توافر الطبقة الوسطى يعد محدداً إضافياً لا يمكن تجاهله، حيث إن وجود هذه الطبقة إلى جانب توافر مستوى معقول يعظم من فرص مساهمة تلك المنظمات فى التنمية.

- إن تفاعل المنظمات التطوعية التقليدية القائمة على المساعدة الاجتماعية والبر.. - المعروفة والقائمة فى بلدان العالم - والمنظمات غير الحكومية الحديثة، لاشك أنه يضيف أبعادا أخرى أكثر ديناميكية، يمكن معها تحقيق حركة انتقال أعمق وأقوى فى مجالات التنمية وفى العلاقات التضامنية بين أفراد المجتمع وخاصة فى الدول الأقل نمواً.

- إن الخصوصية المجتمعية مواجهة بنظام عالمى يفرض نفسه بكل قوة السوق ووسائل الإعلام والاتصال التى تخترق الحياة البشرية فى أرجاء العالم، ولذلك تبدو المواجهة فى غير صالح تلك المجتمعات النامية، وبالتالى فالمطلوب هو مواكبة هذه التطورات والعمل من داخل هذا النظام بنفس أسلوبه حتى يمكن الاستفادة مما يتيحه من فرص وإمكانيات لن تتحقق فى حالة مواجهته والوقوف ضده.

واتساقا مع هذه الرؤية، وانطلاقا من كون المنظمات الأهلية (أو التطوعية أو غير الحكومية) فى مصر، هى جزء من تلك العلاقة الرابطة بين القطاع الأهلى على المستوى الإقليمى (المستوى المحلى) والمستوى العالمى، يمكن تفهم ذلك الاتجاه الحكومى الساعى لتحقيق مناخ أكثر ملاءمة لتنشيط آليات ومبادرات تلك المنظمات.

بهذا المعنى يمكن تحديد خريطة المنظمات غير الحكومية الموجودة فى مصر وتفهم تلك النزعة العارمة التى تهدف إلى تنشيط آليات ومبادرات تلك المنظمات، لاسيما فى ظل إعادة رسم الحدود بين الدولة ومؤسساتها ووظائفها وبين المنظمات الوسيطة أو التى تعرف بمؤسسات المجتمع المدنى. فتشير التقديرات إلى وجود ٢٥ ألف تنظيم غير حكومى، يجىء فى مقدمتها الجمعيات الأهلية والبالغ عددها ١٥ ألف جمعية، أى بنسبة ٦٠,٨٪ من إجمالى عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية، يليها الأندية ومراكز الشباب التى يحكمها القانون ٢٦٨ لعام ١٩٧٨، والتعاونيات الإنتاجية والزراعية والإسكانية والنقابات المهنية (٢٤ نقابة)، والاتحاد العام لنقابات عمال مصر والشركات المدنية التى لا تهدف للربح والتى تقدر بحوالى ٢٠٠ وهى أحدث أشكال العمل الأهلى فى مصر، والتى ظهرت فى أواخر الثمانينيات كمحاولة للهروب والالتفاف حول القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات(١).

هذا الواقع يستند فى الحقيقة إلى عمق تاريخى لايمكن تجاهله، فقد ارتبط النشاط الأهلى فى مجال الرعاية الاجتماعية قديما وحديثا بنشأة المجتمع المصرى، بمعنى أنه سبق التشريعات والقوانين المنظمة له، والتى جاءت فى مرحلة تالية لقيام الجمعيات الأهلية (بالشكل الذى نعرفه الآن) فقد نشأت أول جمعية أهلية فى مصر عام ١٨٢١ مع قيام الجمعية الخيرية اليونانية بالإسكندرية ليشكل هذا التاريخ شهادة ميلاد لحركة الجمعيات الأهلية، كمؤسسات اجتماعية تقود المجتمع إلى دعم عمليتى المشاركة والتوزيع، ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩، التى أدخلت العمل الأهلى مرحلة القيادة الجماعية والمؤسسية، من خلال مدرستى الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية والقاهرة (عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى)، وقد شهدت تلك الفترة قفزة في أعداد الجمعيات من ٦٥ إلى ٣٠٠ جمعية.

ومن الملاحظ أن الخط العام الذى حكم العلاقة بين الدولة والمجتمع قد مر بعدة مراحل:-

المرحلة الأولى: وتلك تجسدها فترة ما قبل عام ١٩٥٢ حيث اكتسبت منظمات المجتمع حيزاً كبيراً من الحركة مكنها من الاستناد إلى مبادراتها وتنشيط آلياتها ودورها فى المجتمع رغم التدخل الإشرافى والرقابى من قبل الدولة، ولا ينفى ذلك إمكانية تقسيم هذه المرحلة إلى عدة مراحل فرعية، **إما مرحلة ما بعد ثورة يوليو** فقد غلب على العلاقة السمة الوظيفية من جانب الدولة وبما يتفق وتوجهاتها الاشتراكية، ولكن مع اتجاه الدولة فى السبعينيات نحو التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادى، أخذت فجوة أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع فى التزايد التدريجى، حتى برزت ملامحها بوضوح فى الثمانينيات، كسمة غالبة على حركة التطور الاجتماعى، وقد ارتبطت هذه الفجوة - إلى حد كبير - بصعود التيار الإسلامى وقدرته على النفاذ إلى العديد من التنظيمات الوسيطة وفى مقدمتها الجمعيات الأهلية والنقابات. وفى هذا السياق يمكن التأكيد على عدد من السمات أو النتائج الخاصة بالواقع الراهن للعمل الأهلى فى مصر.

- تأخر سياسات الإصلاح الاجتماعى الممثلة فى تحرير العمل الأهلى وتطوير فلسفته مقارنة بسياسات الإصلاح السياسى التى بدأت عام ١٩٧٦ من خلال تجربة المنابر وما

تلاها من تعددية حزبية (مقيدة) وسياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤(٢) إذ ظلت القوانين المنظمة للنشاط الاجتماعى بلا تغيير منذ الستينيات، الأمر الذى دفع بعض الباحثين الاجتماعيين للربط بين تفشى العديد من الظواهر السلبية وانتشارها مثل الإدمان والبطالة وانتشار المناطق العشوائية وازدياد مظاهر العنف وبين قصور الإصلاح الاجتماعى.

- إن فاعلية تلك المؤسسات تتباين بتباين نوع الجماعة التى تشارك فيها وكيفية تكوينها ونوعية قياداتها. فهناك جمعيات رجال الأعمال حيث نجد على سبيل المثال أنها رغم قلة عدد أعضائها إلا أن وزنها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى يزيد من ثقلها ووزنها داخل النظام، كذلك عند مقارنة نقابة المعلمين بنقابة المحامين نجد أن الأخيرة أكثر تأثيراً ونشاطاً فى الحياة العامة من الأولى رغم قلة أعضائها (٣).

- إن العلاقة بين الدولة والمنظمات المدنية تتداخل فيها عوامل أخرى كثيرة، فرغم أن القانون هو الأداة الأساسية لسيطرة الدولة على تلك المنظمات، إلا أن الحكومة والأفراد يتعاملون مع القانون بطريقة وظيفية، بحيث تتمسك الحكومة بحرفيته أو تتغاضى عن بعض أحكامه حسب الظروف، ويلجأ الأفراد لتحقيق أهدافهم إلى الثغرات الموجودة فى القانون أو إلى التحايل عبر أشكال قانونية أخرى(٤).

انطلاقا من هذه المحددات، فقد هدفت الدراسة إلى اكتشاف قيمة الإسهام الاجتماعى والاقتصادى الذى تقدمه الجمعيات الأهلية فى مصر، وبخاصة جمعيات التنمية والتى تشكل حوالى ربع إجمالى عدد الجمعيات (التى تقدر عام ١٩٩٧ بحوالى ١٥ ألف جمعية)، كما تستهدف الدراسة التعرف على أنشطة حالات بعينها من خلال دراسة ثلاثة نماذج، وذلك انطلاقا مما توفره الدراسات الميدانية فى هذا الإطار من تجارب حية وخبرات إنسانية وعملية واسعة، وذلك فى محاولة للتغلب على محدودية المعلومات المتوافرة عن واقع الدور التنموى لجمعيات التنمية فى مصر، سواء من حيث طبيعة المشروعات التى تقوم بها ومصادر تمويلها ونسبة التطوع وطبيعة الاستثمارات، أو من حيث الفئات المستفيدة وحجمها، بالإضافة إلى النطاق الجغرافى، كذلك التعرف على انعكاسات هذا الدور على المجتمع المحلى، وأخيراً التعرف على الرؤية التنموية للجمعيات محل الدراسة. من هذا

المنطلق، سوف تنقسم الدراسة إلى محورين رئيسيين وخاتمة، **المحور الأول**: يتناول الجمعيات الأهلية فى مصر من حيث تطورها ونموها إلى جانب الإطار التنظيمى والقانونى ومصادر التمويل مع التركيز على جمعيات التنمية. **المحور الثاني**: يتعلق بدراسة ثلاثة نماذج من الجمعيات الأهلية الكبرى مع التركيز على دورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى المجتمع، وبصفة خاصة فى مجال التدريب والتأهيل، وخلق فرص عمل لزيادة مستوى الدخل.

المبحث الأول
واقع الجمعيات الأهلية واتجاهات نموها

تشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد الجمعيات الأهلية الإجمالى فى مصر هو ١٤١٦٢ (عام ١٩٩٣) موزعة على نمطين رئيسيين، أولهما خاص بجمعيات الرعاية الاجتماعية البالغ عددها ١٠٥٠٦ جمعيات (٥). وثانيهما يتعلق بجمعيات التنمية الاجتماعية التى يصل عددها إلى ٣٦٥٦ جمعية. كما تشير تصريحات وزيرة الشئون الاجتماعية إلى أن إجمالى عدد الجمعيات الأهلية فى مصر قد بلغ ١٥ ألف جمعية. وللتدليل عن معانى هذه الأرقام وأهميتها، ونحن بصدد دراسة الجمعيات العاملة فى مجال التنمية والبحث عن مدلولها الاقتصادى والاجتماعى، ربما يكون من الضرورى التعرف على اتجاهات نمو هذه الجمعيات وتوزيعها على مجالات النشاط المختلفة.

حجم نمو الجمعيات :

تشير بعض الدراسات المحلية المستندة إلى التحليل الإحصائى لبيانات وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٩١، إلى ضآلة حجم المنتفعين من أنشطة الجمعيات وافتقار هذه الجمعيات للتمويل الكافى فى ضوء القدرة المالية المتعاظمة نسبيا للجمعيات الدينية (فى الثمانينيات)، كما أن التزام أعضاء الجمعيات بتسديد قيمة اشتراكاتهم، لا يتحقق سوى بنسبة ٦٠٪ تقريبا فى أحسن الأحوال، فضلا عن محدودية الجمعيات التى تمتلك حسابات منتظمة إلى جانب افتقارها للموظفين المتفرغين أو المتطوعين المؤهلين مما يعوق عملها ويجعلها غير قادرة على تنمية مواردها أو تحقيق التعاون الفعال مع مجتمعاتها المحلية أو مع المؤسسات الحكومية (٦)، والحقيقة أن النتائج السابقة رغم انعكاساتها السلبية على العمل الأهلى إلا أنها لا تعكس الصورة بشكل كامل، فهى لا تأخذ فى الحسبان معدلات التطور أو القفزات التى تشهدها الجمعيات الأهلية، وبالتالى تزايد أعداد المستفيدين وهو ما سنوضحه لاحقا، ولاسيما فى السنوات القليلة الماضية.

فبالنظر إلى خريطة توزيع الجمعيات الأهلية على مستوى الجمهورية يمكن رصد عدد من النتائج والدلائل والمؤشرات الخاصة، نذكر منها:

ـ تكشف مؤشرات نمو الجمعيات فى حقبة الستينيات، انخفاض متوسط نمو الجمعيات الأهلية (مقارنة بالفترات السابقة) كما يوضح الجدول التالى:

جدول يوضح تطور أعداد الجمعيات

(من أواخر القرن الماضى وحتى منتصف الستينيات)

السنـــة	عدد الجمعيات التى تأسست فى كل مرحلة
١٨٩٩	٦٥
١٩٠٠ – ١٩٢٤	١٩٥
١٩٢٥ – ١٩٤٤	٦٣٠
١٩٤٥ – ١٩٤٩	٥٩٨
١٩٥٠ – ١٩٥٩	١٣٠١
١٩٦٠ – ١٩٦٥	١٩٥٠
الإجمالى	٤٧٣٩

المصدر : الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر (القاهرة: جمعية التنمية الفكرية، ١٩٨٣) ص ص ٢١ و ٢٢ .

فى حين تشير مصادر أخرى إلى أن إجمالى عدد الجمعيات عام ١٩٦٠ كان ٣,١٩٨ جمعية ثم وصل عام ١٩٦٤ ـ قبيل صدور القانون ٣٢ إلى حوالى ٤ آلاف جمعية، أى بمتوسط ٢٠٠ جمعية تؤسس كل عام. ومع المتغيرات السياسية والاقتصادية التى لحقت بتوجهات النظام فى السبعينيات بالاتجاه نحو اقتصاد السوق والتعددية الحزبية، كان من المفترض أن تحدث تغيرات إيجابية فى المناخ الاجتماعى والسياسى تنعكس على تغيير قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، إلا أن ذلك لم يحدث، فقد استمر القانون سارياً رغم المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى طرأت على المجتمع بشكل شبه كامل منذ الثمانينيات، رغم نمو العدد المطلق للجمعيات بشكل مستمر كما يوضح الجدول التالى:

جدول يوضح

تطور عدد الجمعيات الأهلية

السنوات	العدد الإجمالى للجمعيات
١٩٧٦	٧,٥٩٣
١٩٧٧	٧,٦٣٧
١٩٧٨	٨,٤٠٢
١٩٨٥	١١,٤٧١
١٩٨٦	١١,٧٧٦
١٩٨٧	١٢,٠١٣
١٩٩٠	١٢,٨٤٢
١٩٩١	١٣,٢٣٩
١٩٩٤	١٤١٦٢

المصدر : إبراهيم إمام ومحمد عبد العاطى على، الخدمات التى تقدمها الهيئات الأهلية والحكومية للشباب، ورقة مقدمة للندوة القومية للشباب، فى الفترة من ١٤ ـ ١٦ يناير ١٩٨٦، والكتاب السنوى للجمعيات الأهلية «المؤشرات الإحصائية فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤» .

ـ إن تزايد أعداد الجمعيات خلال حقبة الثمانينيات كان تعبيرا عن زيادة وعى المواطنين، والحاجة لسداد الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة فى بعض المجالات المنوط القيام بها، وتهيئة الفرصة لإقامة نظام ديمقراطى ـ تعددى وبروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة. وهى أسباب تخالف تلك الأسباب التى كانت وراء قفزة مماثلة شهدها العمل الأهلى فى الفترة ما بين الستينيات والسبعينيات (وأن تساوى تقريبا فى أعداد الزيادة ما يقرب بأربعة آلاف جمعية)، إذ ترجع الأسباب إلى تفاعل النشاط التطوعى مع التغيير الثورى مما أثر فى تنمية الوعى الاجتماعى فى الأقاليم.

- إن المناطق الحضرية تستأثر بالجزء الأكبر من نشاط الجمعيات، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ٦٨,٢ فى المائة من الجمعيات توجد فى المدن والحضر، ونحو ٢٧,٩ فى المائة فى الريف و٣,٩ تعمل فى المجتمعات الصحراوية، وأن محافظة القاهرة تستأثر وفقاً لأرقام ١٩٩٣ بالنصيب الأكبر من الجمعيات فى حين تجيء محافظة جنوب سيناء فى ذيل القائمة (٣٥٣١ جمعية - ٣٨ جمعية). بمعنى وجود قدر من الخلل بين الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافى للجمعيات فى بعض محافظات الجمهورية، حيث لا يتحقق هذا التوازن إلا فى محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة، بينما لا يتوافر فى محافظات أخرى كالقليوبية وبورسعيد.

- إن تفاوت التوزيع الجغرافى للجمعيات يوازيه تفاوت آخر بين ميادين العمل الاجتماعى الـ ١٤، بشكل يمكن معه القول إن هناك تركزاً عبر الزمن للجمعيات فى ميادين ثلاثة هى: تنمية المجتمع، الخدمات الثقافية والعلمية والدينية، والمساعدات الاجتماعية، الأمر الذى يطرح أهمية إعادة النظر فى تقسيم ميادين العمل الاجتماعى حتى تتواكب مع متغيرات المجتمع ومعطياته الجديدة، حيث يشير الواقع العملى إلى إضافة ثلاثة ميادين أخرى هى ميدان حماية البيئة، ميدان التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل، ميدان حماية المستهلك ليكون إجمالى ميادين العمل الواقعية ١٧ ميداناً.

- إن فلسفة العمل التطوعى لاتزال غائبة عن الواقع المجتمعى فى مصر إلى حد ما، ويتجلى ذلك فى الوضع المعاكس بين قيام الجمعيات واحتياجات المحافظات، فتشير مسألة تفاوت مستويات الفقر بين المحافظات (كما يوضحها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤) إلى عدد من المؤشرات الدافعة لقيام الجمعيات ولاسيما فى المناطق الريفية، ففى محافظتى المنيا وأسيوط (تمثلان أفقر محافظات الجمهورية من حيث نصيب الفرد من الدخل) نجد أن جمعيات المساعدات الاجتماعية وخاصة الإسلامية منها تحتل المرتبة الأولى رغم أن الحاجة تتطلب قيام جمعيات تنمية، حيث إن الطبيعة الزراعية للمحافظتين تعطى أهمية أكبر لجمعيات التنمية. كما يلاحظ غياب الرابطة الجامعة بين نصيب الفرد من الدخل والتنمية البشرية فى المحافظات من ناحية وقدرتها على توجيه العمل الاجتماعى الأهلى نحو رؤية أوسع من تقديم المساعدات المباشرة أو غير المباشرة (فى صورة خدمات) من ناحية

أخرى مثل محافظات الشرقية التى نجد أن ترتيبها يقل وفقا لدليل التنمية البشرية (وتتساوى مع محافظات الصعيد والقليوبية وكفر الشيخ والبحيرة والمنوفية) عن المتوسط العام على مستوى الدولة، فى وقت تزيد على محافظة القاهرة فى أعداد جمعيات تنمية المجتمع. فالملاحظ أن التوزيع الجغرافى لا يتوافق والكثافة السكانية إلا فى حالات القاهرة والإسكندرية والجيزة بينما لا يتوافر فى محافظات أخرى كالقليوبية وبورسعيد. كما تقدم محافظة الشرقية أيضا نموذجاً آخر للتفاوت الواضح فى الاحتياجات فهى وإن كانت تتسم بكثافة سكانية بسيطة إلا أنها تحظى بتركيز عال للجمعيات مقارنة بمحافظات السويس والفيوم والإسماعيلية فى (نفس شريحتها السكانية) وهو ما يمكن تفسيره بتزايد معدلات التنمية التى شهدتها المحافظة.

- وكذلك يشير التوزيع الجغرافى وفقا للمكانة للمحافظة إلى عدد من النتائج فبصفة عامة هناك عدم ارتباط بين المكانة التنموية للمحافظة ووجود تركيز أعلى للجمعيات، وتعتبر المنوفية حالة متميزة واستثنائية فى هذا الشأن نظراً لما شهدته من تفضيلات فى فترة السبعينيات انظر الجدول التالى:

جدول يوضح
ترتيب المحافظات فى دليل التنمية البشرية وترتيبها فى نصيبها من إجمالى جمعيات التنمية

اسم المحافظة	ترتيب فى دليل التنمية	ترتيبها وفقاً لنصيبها من إجمالى جمعيات التنمية
القاهرة	٢	٢
الإسكندرية	٤	–
بورسعيد	١	١٥
الاسماعيلية	٦	١٦
السويس	٥	١٣
دمياط	٣	١٤
الدقهلية	٧	٤
الشرقية	١٣	١
القليوبية	١٢	٧
كفر الشيخ	١٠	١٠ مكرر
الغربية	٩	١٠
المنوفية	١١	٣
البحيرة	١٥	٨
الجيزة	٨	–
الفيوم	١٧	١١
بنى سويف	١٩	٦
المنيا	٢٠	٩
أسيوط	١٨	٨
سوهاج	٢١	٩ مكرر
قنا	١٦	٩ مكرر
أسوان	١٤	١٥

المصدر : د. نجوى عبد الله، دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧).

وتقودنا هذه الصورة إلى نموذج واضح من حالات الاندماج الوظيفى التنظيمى للجمعيات التطوعية فى إطار الدولة، وهو نموذج جمعيات الأسر المنتجة، فهى إحدى صور الاندماج الوظيفى الذى كان لنجاحها ارتباط بنجاح السياسة العامة للدولة، فبعد أن كانت الجمعيات فى الستينيات مندمجة فى إطار سياسات توزيع الدخل أصبحت فى الثمانينيات فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى من حيث العمل قادرة على دفع القدرة التصديرية للمنتجات وتنمية المصادر الذاتية لدخل الأسر الفقيرة. ويبدو أن نجاح هذه المشروعات كان الدافع وراء التأكيد المستمر من قبل وزارة الشئون الاجتماعية على زيادة أعداد الأسر المشاركة، فتشير تقديرات عام ١٩٩٣ إلى مشاركة ٢٦٤٨٥٤ أسرة يرعاها المشروع استقلت منها ١٠٦٠٥٤ أسرة (أى ٤٠٪) بحيث تحصل على دخل مستقل، وأنه لاتزال هناك ١٥٤٧٩٣ أسرة تتعامل مع المشروع وتمثل ٥٨٪ من إجمالى عدد الأسر التى تتعامل مع المشروع خلال عام ١٩٩٣ ، فى حين توقفت ٤٠٠٧ أسر بنسبة ٢٪.

الإطار القانونى :

أرجعت بعض الدراسات ضعف الأداء الحكومى مقارنة بأداء الجمعيات الأهلية فى فترة النشأة، إلى طبيعة وظروف نشأة وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ التى وجدت نفسها مواجهة بالعديد من الصعوبات والمشكلات سواء المتعلقة بطبيعة العمل الاجتماعى أو بتداخل الاختصاصات مع وزارة الداخلية، وإن لم توضح هذه الدراسات أسباب الانتظار لمدة ست سنوات حتى يخرج أول تشريع خاص بالجمعيات (٤٩ لسنة ١٩٤٥). ومن المعروف أن وزارة الشئون الاجتماعية قد قامت على برنامج إصلاحى، كان أبرز سماته ما جاء فى الفقرة الخامسة منه والخاصة بتحديد موارد الإحسان وتوجيهها الوجهة النافعة فضلا عن تنظيم هذه الوجهة وتنظيم الجمعيات والمؤسسات الخيرية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف أنشئت إدارتان الأولى سميت إدارة الجمعيات الخيرية، والأخرى باسم إدارة الملاجىء والمؤسسات (٧). لتمثل هذه الخطوة بداية منهاج حكومى يقوم على استراتيجية الدمج الوظيفى إلى جانب دورها الإشرافى والرقابى الذى بدأ مع صدور أول تشريع خاص بالجمعيات، وفى هذا الإطار يمكن تحديد دور الدولة بمرحلتين: الأولى تتعلق بدور المنظم الذى يجسده القانون المدنى الصادر فى ١٨٧٥ والمعدل له عامى ١٨٨٣

و١٩٨٤، حيث أعطى حق تكوين الجمعيات مع توفير قدر من الرقابة. أما المرحلة الثانية فتختص بالدمج الوظيفى والتنظيمى للجمعيات فى إطار السياسة العامة للدولة عبر مراحل متدرجة وهو ما توضحه سلسلة القوانين والتشريعات التى شهدتها هذه الفترة بدءا بالقانون ٤٩ ومواده العشرين وانتهاء بسلسلة القوانين المنظمة لعلاقة الدولة بالجمعيات والروابط التطوعية، فكان القانون رقم ١٥٢٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأندية، والقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصناديق الادخار والإعانات المتبادلة، والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ المتعلق بتنظيم الجمعيات الدينية والعلمية والثقافية، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإشهار الجمعيات والمؤسسات الخاصة. وأخيراً القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، وبالنظر إلى تلك القوانين نجد أنها قد اتفقت فى سمة واحدة خاصة بزيادة الجرعة الرقابية والإشرافية وإن كان بشكل متدرج على الجمعيات الأهلية وخاصة مع تنوع وتزايد أعداد هذه الجمعيات سواء فى الحضر أو الريف. بعبارة أخرى، إن توالى الرقابة الإدارية للدولة عبر سلسلة من القوانين المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية، قد جعلها أقرب لأطر منظمة لعلاقة الدولة بالجمعيات وليس علاقة الجمعيات بالمجتمع كما يفترض أن تكون..

فيشير القانون الحالى (٣٢ لعام ١٩٦٤) الذى جاء معبرا عن النزعة الاشتراكية بقراراتها عام ١٩٦١ والميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ إلى آليات اشراك الجمعيات الأهلية فى تنفيذ السياسة العامة للدولة فى مجالات الوحدات القروية ودور الحضانة ورعاية الأحداث.. إلخ، وفى هذا الإطار يمكن رصد عدد من السمات التنظيمية والرقابية العاكسة للتحول فى عقيدة النظام وأيديولوجيته، نذكر منها:

١ - زيادة طرق الرقابة الإدارية وأساليب التدخل، حيث أعطى القانون الحق لوزيرة الشئون الاجتماعية فى حل مجالس إدارات الجمعيات وتعيين مجالس بديلة، وكذلك أعطى الجهة الإدارية حق الرقابة على أعمال الجمعيات وسلطة الدمج بالإضافة لتحديد ميادين العمل الاجتماعى ونطاقه إلى جانب رفض الشهر، إذا ما تعارض قيام الجمعية مع دواعى الأمن أو لعدم صلاحية المكان..

٢ - دعم القانون علاقة الجمعيات الأهلية بأجهزة الإدارة المحلية بحكم ما ينص عليه قانون الحكم المحلى من المشاركة لتدعيم العمل الاجتماعى.

٣ ـ تكوين هيكل هرمي يقع على قمته الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، باعتباره قمة الأجهزة، في حين تتكون قاعدته من الجمعيات التي تجمعها الاتحادات الإقليمية في كل محافظة، بينما تمثل الاتحادات النوعية والجمعيات المركزية مرحلة وسط بين قمة الهرم وقاعدته.

٤ ـ النص على أحقية وزيرة الشئون الاجتماعية في تعيين ممثلين عن الوزارة والهيئات المختصة، كما حددتها المادة (٤٨) بألا يزيدوا على نصف مجموع أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

٥ ـ ربط قيام الشخصية الاعتبارية للجمعية بشهر نظامها وفقا لأحكام المادة (٨) لتخالف الوضع الذي ظل سائدا بموجب القانون المدني الذي ربط الشخصية الاعتبارية للجمعية بمجرد إنشائها.

٦ ـ النص على ضرورة إبلاغ الجهة الإدارية بصورة من محاضر الاجتماع وما اتخذه فيها من قرارات، والإبلاغ بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة على أن يكون من حق الجهة الإدارية استبعاد من تراه من المرشحين خلال مدة معينة.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن مساحة التدخل البيروقراطي في العمل الاجتماعي الأهلي قد زادت مع أعمال هذا القانون بقدر أكبر من إيجاده لآليات رقابية جديدة، وإن كان يحسب للقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ ، تجميعه لمصادر تمويل الجمعيات والروابط التطوعية، فإنشاء صندوق مركزي لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات المشهرة مع تعددية لموارد الصندوق وفقا للمادتين ٩٠ و ٩١، ومع قوة الدفع التي وفرها قيام الصندوق المركزي لإعانة الجمعيات، وتزايد حجم التمويل الذاتي (مقارنة بالتمويل الحكومي) لجأت الدولة لتقليل نصيبها في فاتورة العمل الاجتماعي، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات ذات التأثير السلبي وهي:

ـ بموجب القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ تم الغاء الإعفاءات الجمركية على ما تحصل عليه الجمعيات من عدد وآلات ومهمات وخامات كتبرعات أو كاستيراد من الخارج، الأمر الذي انعكس بالسالب على أحد المصادر المهمة لتمويل الجمعيات، وهو التبرعات العينية القادمة من الخارج.

- الغاء ما كانت تحصل عليه الجمعيات من تخفيضات توازى ٥٠٪ من قيمة ما تستهلكه من مياه وإنارة.
- مضاعفة رسوم الدمغة، وعدم إدراج الجمعيات ضمن الفئات المعفاة من مضاعفتها كدمغة إعلانات الجرائد على سبيل المثال. وبالتالى انخفضت حصيلة اليانصيب الذى يصدره صندوق إعانة الجمعيات، والذى يعد أحد المصادر الرئيسية للصندوق، كما انخفضت حصيلة الجمعيات من الرسوم التى كانت تحصل عليها عند الترخيص لها بإقامة حفلات لصالحها(٨). بالإضافة إلى ما تمثله العلاوات الدورية للعاملين فى القطاع الخاص، ومن بينهم العاملين فى الجمعيات من زيادة فى الأعباء المالية على الجمعيات نظراً لضعف المشاركة التطوعية وزيادة العاملين بأجر. إلى جانب أن الإعانات الحكومية للعمل الاجتماعى لم تتزايد بالقدر الذى يتواكب مع ازدياد معدلات التضخم.

ومع اتساع حيز الجدل الخاص بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وإظهار أهمية إعادة النظر فيه سواء بالتغيير الشامل أو التعديل، لجأت الجهة الإدارية لإدخال بعض التعديلات التشريعية والتنفيذية المحدودة فى هذا الإطار. فقد شهد عام ١٩٩٤ مجموعة من التغييرات محدودة التأثير رغم إيجابيتها، حيث اقتصر التعديل على قمة الهيكل التنظيمى للعمل الاجتماعى الأهلى الممثل فى الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة. فوفقاً للقرارين الجمهوريين رقمى ٢٩٨ و٣١٤ تم إعادة تشكيل الاتحاد لأول مرة منذ تأسيسه عام ١٩٦٤ بالقرار رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٩ ليشكل هذا التعديل خطوة إيجابية ممثلة فى دفع دماء جديدة لقمة الهيكل التنظيمى للجمعيات الأهلية فضلا عن تخفيض عدد أعضائه من ٤١ عضواً إلى ٣٢ . وبهذا المنطق جاء القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ مكملاً للقرارين السابقين من حيث النص على إلغاء عبارة الاتحاد الاشتراكى العربى، وإلغاء النص الداعى إلى رئاسة وزير الشئون الاجتماعية للاتحاد وجعله مفتوحاً أمام الشخصيات القيادية فى العمل الاجتماعى، وكذلك استحدث القانون مادة جديدة (٥٠ مكرر) التى نصت على عدم جواز الجمع بين عضوية هذه الجمعيات وعضوية المجالس الشعبية، وعدم جواز الجمع بين عضوية الجمعيات والعمل فى الجهات الإدارية المنوطة بالإشراف على هذه الجمعيات، وأعطى فرصة لهذه الجمعيات مدة الستة أشهر لتوفيق أوضاعها.

والحقيقة أن هذه التعديلات رغم إيجابيتها فيما يتعلق بتفرغ الجهات الرقابية لأعمال الرقابة واستبعاد وزير الشئون الاجتماعية من رئاسة الاتحاد، نجدها فى المقابل قد احتفظت بحق رئيس الجمهورية فى تشكيل مجلس إدارة الاتحاد وفق المادة ٨٥، فضلا عن إثارتها لإمكانيات التغيير الشامل للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ باعتباره أحد معوقات العمل الاجتماعى فى مصر، الأمر الذى دفع وزيرة الشئون الاجتماعية السابقة للإعلان عن عدم مسئولية القانون وإيجابيته فى إيجاد أكثر من ١٤ ألف جمعية وأكثر من مليونى مواطن ومواطنة يشاركون فى مجال التطوع، وبالتالى فإن محدودية التغيير تعكس عددا من الدلائل والمؤشرات الخاصة بنظرتها لمفهوم العمل الاجتماعى التطوعى فى مصر. فمن ناحية تبدو أن هناك عدم رغبة فى إحداث تغيير شامل يتواكب وأهمية تغيير فلسفة العمل الاجتماعى فى المرحلة القادمة، رغم كثرة الحديث عن طرح قانون الجمعيات للبحث والدراسة. ومن ناحية أخرى اللجوء إلى الحلول الجزئية، وهو ما يوضحه القرار الجمهورى «رقم ٨ الصادر فى ١٩٩٥/١/٧» بنقل جهة الاختصاصات للجمعيات المنظمة للأسرة من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة السكان وتنظيم الأسرة. والحقيقة أن دافع القرار رغم سلبياته على العمل الاجتماعى يسير فى إطار زيادة الاهتمام الحكومى بمسألة تنظيم الأسرة وأهمية المشاركة الشعبية فى هذا الاتجاه وخاصة مع قيام وزارة مستقلة للسكان. والجدير بالذكر أن هذا القرار يماثل القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٧١ الذى نقل تبعية جمعيات المحاربين القدماء وضحايا الحرب إلى وزارة الدفاع.

من هنا يمكن ملاحظة وجود قدر من الحرص الحكومى على زيادة دور الجمعيات فى المجتمع فى مختلف المجالات، خاصة تلك التى يلاحظ فيها تراجع دور الدولة مثل المساعدات الاجتماعية، والصحة، والتعليم. كما يتجلى هذا الحرص فى رغبة الحكومة الراهنة فى وضع استراتيجية عامة لتفعيل العمل الاجتماعى التطوعى، من خلال قانون جديد يجرى إعداده حتى يتواكب مع التغيرات الاقتصادية التى اكتنفت المجتمع فى ظل سياسات السوق والمتطلبات الاجتماعية التى تستدعى إعادة النظر فى ميادين العمل الاجتماعى، فضلا عن تخفيف قبضة الجهة الإدارية. وتبرز هذه القواسم أو المحددات فى «مسودة مشروع القانون الصادرة فى سبتمبر ١٩٩٨» والتى يمكن رصد بعضها فى التالى:

- اكتساب الشخصية الاعتبارية للجمعية فور الإخطار.
- عدم تحديد مجالات النشاط أخذا بقاعدة أن الاصل فى الاشياء هو الإباحة وأن القيد هو الاستثناء، وهو ما ينسحب أيضا على امكانية تكوين أكثر من اتحاد نوعى (من خلال اتفاق عشر جمعيات فى تكوين اتحاد) فى المحافظة الواحدة.
- القضاء هو جهة الاختصاص فى حل الجمعيات أو حسم أى نزاع، وأن الجهة الإدارية (وزارة الشئون الاجتماعية) هى التى تلجأ إلى القضاء وليس الجمعية.
- تحديد حدود المنفعة الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة.
- تنظيم عملية الرقابة وتوحيدها، وذلك من خلال تحديد الأشخاص المتمتعين بصفة الضبطية القضائية، بقرار من وزير الشئون الاجتماعية.
- الاهتمام بالدور الاقتصادى للجمعيات وذلك بتشجيعها على إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية والحفلات والأسواق الخيرية والمعارض إلى غير ذلك من السبل التى توفر موارد مالية تشجع على استخدام أساليب الإدارة الاقتصادية لتقدم سلعا وخدمات للفقراء مع تغطية تكلفتها وتحقيق هامش ربح يسمح لها بالاستمرار فى تقديم هذه السلع والخدمات بجودة عالية وكفاءة اقتصادية.

والحقيقة أن البعض قد اعتبر هذا المشروع من مشروعات القوانين الصديقة، نظراً لمشاركة العديد من المهنيين والعاملين فى القطاع الأهلى، فى المناقشات التمهيدية، بالإضافة لإعلائه من فلسفة الحرية والمسئولية مقارنة بالقوانين السابقة.

قضية التمويل وغياب التكافؤ :

إن التمويل يعد من أكثر الجوانب أهمية وحيوية بالنسبة للجمعيات الأهلية، فعليه يتوقف حجم نشاطها وتنوعه ومستواه وأثره على المجتمع الذى تخدمه. وتزداد هذه الأهمية نتيجة لطبيعة مصادر تمويل الجمعيات التى تتسم بالمرونة والتغير وتأثرها بالمناخ السياسى والاجتماعى للبلاد، فضلا عما يمثله التمويل من مساهمة كبيرة فى القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلى ككل، فهو يمثل القيم المالية والعينية التى تدخل إلى ميزانية الجمعية لتغطية النفقات الثابتة والجارية لها والتى تشمل بعض الأنشطة التى تسهم بدورها فى عملية التمويل المستمرة.

ووفقا لقانون الجمعيات (٣٢ لعام ١٩٦٤) يمكن تقسيم مصادر تمويل الجمعيات الأهلية إلى ثلاثة مصادر رئيسية هي:

١ ـ مصادر ذاتية تتمثل فى اشتراكات الأعضاء، التبرعات، الهبات، عائد المنتجات والخدمات التى تقدمها الجمعيات، وكذلك عن طريق الحملات (بموجب تراخيص جمع المال) لتوفير التمويل من خلال اليانصيب الخيرى أو إقامة الحفلات أو عن طريق بيع الطوابع.

٢ ـ مصادر حكومية تتمثل فى الإعانات التى يقررها صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات وفقا للنظم والقواعد التى يضعها، ويستند هذا الصندوق إلى حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية، المبالغ المدرجة بالميزانية العامة للدولة لإعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وحصيلة ضريبة المراهنات، وحصيلة اليانصيب والإعلانات والتبرعات. ومن الملاحظ أن هناك تنوعا فى الإعانة الحكومية فمنها ما يتسم بالدورية، ومنها ما يرتبط بالنشأة والتأثيث، وهنالك أيضا تمويل حكومى لمشروعات تقوم بها الجمعيات أو مشروعات حكومية يتم اسنادها إلى الجمعيات ـ ذات الصفة العامة ـ لتنفيذها. وكذلك يمثل تحمل الحكومة لأجور موظفيها والخبراء من التمويل الحكومى.

٣ ـ مصادر تمويل أجنبية: يشترط القانون الحصول على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية قبل الحصول على الهبات الأجنبية، وتتمثل هذه المصادر فى كل ما تحصل عليه الجمعيات الأهلية من معونات نقدية أو عينية من جهات أجنبية سواء كانت دولاً أو منظمات أهلية.

ومن المهم التأكيد هنا على أن تناول مسألة التمويل بالبحث تواجه بالعديد من الصعوبات، يجىء فى مقدمتها عدم الرغبة فى الإعلان عن حجم التمويل ومصادره، وتمثل هذه المشكلة سمة شبه عامة بالنسبة للجمعيات الأهلية، ومما يزيد من تعقيد هذه المشكلة عدم تبلور الدور الاقتصادى للجمعيات الأهلية بحيث يمكن إدخاله فى الحساب القومى للدولة، ومن ثم يمكن معرفة حجمه ومعالمه اقتصاديا. وإذا ما أضفنا غياب البيانات عن الجمعيات الأهلية بشكل عام، وفيما يتعلق بمسألة التمويل ومصادره بشكل خاص لاتضح

لنا حجم التحفظات والصعوبات التى تحول دون تناول قضية التمويل بأسلوب بحثى يوفر القدرة على التعرف على الحجم الفعلى لمكونات التمويل، فقد استندت هذه الدراسة إلى بعض المؤشرات العامة التى أبرزتها بعض الدراسات الميدانية الجزئية عن حجم التعامل النسبى للجمعيات الأهلية مع مصادر التمويل المختلفة.

فتشير إحدى الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر الدول المانحة من خلال اتفاقية التنمية المحلية (٢) LD2 (من خلال وكالة التنمية الدولية الأمريكية)، كما أنها تعدد جهات التمويل بالاستناد إلى المنظمات الموجودة فى مصر مثل مؤسسة فورد وبعض منظمات الأمم المتحدة كاليونسيف والبرنامج الإنمائى(٩)، كما تذهب بعض التقديرات إلى تحديد قيمة التمويل الأجنبى الذى حصلت عليه الجمعيات الأهلية فى مصر خلال العشرين سنة الماضية بنحو ٣٠ مليون دولار (١٠) . كذلك تشير واحدة من أبرز الدراسات الميدانية وأحدثها فى هذا الخصوص إلى عدد من النتائج المهمة (١١)، نذكر منها:

- إن الدراسة أبرزت خطأ الاعتقاد السائد الخاص باعتماد الجمعيات الأهلية على التمويل الحكومى والأجنبى، إذ أبرزت قدرة هذه الجمعيات على تعبئة الموارد المحلية والدخول السنوية لها لدعم مبادرات التنمية وتقديم الخدمات للمواطنين. فتشير الدراسة إلى أن حجم عائد الجمعيات الأهلية يتراوح ما بين ٨٥ ـ ١١٠ ملايين دولار أمريكى، بالإضافة إلى احتياطى مالى يتراوح ما بين ٢٢ ـ ٣٠ مليون دولار أمريكى، وأن نسبة الدعم الحكومى تصل إلى ١٠٪ من هذا الدخل فقط بينما لا تتجاوز نسبة التمويل الأجنبى إلى ٥٪.
- إن تعامل الجمعيات الأهلية والجهات الأجنبية فى مصر لا يتجاوز نسبة ٢١,٩٪ من إجمالى عدد الجمعيات حيث تفضل الجهات الأجنبية التعامل مع الحكومة أو الجمعيات الأهلية الكبيرة والنشطة التى تملك إمكانيات الاتصال بجهات التمويل مما يحد من توزيع المعونة على عدد أكبر من الجمعيات، ومن الملاحظ أن ترتيب الجهات المانحة تحتل فيه الدول المرتبة الأولى تليها المنظمات والهيئات الأجنبية التطوعية ثم المنظمات التابعة للأمم المتحدة.
- إن نسبة تدخل الجهات المانحة لتغيير النشاط أو تعديله لا تتجاوز نسبة ٩,٦٪ فى

المقابل ترتفع نسبة حق الجهات المانحة فى متابعة النشاط لتصل إلى ٦٤٪، وأن نسبة تمويل المشروعات تصل إلى أعلى نسبة وهى ٨١,٥٪ وهو ما يمكن ارجاعه إلى نقص الموارد المالية.

- تضع الدراسة عائد الأنشطة والخدمات فى المرتبة الأولى من مصادر التمويل الخاصة بالجمعيات الأهلية بما يقرب بنسبة ٤٠٪ من الموارد التمويلية (لا تتضمن جمعيات حقوق الإنسان التى لا يسمح نشاطها بالحصول على عائد من أنشطتها، وبالتالى تسعى توفير مصادر بديله للتمويل)، يليها التبرعات والهبات بنسبة ٢٧٪ من الدخل الإجمالى للمنظمات ذات التوجه الخدمى الرعائى، ثم يأتى الدعم الحكومى فى المرتبة الثالثة من حيث ترتيب مصادر التمويل، وتشير الدراسة إلى تناقص عدد الجمعيات المعانة وهو ما ترجعه إلى تخفيض الانفاق العام وميزانية وزارة الشئون، كما أنها تقدر هذا الدعم بأقل من ١٠٪ من دخل المنظمات الأهلية، وكونه يصل إلى ٥٪ فى بعض المحافظات وأنه يوجه فى الغالب إلى جمعيات التنمية المحلية وبعض الجمعيات التى تقدم مساعدات للفئات الخاصة، فوفقا لتقديرات وزارة الشئون الاجتماعية، تقوم الوزارة بدفع نحو مليون جنيه فرق مرتبات وانتدابات للموظفين العاملين بالجمعيات الأهلية، إلى جانب ما توفره الوزارة بتقديمها الأراضى مجانا لبناء مشروعات أو مقار عليها بالإضافة إلى ٣٠ مليون جنيه من صندوق الجمعيات كمعونة للإنشاءات (١٢). ورغم الجهد الكبير الذى تبذله الحكومة فى هذا الإطار، إلا أن المطلوب لايزال كثيراً وخاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار أن نسبة الجمعيات المعانة وفقا لإحصاء عام ١٩٩٤ لا يتجاوز ٣١,٥٪ (٤٤٦٧ جمعية من إجمالى عدد الجمعيات).

- كذلك تشير الدراسة إلى ضآلة مساهمة القطاع الخاص فى مصر فتشير الدراسة إلى أنه لا يتجاوز نسبة الـ ٨,٣٪ فقط، وإن كان من الملاحظ أن السنوات الأخيرة قد شهدت ارتفاع نسبة تبرع رجال الأعمال كأفراد إلى ٢١,٥٪.

- تضع الدراسة هيئة المعونة الأمريكية فى مقدمة الهيئات المانحة فى مصر، حيث تقدم الهيئة حوالى ٢٠ مليون دولار لمساعدة المنظمات الأهلية وخاصة تلك المرتبط بالتنمية المحلية استناداً لاتفاقية ثنائية مع الحكومة المصرية تليها منظمات أهلية أوروبية حيث تشير الأرقام عام ١٩٩٤ إلى تقديم الاتحاد الأوروبى إلى معونة

تتراوح ما بين ٨٠ ـ ١٠٠ مليون دولار، كما تشير الدراسة إلى سفارة هولندا فى القاهرة باعتبارها أنشط السفارات فى التعامل مع المنظمات الأهلية، فقد خصصت ٥٪ من ميزانية المنح لدعم المنظمات الأهلية، وقد بلغ هذه النسبة عام ١٩٩٤ حوالى ١٧ مليون دولار. كذلك تشير الدراسة إلى مؤسسات بعينها تعمل فى مصر تخصص نسباً كبيرة من ميزانياتها ومؤسسة فورد الأمريكية التى تخصص ٦٠٪ من ميزانياتها.

واتساقا مع الصورة، يمكن التأكيد على حقيقة أن الجمعيات الأهلية فى مصر تعانى من نقص التمويل، وأن هناك عدم تكافؤ فى فرص الحصول على التبرعات والهبات، وأن الجمعيات الدينية (الإسلامية والقبطية) تأتى فى مقدمة الجمعيات الأهلية التطوعية التى لا تعانى من مشكلة التمويل نظراً لقدرتها على تعبئة مواردها. على أنه من الخطأ استمرار نظرة التوجس والخوف التى تكتنف بعض الكتابات وبعض وجهات النظر الحكومية التى تثير بدورها الكثير من التساؤلات، حول حقيقة الدور الحكومى المشجع على النشاط الأهلى فى المجال الاجتماعى، وخاصة فى وقت يشهد المجتمع المصرى فيه مزيداً من عوامل الانفتاح على الخارج، وحول حدود التخوف الحكومى من الإعانات القادمة من الخارج، لاسيما للجمعيات الدينية، وقدرتها على الرقابة بدون غلق الباب، فالإعانات الخارجية لا تقتصر على دول بعينها، وإنما تعكس اتجاهاً عالمياً نحو الجمعيات الأهلية، كما أن هناك التبرعات المحلية التى تعتبر السند الأساسى لهذه الجمعيات. ومن المعروف أن المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات لا تفرض رقابة على جمع المال فى دور العبادة. والبعض من هذه الجمعيات يعتمد على الجهة الإدارية التابع لها لتوفير عمالة تستطيع العمل بها، وهى بالطبع تحصل على مرتباتها من هذه الجهة (١٣). وبالتالى فقلة مصادر التمويل تفرض على الدولة المساهمة فى تيسير الإجراءات الداعية لحصول الجمعيات على الإعانات القادمة من الخارج (طالما لا تشكل أى تهديد) لا أن تكون عقبة أمامها تحت دعاوى الاعتبارات الأمنية. فالتعميم فى الإجراءات والقوانين فى هذه السياق، يكون نوعاً من الإهدار للفرص القائمة. فالتمويل ليس مطلوبا لذاته، ولكن يجب أن يساهم فى حل مشكلة البطالة بتوفير فرص عمل إلى جانب تبسيط التكنولوجيا ورفع المهارات الفنية فى التخطيط، وأن يكون عاملاً مساعدا للدور الحكومى فى مساعدة الجمعيات.

الدور التنموى لجمعيات التنمية

مشكلة التنمية من أبرز مشاكل المجتمع المصرى لارتباطها الوثيق بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية. وتستند فى ذلك إلى مستويين من الحركة **أولهما** يرتبط بكون الجمعيات الأهلية تمثل حلقة وصل فى اتجاهين بين فئات المجتمع بكل فئاته من جانب والحكومة من جانب آخر. **وثانيهما** يتعلق بواقع رؤية الدولة لحدود دور جمعيات التنمية، وهو ما يتجلى بوضوح فى خطاب الحكومة وتأكيده على أهمية توسيع مساهمة الجمعيات فى القضايا الاجتماعية التى تزايدت حدتها خلال العقدين الأخيرين مثل قضايا الإرهاب والتفكك الأسرى والعنف والتسول والإدمان وهى الأجندة التى تعمل الدولة على دفع القطاع الأهلى إلى تبنيها.

والحقيقة أن الأجندة السابقة تعكس قدراً من التطور فى دور القطاع الأهلى فى مصر يتواكب إلى حد ما مع تطور احتياجات المجتمع، ولكن تبقى المشكلة الرئيسية فى تحديد نمط العلاقة بين كل من القطاع الأهلى من جانب، والقطاعين الآخرين القطاع الخاص والعام (الدولة) من جانب آخر كما حدث فى البلدان المتقدمة. فقد دعى هذا القطاع الأهلى فى السنوات الأخيرة لدعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وللتغلب على عمليات اقصاء الفقراء فى فرنسا ولدعم التعددية فى السويد وتقوية المجتمع المدنى والإسهام فى التنمية فى الدول النامية ودول شرق أوروبا. وفى هذا السياق تشير دراسة مقارنة للقطاع الأهلى فى ١٢ دولة متقدمة ونامية إلى عدد من النتائج الداعمة لأهمية هذا القطاع وقيمة إسهامه الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الدول، ومن أبرز هذه النتائج (١٤) :

- إن القطاع الأهلى يشكل قوة اقتصادية كبرى فهو يوظف ١١,٨ مليون عام فى سبع دول (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، المجر، اليابان) من الدول التى شملتها الدراسة، وأنه يقوم بتوفير وظيفة واحدة من ضمن كل ٢٠ وظيفة وزيد إسهامه فى توفير فرص العمل فى القطاع الخدمى حيث يوفر وظيفة من كل ٨ وظائف.
- إن فرص العمل التى يوفرها القطاع الأهلى غير الربحى تفوق فى دول الدراسة أكبر الشركات الخاصة فى كل دولة من هذه الدول، وإن عمل المتطوعين فى هذا القطاع يساوى ٤,٧ مليون عامل كل الوقت.

- إن المصروفات الجارية للقطاع غير الربحى فى السبع دول الكبرى هى ٦٠١ بليون دولار أمريكى، وهو ما يساوى ٥٪ من الناتج المحلى لهذه الدول. وأن نسبة إسهام هذا القطاع فى توفير وظائف جديدة فى كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا تتراوح ما بين ٤,٣٪ ترتفع فى قطاع الخدمات إلى ١٠٪.

- إن ثلاثة أرباع الإنفاق فى القطاع غير الربحى يتجه إلى ٤ ميادين هى التعليم والبحث والخدمات الاجتماعية، والثقافة، والترويح. فنجد فى اليابان وبريطانيا أولوية الإنفاق فى التعليم، وفى ألمانيا وأمريكا الأولوية للصحة، وفى فرنسا وإيطاليا الأولوية للخدمات الاجتماعية، وفى المجر الأولوية للثقافة والترويح، وفى الدول النامية الأولوية للتنمية بالمفهوم الواسع.

هذه النتائج فى الواقع، أبرز ما تعكسه بالإضافة لقيمة القطاع الأهلى غير الربحى، إنها تبرز وضوح الهدف والأولوية، الأمر الذى يصعب تلمسه بوضوح فى حالة مصر رغم دور هذا القطاع التاريخى فى التقليل من مشاكل المجتمع. وهو ما يتجلى فى الدراسة الميدانية التى قامت بها د. أمانى قنديل وآخرون على ٢١٦ جمعية موزعة على سبع محافظات هى: القاهرة الكبرى، والإسكندرية والبحيرة والدقهلية «ممثلة لمحافظات الوجه البحرى» والمنيا وبنى سويف وسوهاج «ممثلة لمحافظات الوجه القبلى» بهدف تحديد ملامح الجمعيات الأهلية المنخرطة فى أنشطة التنمية، كشفت الدراسة على عدد من النتائج المهمة منها(١٥):

- إن محافظة المنيا قد حققت أعلى نسبة (٨٣,٣٪) فيما يتعلق بقيام الجمعيات بتنفيذ مشروعات تتعلق بقضايا السكان والتنمية خلال عامى ٩٤ ـ ١٩٩٥، وهى نتيجة تتفق إلى حد كبير مع ما تتسم به الجمعيات الأهلية العاملة فى هذه المحافظة وجديتها فى العمل الاجتماعى. كما أوضحت الدراسة فيما يتعلق بمشروعات الرعاية الاجتماعية، إن مشروعات تأهيل وتدريب وتنمية القدرات قد احتلت المقدمة تليها مباشرة توعية ودعم المرأة ثم مشروعات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية فى المقابل احتلت مشروعات تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والبيئة والتوعية السكانية والحقوق القانونية مرتبة أقل. كما تشير الدراسة إلى أن النصيب الأكبر من مشروعات تعزيز مكانة المرأة كان من نصيب

محافظة القاهرة يليها المنيا، فى حين أن باقى المحافظات التى تعد فى أشد الاحتياج لمثل هذه المشروعات يبدو اهتمامها بها محدوداً. كذلك الحال بالنسبة لمشروعات التنمية الشاملة حيث توضح الدراسة أن هناك تركزاً لهذه المشروعات فى القاهرة بينما تنخفض فى الوجه البحرى وفى بنى سويف، وهو ما ينطبق أيضا على مشروعات البيئة ومشروعات الثقافة الصحية الأسرية.

أما بالنسبة للفئات وأعداد المستفيدين من هذه المشروعات، فتوضح الدراسة أن هناك قدراً من المبالغة من جانب الجمعيات لأعداد المستفيدين، وأن محافظات الإسكندرية والدقهلية والقاهرة، قد حققت أعلى النسب فيما يتعلق بعدد المستفيدين (أكثر من ١٠٠٠ شخص)، وأن محافظات الوجه القبلى شهدت ارتفاعا فى عدد المستفيدين بأقل من ١٠٠ شخص، وهو ما ترجعه الدراسة إلى انتشار نمط الجمعيات صغيرة العدد فى هذه المحافظات. أما عن الفئات المستفيدة من المشروعات الحالية فكانت النساء فى المرتبة الأولى يليها الأطفال ثم المجتمع ككل والشباب والشابات والفقراء، وأخيراً كان المسنون أقل الفئات المستفيدة، ولكن الدراسة تشير إلى نقطة غاية فى الأهمية خاصة بأهمية دراسات الحالة والزيارات الميدانية للوقوف على حقيقة الأنشطة نظراً لتعدد أنشطة الجمعيات.

وفى دراسة أخرى للدكتورة نجوى عبد الله عن الدور الاقتصادى للجمعيات الأهلية وحدود قدرتها على مواجهة الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى من خلال إقامة المشروعات الصغيرة، ودور هذه المشروعات فى تشجيع العمالة وخلق فرص عمل وبالتالى زيادة مستوى الدخول، وهى دراسة تستند فى نتائجها إلى بحث ميدانى، تذهب إلى التأكيد على عدد من النتائج الرئيسية فى هذا الإطار، نذكر بعضها فى التالى [١٦]:

- بالنسبة لمجالات التدريب المهنى وتنمية القدرات نجد أن متوسط إجمالى المستفيدين من هذا النشاط فى كافة المحافظات حوالى ٢,٠٪ من إجمالى المستفيدين من الأنشطة الأخرى للجمعيات، وأن محافظة القاهرة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المراكز حيث يوجد بها ١٣٥ مركزاً وورشة نجارة، وأن نسبة المستفيدين من هذا النشاط بالنسبة لإجمالى المستفيدين من أنشطة الجمعيات ١,٠٪ تليها محافظة المنوفية، فى حين ترتفع هذه النسبة

للمستفيدين من مراكز التدريب الخاصة بالفتيات والمشاغل إلى ٠,٥٪ وتأتى محافظة الشرقية فى المقدمة حيث ترتفع نسبة المستفيدين من هذا النشاط إلى حوالى ٢٪ من إجمالى المستفيدين من أنشطة الجمعيات بصفة عامة تليها محافظة المنوفية ١,٧٪. بمعنى آخر أن نسبة المستفيدين من هذا النشاط تعد منخفضة جداً بالنسبة لباقى الأنشطة.

- كما تشير الدراسة لأهمية مشروع «مظلة المشروعات الصغيرة» الذى تموله بعض المنظمات الدولية من خلال الجمعيات الأهلية فى كافة المحافظات - تقوم وزارة الشئون بترشيح هذه الجمعيات - بإبراز قدرة المشروع على إكساب الجمعيات الواقعة تحت مظلة مهارات إدارية وعملية تساعده على الاعتماد الذاتى. وتستعرض الدراسة عدداً من المشروعات الهادفة لتنمية المجتمع التى نجح المشروع فى تنفيذها مثل الإنتاج الحيوانى، تسويق منتجات، إنتاج ملابس، قروض، منتجات خوصية، ومن الملاحظ تنوع المشروعات واعتمادها على البيئة المحلية. ومن الملاحظ أيضا أن الفئات المستفيدة به هم من النساء والشباب والخريجين الجدد باعتبارهم من الفئات الأكثر احتياجا، فضلا عن تركزها فى المحافظات الأقل حظاً فى التنمية.

- أما بالنسبة لموارد تمويل الجمعيات فتشير الدراسة إلى أن التمويل الحكومى (الإعلانات) يمثل حوالى ٤٧٪ من إجمالى إيرادات جمعيات التنمية. كما تشير الدراسة إلى أن الجمعيات الكبرى تحقق فائضاً فى ميزانياتها من ١٩٩٥/٨٤ - ١٩٩٣/٩٢ .

- كذلك توضح الدراسة أن جمعيات التنمية فى عام ١٩٨٤ كان لديها ٩٥٤ مركزاً تدريبيا للفتيات وصل إلى ١٤٩٠ فى عام ١٩٩٤، (وأن نسبة التغير ٢٦٪)، أما بالنسبة لمراكز التدريب المهنى والتجارة فكان لديها ٤١١ فى عام ١٩٨٤ ثم أصبحت ٣٧٧ فى عام ١٩٩٤ (أى أن نسبة التغير - ٨٪).

واتساقا مع نتائج الدراسات السابقة، تشير البيانات إلى تزايد الاهتمام الحكومى بدعم الجمعيات الأهلية فى مجالات بعينها فى مجال التنمية البشرية، وفى هذا الإطار تقوم وزارة الشئون الاجتماعية بمساندة الجمعيات الأهلية فى مشروع محو الأمية حيث بلغ عدد الفصول حوالى ٢٠٠ فصل تستوعب ٤٠ ألف متعلم (١٧). كما تبرز مشروعات بعينها مثل مشروع الأسر المنتجة - السابق الإشارة إليها - ومشروع مبارك للتكافل الاجتماعى من

أجل تحقيق حياة كريمة للفئات محدودة الدخل كمشروعات قومية. كذلك يلاحظ أن خطة وزارة الشئون الاجتماعية تعطى أولوية كبيرة لدور الجمعيات الأهلية على مستوى الريف، وذلك من خلال اسناد وتنفيذ المشروعات التنموية لهذه الجمعيات البالغ عددها ٢٨٣١ جمعية تنمية منتشرة فى الريف من إجمالى ٥٦٠٠ جمعية تنمية على مستوى الجمهورية. ويلاحظ أيضا أن محافظ القاهرة لاتزال تستأثر بالنصيب الأكبر من نشاط تلك الجمعيات إذ تشير تقديرات وزارة الشئون إلى أن نحو ١,٦ مليون شخص قد استفادوا من هذه الخدمات بالإضافة للخدمات النوعية التى تقدم للمرأة والطفل والمسن والمعوق خلال عام ١٩٩٧، كذلك تشير البيانات والأرقام إلى أن الوزارة قامت خلال عام ١٩٩٧ بإسناد عدد من المشروعات الحكومية المدرجة فى خطة الوزارة إلى تلك المنظمات، وتقديم ٢٠ مليون جنيه بالإضافة إلى جملة التسهيلات المتعلقة بندب الخبراء المتخصصين فى المجالات المختلفة، وندب العاملين وتقديم الأراضى (١٨).

كما تشير المؤشرات الإحصائية لوزارة الشئون الاجتماعية لعام ١٩٩٤ إلى عدد من الحقائق والنتائج الخاصة بجمعيات التنمية:

- إن التركيز الأكبر لجمعيات التنمية من نصيب المناطق الريفية وهى نتيجة تتوافق إلى حد كبير مع احتلال ميدان تنمية المجتمع المحلية المرتبة الأولى، بالنسبة للجمعيات العامة فى ميدان واحد بنسبة ٣٨٪.

- يلاحظ أن هناك تذبذباً واضحاً فى عدد تراخيص جمعيات التنمية لجمع المال بين الزيادة والنقصان خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٨ - ١٩٩٤ فيما عدا عام ١٩٩١، وأن متوسط التغير السنوى المطلق بلغ (-٢,٨) ترخيص، وأن التغير النسبى (-١,٥٪).

- يلاحظ أن هناك تذبذباً فى قيمة الإعلانات بين الزيادة والنقصان خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٩٤، وأن النصيب الأكبر من الجمعيات المعانة كان فى محافظة القاهرة، تليها محافظة كفر الشيخ، ثم محافظة القليوبية. وأن التغير المطلق هو ١٦٨٩٣٩١ جنيها، وأن التغير النسبى ١٠,٧٪ فى حين أن متوسط التغير السنوى المطلق هو ٣٣٧٨٧٨ جنيها، كما يلاحظ أيضا تذبذب أعداد جمعيات التنمية المعانة بالزيادة والنقصان خلال نفس الفترة، بحيث بلغ التغير السنوى المطلق ٢٥٣ جمعية، ومتوسط التغير السنوى ٥١ جمعية،

فى حين أن التغير النسبى بلغ ٢,٧٪، وأن إجمالى أعداد جمعيات التنمية المعانة عام ١٩٩٦ قد بلغت ١٦٢٢ جمعية.

- يلاحظ بالنسبة لأعداد المستفيدين أن هناك نمواً مستمراً فى أعدادهم، رغم تذبذب أعداد جمعيات التنمية المشهرة سنوياً، فوفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لعام ١٩٩٦ نجد أن المستفيدين من جمعيات التنمية العاملة فى المناطق الريفية عام ١٩٩٦ قد زاد بقدر ١٥,٢٪ مقارنة بالعام السابق له، وهو ما تحقق أيضا بالنسبة للجمعيات العاملة فى المناطق الحضرية، إذ بلغت الزيادة ٩,٣٪، فى حين حدث انخفاض فى أعداد المستفيدين من الجمعيات العاملة فى المناطق الصحراوية بنحو ١٨,٥٪. كذلك تشير البيانات إلى أن إجمالى القيمة المنصرفة بالجنيه للمستفيدين من جمعيات التنمية قد بلغت ١٨٢٩٣٩٧٤ جنيها.

المبحث الثانى
دراسات الحالة

تتحدد القيمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمنظمات الأهلية، بمدى قدرتها على تبنى وتحقيق أهداف محددة، والقيام بأنشطة تساهم فى اشباع الحاجات المادية، وغير المادية لفئات المجتمع المختلفة، التى تحول إمكانات الدولة دون تقديمها أو التى يقدمها القطاع الخاص بتكلفة عالية، تفوق المادية لتلك الفئات، وكذلك بمدى قدرتها على دفع المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الديمقراطية فى صنع السياسات العامة وتنفيذها (١٩).

وقد حرصت هذه الدراسة، على معرفة كافة الأنشطة المتعددة التى تقوم بها دراسات الحالة الثلاث، والوزن النسبى لكل نشاط على مستوى النشاط الإجمالى للجمعية، ومن ثم أهميته للجمهور المستهدف بالإضافة لمعرفة حجم نمو النشاط من زاوية قدرته على التوافق مع الاحتياجات المتزايدة.

الحالة الدراسية الأولى

الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية :

تعد الجمعية من أقدم الجمعيات الدينية التى تأسست بغرض الوعظ والإرشاد على يد مؤسسها الشيخ محمود محمد خطاب السبكى عام ١٩١٢، وقد اهتمت الجمعية منذ تأسيسها ببناء المساجد لممارسة دورها فى مجال الدعوة الدينية وإصلاح المسار الدينى من خلال حلقات الدروس التى كان يعقدها الشيخ السبكى، إلى جانب الدعوة للعمل والاعتماد على النفس (كسبيل لمقاومة الاحتلال الإنجليزى) والاهتمام بتشغيل أعداد كبيرة من أعضائها لمواجهة البطالة والظروف المعيشية الصعبة فى وقت لم تكن فيه تشريعات حازمة لحماية العمال قد أقرت. وقد تطورت أنشطة الجمعية بصورة كبيرة فى مجالى الدعوة الدينية والعمل الاجتماعى، استنادا لمنهاج عمل الجمعية القائم على الموازنة بين

المجالين السابق الإشارة إليهما، وبما يتوافق وتطور احتياجات المجتمع، فعبر مراحل عدة في التطور انتقل نشاط الجمعية من مقاومة الاحتلال إلى إبراز أهمية الاقتصاد كمدخل للتنمية ولامتلاك الأمة لمقدراتها وهو ما عبر عنه أحد مطبوعات الجمعية التى صدرت تحت اسم «النداء» وذلك بتوجيه نداء لكل فئات المجتمع باعتبارهم مستهلكين أو رجال أعمال أو تجاراً أو عمالاً بأن يعملوا على أن تملك الأمة اقتصادها وأن يتحملوا هذه المسئولية، وفى هذا السياق يمكن تحديد مجموعة من المحاور الرئيسية الخاصة بمنهاج الجمعية(٢٠) :

١ - بناء المساجد والقيام بخدمتها كهدف رئيسى، حيث نظر مؤسسو الجمعية للمسجد كمركز للدعوة يلتقى فيه الإخوان الشرعيون (نسبة للانتساب للجمعية) أو من عرفوا وقت ذلك «بأهل السنة» لتلقى الدروس والتفقه فى شئون الدين ومحاربة البدع، الأمر الذى جعلها أقرب للمعاهد الدينية الأزهرية، ولاسيما بعد إلحاق مدارس لتحفيظ القرآن بهذه المساجد التى تقدر بـ ٥ آلاف مسجد على مستوى الجمهورية. كما تم تطوير نشاط الجمعية لتلحق بهذه المساجد، أيضا عيادات خارجية ومستشفيات تقدم خدمات طبية بأجور رمزية. كما حرصت الجمعية على ربط الطلاب بالمسجد من خلال فصول التقوية التى ألحقتها بمساجد الجمعية ومدارس ابتدائى وإعدادى تابعة لها.

٢ - النشاط التربوى للجمعية، ويتجسد فى معهد «الإمامة للدراسات الإسلامية» الذى أنشىء عام ١٩٦٧ وتغير اسمه فيما بعد إلى معهد الدعوة. والمعهد تحكمه لائحة تشرف على تنفيذها هيئة العلماء من خلال لجنة خاصة تضم أعضاء الهيئة إلى جانب أساتذة من جامعة الأزهر.

٣ - مشروعات الرعاية الاجتماعية، من الواضح أن نجاح الجمعية فى عملية التنشئة الدينية قد رافقه مايمكن تسميته «بالتنمية القاعدية» عبر مجموعة من الأنشطة الخدمية والاجتماعية التى حرصت الجمعية على أدائها من خلال الطبقات الدنيا والمتوسطة فى المجتمع. وفى هذا تتساوى مع معظم الجمعيات ذات الصبغة الدينية فى تسييس مجال التكافل الاجتماعى بشكل غير مباشر، فى حين تنفرد الجمعية بوجود تيار غالب لفكر الشيخ السبكى الداعى للبعد عن أى من التيارات

السياسية وعدم الارتباط بها. وهو الأمر الذى لم يحل دون وقوع بعض الاستثناءات التى تفرضها عملية اتساع المساحة الجغرافية التى تعمل عليها، وتنوع أفكار وآراء أعضائها مع حجم عضويتها الكبير.

وإذا ما نظرنا إلى الجمعية الشرعية كنموذج معتدل للجمعيات الدينية، بحكم ما تمتلكه من أداة مهمة فى تشكيل نسبة عالية من المواطنين ـ كما يوضحه نشاطها وهو ما سيتجلى لاحقا ـ نجد أنها لم تخرج عن الخط العام الذى حكم العلاقة بين الدولة والمجتمع فى الثمانينيات، الخاص بتزايد فجوة أزمة الثقة بين الطرفين كسمة غالبة على حركة التطور الاجتماعى. فضلا عن تأكيده على حقيقة الحركة التطوعية الإسلامية منذ بداية الحركة الأهلية وانتهاء بحقبتى الخمسينيات والستينيات رغم الصدامات الدائمة التى شهدتها تلك الفترة بين نظام عبد الناصر والإخوان المسلمين.

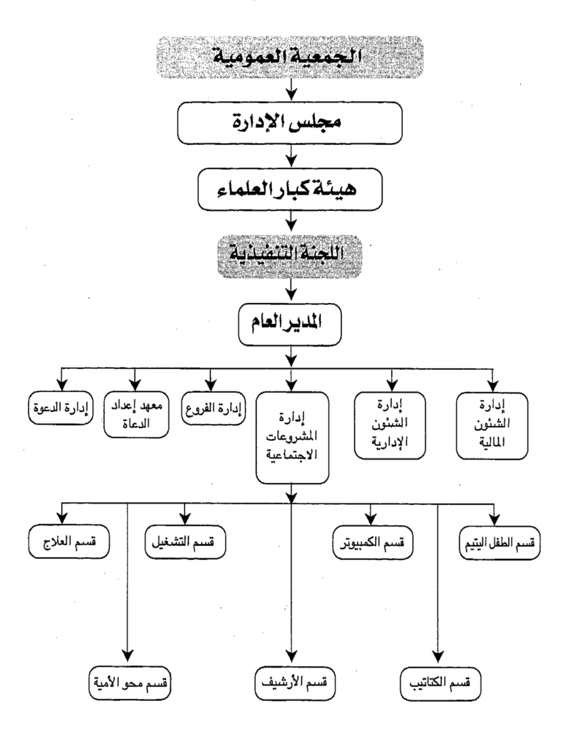
فمن الواضح أن الطبيعة المؤسسية للجمعية، وتفهماً لأهمية الجمع بين الدور الاجتماعى، وهدف نشر تعاليم الدين الإسلامى الصحيح ـ وهو ما سنوضحه لاحقا ـ والموازنة بينهما قد أكسبها درجة عالية ـ نسبياً ـ من القبول لدى السلطة السياسية بشكل برز معه اتفاق شبه ضمنى بين وزارة الأوقاف والجمعية الشرعية فيما يتعلق بارتياح الأولى لأسلوب إدارة الجمعية لمساجدها. فعلى مدار أكثر من ثمانين عاما هى عمر الجمعية الشرعية لم يصادر للجمعية سوى مسجد واحد فى أسيوط، فى حين ظلت المواجهة مع السلطة السياسية محصورة فى جانبها الأمنى المتعلق ببعض أعضاء الجمعية ذى الصلة بجماعات الإسلام السياسى.

وكان للنظام الأساسى الذى وضعته الجمعية، أثره الواضح فى بلورة عدد من السمات المميزة للجمعية ونشاطها، يجىء فى مقدمتها توفير علاقة ترابط شديدة بين المركز والفروع، الأمر الذى انعكس بدوره في النمو المتزايد لأفرع الجمعية على مستوى الجمهورية. فتشير تقديرات الجمعية لعام ١٩٩٥ إلى ٣٥٠ فرعاً موزعة على أنحاء الجمهورية. وهو ما يعطى مؤشراً على الثقل الذى تتمتع به الجمعية، ولاسيما مع الأخذ فى الاعتبار خريطة الأفرع فى المحافظات أو فى داخل المحافظة الواحدة وانتشارها فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة، فتأتى محافظة الجيزة فى المقدمة

(٩١ فرعاً) تليها القاهرة (٦١ فرعاً) ثم القليوبية (٥٣ فرعاً) والمنوفية (٤٩ فرعاً). كما تبرز محافظات متوسطة العدد مثل المنيا والغربية وبنى سويف والدقهلية والإسكندرية والإسماعيلية (فهى على التوالى ١٧، ١٥، ١٣، ١٠، ٤، ٢) فى حين تمثل محافظات السويس والفيوم والوادى الجديد وشمال سيناء وكفر الشيخ وقنا، المحافظات الأقل عدداً حيث تحتوى كل محافظة على فرع واحد. أما عن العضوية فتشير مصادر الجمعية إلى صعوبة حصرها، وإن كانت بعض التقديرات تتحدث عن ضخامة العضوية نظراً لاستنادها على العضوية العاملة جنباً إلى جنب مع الأعضاء المساهمين أو المشاركين بالتبرعات العينية والمادية. أما فيما يتعلق بالتمويل فتحدد اللائحة ثلاثة مصادر رئيسية هى: الاشتراكات السنوية للأعضاء، والهبات والتبرعات التى ترد للجمعية، والدعم الحكومى الذى تتلقاه من وزارة الشئون الاجتماعية. ومن الملاحظ أن المصدر الأخير يقل بكثير قياساً بمصادر التمويل الأخرى الخاصة بالجمعية، وهو ما يحقق لها قدراً أكبر من الاستقلال المالى، الذى يتيح لها هامشاً أكبر من الحركة وتعدد النشاط واتساعه.

ومن الملاحظ أن وضوح قواعد العمل داخل الجمعية ونوعية أعضائها وتماسكهم قد وفر قوة دفع لحركة الجمعية على مستوى الجمهورية، فتزايدت فروعها واتسعت عضويتها، فى ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متغيرة، وهو ما يوضحه الهيكل التنظيمى للمركز الرئيسى للجمعية، انظر الشكل التالى:

الهيكل التنظيمى للجمعية الشرعية



أنشطة الجمعية :

يشير تنوع أنشطة الجمعية بين مجالات الدعوة الدينية ومجالات الرعاية الاجتماعية، إلى عدد من النتائج الخاصة بالوزن النسبى لكل نشاط على مستوى النشاط الإجمالى للجمعية، وبالتالى أهميته للجمهور المستهدف، ومن ثم لمعرفة حجم نمو النشاط من زاوية قدرته على التوافق مع الاحتياجات المتزايدة، وفى هذا الإطار يمكن تقسيم جهود الجمعية إلى ثلاث مراحل رئيسية اتسمت فيها كل مرحلة بعدد من القواسم المشتركة الخاصة بأهداف الجمعية فى مجال الوعظ والإرشاد بالإضافة لتوافق كل مرحلة مع الظروف والمتغيرات المجتمعية.

فقد ارتبطت المرحلة الأولى بمجمل التفاعلات الداخلية والخارجية وانعكاساتها على الدولة التى كانت تحت الاحتلال فى ذلك الوقت من ناحية، وفى سعيها لدفع حركة النهضة والتنوير من ناحية أخرى، وإن كانت الجمعية الشرعية لا تمثل استثناء فى ظروف نشأتها وارتباطها بمجمل التفاعلات الداخلية والخارجية وانعكاساتها على الدولة، التى كانت تحت الاحتلال من ناحية وفى سعيها لدفع حركة النهضة والتنوير من ناحية أخرى، إلا أنها قد سلكت مساراً مخالفاً نسبياً. فلم تسع إلى رفع شعار التعليم كأداة لمواجهة النفوذ الأجنبى فى البلاد كمعظم الجمعيات الأهلية التى نشأت فى تلك الفترة أمثال الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية الدعوة والإرشاد. وإنما سعت إلى التأكيد على هدف الجمعية الخاص بالوعظ والإرشاد، بالإضافة إلى تدعيمها لاتجاه المقاومة الذى قاده علماء الأزهر وشيوخه وللدعوات التى أطلقت لقيام الجامعة الإسلامية. ورغم الصيغة السياسية التى قد يبدو عليها موقف الجمعية الشرعية من مقاومة الاحتلال، نجد حرص الشيخ السبكى على إبعاد الجمعية وأعضائها عن لعب دور سياسى مباشر أو حتى الارتباط بعلاقة ما بالعملية السياسية لتعارض ذلك مع منطق تأسيس الجمعية الذى ينطلق من مفهوم إصلاحى وأخلاقى للمجتمع. فقد رفضت محاولات بعض الأحزاب الاتصال بجماهير الجمعية، وبالتالى يمكن تفهم الموقف من مقاومة الاحتلال باعتباره موقفا وطنيا وامتدادا لمنهج الجمعية الدينى، وهو ما تؤكده مجموعة من الشواهد التى سعى الشيخ السبكى لتأكيدها من خلال إبراز الدور الاقتصادى والاجتماعى للجمعية (٢١) نذكر منها:

ـ الدعوة إلى استغلال الطاقة البشرية والموارد المحلية، لإقامة صناعة وطنية لمقاومة الاستعمار ومقاطعة تجارته وصناعته، وهو الاتجاه الذى ساد مصر فى مطلع هذا القرن. فأنشأ مصنعاً للمنسوجات وجعل لمنتجاته الصناعية علامة تجارية سجلها رسمياً بالدولة، وأقام مصنعاً خاصاً للنسيج اليدوى، وقد تجاوز هذا المنتج حدود الدولة فى بعض الحالات الإنسانية مثل تقديم معونات لمنكوبى بيت المقدس عام ١٩٣٠ .

ـ إن النظرة لتلك المشروعات لم تقتصر على استثمارات فائض أموال الجمعية فى مشروع تجارى بل تجاوزتها إلى هدف شرعى دينى، وهى الفلسفة الحاكمة لأداء الجمعية حتى الآن رغم اتساع نطاق جهود الجمعية، حيث هدف المشروع فى ذلك الوقت إلى توفير بديل الحرير (المحرم لبسه على الرجال) بمنتج يتوافق معه فى جودته ونعومته من الأقطان. وكان ذلك مدعاة لانتشار أنصار السنة (أعضاء الجمعية) بمظهرهم الخاص (الزى الأبيض والعمائم التى لا زر لها والعذبة المسدلة خلف ظهورهم).

ـ تشغيل أعداد من المسلمين العاملين بالسنة لتأمين احتياجاتهم ضد البطالة التى تعرضوا لها بسبب تمسكهم بالسنة النبوية، حيث جسد هدف التكافل الاجتماعى والتكاتف بين الأعضاء إحدى أبرز سمات تلك المرحلة.

ـ كانت الدعوة للعمل والاعتماد على النفس وراء انتشار مجموعة من الحرف الخفيفة والبسيطة (فى تكلفتها وخبرتها) والاتجار فى «الروائح العطرية والسواك» بين أعضاء الجمعية، ولاسيما فى صفوف القرويين القادمين للاستقرار فى القاهرة.

أما المرحلة الثانية من نشاط الجمعية فيمكن تعريفها بأنها مرحلة انتقالية غلب عليها طابع الأداء الفردى وضعفت فيها العلاقة إلى حد ما ـ بين المركز الرئيسى والفروع وهو ما انعكس على الأداء العام للجمعية والعلاقة الرابطة بين الهدف الشرعى والبعد الاجتماعى والاقتصادى لمشروعات الرعاية الاجتماعية، رغم ما شهدته هذه المرحلة من نمو لفروع الجمعية. وقد امتدت هذه الفترة طوال حقبة الستينيات.

أما المرحلة الثالثة والتى تجسد الواقع الراهن لما تشهده الجمعية من نشاط فيعكس تطوراً ملحوظاً فى أداء الجمعية والعودة لفكرة المؤسسين الأوائل مع مراعاة تطور الاحتياجات المجتمعية. ويمكن إرجاع هذه المرحلة لخمس عشرة سنة ماضية تقريباً. وقد

اتسمت هذه المرحلة بثلاث سمات رئيسية لمجموعة مشروعات الجمعية فهى مشروعات عامة لأفراد المجتمع كله من ناحية، وتحمل الأصول الشرعية لمسألة التكاتف والتكافل من ناحية ثانية، وتشهد قدراً من التنسيق ووحدة الفكر بين المركز الرئيسى والفروع المنتشرة على مستوى الجمهورية من ناحية ثالثة، وقد انعكس هذا التطور على شريحة المستفيدين من جهود الجمعية من حيث النوع والاتساع، ففى مجال الدعوة اتسع دور الجمعية ورسالتها، وذلك استنادا للتحرك عبر أربعة محاور:

المحور الأول: يرتبط بقوافل الدعوة ويتحمل مسئوليتها المركز الرئيسى (يومى الخميس والجمعة من كل أسبوع لإحدى المحافظات بالتناوب)، وتتكون كل قافلة من ١٠ ـ ١٥ عالماً ويبلغ عدد اللقاءات العلمية التى أجرتها هذه القوافل خلال السنوات الثلاث الأخيرة ما يقرب من ٧٠٠٠ لقاء. كما تتحمل الفروع مسئولية القوافل الداخلية بالمحافظات للدعوة فى نطاق كل منها يومى الخميس والجمعة. ويتكون من خمسة علماء. ويبلغ عدد اللقاءات العلمية التى أجرتها هذه القوافل فى المحافظات نحو ٧٨٠٠ لقاء خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

المحور الثانى : خاص بأسابيع الدعوة، فبالنسبة للمركز الرئيسى نجد أن عدد اللقاءات العلمية التى أجراها العلماء والتى تشمل مساجد القاهرة الكبرى (مسجدين كل أسبوع) قد بلغت قرابة ٢٦٠٠ لقاء خلال الأربع سنوات الأخيرة. أما بالنسبة للدعوة الداخلية فقد بلغ مجموع اللقاء نحو ١٨٠٠ لقاء علمى. والجدير بالذكر هنا أن الجمعية الرئيسية أو المركز الرئيسى قد يتحمل كافة تكاليف هذه اللقاءات. كما أن الجمعية الرئيسية بفروعها المنتشرة على مستوى الجمهورية تقوم بالإشراف على نحو ٤٠٠٠ مسجد من خلال ٥٠٠ فرع.

المحور الثالث : تلخصه معاهد الدعوة التى تعمل على تخريج دعاة مؤهلين لارتقاء منابر مساجد الجمعية الشرعية. وتعمل الجمعية على إنشاء معهد واحد على الأقل لتخريج الدعاة فى كل محافظة، ويبلغ إجمالى عدد المعاهد حاليا ١١ معهداً (موزعة كالتالى: الجلاء، حدائق حلوان، المطرية، والأميرية، وبولاق الدكرور، والاستقامة والعمرانية بالنسبة لمحافظة القاهرة، والمنصورة، والباجور، وأشمون، وبنى سويف)، ومن المعروف أن المركز الرئيسى يدعم إنشاء المعاهد الجديدة بمبلغ ١٠ آلاف جنيه، وتبلغ قيمة ما أنفقته الجمعية عام ١٩٩٧ فى هذا الشأن نحو ١٠٠ ألف جنيه، كما تساهم بنسبة ٢٥٪ فى دعم مصاريف الكتب المقررة على طلابها بشكل مستمر.

المحور الرابع : تجسده لجنة الوعظ ولجنة الداعيات، وتختص الأخيرة بتثقيف السيدات ولقاء اليتيمات ونطاق عملها لايزال مقصوراً على القاهرة الكبرى.

هذه المحاور الأربعة فى مجموعها تمثل الجانب الروحى أو الدينى أو الفلسفى الذى يحكم مجمل العمل الاجتماعى الذى تقوم به الجمعية والذى تعرفه الجمعية باسم «العمل الصالح» - كما سبقت الإشارة.

وفى هذا الإطار يمكن تحديد الفئات المستفيدة من مشروعات الجمعية التسعة بنوعين من الفئات. **أولاهما** خاصة بفئات معينة ومحددة مثل رعاية الأطفال الأيتام وما يستتبع هذه الرعاية من خدمات مثل الزواج وتوفير دخل للأسرة ككل. **وثانيتهما** خدمات عامة للمجتمع ككل مثل الخدمات العلاجية والتى تقدم لأفراد المجتمع ككل دون تمييز بين أحد. ومن الملاحظ أن الجمعية تكتسب بمشروعى رعاية طفل اليتيم والأطفال غير مكتملى النمو (إقامة ١٠٠ حضانة) ريادة حقيقية فى هذا المجال وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار كثرة عدد المستفيدين وقدرة الجمعية على التوسع على نطاق يتجاوز المحافظات الأكثر حظاً واستحواذاً على الخدمات.

وتتجلى هذه النتيجة فى أوضح صورها عند محاولتنا تحديد المحاور الرئيسية الخاصة بنشاط الجمعية الشرعية:

المشروع الأول: خاص بمشروع رعاية الطفل اليتيم وهو من أضخم المشروعات التى تقوم بها الجمعية الشرعية منذ مارس ١٩٨٥، حيث كانت البداية من خلال فرع واحد هو فرع الطريقة ثم انتشر من خلال الجمعية الرئيسية إلى جميع أنحاء البلاد (١٩ محافظة). ويهدف المشروع إلى رعاية الأطفال وأسرهم رعاية منتظمة وكريمة مع ربط الطفل اليتيم بالمجتمع رباطاً صحيحاً، وبالتالى يقتصر دور الجمعية هنا على القيام بدور المنظم بين اليتيم وكافله انطلاقاً من رؤية دينية مفادها رفع الحرج عن الأمة وتنبيه المسلمين ليقيموا فرض كفالة اليتيم باعتباره فرض كفاية على المسلمين إذا قام به بعضهم سقط عن الآخرين، وإذا تركه الكل أثموا جميعا. ومن ثم فإن القائمين على المشروع من جانب إدارة الجمعية جميعهم متطوعون، ووفقا لهذه الرؤية يقوم العاملون بكل مسجد من مساجد الجمعية الشرعية بحصر الأطفال الأيتام فى منطقة المسجد، ثم يسجلون بياناتهم فى ملفات دقيقة ومنظمة، ثم تأتى بعد ذلك

مرحلة الكفالة بأن يختار الكافل طفلاً أو أكثر من أبناء المسجد غير المكفولين. ويأخذ من الجمعية شهادة تحمل جميع بيانات اليتيم ويقوم بدفع مبلغ ١٠ جنيهات شهرياً قيمة الكفالة، ومن الملاحظ أن الكفالة لا تقتصر على هذا المبلغ بل تسعى لسد حاجات اليتيم العينية حتى تتكامل مع العطاء المالى، فتقوم الجمعية بحصر الأطباء الموجودين فى المنطقة، وكذلك الجزارين والخضراوية والباعة والمحلات (الأحذية، الحلاقة، الملابس) لكى يمدوا اليتيم باحتياجاته العينية.

وتشير أرقام الجمعية إلى كفالة ما يزيد على ٢٦١ ألف طفل، وإلى وجود مايزيد على ٣٦ ألف طفل فى حاجة لمن يكفلهم - حيث تبلغ نسبة الأطفال غير المكفولين إلى إجمالى عدد الأطفال بالمشروع ١٢,٣٪.

كما تشير أيضا أرقام الجمعية إلى تزايد مستمر فى أعداد الاطفال وأعداد الكافلين، فبالمقارنة بين شهرى يوليو وأغسطس من نفس العام (١٩٩٨) وجد أن الزيادة الشهرية تزيد على ألف وستمائة طفل، وأن غير المكفولين إلى إجمالى هذا العدد يزيد على ثلاثمائة طفل. كما تشير الأرقام إلى تفاوت هذا النشاط من محافظة إلى أخرى.

المشروع الثانى يتعلق بتيسير زواج الفتيات اليتيمات، وقد بدأ العمل به منذ أوائل التسعينيات، ويهدف هذا المشروع إلى التيسير وتوفير احتياجات الزواج بتقديم الإسهامات العينية الضرورية، وتشير أرقام الجمعية إلى إجمالى ٧٣٨٣ فتاة تقدمت للاستفادة من المشروع وأن إجمالى الحالات التى تمت مساعدتها ٦٥١١ فتاة بمتوسط ٥٠٠ جنيه لكل فتاة. وأن ما تم صرفه يبلغ حوالى ثلاثة ملايين جنيه تقريباً كذلك تشير البيانات إلى الحاجة لمزيد من الدعم لمساعدة نحو ٩٧٥ فتاة يتيمة أخرى.

المشروع الثالث : يجسده مشروع «رعاية المعوق المسلم» ويعمل على توفير الرعاية المتكاملة للفرد العاجز لتحويله إلى فرد منتج يعتمد على نفسه فى توفير سبل معيشته. ويطبق هذا المشروع فى ١٤ محافظة. وقد تقدم للاستفادة منه ١٢٤١ حالة استعاضة حالات إعاقة لـ ٨٧٨ حالة بإجمالى ١٨٣٠٥٢ جنيهاً.

المشروع الرابع : خاص بتشغيل أمهات الأيتام ويسعى هذا المشروع الذى بدا عام ١٩٩٥ إلى توسيع دخل الأمهات اللاتى ترعين أيتاما وسد احتياجاتها وأسرتها. وتمتد جهود هذا المشروع إلى ٧ محافظات من خلال ١٢ وحدة إنتاجية، تعمل بها نحو ١٠٠٦ أمهات.

المشروع الخامس : يرتبط ببرامج الخدمات العلاجية وتستند هذه البرامج على عدد من المشروعات يأتى فى مقدمتها برنامج إطعام مرضى المستشفيات، حيث يتم تجهيز نحو ٦٠٠ وجبة ساخنة يومياً (من فرع المطرية) إلى جانب ما تقدمه بعض الفروع الأخرى، وتقدم إلى عدد من المستشفيات ونزلاء بعض المؤسسات الخيرية. كما يجىء برنامج علاجى مرضى الفشل الكلوى فى مقدمة أولويات عمل الجمعية فى مجال الخدمات الصحية، حيث تقدم هذه الخدمة بالمجان للمريض (٤٤٠ جلسة غسيل) إلى جانب تقديم وجبتين غذائيتين وصرف مبلغ خمسة جنيهات بالإضافة لعمل كافة التحاليل أو العمليات المطلوبة لعمل الغسيل وهى جميعاً خدمات مجانية يتم توفيرها من أموال التبرعات.

والمشروع السادس : خاص بمحو الأمية وتعليم الكبار حيث عملت الجمعية على إقامة نحو ٦٠٠ فصل لمحو الأمية خلال العامين الماضيين منذ عام ١٩٩٦ فى عدد من فروعها بمختلف المحافظات حيث يتم تعليم القراءة والكتابة إلى جانب التدريب على عدد من المهارات الحرفية مثل الحياكة والتريكو.

المشروع السابع : يتعلق بالجانب الدينى والروحى للجمعية فنجد مشروعاً لتحفيظ القرآن الكريم يهدف إلى إعادة إحياء مكاتب تحفيظ القرآن بنمطها القديم. وتقوم الكتاتيب المنتشرة فى ١٣ محافظة وعددها ١٥٠ كتاباً بتحفيظ القرآن الكريم للأطفال الأيتام وغيرهم، ويصرف للمحفظ مكافأة شهرية قدرها مائة جنيه. كما يتكامل هذا المشروع مع مشروع «لقاء الجمعة» حيث يشمل هذا اللقاء يوماً لاستضافة الأيتام بمسجد الجمعية التابعين له وذلك لربط الطفل بالمسجد مع مراعاة عدم اقتصار اللقاء على إعطاء جرعات دينية بل يحتوى على جرعة ترفيهية أيضا إلى جانب تقديم وجبات غذائية.

هذه المشروعات السبعة السابقة توضح إلى حد كبير مدى اتسا ع نشاط الجمعية الشرعية وتنوعه وخصوصا إذا ما أخذنا فى الاعتبار قدرتها على الوصول إلى الفئات الوسطى والدنيا من المجتمع من خلال فروعها ومكاتبها وجمعياتها المنتشرة على مستوى الجمهورية والبالغ عددها ١٤٢٧ فرعاً ومكتباً. وفى هذا السياق، يمكن النظر إلى تجربة الجمعية الشرعية كنموذج واضح لتأثير ثقل المكون الدينى فى تفعيل دور الجمعية من ناحية، وقدرتها على التطور المؤسسى - وهو ما سنوضحه لاحقا - وخاصة فيما يتعلق

بدرجة التشعب والتعدد التنظيمى والوظيفى والاستقلال المالى النسبى من ناحية ثانية، فضلا عن ترجمتها لتأثير الأيديولوجية السياسية الإسلامية على النشاط الاجتماعى وحدود قبول الدولة لهذا التأثير.

حجم الميزانية :

توضح ضخامة المشروعات - السابق الإشارة إليها - التى تقوم بها الجمعية كبر حجم الميزانية، ورغم عدم توافر بيانات حول هذا الحجم إلا أنه يمكن الاستدلال عليها من خلال تجميع ما تقوم الجمعية بإنفاقه على عدد من مشروعاتها . - انظر الجدول التالى - وهو ما يقدر بـ ٧ ملايين جنيه. وهذا الرقم لا يعبر عن حقيقة ميزانية الجمعية والفروع الخاصة بها حيث لا يتضمن قيمة مساهمة المتطوعين بمجهودهم ولا باقى الأنشطة الخاصة برعاية المساجد. ولكنه يظل مؤشراً أولياً على كبر حجم الدور الاقتصادى الذى تقوم به الجمعية.

جدول يوضح

جملة المنفق على عدد من مشروعات الجمعية الشرعية

م	المشروع	المبلغ بالجنيه
١	مشروع رعاية الطفل اليتيم	٢,٦١٩,١٠٠
٢	مشروع تيسير الزواج للفتيات اليتيمات	٢,٧١٣,١٥٥
٣	مشروع تشغيل أمهات الأيتام	*٦٧٠,٠٠٠
٤	مشروع إطعام مرضى المستشفيات	٤٦٨,٠٠٠
٥	مشروع رعاية المعوق المسلم	١٨٣٠٥٢
٦	مشروع تحفيظ القرآن	١٨٠,٠٠٠
٧	مشروع لقاء الجمعة	١٨,٠٠٠
	الإجمالى	٦,٨٥١,٣٠٧

* ملاحظة : المبلغ قيمة ١٣٤٠ ماكينة حياكة، وهو مبلغ تقريبى.

المصدر : قام الباحث بتجميع البيانات من خلال أرقام الجمعية.

الحالة الدراسية الثانية

الهيئة القبطية الإنجيلية :

تأسست الهيئة عام ١٩٦٠ على يد مجموعة من أبناء الكنيسة الإنجيلية فى مقدمتهم مؤسس الهيئة القس صموئيل حبيب بهدف مواجهة الاحتياجات المتزايدة للريف المصرى. وذلك من خلال دمج لجنة النشر المسيحى (التى تكونت عام ١٩٤٦) مع «بيت محو الأمية بالمنيا (الذى أنشىء عام ١٩٥٥)(٢٣). ويمكن ارجاع البداية لعام ١٩٥٠ وتنفيذ برنامج التأليف والترجمة والنشر، الذى هدف للتركيز على قضية التعليم، انطلاقاً من دوافع عملية ودينية، وهى فى هذا تتساوى مع نظرائها من الجمعيات الأهلية التى استشعرت أهمية التعليم للنهوض بالوطن. فقد ساهم المكون الدينى لأعضائها فى تعميق رسالتها وتوسيع أغراضها لتشمل كما توضحه منشورات الهيئة «كل خليقة الله: الإنسان، الحيوان، النبات، البيئة»، وبالتالى فقد اجتذبتها مشكلة الفقر والمهمشين فى المجتمع، ومن ثم تركز نشاطها إلى حد كبير على المناطق العشوائية التى تعانى من قصور شديد فى الخدمات، انطلاقا من رؤية أوسع وأشمل مفادها إيجاد صيغة تعاون مشتركة بين أفراد المجتمع لتقوم على تشجيع الفكر المستنير فى الدين والقيم والاتجاهات العلمية حتى يمكن بناء المجتمع(٢٣).

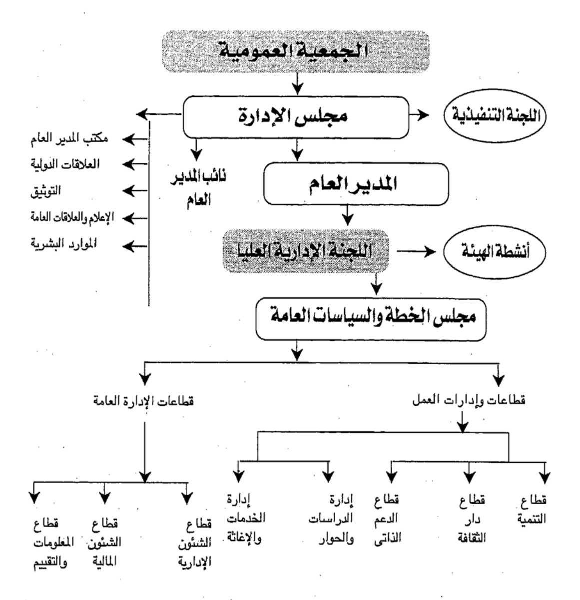
وقد تجلى هذا الهدف فى التجربة الأولى لمشروع مكافحة الأمية فى قرية نزلة حرز بمركز أبو قرصاص (بمحافظة المنيا) عام ١٩٥٢، حيث تم التركيز على بيئة واحدة لخدمتها فى هذه المرحلة ثم امتدت التجربة إلى عزب أخرى مثل عزبة جعوير، منهرى وعزبة دياب والعضايمة ونزلة أبو حنس.

وكان لنجاح التجربة أثره الواضح فى إشهار الهيئة القبطية والانتقال بالنشاط إلى أكثر من مجال فى إطار التنمية الريفية بالاستناد إلى مجالين أساسيين فى مجال الخدمات الاجتماعية هما مجالا التنمية والنشر. وقد تطورت أنشطة الجمعية بصورة كبيرة فى المجالين السابق الإشارة إليهما بشكل كبير بما يتوافق وتطور احتياجات المجتمع مع المحافظة على السمات العامة التى اختصت بها الجمعية فى مجالى محو الأمية والنشر - كما سيرد لاحقا - فعبر مراحل عدة فى التطور انتقل نشاط الجمعية من قطاع التعليم إلى التأكيد على المفهوم الشامل للتنمية كمدخل للنهوض بالمجتمع المصرى ككل وإعلاء قدرته على مواكبة المتغيرات العالمية، وفى هذا السياق يمكن رصد ثلاث مراحل أساسية لتطور فلسفة عمل الهيئة: المرحلة الأولى ترتبط بالنشأة وتمتد حتى أواخر السبعينيات، وقد استند

خلالها منهاج الجمعية على تقديم الخدمة بالكامل من خلال المعايشة الكاملة لمجتمع العمل، وهو ما عبرت عنه تجربة محو الأمية ومناهجها التى صدرت تحت مسميات عدة مثل المرشد، صالح، المعلم الجديد للمرأة والعامل والفلاح، وذلك بالعمل على تعميق مفهوم المشاركة والإيجابية لدى أفراد المجتمع سواء كان حضرياً أو ريفياً. وقد نجحت الهيئة فى تحقيق قفزة كبيرة خلال هذه الفترة وخاصة أن البداية ارتبطت بطلب المواطنين الاستفادة من خدمات الهيئة. أما المرحلة الثانية فقد ارتبطت بتطور فكرة تنظيم مجتمع العمل من خلال تفعيل دوره فى تحديد مشكلاته وأساليب مواجهتها، وبالتالى تم تشكيل هيكل إدارى مكون من لجان عامة فى كل مجتمع يتبعها لجان فرعية لكل نشاط تجمع فرق العمل التابعة للهيئة والمواطنين المتطوعين، وهو ما ساعد بدوره على إحداث نقلة نوعية فى أداء الهيئة سواء فيما يتعلق بتوسيع نشاط الهيئة أو امتداد جهودها إلى مناطق جغرافية جديدة، فى حين تجسد المرحلة الثالثة المرحلة الراهنة، والتى بدأت مع أوائل التسعينيات نقلة أخرى فى أسلوب ومنهاج عمل الهيئة باتجاه توسيع نمط الإدارة اللامركزية، وذلك دفع أفراد مجتمع العمل نحو مزيد من الاعتماد على الذات، بالإضافة إلى توسيع دائرة التعاون بين الهيئة والجمعيات الأهلية من جانب وبين الهيئات والجهات الحكومية بهدف تعظيم فرص الاستفادة من تجارب الهيئة وبحيث لا تقتصر على مجتمعات بعينها(٢٤) .

كذلك أضفى تطور الهيكل التنظيمى للهيئة عدداً من السمات المحددة لطبيعة نشاط الهيئة وللعلاقة بين الهيئة وبيئة النشاط، فالملاحظ أن آخر تعديل جرى عام ١٩٩٧ قد ركز على رفع الكفاءة الإدارية لبعض القطاعات، وذلك بدمج القطاعات المتشابهة فى قطاع واحد، كما حدث بالنسبة لقطاع الخدمات العامة وقطاع المشروعات الزراعية، وقطاع إطسا حيث دمجت فى «قطاع الدعم الذاتى» إلى جانب فصل بعض الإدارات عن بعضها حتى تتواكب واتساع النشاط مثل إدارة الدراسات والحوار وإدارة الخدمات والإغاثة، كما يلاحظ أيضا أن أنشطة الهيئة انقسمت إلى إدارتين جغرافيتين: إدارة للقاهرة وإدارة للمنيا حتى تتواكب وتوسع النشاط فى مقر القاهرة (حيث شكل مقر المنيا المقر الرئيسى للنشاط منذ تأسيس الهيئة). ويلاحظ كذلك أن اتساع البناء المؤسسى توازى معه اتساع فى أجندة عمل الهيئة القائمة على المعايشة الكاملة مع مجتمعات العمل. بمعنى آخر أن التطور الإدارى والمؤسسى وليس الخططى أو المتعلق بالسياسة العامة هو السمة الرئيسية التى حكمت التنظيم البنائى للهيئة فى آخر تعديل، انظر الشكل التالى:

الهيكل التنظيمى للهيئة الإنجيلية



ومع تبنى الهيئة لمفهوم التنمية الشاملة والاهتمام بالعنصر البشرى، تعددت أوجه النشاط، واتسع جمهور الفئات المستفيدة من جهودها التنموية، فعلى مدار أكثر من أربعين عاما تطورت هذه الجهود، ومن ثم كبر حجم المستفيدين حتى شمل سكان نحو ١٢٠ قرية فى محافظات بنى سويف والمنيا وأسيوط وبعض ضواحى القاهرة والقليوبية والجيزة. وفى هذا الإطار يمكن الحديث عن أربعة مستويات من العمل التنموى، تحدد فى مجملها الملامح الرئيسية لنشاط الهيئة.

المستوى الأول خاص بالتعليم: ويلاحظ فيه اهتمام الهيئة بكافة مكونات العملية التعليمية سواء تلك المتعلقة بالمعلم والتلميذ أو تلك الخاصة بالبنية الأساسية للمدارس. وفى هذا الإطار، تم توفير عدد من الدورات التدريبية لرفع كفاءة العاملين بالحقل التعليمى سواء الإداريين أو الفنيين، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بوزارة التعليم، كما قامت بتطوير البنية الأساسية للمدارس لعدد ٢٣ مدرسة فى إدارة شمال القاهرة (تركيب زجاج وإصلاح مقاعد). كذلك قامت الهيئة عام ١٩٩٧ بتدريب ٢٦ مدرساً بقرية شارونة (المنيا) لمدة ٤ أشهر فى إطار مشروع لرفع كفاءة وفاعلية البرامج التعليمية بمائة مدرسة حكومية فى مصر (نصيب الهيئة منها ٥٥ مدرسة). وبالنسبة لمشروع مكافحة الأمية تشير أحدث أرقام الهيئة إلى تقدم ٩٨٠ دارساً ودارسة عام ١٩٩٧ وافتتاح ٨ فصول جديدة لمكافحة الأمية بقرية بنى سليمان (محافظة بنى سويف). ويعد هذا المشروع من المشروعات الرائدة للهيئة منذ بدايته عام ١٩٥٢ ، وحتى اليوم ؛ حيث تشير عملية تطور أعداد المستفيدين إلى حجم الاهتمام الذى توليه الهيئة لهذا المشروع، ومن الملاحظ أن منهاج تكامل الرعاية المقدمة للتلميذ ، لم يقتصر على دفع المصروفات المدرسية وشراء الزى المدرسى لعدد ٤٣٨٠ تلميذاً خلال عام ١٩٩٧، بل تعدى الاهتمام ليشمل الجوانب الثقافية حيث شارك ٥٠٦١ طفلاً فى عدد من المهرجانات الثقافية والفنية (١٦ مهرجانا) كما استفاد ٤٥٠ شاباً وشابة من المعسكرات والرحلات التى نظمتها الهيئة خلال العام، كذلك تم عقد دورات خاصة بإعداد القيادات الشبابية شارك فيها ١٠٠ شاب من محافظة المنيا. وفى إطار الخدمات الثقافية تم التركيز على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لربط الشباب بقصور الثقافة والمكتبات العامة، وتم عمل كارنيهات عضوية لهم.

كذلك سعت الهيئة من خلال برنامج الاقتصاد المنزلى إلى التواكب من تغيير احتياجات مجتمعات عمل الهيئة وهو ما يوضحه كبر رقم المشاركين ٢٤٢٣ دارسة من خلال ١١٣ فصلاً تعليمياً، كما تم توفير دورات تدريبية لـ ١٢٥ قائدة متطوعة. وقد تم تطوير البرنامج ليشتمل على قضايا خاصة بتوعية الشابات المقبلات على الزواج، والأسر الحديثة، كما تم التركيز على قضايا: الزواج المبكر، ختان الإناث، تعليم الفتاة، ووفقا لتقديرات عام ١٩٩٢ بلغ عدد المستجيبات ١٣٤٣ من إجمالى عدد المستهدفات وهو ٣٤٨٧ (أى ما نسبته ٣٤,٥٪) أما فى عام ١٩٩٣ فقد تم تناول قضايا مجتمعية أخرى تتعلق بالسحر أو الطلعة، المشهرة (مفهوم شعبى يربط انقطاع تأجيل الإنجاب والقدرة على الرضاعة بدخول سيدات تحمل بعض أنواع الأطعمة على السيدة المتزوجة حديثاً أو تلك التى أنجبت حديثاً)، الحسد، وقد بلغ عدد المستجيبات ٢٥٥٦ من المستهدفات وعددهن ٤١٨٩ (أى ما نسبته ٦١٪). كذلك عمل البرنامج مع ٧٠٠ فتاة للإعداد للحياة المستقبلة ومع ٦٠٠ أسرة من المتزوجين حديثا. ومن الملاحظ أن أعلى نسب الاستجابة كانت فى التوقف عن عادة الزواج المبكر إذ بلغ ٨٥٪ من الحالات المستهدفة، وكان أقلها التوقف عن عادة المشهرة، إذ بلغت نسبة الاستجابة ١٢٪ فقط. أما بالنسبة للجانب الدينى والروحى فقد حرصت الهيئة من خلال برنامج دراسة الكتاب المقدس للمسيحيين على تعميق هذا البعد الروحى وربطه بتحديات العصر ولتدعيم مشاركة الكنيسة مع قضايا العصر. وفى هذا الإطار تم إنتاج ٩ كتب من المنهج الجديد وحضر هذا التدريب ٥٧ قائداً وقائدة من الطوائف المختلفة، وقد بلغ عدد الدارسين حوالى ٩٤٦ دارساً.

المستوى الثانى يتعلق بالتنمية الصحية، ويهدف هذا البرنامج للمشاركة فى حل المشكلات الصحية، وذلك عبر محاور عدة. يأتى فى مقدمتها الاهتمام بالتغذية والصحة وخاصة لدى الأطفال. وتشير أرقام الهيئة إلى شفاء ٧٦٣ طفلاً من خلال عيادات علاج سوء التغذية. كما تهتم الهيئة بالمعوقين ذهنيا حيث تم تجهيز وافتتاح ناديين عام ١٩٧٧لعدد ١٦ معوقا يتم فيهما التدريب على أساليب الاعتماد على الذات، كذلك تهدف الهيئة لزيادة الاهتمام بالصحة الوقائية والعلاجية حتى تتكامل جهودها مع متطلبات الصحة الإنجابية وذلك بتوسيعها لإطار برنامج العمل ليشمل حملات نظافة القرى

والمساهمة في تركيب مراحيض صحية بالإضافة للتطعيم وخاصة حالات تنظيم الأسرة التي اهتمت بها الهيئة منذ بداية الستينيات، وإن كانت التجربة العملية قد بدأت في عزبة جاد السيد بمحافظة المنيا في يونيو ١٩٧٤، وقد حققت هذه التجربة نجاحاً واضحاً تمثل في مشاركة ٦٠٪ من السيدات المتزوجات القادرات على الإنجاب بين عمر ١٤ - ٤٤ عاماً، ثم انتقلت التجربة بعد ذلك إلى قرية صفط اللبن بمحافظة الجيزة وبلغت نسبة الملتحقات ٥٤٪ لتتوالى بعد ذلك عملية تعميم التجربة في المجتمعات التي تعمل بها الهيئة.

المستوى الثالث خاص بالتنمية الاقتصادية: ويتمحور هذا البرنامج حول التدريب للتوظيف، وقد تم توسيع سياسات التدريب لتشمل مهناً تتجاوز المشروعات البسيطة مثل مهنة قيادة وصيانة المعدات الثقيلة إلى جانب التركيز على تدريب الفتيات لاستخدام الكمبيوتر حيث وصلت نسبة السيدات المتدربات إلى ٥٣,٧٪. والبداية ترجع إلى فترة الستينيات من خلال برنامج للتدريب على صناعة السجاد والكليم والبطاطين في قريتي دير أبو حنس ودير البرشا (مركز ملوى بالمنيا) ثم تحول المشروع إلى جمعية تعاونية صناعية في كل من القريتين. وفي سبتمبر ١٩٦٩ تم افتتاح مشغل التريكو الآلي بمدينة المنيا بهدف تدريب السيدات والفتيات على أشغال التريكو. وقد استمرت سياسة التدريب على هذا النطاق المحدود (بلغ عدد المتدربين ١٠٧) حتى أوائل الثمانينيات عندما هدفت الهيئة إلى إدخال حرف جديدة ، تستهدف شباب الجامعيين ومساعدة بعض شباب الريف ؛ حيث شهدت أعداد المتدرب قفزة كبيرة حيث ارتبطت البداية خلال العقد الأول بـ ١٠٧ متدربين، ووصلت عام ١٩٩٤ ، ١١١ متدربا خلال عام ١٩٩٤ فقط وخاصة مع الاهتمام بمسألة إدارة الأعمال والتسويق ودراسات الجدوى للمشروعات الجديدة. وتشير تجربة مركز التدريب على النجارة الحديثة في إطسا خلال التسعينيات إلى تطور الإنتاج بدرجة كبيرة، فضلاً عن إقامة وحدة لتصنيع الكونتر لسد حاجة المركز من الخشب الكونتر. وتوضح تقارير الإنتاج السنوى الزيادة المستمرة في الإنتاج، فعلى سبيل المثال بلغ حجم العمليات التي تم تنفيذها عام ١٩٩١ نحو ٣٣٩ عملية، في حين بلغت عام ١٩٩٣ نحو ٤٧٦ عملية. كما كان لزيادة اهتمام الهيئة بالمشروعات الصغيرة أثره الواضح في زيادة قيمة القروض المقدمة بغرض التنمية حيث بلغت قيمة ما قدمته الهيئة من قروض لـ ٢٨٢ أسرة نحو

٦٩٢٣٣٥ جنيهاً عام ١٩٩٧، بالاضافة للعمل فى ظل منظومة متكاملة مع البرامج الأخرى، التى تقوم بها الهيئة (مثال برنامج الشابات وبرنامج التأهيل وبرنامج الثروة المحصولية وبرنامج الدواجن) حيث تم انشاء مشتلين للخضار، وزراعة الخس لعدد ٢٣ مزارعاً وتدريب ١٥ سيدة على تربية الدواجن وعمل مشروعات مجمعة لبعض العملاء، وهو ما يتجلى فى تطور أعداد الأفراد الراغبين فى الحصول على قروض التنمية.

وإلى جانب برنامج التدريب، تبرز قضية زيادة الإنتاج الزراعى وعلاقته بالتسويق وصافى دخل الأسرة الفقيرة والمتوسطة مع الحفاظ على البيئة باعتبارها أهدافاً واجبة التنفيذ. وفى هذا الإطار تمت دراسة احتياجات عدد من المجتمعات لوضع حلول للمشكلات البيئية والزراعية. فعلى مستوى المحافظة على البيئة تكونت مجموعة عمل لحل مشكلة القمامة ومشكلة الأسمدة الكيماوية. كما تم إدخال نماذج جديدة فى مجتمعات العمل بمحافظات المنيا وبنى سويف والقاهرة مثل طباخات تعمل بالطاقة الشمسية، مرشحات مياه عالية الكفاءة، تعديل الفرن البلدى، مجففات فاكهة وخضروات بالطاقة الشمسية. أما بالنسبة للثروة المحصولية فقد تمت عدة تجارب باستخدام الليزر لتسوية الأرض وزرع حقول نموذجية. وقد تم عام ١٩٩١ من خلال التعاون بين الهيئة ومعهد بحوث المحاصيل بوزارة الزراعة، زراعة ٣١٠ أفدنة فى ١٦ قرية، وقد زاد الإنتاج المحصولى بنسبة ٣ أضعاف، وقد توالت عمليات الزراعة فى أكثر من محصول وقرية. وبالنسبة للثروة الحيوانية فقد بدأ مشروع التلقيح الصناعى فى بلدة بنى غنى (بالمنيا) وكذلك القيام بحملات علاج جماعى للأغنام. وقد شهدت الفترة الممتدة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٤ قيام الهيئة بتوزيع ٣٨٤ طلوقة أبقار وجاموس. كما تم تنفيذ عدد ٢٢ مشروعا زراعيا بطريقة التخطيط المجتمعى لتنمية الثروة الداجنة فى ٢٢ مجتمعا منها ٢٠ مجتمعا بمحافظتى المنيا وبنى سويف والاثنان الآخران فى محافظة القاهرة.

المستوى الرابع خاص بدار الثقافة: التى شكلت النواة الأولى لعمل الهيئة عام ١٩٥٠ وقد تميز إنتاجها بإعداد ونشر الكتب، وتهتم الدار بالقضايا الوطنية والاجتماعية وتعقد الندوات، وتشير أرقام الهيئة إلى قيام الدار بإصدار ما يقرب من ستمائة عنوان فى الكتب بخلاف إصداراتها من الملصقات والتقاويم. كما تقوم الدار بإنتاج الوسائل التعليمية المرئية

والمسموعة لخدمة برامج الهيئة المختلفة. كما يبرز نشاط الهيئة محاولتها المشاركة فى الجدل الدائر حول عدد من القضايا المجتمعية والسياسية، وذلك من خلال المشاركة فى الحوار الدائر حول قضايا المجتمع ودعم مؤسسات المجتمع المدنى وتشجيع الاستنارة الدينية والتفكير العلمى من خلال الحوار الإسلامى المسيحى. وفى هذا الإطار تم تدعيم وإنشاء ٢٥ مكتبة ، كما أن حصيلة المستفيدين من هذا الدعم الثقافى الممثل فى البعثات الدراسية وبرامج التدريب حوالى ١٠٥٦ شخصاً.

والحقيقة أن كلا من المستويات الأربعة السابقة تعكس قدراً من رسالة الهيئة التى يمكن حصرها فى ثلاثة أهداف رئيسية هى: زيادة التفاعل والمشاركة فى الخدمة فى المجتمع المحلى، معاونة الكوادر الكنسية لتأخذ دورها فى تدعيم خدمة الكنيسة والمجتمع، معاونة الكنيسة للقيام بدورها فى الخدمات والمشروعات التى تخدم المجتمع المحلى. وبالتالى يمكن تفهم ذلك الحرص الذى تبديه الهيئة على توسيع نطاق جهودها لاجتذاب أكبر عدد من المستفيدين من خلال علاقة تفاعل متعددة المستويات مع المجتمعات المحلية التى تعمل بها الهيئة.

حجم الميزانية :

يشير واقع المشروعات التى تتصدى لها الهيئة وطبيعتها التنموية إلى حد كبير قدرة الهيئة على القيام بمشروعات كبيرة، وهو ما يوضحه كبر الميزانية العامة والتى تقدر بحوالى ١٥ مليون جنيه يستحوذ الجزء الخدمى والتنموى النصيب الأكبر منها، إذ يصل إلى نحو ٨٩٪ من إجمالى هذا المبلغ فى حين تشكل النفقات الإدارية الجزء المتبقى. فعلى سبيل المثال تشير البيانات المتاحة عن القروض التنموية إلى ما جملته ٦٩٢٣٣٥ جنيها قدمت إلى ١٢٨٢ أسرة ـ انظر الجدول التالى ـ وإذا ما أخذنا فى الاعتبار حجم النفقات الجارية بالنسبة لجملة جهود الهيئة التنموية ـ السابق الإشارة إليها ـ لاتضح لنا مدى كبر حجم الميزانية ونموها عبر الزمن منذ تأسيس الهيئة.

جملة المنفق على عدد من مشروعات الهيئة

العدد	المشـــروع	المبلغ بالمليون جنيه
١	البـرامج التـعليـمـيـة	١,٢٧٨
٢	المشـروعـات الصـحـيـة	١,٧٧٤
٣	مشروعات التنمية الاقتصادية	١,٦٥٠
٤	خـدمـات التـأهيـل	٢,٦٠٠
٥	المشـروعـات البـيـئـيـة	١,٣١٨
	الجملة	٨,٦٢٠

المصدر : لقاء مع المهندس نبيل صموئيل المدير العام للهيئة القبطية الإنجيلية، ١٩٩٨/١١/٢.

الحالة الدراسية الثالثة

جمعية الوفاء والأمل :

تأسست الجمعية بهدف رعاية المعوقين وتحويلهم لأفراد فاعلين فى المجتمع، والعمل على إقامة أول «مدينة» رعاية للمعاقين على أحدث النظم العالمية لتكون مركزاً عالمياً للإعاقة، وانطلاقا من رؤية مفادها أن تأهيل المعاقين واجب مجتمعى وحكومى فى نفس الوقت، من هنا فقد تعددت أوجه الرعاية والخدمات المقدمة للمعاق لتشمل الرعاية الطبية بكافة أشكالها إلى جانب الرعاية النفسية والاجتماعية والتأهيل المهني.

انطلاقا من هذه الرؤية فقد جاءت البداية قوية وخاصة مع ارتباط الجمعية باسم السيدة جيهان السادات التي وضعت حجر الأساس فى «٨ أغسطس ١٩٧٣» وترأست مجلس إدارة الجمعية، وهو ما تجلى فى كبر حملة التبرعات سواء داخل مصر أو خارجها (عربيا ودوليا)، وكان لقيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ انعكاساتها المباشرة على بداية النشاط فى الجمعية باستقبال المعاقين من مصابى حرب أكتوبر وتقديم الخدمات الضرورية لرعايتهم، ثم ما لبث أن تطور نشاط الجمعية ليتجاوز هدف الرعاية إلى هدف أشمل يرتبط بإعادة التأهيل وتوفير فرص عمل لأسر شهداء أكتوبر من خلال مصانع الإنتاج التى أقامتها الجمعية. وفى هذا الإطار يمكن تقسيم عملية تطوير نشاط الجمعية إلى مرحلتين رئيسيتين، **المرحلة الأولى** وقد غلب عليها الطابع التأسيسى وطرح العديد من الخطط الطموحة، حتى وصلت إلى نحو عشرين مجالاً لخدمة المعاقين ورعايتهم إلى جانب توفير مصادر دائمة للتمويل من خلال إقامة بعض المشروعات الاقتصادية. وبطبيعة الحال فقد ساعد على تزايد هذه الآمال مجموعة المنح والتبرعات التى قدمتها العديد من الجهات، وفى مقدمتها هيئة المعونة الأمريكية التى تبرعت بـ ١٠ ملايين دولار، وكذلك الحكومة الألمانية التى تبرعت بمصنع متكامل للأطراف الصناعية تكلف أكثر من ٤ ملايين دولار، كما شاركت الحكومة اليابانية بمليون و٣٠٠ ألف دولار، وعلى الجانب العربى فقد تبرعت دولة الإمارات بمليون دولار، وقدم ورثة الملك إدريس السنوسى تبرعاً بعزبته (١٢,٥ فدان من أجود الأراضى الزراعية بالنوبارية) لصالح الجمعية، أما التبرعات المصرية فقد اقتصرت على تبرعات

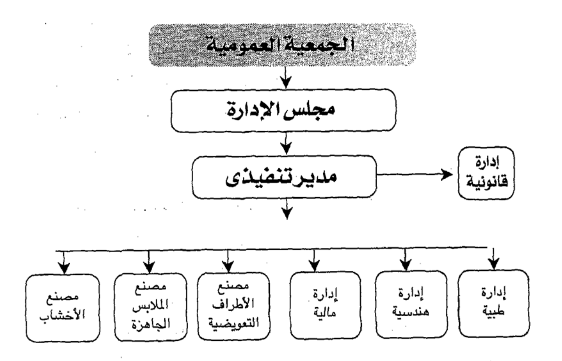
بعض رجال الأعمال وتقديم مساحة كبيرة من الأرض بالمجان من جانب الدولة بحيث أقيمت المبانى على ٨٠ فداناً من إجمالى المساحة ٢٤٧ فداناً. ورغم توافر الإمكانيات الضخمة إلا أن بداية النشاط لم تتواز مع هذه الامكانيات، فكانت البداية من خلال ٦ فيلات تستوعب ٣٨ معاقاً منهم ٣١ من المعاقين العسكريين، ثم توسع النشاط بشكل تدريجى من خلال زيادة عدد الفيلات (٢٥ فيلا منها ١٥ فيلا للعسكريين) وافتتاح العيادة الخارجية وقسم العمليات والتأهيل المهنى إلى جانب وحدات الكلى الصناعى والمستشفى. وقد دخلت الجمعية مرحلة جديدة منذ مارس ١٩٧٦ حيث شرعت الجمعية فى توسيع جمهورها المستهدف ليشمل الأطفال إلى جانب افتتاح أفرع لها فى محافظات الجمهورية، فضلا عن شروعها فى تنفيذ مشروعها الاستثمارى بالتعاون مع بنك ناصر والخاص بتشغيل ٥٠٠ سيارة سياحية، وتأجير مساحة من أراضى الجمعية لشركة المهندس الوطنى نظير أجر شهرى، كما شهدت هذه الفترة توسيع مساحة الأرض التابعة للجمعية حتى بلغت ٢٣٧ فداناً.

أما **المرحلة الثانية** فقد شهدت نقلة نوعية أخرى فى مستوى الخدمة حيث شملت كافة مستويات الإعاقة من جانب وعدم قصرها على المصريين، بل شكل مصنع الأطراف التعويضية التابع للجمعية خدمة ممتدة إلى غير المصريين من عرب وأفارقة (٢٥) ويمكن القول إن بداية الثمانينيات قد شهدت قفزة حقيقية فى نشاط الجمعية حيث بدأت العديد من المشروعات والأفكار تأخذ سبيلها نحو التنفيذ، فقد ارتفع رقم الإعاشة إلى ٤٥٠ شخصاً، وهو ما استتبعه توسع فى الخدمات والمشروعات الجانبية مثل مشروع المخبز ومشروع المغسلة، كما تزايد دور مركز التأهيل المهنى واتسع ليشمل مهناً متعددة، يمكن أن تتوافق مع مستويات الإعاقة المختلفة مثل التدريب على أعمال الخزف والتحف والتريكو والسجاد، وقد حرصت الجمعية فى هذا الإطار على منح المتدرب أجراً كنوع من الحافز المادى إلى جانب الحافز المعنوى الذى تحققه عملية إكساب المعاق حرفة جديدة. وعلى الرغم من حالة التذبذب التى شلمت بعض أنشطة الجمعية وخاصة منذ منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات نتيجة تعثر بعض مشروعاتها، إلا أن السياسة الراهنة للجمعية تعكس قدراً من التغيير حتى تتواكب وأعمال آليات السوق. من هنا يأتى الحديث

عن مشروعات مستقبلية ذات سمة استثمارية عالية إلى جانب كونها مشروعات اجتماعية مثل مشروعات إقامة فندق للمعاقين لغير المصريين القادمين من الخارج، ومشروع إقامة قاعة اجتماعات كبرى يمكن أن تستخدم أيضا لإقامة المعارض بها.

وقد انعكست هذه الرؤية بدورها فى الإطار الإدارى والمؤسسى الذى استندت إليه الجمعية فى تحديد سياساتها واتخاذ قراراتها وهو إطار بسيط يتسم بالمركزية ويأخذ شكلاً هرمياً مقلوباً على قمته أعضاء الجمعية العمومية، كما يشمل الموظفين بأجر الذين يقومون بالأعمال الإدارية والفنية اللازمة لتيسير العمل، وهو ما يوضحه الشكل التالى:

الهيكل الإدارى والتنفيذى لجمعية الوفاء والأمل



أنشطة الجمعية :

يقوم نشاط الجمعية حالياً على توفير الإعاشة الكاملة لنحو ٤٥٠ فرداً (موزعين بين المعاقين العسكريين والمدنيين والمسنين والأطفال المعاقين) متجاوزاً بذلك ثمانية أضعاف ما توافر فى البداية (كانت بـ ٦٠ سريراً فقط) حيث تقوم الجمعية بتقديم الرعاية الكاملة لهم ومراعاة احتياجاتهم الصحية والنفسية وفقا للفئة العمرية من خلال المركز الثقافى ومدرسة التنمية الفكرية للأطفال (بها ٣٢ طفلاً).

هذا فيما يتعلق بالرعاية المعيشية والثقافية. أما على مستوى الرعاية الصحية فتتعدد مستويات هذه الرعاية. فهناك مستشفى داخلى لنزلاء الجمعية، تقوم بالإضافة لدورها كمستشفى باستقبال الحالات الجديدة (بأجر رمزى) حيث يتم تحديد حالات الإعاقة وإمكانية إقامتهم فى الجمعية. كذلك تقدم التقارير الطبية لبعض حالات الإعاقة. وإلى جانب المستشى الداخلى هناك وحدة لغسيل الكلى يستخدمها نحو ٣٣٦ مريضاً سنوياً، ومركز للعلاج الطبيعى بالإضافة إلى الجمهور بأسعار المؤسسة العلاجية (أقل تكلفة من المستشفيات الاستثمارية)، كما أنها تقدم العلاج للحالات الطارئة كحوادث السيارات بالمجان، وتشير بعض التقديرات إلى استفادة نحو ٢٧٥٠ مريضاً سنوياً من العيادة الخارجية التابعة للمستشفى التى تتسع إلى ٤٧ سريراً.

ويستفيد من هذه الخدمات حالات الإعاقة الشديدة وكبار السن أصحاب الحالات الخاصة. ومن الملاحظ أن شريحة المستفيدين لم تظل عند مستوى المعاقين العسكريين بل امتدت إلى المدنيين أيضا، وكذلك شملت الشباب (حيث لا يقبل من هم أقل من ١٢ سنة)، كما أنها ليست مقصورة على شريحة اقتصادية بعينها نظراً لدخول العديد من الجهات الحكومية للمساهمة أو تحمل علاج المعاق وفقا لجهة عمله حيث تقوم القوات المسلحة بتحمل نفقات علاج أفرادها، وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الداخلية والمحولين من وزارة الصحة والتأمين الصحى. بالإضافة للأشخاص غير القادرين مادياً (حوالى ١٠ حالات).

ومن الأنشطة البارزة للجمعية أيضا قدرتها على المشاركة فى العديد من المعارض الدولية والمحلية إلى جانب المساهمة فى أو إقامة عدد من الأسواق الخيرية لصالح أبناء المعاقين والاستفادة من عائدها لدعم خدمات الجمعية.

كذلك تعتمد الجمعية على ثلاثة مشروعات اقتصادية للاستفادة من عائد ربحها فى تطوير منشآت الجمعية واستمرار دورها، **المشروع الأول**: خاص بمصنع الأطراف التعويضية وهو الأضخم والأكبر ليس فى مصر فقط وإنما فى الوطن العربى، ويقوم المصنع الذى بدأ العمل عام ١٩٨٠ بتصنيع الأجهزة التعويضية بكافة أشكالها ويعمل به ١٢٥ فرداً منهم ٧٥ فنياً والباقى إداريون، وهو يقدم خدماته إلى كل من يتقدم إليه، حيث يعرض المريض على لجنة طبية لتقرير الجهاز، المناسب لكل حالة. كما يقوم الفنيون بتدريب المريض على استخدام الجهاز وكذلك تقديم خدمة الصيانة. والحقيقة أن دور المصنع لا يقتصر فقط على تقديم خدمة بأسعار رخيصة تتوافق مع ذوى الدخول المتوسطة، وإنما تمتد خدماته إلى نقل خبراته الفنية إلى عدد من المصانع المماثلة فى محافظات الجمهورية إلى جانب الإشراف الدائم، ومما يحسب لهذا المصنع قدرته على تطوير أدائه واستمراره رغم الصعوبات الفنية والإدارية التى اعترضت الجمعية عبر فترات معينة، إلى جانب حرصه على مواكبة التطور وذلك بإيفاده فنيين مصريين إلى ألمانيا للتدريب. كما تشير ميزانية مصنع الأجهزة التعويضية وهو المشروع الأكبر والأكثر ضخامة فى جملة مشروعات الجمعية، إلى حجمها الذى يبلغ ١,٥ مليون جنيه، ومن المؤشرات التى يمكن الاستدلال منها على نمو حجم الميزانية ما توضحه خطة تطوير المصنع المستندة إلى ثلاث مراحل تم إنجاز الأولى حيث استوعبت نحو ٢٥٠٠ حالة (من أجهزة وأطراف تعويضية فى السنة) بمتوسط ٦ – ٧ حالات فى اليوم. أما المرحلة الثانية والتى يتم العمل بها حاليا (وقد أوشكت على الانتهاء) فتستوعب ضعف الرقم السابق (٢٥٠٠ حالة - ٥٠٠٠ حالة). أما المرحلة الثالثة فتهدف إلى استيعاب ١٠ آلاف حالة فى السنة.

المشروع الثانى: خاص بمصنع الملابس الجاهزة، وقد ساهم هذا المصنع فى إبراز نشاط الجمعية من خلال المعارض الدولية التى شاركت فيها الجمعية، فقد كانت بدايته قوية حيث وصل إنتاج المصنع إلى إنتاج نحو خمسة آلاف قطعة يوميا، وتتراوح أسعارها بين جنيه و٢٤ جنيها، وقد تركز إنتاجه فى البداية على الملابس الداخلية ثم مالبث أن تطور إنتاجه إلى نوعيات أخرى من الملابس، وهو ما انعكس فى تزايد هامش الربح الذى وصل إلى مائة ألف جنيه سنوياً، ويستوعب المصنع حوالى ٢٨٠ عاملاً وعاملة منهم ١٥ معوقاً،

ورغم تغير وضع المصنع إلا أنه مازال يؤدى دوره الاقتصادى والاجتماعى، وإن كانت بدرجة أقل عن ذى قبل وذلك من خلال المحافظة على العمالة رغم تقلص عددها (تبلغ ٨٥ عاملاً وعاملة) وتقديم عدد من الخدمات لهم مثل استفادتهم من مشروع محو الأمية ومن التأمينات الاجتماعية، وهو ما يمكن ارجاعه إلى عدد من الاعتبارات يجيء فى مقدمتها تزايد مشكلة التسويق وعدم انتظام الدخل، وبالتالى فالمصنع قد تقل جدواه من الناحية الاقتصادية، وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن المرتبات الشهرية للعاملين به تصل إلى ٢٤ ألف جنيه فى الشهر، إلا أن إدارة الجمعية تبدى حرصاً على تطويره حاليا والبحث عن منافذ جديدة للبيع سواء من خلال وزارة الشئون الاجتماعية أو من الجمعيات الأهلية الأخرى كجمعية الهلال الأحمر.

المشروع الثالث: يتعلق بمصنع الخشب الذى نظر إليه كوحدة إنتاجية لتوفير دخل الجمعية إلى جانب أنه يمد الجمعية بكل احتياجاتها من الأغراض الخشبية، ورغم الصعوبات التى تعترضه حاليا فى التسويق إلا أنه يعد أفضل حالاً من مصنع الملابس، حيث يقوم بتصنيع العديد من المنتجات الخشبية، فضلا عن إمكانية تخزين المنتج حتى يتم تصريفه، ويعمل بالمصنع حاليا ٢٣ عاملاً يصل إجمالى مرتباتهم الشهرية إلى حوالى ١٠ آلاف جنيه.

حجم الميزانية :

كان لتوافر ميزانية ضخمة بلغت ٢٢ مليون جنيه (كوديعة يتم الانفاق منها على أنشطة الجمعية) أثره الواضح فى توافر بداية قوية. وبالتالى فلم تعان الجمعية من أية صعوبات مالية لتحقيق رسالتها. ورغم فقدان الجمعية للعديد من مصادر التمويل التى كفلتها فى البداية وخصوصا بعد تخلى السيدة جيهان السادات عن رئاسة الجمعية منذ منتصف الثمانينيات فمازال عائد مجموع الودائع يشكل المصدر الرئيسى لتمويل مشروعات الجمعية إلى جانب بعض التبرعات التى تقدم للجمعية، حيث يقتصر الدعم الحكومى على ما قيمته ١٢٥ ألف جنيه سنوياً (توقفت منذ عام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٨). وتقدر ميزانية الجمعية السنوية بما يقرب من ٥ ملايين جنيه تستقطع المصاريف الإدارية منها نحو ٤٢,٨٪ (نحو ٢,٢ مليون جنيه) (٢٦).

النتائج الختامية :

من هذا يمكن الانتهاء للقول إن تزايد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وخاصة فى البلدان النامية، ينطلق من رؤية مفادها أن هذه المنظمات تمثل إطاراً تعبوياً لتنظيم المواطنين من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية المعتمدة أساسا على البشر، وبحيث تصبح هذه المنظمات وسائل اجتماعية تواكب التغيير الاجتماعى والاقتصادى.

وبالتالى فقد تزايدت النظرة للقطاع الأهلى (أو التطوعية، أو غير الحكومية) كقوة فاعلة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح من الطبيعى تقييم مؤسسات هذا القطاع اقتصادياً وعدم الاكتفاء بالتقييم الاجتماعى والإنسانى. من هذا المنطلق يمكن الانتهاء لعدد من النتائج أو القواسم المشتركة، الخاصة بالدور الاقتصادى للحالات الدراسية الثلاث، نذكر منها:

١ ـ **بالنسبة لأغراض الجمعية الثلاث :** نجد أنها تعبر عن نماذج ثلاثة من نماذج العمل الأهلى، فجمعية الوفاء والأمل هى جمعية خدمات صحية فى حين أن الجمعية الشرعية هى جمعية مساعدة اجتماعية، أما الهيئة القبطية الإنجيلية فهى جمعية تنموية، وبالتالى تنطلق كل جمعية من منهاج عمل خاص بها.

٢ ـ **تحديد حجم الدور الاقتصادى :** تشير جملة الأنشطة إلى أننا أمام ثلاث مؤسسات اقتصادية أهلية توضحها الحالات الدراسية، وذلك استناداً لعدد من المؤشرات الاقتصادية:

اسم الجمعية	حجم الميزانية		عدد المستفيدين		عدد المتطوعين
	الميزانية الكلية	ميزانية بعض المشروعات	العدد الكلى	من بعض المشروعات	
الهيئة القبطية الإنجيلية	١٥ مليون جنيه		٢٧٥٢١٠		١١٩١
الجمعية الشرعية		أكثر من ٧ ملايين جنيه		٣٠٦٤٢٨	..
جمعية الوفاء والأمل	٥ ملايين جنيه			٨٥٣٦	—

المصدر : قام الباحث بتجميعها من خلال البيانات والأرقام الصادرة عن الجمعيات الثلاث.

أول هذه المؤشرات هو مساهمة الجمعيات فى توفير فرص عمل. ورغم أن هذا المؤشر لا يعبر بشكل كامل عن قوة العمل فى هذه الجمعيات، إلا أنه لا يشمل العمل التطوعى الذى يضيف إلى القيمة الاقتصادية للجمعيات، وهو ما يتجلى بوضوح فى حالة الجمعية الشرعية، التى تستند بالكامل فى عملها إلى العمل التطوعى وخاصة من جانب القائمين بالإشراف على مشروعات الجمعية.، وفى مقدمة هذه المشروعات مشروع رعاية الطفل اليتيم الذى يرعى حوالى ٢٩٨٢٨٢ طفلاً على مستوى الجمهورية، فى حين نجد أن مشروع تشغيل أمهات الأيتام يوفر فرص عمل لنحو ١٠٠٦ سيدات، يمدهن بماكينات حياكة، ويتم بيع المنتج من خلال مساجد الجمعية المنتشرة فى أنحاء الجمهورية بهامش ربح قليل. وتشير الأرقام إلى متوسط إنتاج ١٠٠ جلباب شهرياً تتقاضى عنها الأم أجراً قدره مائة جنيه. والجدير بالذكر أن هذا المشروع ترعاه الجمعية فى سبع محافظات.

أما جمعية الوفاء والأمل فيقدر حجم العمالة فيها بنحو ٧٠٠ شخص موزعين على المصانع الثلاثة التابعة للجمعية (مصنع الأجهزة التعويضية، مصنع الملابس الجاهزة، مصنع المنتجات الخشبية). والإدارة والإشراف الطبى. وهم جميعا يعملون بأجر. وتقدر الرواتب بنحو ربع مليون جنيه (شهرياً).

وأما عن الهيئة القبطية الإنجيلية فيقدر حجم العمالة فيها بنحو ٣٠٠ شخص يتقاضون أجورا، أما باقى العاملين الذين يمثلون النصيب الأكبر فهم متطوعون، ويبلغ عددهم ١١٩١ متطوعاً (أى أن نسبة المتطوعين من إجمالى حجم العمالة حوالى ٧٨,٩٪ فى حين ترتفع هذه النسبة إذا ما قارناها بأعداد العاملين فى مشروعات التنمية حيث تصل نسبة التطوع إلى ٩٠٪) وهم موزعون حسب نوع النشاط وحجم مشاركة الهيئة فى كل مشروع والتى تتراوح ما بين مشاركة كاملة من جانب الهيئة وبين المتابعة على فترات (بعد تحقق الهدف) و«الاعتماد على الذات» الذى يقتصر فيه دور الهيئة على تقديم الخبرة الفنية إلى جانب جزء من التمويل. وتشير أرقام الجمعية إلى تنوع النشاط والخدمات التى تقدم للمواطنين (محو أمية، صحية، بيئية) فضلا عن امتداد النشاط لعدد من المحافظات مثل بنى سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا بالإضافة للقاهرة.

ومن الواضح أن هناك اهتماما كبيرا من جانب الهيئة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل، وهو ما توضحه سياسة التدريب والتوظيف التى تتبعها الهيئة. فقد شهد عام ١٩٩٧ على سبيل المثال قدراً أعلى من التركيز على حرف بعينها (الحلاقة، الكوافير، الإلكترونيات) باعتبارها حرفا تتمتع بميزة نسبية نظراً لانخفاض تكاليفها إلى حد ما فى نفس الوقت الذى يمكن إقامتها فى أى مكان بما فيها المنزل. وقد أمكن لـ ١٠٦ شباب وفتيات أن يبدأوا أعمالهم عقب انتهاء فترة التدريب بالإضافة لـ ٢٠ متدرباً قاموا بتطوير أعمالهم.

أما المؤشر الثانى لتقييم الحالات الدراسية اقتصادياً، فهو مؤشر الفئات المستفيدة وحجمها. فبالنظر للجمهور المستهدف نجد أن الحالات الدراسية الثلاث يتعدد فيها الجمهور المستهدف ما بين التوجه لخدمة فئات معينة كما هو الحال بالنسبة لجمعية الوفاء والأمل التى يتركز نشاطها الرئيسى على خدمة الفئات المعاقة (بكافة أشكال الإعاقة) وبين التوجه بجهودها لتقديم خدمات عامة يستفيد بها كل من يحتاج لها من أفراد المجتمع مثل الخدمات الصحية والتعليمية والمساعدات الخيرية، كما توضحه تجربة كل من الجمعية الشرعية والهيئة القبطية الإنجيلية. وكذلك يلاحظ ارتباط تحديد الجمهور المستهدف ونوع الخدمات بالتوزيع الجغرافى لنشاط كل جمعية من الجمعيات الثلاث ليتراوح ما بين التركيز

على محافظة القاهرة (حالة جمعية الوفاء والأمل) من ناحية، والاقتصار بعدد محدود فى محافظات الجمهورية (حالة الهيئة الإنجيلية) من ناحية ثانية، والانتشار على مستوى الجمهورية (حالة الجمعية الشرعية) من ناحية ثالثة، فضلا عما تعكسه حالتا الجمعية الشرعية والهيئة الإنجيلية من تركز فى بعض المناطق داخل المحافظة الواحدة. أما عن حجم المستفيدين. فالملاحظ أن الجمعيات الثلاث تتسم بالقدرة على النمو وتوسيع جهودها الخدمية والتنموية، كما يوضحه اتساع نشاط كل جمعية.

أما عن المؤشر الثالث فيتعلق بتكلفة الخدمة المقدمة ونوعيتها خاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية، فعلى مستوى الرعاية الصحية فمن الملاحظ أنها أصبحت سمة مميزة لعدد كبير من الجمعيات الأهلية الكبرى وخاصة الدينية (مسلمة وقبطية). إذ شرعت تلك الجمعيات الأهلية فى تقديم هذه الخدمات بأجور رمزية بعد أن أصبحت الشكوى من ارتفاع تكاليف العلاج شكوى تمس قطاعاً كبيراً من الأهالى، بل إن بعض هذه الخدمات تقدم بدون أجر كما هو الحال بالنسبة لوحدة غسيل الكلى التابعة للجمعية الشرعية حيث يتكلف المريض الواحد ما يقرب من ٦ آلاف جنيه (ثمن ٤٠ جلسة غسيل بالإضافة لوجبتين غذائيتين وخمسة جنيهات تقدم للمريض) وهى خدمة تقدم لكل أفراد المجتمع، كما تقوم جمعية الوفاء والأمل برعاية نحو ٢,٥٪ من إجمالى النزلاء نظرا لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

وحتى بالنسبة للخدمات الصحية المقدمة بأجر فهى لاتقارن بتكلفة هذه الخدمات فى العيادات الطبية أو المستشفيات الاستثمارية أو حتى الحكومية، نظرا للرعاية والعناية التى تقدمها هذه المستوصفات الملحقة بالمساجد كما هو الحال بالنسبة للجمعية الشرعية، أو بالنسبة للرعاية المتكاملة (نفسية، اجتماعية، صحية، تأهيلية) التى تقدمها جمعية الوفاء والأمل، فنجد أنه يتم تحصيل مبلغ ٣٠٠ جنيه فقط مقابل كافة الخدمات التى تقدم للنزلاء، بمعنى أن تكلفة اليوم لا تتجاوز عشرة جنيهات، فى حين أن تقديرات الجمعية تشير إلى تكلفة يومية بنحو ١٧ جنيها، وهى تكلفة لا تتضمن بطبيعة الحال أجور المشرفين القائمين على رعاية النزلاء (معوقين ومسنين) كما لا تتضمن التكلفة غير المباشرة الخاصة بالرعاية الاجتماعية والنفسية، سواء تلك المرتبطة بالإمكانيات التى توفرها الجمعية من خلال وسائل

الترفيه أو غيرها من الوسائل غير المنظورة والتى يصعب حسابها ماليا وهو ما يوضحه، على سبيل المثال الفارق بين إجمالى المتحصل من النزلاء وهو ١٣٥ ألف جنيه (حصيلة ضرب قيمة المتحصل من النزيل فى إجمالى عدد النزلاء) وبين إجمالى الأجور والمرتبات التى تصل إلى ربع مليون جنيه. كذلك هناك خدمة تقديم الأجهزة التعويضية لبعض الجمعيات الأهلية تقدم بأجر رمزى-لا يتجاوز الـ ١٠٪ كهامش ربح يساعد على تطوير مصنع الأجهزة التعويضية، يضاف إلى ذلك خدمة العلاج الطبيعى بأجر رمزى جدا لا يتجاوز ٥ جنيهات فى الجلسة الواحدة (وهى خدمة لا تقتصر على النزلاء فقط) وهى تكلفة تقل كثيرا عن مثيلاتها فى أى مستشفى أو مركز تأهيل خاص، حيث تزيد تكلفتها على أربعة أضعاف هذا المبلغ على الأقل.

كذلك تنطلق بعض الجمعيات الأهلية من المثل الصينى القائل «لا تعط المحتاج سمكة، بل علمه كيف يصطادها»، ومن هذه الجمعيات الهيئة القبطية الإنجيلية، حيث تنطلق معظم جهودها من هذا المثل، وهو ما يتجلى بوضوح فى مشروعات التنمية الزراعية التى تقوم بها الهيئة، فهى تعطى دواجن محسنة وكتاكيت ومناحل بالمجان للعديد من الأسر فى المجتمعات المحلية المستهدفة، بالإضافة للقروض الميسرة جدا، إلى جانب خدمات التأهيل التى تقدم للمعاقين ذهنيا وحركيا وبصريا. وهى جميعا خدمات تعبر عن مردود اقتصادى واجتماعى كبير يتجاوز قيمتها المالية - رغم كبرها - لاسيما إذا ما أخذنا فى الاعتبار دورها فى مواجهة مظاهر الافقار والحرمان والتهميش التى يتعرض لها قطاع كبير من المصريين (تشير تقديرات البنك الدولى إلى أن هامش من يعيشون تحت مستوى الفقر فى مصر يبلغ نسبتهم نحو ٤٠٪) فضلا عن عملية التأهيل التى تقوم بها الهيئة ومثيلاتها من جميعات التنمية من دور بالغ الأهمية من خلال الاهتمام بالإنسان (المهمش) ورفع قدراته التعليمية والمهنية حتى يكون قادراً على العمل والإنتاج. وفى هذا الإطار يمكن تحديد الفلسفة الاقتصادية للهيئة فى «أن خدماتها بلا مقابل» وأن ملامح هذه السياسة تستند إلى أربعة عناصر أساسية هى: أن معظم مشروعات البنية الأساسية تستند إلى جهود أهلية سواء معنوية أو مادية، أن تقام المشروعات على أسس اقتصادية يعدها الخبراء، عدم الاستمرار فى أية مشروعات لا تحقق أرباحاً، توفير التمويل الكافى لأى مشروع قبل البدء فى تنفيذه، استناد الهيئة إلى جهاز إدارى مالى كفء.

أما عن المؤشر الرابع فهو مؤشر الميزانيات العامة للجمعيات الثلاث محل الدراسة ويوفر ذلك مقياساً واضحاً للنشاط الاقتصادى السنوى للجمعية، حيث يشير إلى ما تنفقه الجمعية على أنشطتها السنوية، رغم أنه أيضا لا يتضمن المساهمات غير المنظورة (التطوعية) فى نشاط الجمعية. ونظرا للصعوبات الخاصة بالحصول على البيانات الكافية المرتبطة بهذا المؤشر والذى لا تمثل فيه الحالات الدراسية استثناء، فقد اكتفت الدراسة برصد ميزانيات بعض المشروعات فى كل جمعية لتقييم دور الجمعيات الاقتصادى، ولقياس القدرة المالية وللنشاط الاقتصادى السنوى للجمعية. من هذا المنطلق يمكن رصد عدد من الملاحظات، نذكر منها:

الملاحظ الأولى ترتبط بكبر حجم ميزانيات الجمعية الثلاث، وهو ما يعبر بدوره عن كبر حجم المنضمين إليها والفئات المستفيدة وحجم ونوع أنشطتها، وهى بالتالى تمثل خروجاً على القاعدة التى أوضحتها دراسة أ. شهيدة الباز عن «**المنظمات الأهلية العربية**» والخاصة بقلة عدد الجمعيات الأهلية التى تتمتع بحجم ميزانية تتجاوز نصف مليون جنيه والتى حددتها الدراسة بـ ٧,٦٪ فقط.

الملاحظة الثانية تتعلق بكونها جمعيات اكتسبت سمة الصفة العامة والتى تخولها الحق فى أن تسند إليها الحكومة تنفيذ مشروعاتها، كما تعطيها الحق فى الحصول على التمويل من مصادر متنوعة وطنية ودولية. فبالنسبة لجمعية الوفاء والأمل نجد أن مصادر تمويلها جمعت فى البداية بين المصادر الخارجية وخاصة من ألمانيا التى تعد من الدول المتقدمة فى تصنيع المعدات التعويضية من خلال منح لا ترد تقدر بـ ٣ ملايين مارك (شملت تقديم المعدات لإقامة المصنع وتدريب الفنيين). ثم حصلت بعد ذلك على قرض ميسر جداً (نسبة فائدة أقل من واحد فى المائة على مدار ٤٠ سنة) مع فترة سماح ١٠ سنوات. ولكن هذا المصدر تراجع بعد ترك السيدة جيهان السادات رئاسة الجمعية، وأخذت الجمعية بعد ذلك فى الاعتماد على ودائعها والتبرعات الداخلية. أما بالنسبة للجمعية الشرعية فهى تعتمد بالأساس على التبرعات من أموال الزكاة والصدقات. وبالنسبة للهيئة القبطية الإنجيلية فهى تعتمد فى مصادرها على التمويل الخارجى إلى حد ما، إذ تصل نسبته إلى نحو ٥٣٪ فى حين تمثل النسبة الباقية نصيب التبرعات الداخلية ودخل بعض المشروعات

الخاصة بالهيئة، مثل مصنع الموبيليا ومصنع الكونتر ومركز التدريب ومشتل الأشجار، كما تشير أرقام الهيئة إلى احتلال أوروبا المرتبة الأولى فى جملة الدول المانحة تليها الولايات المتحدة ثم السويد وإنجلترا وأخيرا هولندا، كذلك تستند الهيئة فى تعاونها إلى بعض هيئات الكنائس والجمعيات الأهلية فى تلك البلدان .

٣ ـ الهيكل المؤسسى للحالات الثلاث :

يشكل الهيكل المؤسسى للمنظمة على أساس معيار تحديد السياسات واتخاذ القرارات على شكل هرمى على قمته رئيس مجلس الإدارة يليه مجلس الإدارة ثم أعضاء الجمعية العمومية. ويفترض فى الفئات السابقة أن يكونوا كلهم من المتطوعين. كما يفترض أن يشمل الهيكل المؤسسى موظفين بأجر يقومون بالأعمال الإدارية والفنية لتيسير أعمال الجمعيات ولا ينفى عن ذلك صفة التطوعية(٢٧).

ولما كان الواقع العملى لحالات الدراسة، يعكس قدراً من التباين بينها فى هذا الهيكل فيمكن أن نرصد الملاحظات التالية:

ـ إن سمة التطوع فى حالة جمعية الوفاء والأمل تقل إلى حد كبير مقارنة بالجمعية الشرعية التى تأتى فى المقدمة نظراً لتعدد فروعها ومكاتبها المنتشرة على مستوى الجمهورية والبالغ عددها ١٤٢٧ فرعاً ومكتباً فى حين تمثل الهيئة القبطية مرحلة وسط وإن كانت تقترب من نسبة الجمعية الشرعية. وذلك نظراً لتركز نشاطها فى محافظات القاهرة وبنى سويف والمنيا.

ـ إن البناء المؤسسى للجمعيات عكس قدراً كبيراً من التناغم والتنسيق سواء بين العاملين وبعضهم البعض (متطوعين وبأجر) وفى العلاقة بين المركز والفروع كما هو الحال فى حالتى الجمعية الشرعية والهيئة القبطية. وإن كانت الجمعية الشرعية قد تضمنت فى لوائحها الداخلية بعض السمات المميزة للجمعية والمتوافقة مع نشاطها.

ـ تباين النطاق الجغرافى فيما بين الحالات الدراسية، وهو ما يمكن ارجاعه إلى طبيعة النشاط والرسالة الخاصة بكل جمعية ـ كما سبق إيضاحه ـ فبالنسبة لجمعية الوفاء والأمل نجد أن نشاطها يتركز فى محافظة القاهرة، وإن كان ذلك لا يمنعها من مد خبراتها

لمثيلاتها من الجمعيات والإشراف الفنى على عدة مصانع للأطراف التعويضية (فى أسيوط، المنيا، الزقازيق، الإسكندرية، بورسعيد، طنطا) فضلا عن عدم اقتصار خدماتها على أعضائها بل تقديمها للجميع.

أما بالنسبة للجمعية الشرعية فتشير تقديرات الجمعية لعام ١٩٩٦ إلى وجود ٣٥٠ فرعا لها موزعة على أنحاء الجمهورية، وأن هذه الفروع يتبعها ما يسمى بالمكاتب واللجان وفقا لطبيعة المجتمع المحلى واحتياجاته وكبر حجمه، وهو ما يعطى مؤشراً على الثقل الذى تتمتع به الجمعية ولاسيما مع الأخذ فى الاعتبار خريطة الفروع فى المحافظات أو فى داخل المحافظة الواحدة وانتشارها فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة، وتجىء محافظة الجيزة فى المقدمة تليها محافظة المنوفية ثم القاهرة فى حين تمثل محافظات الغربية والدقهلية وبنى سويف وسوهاج مرتبة متوسطة، وأخيرا تحتل محافظات دمياط وشمال سيناء ذيل القائمة حيث تحتوى كل محافظة على فرع واحد.

وبالنسبة للهيئة القبطية الإنجيلية فمن الملاحظ أن مستوى المشاركة لا يقتصر على الأفراد أو المجتمعات المحلية بل إن نسبة كبيرة من حجم نشاط الهيئة يكون بالتنسيق مع جمعيات أهلية أخرى (١٥ جمعية فى محافظة القاهرة و١٦ جمعية فى محافظتى بنى سويف والمنيا) هذا إلى جانب استقرار نشاط الهيئة فى مناطق بعينها فى المحافظات الثلاث (القاهرة، بنى سويف، المنيا) وذلك بحكم طبيعة النشاط التنموى. حيث ارتبطت البداية بقرية صغيرة فى محافظة المنيا تسمى قرية نزلة من خلال مشروع مكافحة الأمية ثم اتسعت بعد ذلك دائرة النشاط لتشمل نحو ١٤ مجتمعاً محليا موزعا على المحافظات الثلاث.

- أما عن العضوية فتشير مصادر الجمعيات إلى صعوبة حصرها، وإن كانت بعض التقديرات تتحدث عن ضخامة العضوية وخاصة فى حالة الجمعية الشرعية نظرا لاستنادها على العضوية العاملة جنبا إلى جنب مع الأعضاء المساهمين أو المشاركين بالتبرعات العينية والمادية.

- تشترك الحالات الدراسية الثلاث فى عدد من القواسم الخاصة بمعدل دوران السلطة فى مراكز اتخاذ القرار فمن الملاحظ ارتباط هذه الحالات بأسماء شخصيات ذات

ثقل كبير يمكن أن يطلق عليهم الآباء الروحانيون. فبالنسبة لجمعية الوفاء والأمل تبرز السيدة جيهان السادات والتى استمرت رئاستها للجمعية لما يزيد على عشر سنوات ثم تلاها بعد ذلك تولى عدد من الشخصيات العامة مثل الأستاذة / آمال عثمان وزيرة التأمينات الاجتماعية السابقة، وكان آخر تغيير فى بداية عام ١٩٩٨ . أما عن الجمعية الشرعية فقد تعاقب على رئاستها عدد من المؤسسين مثل الإمام السبكى وابنه الشيخ عبد اللطيف المشتهرى، وقد تولى رئاسة الجمعية نحو عشرين عاما (وقد تخللها رئاسة الفريق عبد الرحمن أمين من ٦٧ ـ ١٩٧٩، الشيخ فرحات على حلوة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) ثم الشيخ محمد عبد الوهاب (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧) والشيخ فؤاد على مخيمر وهو الرئيس الحالى.

وبالنسبة للهيئة الإنجيلية فتمثل شخصية القس صموئيل حبيب حجر الزاوية للكثير من أنشطة الهيئة باعتباره من المؤسسين. وقد استمر فى منصب المدير التنفيذى منذ قيام الهيئة وحتى وفاته عام ١٩٩٧ . كما يبدو أن دوران السلطة ضعيف حيث اقتصرت على ثلاثة أشخاص فقط تولوا الرئاسة وهم القس لبيب مشرقى والقس فايز فارس، ود. ميرفت أخنوخ.

هذا على مستوى دوران السلطة الذى يبدو هامشا، أما بالنسبة لطبيعة الإدارة فهى مركزية فى حالة جمعية الوفاء والأمل ولا مركزية إلى حد ما فى حالة الهيئة القبطية الإنجيلية، وكذلك فى حالة الجمعية الشرعية وإن كانت الأخيرة تعطى هامشا أكبر من اللامركزية للفروع فى تأدية أنشطتها شريطة الالتزام بالإطار العام للجمعية وسياساتها الاجتماعية.

٤ـ الدور الاجتماعى للجمعيات :

يرتبط هذا الدور بقدرة الحالات الدراسية الثلاث على الظهور كمؤسسات اجتماعية تقود المجتمع إلى دعم عمليتى المشاركة والتوزيع. والحقيقة البارزة فى هذا الإطار، تظهرها مجالات عمل الحالات الدراسية والجمهور المستهدف. فعلى سبيل المثال يؤكد مشروع رعاية الطفل اليتيم على أهمية مراعاة الجانب النفسى والاجتماعى، وذلك بالتأكيد على عدم كفاية الرعاية المالية من جانب الكفيل، بل من شروط الكفيل أن يرعاه إنسانيا دون أن يعرف الطفل اليتيم أنه كفيله، وبالتالى يمكن التخفيف على اليتيم من قسوة شعوره باليتم

وتحسين نظرته إلى المجتمع الذى يعيش فيه. كما يتجسد هذا الدور الاجتماعى فى الوجه الآخر لمجموعة الخدمات المتكاملة التى تقدم لأصحاب الإعاقة وقدرتها على تحريك طاقة الشخص المعاق بالقدر الذى يساعده على التفاعل مع مجتمعه، وأن يصبح عضوا نافعا ومستقرا فى المجتمع، وهو ما يتجلى بوضوح فى خدمات جمعية الوفاء والأمل ورسالتها المستندة إلى ركنين أساسيين. **أولهما:** يرتبط بهدف التأهيل الاجتماعى وما يحمله تحقيق هذا الهدف من تفعيل لمسئولية المجتمع تجاه الشخص المعاق لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين أفراد المجتمع وحتى يشعر المعاق بالرضا والرغبة فى التفاعل. أما **الركن الثانى** فيستند إلى هدف التأهيل الاقتصادى الذى يحول الشخص المعاق إلى طاقة منتجة يمكن الاستفادة من طاقتها. ومن ثم يمكن التعرف على رسالة الجمعية من زاوية قدرتها على تنمية الموارد البشرية واستغلال الطاقة المعطلة إلى جانب ترسيخها لمفهوم المسئولية الجماعية للمجتمع، وهو ما يتجلى بصورة واضحة فى مركز التكوين المهنى الموجود بالجمعية ودوره فى إعادة تأهيل الفرد المعاق. وبنفس منطلقات هذه الرسالة يبرز مجهود الهيئة القبطية الإنجيلية فى مجال التنمية، بل إن تذهب إلى نطاق أبعد وأعمق من خلال تحديدها إلى ثلاث سنوات للعمل تبدأ بالمشاركة الكاملة من جانب الهيئة تجاه مشروعات بعينها ومروراً بالاعتماد على الذات من جانب أهل المجتمع المحلى وانتهاء بالمتابعة - كما سبق إيضاحه - وهى فلسفة تنطلق من أولوية العمل على التكاتف المجتمعى، وعدم الاتكال على جهة للقيام بما ينبغى أن يقوم به الأهالى بأنفسهم. كما أن التركيز على تنمية المناطقة الريفية والعشوائية من جانب الهيئة يضيف بعداً آخر وهدفاً حتمياً خاصاً بالتنمية المتوازنة بين محافظات الجمهورية، وهو أمر يبدو مردوده الاجتماعى والوطنى أعلى من أن يقتصر على الجهود الحكومية لتحقيقه.

وبطبيعة الحال فإن عدم توافر رؤية مستقبلية واستراتيجية عامة تشمل كافة المنظمات الأهلية، يحد من تأثير ومردود هذا القطاع الأهلى بالنسبة للمجتمع ككل، فلا يمكن الارتكان على بعض المشروعات الناجحة أو الجمعيات النشطة، حيث تظل هناك حاجة إلى تكاتف طرفى المعادلة الحكومة والجمعيات الأهلية. وهذا التكاتف مرهون بتوافر قيادات واعية ووضع خطط مستقبلية ممتدة للتدريب والتأهيل للقائمين على العمل الأهلى، حتى يمكن لهذه الجمعيات أن تلعب دوراً مكملاً لدور الدولة فى مجال الرفاه الاجتماعى.

الهوامش

١ - د. سعد الدين إبراهيم، نحو مجتمع مدنى (القاهرة: مركز ابن خلدون، يوليو ١٩٩٦) ص٨ .

٢ - د. سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق ص ٤

٣ - أحمد عبد الله، المشاركة الشعبية بين دلالات المفهوم وحدود التطبيق، جريدة الحياة اللندية، ١٩٩٥/١٠/٢٤.

٤ - أ. شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين محددات الواقع وآفاق المستقبل، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، ١٩٩٧، ص ١٤.

٥ - وزارة الشئون الاجتماعية، «المؤشرات الإحصائية فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية»، ١٩٩٦، ص٢٥٨.

٦ - د. محمد فتح الله الخطيب، مجالات تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية (القاهرة: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ١٩٩٢) ص٢.

٧ - محمد عبد العاطى، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

٨ - إبراهيم إمام» المشكلات المالية التى تواجه الجمعيات فى ضوء القوانين والقرارات الجديدة «فى دراسة ميدان الجهود التطوعية فى القاهرة، مرجع سبق ذكره، ص٥.

٩ - د. محمد فتح الله الخطيب، مجالات تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية (القاهرة: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ١٩٩٢) ص٢.

١٠ - د. سعد الدين إبراهيم، تحقيق فى جريدة الجمهورية، ١٩٨٨/٧/٢٠.

١١ - أ. شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧) ص١٤١ وص ١٩٦ - ١٧٠ .

١٢ - تصريح لوزيرة الشئون الاجتماعية، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٧/١٥.

١٣ - لمزيد من التفاصيل انظر د. أمانى قنديل، (العمل الأهلى والتغير الاجتماعى، القاهرة: مركز الدراسات والاستراتيجية، ١٩٩٨) ص ١٦٠ - ١٨٣ .

١٤ - لمزيد من التفاصيل عن دور القطاع الأهلى فى البلدان المتقدمة انظر:

helmut K Anheier and Lester M. Salamon (editors)" the emerging sector (u.s.a: Johns Hopkins Universty, 1994).

١٥ ـ د. أمانى قنديل، العمل الأهلى والتغير الاجتماعى، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣ .

١٦ ـ د. نجوى عبد الله، دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الاقتصادية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٧) ص ٨٧ وص٩٣ وص١٤٩ ـ ١٥٠ .

١٧ ـ تصريح لوزيرة الشئون الاجتماعية، جريدة الأهرام، ١٩٩٧/١٢/٢٢.

١٨ ـ تصريح لوزيرة الشئون الاجتماعية، جريدة الأهرام، ١٩٩٧/٦/١٤.

١٩ ـ أ شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية ١٩٩٧)، ص٧٨ .

٢٠ ـ لقاء مع د. رضا أحمد الطيب المسئول عن النشاط فى الجمعية الشرعية، ١٩٩٨/٩/١٦ وانظر أيضا لمزيد من التفاصيل حول نشأة الجمعية الشرعية وتطور أنشطتها، «تقرير الحالة الدينية فى مصر»، العدد الأول، ١٩٩٥، ص ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠ .

٢١ ـ انظر «تقرير الحالة الدينية فى مصر»، المرجع السابق، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢، وانظر أيضا «النداء» ورقة صادرة عن الجمعية الشرعية عام ١٩٩٨ .

٢٢ ـ أديب نجيب، الإنجيليون والعمل القومى: دراسة توثيقية (القاهرة: دار الثقافة ١٩٩٣) ص ١٢٧ .

٢٣ ـ التقرير السنوى للهيئة القبطية الإنجيلية لعام ١٩٧٧، ص٣ .

٢٤ ـ لقاء مع المهندس نبيل صموئيل المدير العام للهيئة القبطية الإنجيلية، فى ١٩٩٨/١١/٢.

٢٥ ـ لقاء مع اللواء محمد مظهر رئيس جمعية «الوفاء والأمل»، بتاريخ ١٩٩٨/٩/٩.

٢٦ ـ لقاء مع اللواء محمد مظهر رئيس جمعية الوفاء والأمل، المرجع السابق.

٢٧ ـ أ. شهيدة الباز مرجع سبق ذكره، ص ٩٤ .

الفصل الرابع

الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في لبنان

د. هاشم الحسيني

مقدمة عامة

١ - هدف الدراسة وإطارها العام:

إن هذه الدراسة هى استكشافية استطلاعية تعدّ كمرحلة أولى لدراسة أكبر وأكثر عمقاً فى الدول العربية سوف تهتم بالإسهام الاجتماعى والاقتصادى للقطاع الثالث أو القطاع الأهلى.

وعلى الرغم من أن البحث فى شئون هذا القطاع فى لبنان يستلزم جهوداً مضنية بسبب النقص الوطنى فى المراجع والأبحاث والتقارير، إلا أننا سنحاول الوقوف على مجموعة مؤشرات كمية ونوعية بهدف إبراز المساهمات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلى فى الاقتصاد الوطنى، وبالتالى جذب الاهتمام نحو تطوره.

ويرتدى هذا البحث أهمية خاصة نظراً للدور الاقتصادى والاجتماعى التصاعدى الذى تلعبه المنظمات الأهلية فى زمن العولمة. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فتظهر أهمية هذا القطاع فى مدى إسهامه فى العملية التنموية والسياسية والاجتماعية الشاملة للبنان ما بعد الحرب.

٢-إطار البحث:

بهدف دراسة الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلى فى لبنان، لابد من التركيز على المواضيع التالية ، وهى ذات تأثير فى مجال تحديد هذه الإسهامات:

أولا: لمحة عامة عن القطاع الأهلى فى لبنان

١- نشوء القطاع الأهلى وتطوره.

٢- علاقة القطاع الأهلى بالدولة.

٣- علاقة القطاع الأهلى بالمنظمات الدولية.

ثانيا: إسهام الدولة اللبنانية.

١- الخدمات الصحية.

٢- الشئون الاجتماعية.

ثالثا: دراسة الحالة:

لقد اخترنا لغرض البحث دراسة ثلاث حالات هى:

* جمعية الشبان المسيحية.
* مؤسسات الدكتور محمد خالد.
* جمعية تنظيم الأسرة.

٣- خطة العمل:

ترتكز خطة العمل على:

* مراجعة البيانات والإحصاءات والتقارير والكتابات المتعلقة بموضوع الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلى فى لبنان.
* دراسة لثلاث حالات ميدانية عبر مقابلات شخصية، وبالاستناد إلى تقارير هذه الجمعيات المعنية.

٤- الصعوبات المتوقعة:

تواجه مثل هذه الدراسات عادة، الكثير من العقبات والصعوبات لأسباب متعددة. هذا بشكل عام، أمّا على المستوى اللبنانى، فإن هذه الصعوبات تبلغ حدوداً تفوق التوقع، ومن هذه الصعوبات:

١- غياب المؤشرات الكلية التى تكشف عن حقيقة الإسهام الاجتماعى والاقتصادى، وخاصة أن غالبية الدول العربية ومنها لبنان لا تتوافر لديها المعطيات الكافية فى الحسابات القومية لهذا القطاع، ربما لعدم أهمية هذا القطاع عند راسمى السياسات الاقتصادية فى لبنان أو بسبب العوامل الدينية والطائفية فيه، أو لهذه الأسباب مجتمعة .

٢- إحجام المنظمات الأهلية والمؤسسات المتنوعة فى القطاع الثالث عن التصريح عن موازناتها ومصادر تمويلها بالدقة المطلوبة لأسباب كثيرة لا مجال هنا لتعدادها .

٣- تعدد المؤسسات الأهلية التى باشرت خدماتها منذ فترة لا بأس بها، وتعتمد على تحقيق أهدافها التوعوية والمطلبية كبرامج الجندر والمرأة والقروض وحقوق الإنسان وغيرها، وهى خدمات تصعب ترجمتها إلى مؤشرات مادية ملموسة تقارن بغيرها من الخدمات إذ تحتسب قيمتها المعنوية والثقافية دون قيمتها المادية.

٤- طبيعة النظام اللبنانى بوجهه الاقتصادى (اقتصاد حر) والدينى (تعدد المذاهب والطوائف) والسياسى (تعدد الأحزاب وصراعاتها) كل ذلك يجعل من الكشف عن حقيقة القطاع الثالث ومناقشة أوضاعه أمراً دونه صعوبات ومعوقات عديدة.

٥- أما بالنسبة للحصول على المراجع والبيانات والإحصاءات والتقارير المتوافرة، فقد واجهنا الصعوبات التالية :

* إن التقارير أو الدراسات المتوافرة، إذا وجدت ، فإن لها طابعاً تخصيصاً مثال ذلك عناوين: الطفولة – الرعاية الداخلية – اليتيم – تنظيم الأسرة...
* تتوافر أحياناً تقارير بعيدة عن الموضوعية صادرة عن الجهة المعنية نفسها (صاحبة النشاط).
* بعض الدراسات المتوافرة قديمة وذات طابع وصفى لا تحليلى.
* عدم توافر مرجعية إحصائية غير متأثرة بالجانب الطائفى، وتسمح بالتالى بتوفير معطيات دقيقة حول هذا القطاع.

لكنه وعلى رغم ما تقدم، فإن الواجب يقضى أن ننوه بجهود كل مؤسسة وباحث أو خبير عمل على دراسة واقع هذا القطاع متجاوزاً كل الحواجز إفساحاً فى المجال أمام دراسات أكثر عمقاً وتحليلاً.

المبحث الأول

لمحة عامة عن القطاع الأهلى فى لبنان

أولاً : نشوء القطاع الأهلى وتطوره.

بالعودة إلى استكشاف بعض جوانب القطاع الثالث فى لبنان (أو قطاع الخدمات الأهلية) يمكننا القول أن جميع المراجع والتقارير والأبحاث المتوافرة تجمع على أن بداياته تأثرت إلى حد كبير بالتعاليم الدينية على اختلاف أنواعها، وهى تقوم بالتالى على مبادىء البرّ والإحسان والخير ومساعدة الغير.

وقد تعزز إنشاء الجمعيات والمؤسسات ذات الطابع الإسلامى كرد فعل مباشر على الإرساليات التبشيرية وتأثيرها التى كانت قد بدأت فى العام ١٨١٥ ، كما استولدت الظروف الصعبة التى عرفتها بلاد الشام عموماً (سوريا - لبنان - فلسطين - الأردن)، بعد انتهاء الحرب الكونية الأولى، عدداً إضافياً من الجمعيات، ودور الأيتام ودور العجزة، بغية الإسهام فى التخفيف عن كاهل المواطنين؛ هذا إلى جانب عدد آخر من الجمعيات التى أنشئت كرد فعل على ممارسات السلطنة العثمانية التعسفية بحق أبناء هذه البلاد، إلا أنها بقيت حتى أواخر القرن التاسع عشر، وتحديداً حتى العام ١٨٧٨ جمعيات ذات طابع فردى وشخصى وعائلى ودينى، حيث أنشئت فى تلك السنة بالتحديد إحدى أكبر الجمعيات اللبنانية كبادرة ذات طابع جماعى عام ، وهى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية .

ولعله من المفارقات اللافتة فى دراسة القطاع الثالث فى لبنان، أن نشوء جمعياته ومؤسساته قد سبق نشوء الدولة اللبنانية نفسها، حتى أنه وبعد إنشاء وزارة تعنى بالشأن الاجتماعى (وزارة العمل والشئون الاجتماعية، المنشأة فى العام ١٩٥٢)، فقد ظل هذا القطاع أكثر تأثيراً على السياسة الاجتماعية من الوزارة المعنية نفسها، حيث أطلقت الوزارة يد المبادرات الأهلية والفردية باتجاه الرعاية الاجتماعية، وسمحت لها بالإمساك بالسياسة الاجتماعية مما ساعد بشكل مباشر فى تأسيس عدد إضافى من الجمعيات والمؤسسات .

ولم تتبلور السياسة الاجتماعية للدولة اللبنانية إلا مع استلام الرئيس اللبنانى الأسبق فؤاد شهاب مقاليد الحكم حيث عمد إلى تحقيق إصلاحات إدارية وسياسية، كان من بينها إنشاء عدد من الإدارات المستقلة (كمصلحة الإنعاش الاجتماعى والمشروع الأخضر ومجلس الخدمة المدنية .. إلخ).

وكان لإنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعى التى أوكلت إليها مهام واسعة الأثر الكبير فى بلورة السياسة الاجتماعية للدولة، فعرفت بداية تلك المرحلة ما سمى «بالعقود المشتركة»، التى تقضى بتقديم مساعدات مادية وعينية لبعض المؤسسات الأهلية المتعاقدة مع المصلحة الأمر الذى ساعد بدوره على نشوء إضافى من الجمعيات.

مع اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ ، أصاب التشرذم مرافق الدولة وتصدع المجتمع المدنى، فكان أن قامت الطوائف اللبنانية بإنشاء جمعيات أهلية خاصة بها إلا أنها اقتصرت على فئة أو منطقة دون سواها، فنمت بذلك الجمعيات وسارعت إلى تشكيل كيان خاص بها.

وبعد انتهاء الحرب، وفى ظل الوضع الاقتصادى الصعب، يسعى القطاع الأهلى جاهداً إلى الانتقال من مرحلة العمل الخيرى والإغاثى إلى مرحلة العمل التنموى، ويرافق هذا التحوّل وجهات نظر مختلفة.

فمن جهة، تطالب بعض الفئات الدولة بالتخلى عن دورها الاجتماعى لصالح القطاع الأهلى نظراً لمرونته فى العمل الاجتماعى، ولخبرته ولقدرته على تعزيز المشاركة الشعبية كأساس لبناء مجتمع مدنى ديموقراطى، ومن جهة أخرى، تتكرر الدعوات فى الداخل والخارج من قبل القائمين على الأجهزة الرسمية التى تعنى بالرعاية الاجتماعية للمطالبة بضبط العمل الأهلى، ووضعه تحت إشراف الدولة.

وفيما يلى لمحة عن علاقة القطاع الأهلى بالدولة اللبنانية من جهة وبالمنظمات الدولية من جهة أخرى.

ثانيا : علاقة القطاع الأهلى بالدولة:

١- من الناحية القانونية:

كفل الدستور اللبنانى حرية تأليف الجمعيات «فى دائرة القانون» ، وحدد قانون

الجمعيات الصادر عام ١٩٠٩ وتعديلاته (أخرها عام ١٩٣٢) الجمعية بأنها «مجموع مؤلف من عدة أشخاص لتوحيد معلوماتهم أو مساعيهم بصورة دائمة ولغرض لا يقصد به الربح»، ولا يحتاج تأليفها إلى الرخصة فى أول الأمر، إنما يجب إعلام الحكومة بها بعد التأسيس ، لكن القانون منع إنشاء الجمعيات السياسية أو تلك التى تخالف أحكام القانون أو تخلّ بالآداب العامة.

من هنا يمكن أن نخلص إلى الملاحظات التالية:

* إن قانون الجمعيات لا يميز بين جمعية وأخرى، أى بين جمعية تعمل للصالح العام وأخرى تعمل لخدمة أعضائها فقط.
* لا يتدخل القانون فى أمور الجمعيات إلا من ناحية الرقابة اللاحقة على التأسيس، ولم يترك هذا الأمر لوزارة الشئون الاجتماعية إنما لوزارة الداخلية.
* أعطى القانون الحق بصرف إعانات للجمعيات للمساعدة على «استكمال بعض التجهيزات الفنية أو لسدّ بعض النفقات الإدارية والاجتماعية الضرورية» (المرسوم رقم ١٨٠٧٠ تاريخ ١٩٥٧/١٢/١٢)، وتطورت هذه العلاقة لاحقاً مع إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعى لتصل إلى مستوى التعاقد مع تلك الجمعيات لإدارة وتسيير مشاريع تعود بالنفع العام على المجتمعات المحلية ذات الحاجة الماسّة لتلك الخدمات (محو أميّة، تأهيل مهنى، إشراف صحّى).

لاحقا ، أعطى المشرع بعض الجمعيات صفة المنفعة العامة وجعلها تستفيد بالتالى من بعض المنافع الخاصة .

لمحة عن التشريعات المتعلقة بالجمعيات الأهلية

- صدر قانون الجمعيات فى العام ١٩٠٩ الذى سمح بإنشاء الجمعيات، واعتبرها مجموعة أشخاص لا تبغى الربح فى عملها . مشترطاً الحصول على علم وخبرة من وزارة الداخلية .
- الدستور اللبنانى المعمول به منذ سنة ١٩٢٦ وتعديلاته لعام ١٩٩٠ تعتبر حرية تأليف الجمعيات حقاً من حقوق المواطن وهى فى حمى الدستور والقانون اللبنانى.

- عام ١٩٥٩ صدر المرسوم الاشتراعى رقم ١٥٥ ، المتعلق بإنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعى والذى نص على مشاركة القطاع غير الحكومى فى مجلس إدارة هذه المصلحة. وهذه خطوة نوعية ومتقدمة لعمل مشترك بين القطاعين العام والأهلى. إلا أنه فى عام ١٩٨٣، دمجت مصلحة الإنعاش فى وزارة الصحة والشئون الاجتماعية ولم يعد لها مجلس إدارة. فخسر القطاع الأهلى الذى كان يشارك فى التخطيط والبرمجة.
- عام ١٩٦٣ صدر قانون الضمان الاجتماعى والذى عدل عام ١٩٧٧ ، وقد نص على تحديد الاشتراكات للمؤسسات الأهلية إلا أن مجلس الإدارة لم يحدد هذه الاشتراكات حتى الآن.
- عام ١٩٧٣ صدر مرسوم اشتراعى متعلق برعاية المعاقين وإنشاء الهيئة الدائمة لرعاية المعاقين.
- فى العام ١٩٧٧ صدر مرسوم اشتراعى رقم ٨٧ حول المنفعة العامة الذى يمكن الجمعيات الاستفادة من الإعفاءات من الرسوم والقيمة التأجيرية.
- أقر اتفاق الطائف إنشاء المجلس الاقتصادى الاجتماعى الذى يتيح للهيئات المشاركة مع القطاع العام فى رسم السياسة الاجتماعية.

جميع القوانين والمراسيم المتعلقة بالقطاع غير الحكومى لا يقر بأكثر من دور هامشى لها. على الرغم من الحجم الكبير لتقديماتها فى مجالات مختلفة. كما أن قانون الجمعيات الذى صدر سنة ١٩٠٩ لم يطرأ عليه أى تعديل منذ تلك الحقبة. وأن وزارة الداخلية لا تمارس أى دور رقابى على الهيئات غير الحكومية ، وأن بعض المراسيم تبقى حبراً على ورق.

٢- من الناحية العملية:

على الرغم من أن الدولة اللبنانية لا تتدخل فى نشاط الجمعيات سواء كان لجهة الإنشاء أو لجهة التعديل أو الإلغاء أو فى اختيار رؤساء مجالس الإدارة، أو كذلك لجهة علاقاتها بالجمعيات الأجنبية، إلا أن ذلك لا يعتبر كافياً من الناحية العملية لسدّ كل الثغرات، إذ تظهر الحاجات التالية:

* ضرورة نقل الجمعيات من مستوى تنفيذ سياسة الدولة أو الحلول محلها، إلى مستوى المشاركة فى صنع القرار على المستوى الاجتماعى والوطنى، أى وضع الأسس لبرنامج عام يحصى الحاجات ويضع خطة إنمائية شاملة يحدد من خلالها مسئولية كل جهة ضمن الإطار التالى:
تخطيط - برمجة - مشاركة - عمل تكاملى ومتفاعل على المستوى المناطقى.
* ضرورة التنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع الأهلى فى مجال العمل الاجتماعى بهدف تفادى الازدواجية فى المهام والهدر المادى وبعثرة الجهود، أى اعتماد مبدأ التخصيص والتكامل بهدف تلبية حاجات المجتمعات.
* ضرورة تحديد الاشتراكات الخاصة بالجمعيات الأهلية فى مؤسسة الضمان الاجتماعى مما يخفف من تكاليف هذه المؤسسات التى لا تهدف الربح.
* ضرورة إنشاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى لتنسيق العمل.
* إن الاعفاءات التى تعطى على أساس تمتع المؤسسة بصفة المنفعة العامة لا تطبق عملياً، إذ أن الأمر، بحسب مصادر بعض القيمين على الجمعيات الأهلية، يستلزم الكثير من التعقيدات الإدارية والقليل من الفائدة العملية .

ثالثا: علاقة القطاع الأهلى بالمنظمات الدولية.

١- الإطار العام:

إن علاقة القطاع الأهلى فى لبنان بالمنظمات الدولية والوكالات والحكومات الأجنبية تتخذ طابعاً مادياً وتنموياً فى الوقت نفسه وتترجم عملياً عبر:

* تمويل المشاريع.
* إعداد وتنفيذ برامج التدريب.
* تقديم الاستشارات الفنية والمساعدات التقنية.

أما أهم الجهات الأجنبية والعربية التى تتعاطى الشأن الاجتماعى فى لبنان فهى: منظمات الأمم المتحدة على اختلافها، منظمات أهلية أجنبية، منظمات أهلية عربية، دول أجنبية، دول عربية ومؤسسات تمويل عربية.

٢- الصعوبات:

إن الجهات المانحة هى الأقوى بين طرفى العلاقة، وهذا على المستويات التالية:

* المبادرة فى طرح التعاون.
* اختيار شكل هذا التعاون.
* تنفيذ الأنشطة ومتابعتها.
* تحديد مسبق لنوعية النشاط (مؤتمر، دورة تأهيلية،...).
* تمويل قصير الأمد وترجيح للمشروع الظرفى بينما المشاريع التنموية بحاجة إلى مدى طويل.
* تحديد المفردات والمفاهيم بشكل يجعل العمل الأهلى ترفاً ثقافياً عن طبيعته الأساسية القائمة على التطوع.
* معظم الاتفاقات تنص على ضرورة شراء الأجهزة التقنية الخاصة بالمشروع من بلد الجهة الممولة.
* اعتماد مستشارين للمشروع يتقاضون أجورهم من ميزانية المشروع نفسه.
* كما أن الجهات الممولة تحتفظ بحقها فى إجراء التعديلات على المشاريع بما يتلاءم وغاياتها .

وعلى الرغم من الإيجابيات التى من الممكن أن يحملها أى مشروع مشترك بين الجهات الأجنبية المانحة والقطاع الأهلى فى لبنان، فإن اعتماد هذا الأسلوب فى العمل قد انعكس سلباً على الجمعيات اللبنانية فى بعض الأحيان .

ففى حين يعتبر البعض أن الجمعيات تقوم بتكييف برامجها مراعاة لأولويات الجهة المانحة بهدف الحصول على التمويل، كما أنها تعتبر أن تخصيص التقديمات تحكمه عقلية الاستعراض، هذا بالإضافة إلى موضوع تغيير العناوين والمضامين باستمرار بحسب الموضة العالمية (سنة الشباب، سنة العجوز...) فإن فئة أخرى تعتبر أن بإمكانها التحكم بتسيير المساعدات المالية إذا توافر لديها برنامج جدى وامتداد جغرافى وكفاءة علمية وتدريبية .

وأخيرا، إن الجمعيات الأهلية فى لبنان تقدر بـ ١٦ ألف جمعية أهلية، وهى على مستويين:

* جمعيات كبيرة لها شعاراتها وإعلامها وأدبياتها ومميزاتها.
* جمعيات صغيرة تشعر بعدم القدرة على تقديم إنجازات مهمة قياساً على الجمعيات الكبيرة، فتسعى فى بعض الأحيان إلى التحالف بهدف تثبيت وجودها.

والجدير بالذكر على كل حال، أنه فى العمل الاجتماعى كما فى العمل السياسى هنالك نوع من الصراع على مناطق النفوذ وعلى التمويل ويتم التعبير عن هذا الصراع بأشكال مختلفة، طائفية، مناطقية، حزبية إلخ...

وبعد هذه اللمحة السريعة عن واقع القطاع الأهلى فى لبنان، لابد من الانتقال إلى دراسة المؤشرات التى تساعد فى تحديد الإسهام الاجتماعى والاقتصادى لهذا القطاع.

المبحث الثانى
إسهام الدولة اللبنانية

أولاً : الخدمات الصحية

إن موضوع الصحة بات يشكل تحدياً كبيراً أمام أكثر البلدان تقدماً، هذه البلدان التى بدورها تبدو اليوم قاصرة عن تلبية جميع الاحتياجات الصحية الضرورية لمواطنيها، وقد أصبح الهم الصحى ملازماً للكثير من الأزمات السياسية فى هذه الدول، وهو الأمر الذى نلحظه حتى فى أعرق الدول فى مجال الخدمات الصحية (إنجلترا، الولايات المتحدة، فرنسا).

أما فى لبنان، وفى ظل وجود العدد الكبير من المستشفيات والمستوصفات الخاصة والرسمية والمراكز الصحية المتعددة، وعدد الأطباء والمختبرات الوافر، يجدر بنا السؤال عن دور القطاع الثالث الصحى فى لبنان فى مواجهة الواقع الصحى، على الرغم من الجهود الكبيرة التى تقوم بها وزارة الصحة فى المجال، إذ ترتفع الكلفة الإجمالية للاستشفاء فى لبنان باطراد، وهو ما يشكل أحد العناصر الضاغطة على موازنة الدولة والمؤسسات والأفراد على حد سواء، ويمكنه تخفيض ارتفاع هذه الكلفة بحدود تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠٪ بالحد من أشغال الأسرة من دون ضرورة مرضية توجب ذلك (السفير ١٤ آب ١٩٩٨ العدد ٨٠٧١).

ففى فرنسا مثلاً توجد شركتان كبيرتان تملكهما الدولة تتوليان موضوع الاستشفاء المنزلى بما يحقق للدولة الفرنسية تخفيضات هائلة فى فاتورة الاستشفاء العام، أما فى لبنان فمازالت فكرة الرعاية المنزلية فى بداياتها دون تقدم يذكر، إلا أن اعتماد هذه السياسة فى نشر المؤسسات أو الشركات ذات الربحية المحدودة أو الرمزية يستطيع أن يفتح أمام اللبنانيين الخيار الأنسب، وعلى الرغم من أن وزارة الصحة العامة وضعت فى مخططها الصحى للسنوات القادمة برنامجاً للرعاية الصحية المنزلية، إلا أنه لايزال يتلمس خطواته التحضيرية الأولى.

إن قراءة متأنية بين السطور لدراسة الدكتور كامل مهنا المنشورة فى مجلة «دراسات لبنانية» العدد ٨/٧ ١٩٩٧/١٩٩٨ تظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن وضعنا الصحى فى لبنان يعيش حالة من التأزم والفوضى لا مثيل لها، فعلى الرغم من ازدياد موارد الخدمة الصحية (أطباء - مستشفيات - جهاز تمريضى - ومستوصفات ومراكز صحية) فإن هامش التعاطى مع هذا القطاع تعوزه الدقة والموضوعية والتحكم بتوجهاته من أجل أداء أفعل وبكلفة أقل .

ففى العام ١٩٩٥ مثلاً بلغ الإنفاق الصحى فى لبنان حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية (W.H.O) ١٠٨٢ مليون دولار أى ما يوازى ١١,٤٪ من الناتج القومى، وهى أعلى من نسبة هذا النوع من الإنفاق فى دول المجموعة الأوروبية، وهذا مرده إلى أسباب رئيسية هى:

* تراجع دور القطاع الحكومى والتوجيهى والخدماتى.
* التخمة غير المبررة فى عدد الأطباء.
* الزيادة فى عدد الأسرة فى المستشفيات.
* الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا المكلفة فى التشخيص والعلاج.
* اشغال أسرة المستشفيات بدون مسوغ أو مبرر طبى.

جدول تقدير الإنفاق على الصحة عام ١٩٩٥ حسب الجهة الممولة

(ملايين الدولارات)

الجهة الممولة	الفرضية الأعلى		الفرضية الوسطى	
	مليون دولار	النسبة المئوية	مليون دولار	النسبة المئوية
الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى	١٠١,٥	١٠,٩	١٠١,٥	٧,٦
تعاونية موظفى القطاع العام	٥٤,٦	٥,٩	٥٤,٦	٤,١
القطاعات العسكرية	٤٨	٥,٢	٤٨	٣,٦
وزارة الصحة العامة	١٦٠	١٧,٢	١٦٠	٢٤,٢
منظمات أهلية وغير حكومية	٤٨,٨	٥,٣	٤٨,٨	٣,٦
الأفراد	٢٨٠,١	٣٠,١	٦٣٠,٢	٤٥
المجموع	٩٢٩,٢	١٠٠	١٣٤٠	١٠٠

المصدر : منظمة الصحة العالمية بعثة لدراسة تمويل الرعاية الصحية فى لبنان حزيران ١٩٩٦.

هذا الواقع يعكس الفوضى المستشرية فى هيكل الوضع الصحى فى لبنان قياسا بعدد سكانه، إذ لا يمكن لهذه الوتيرة من الارتفاع فى الإنفاق الصحى سنة بعد سنة، إلا أن يخلق انعكاسات سلبية على المواطنين والأسر مما يفقدهم جميع مدخراتهم، ويؤدى إلى إرهاق الموازنة مما يحول دونه نجاح الحكومة فى خطط الإنماء والإعمار، وهو ما يفرض ضغوطات عالية تطال الفئات الاجتماعية المهمشة من الفقراء وخاصة الأطفال والنساء، كما يؤدى إلى خلل عميق فى الوضع المعيشى لمختلف شرائح المجتمع اللبنانى ويتسبب فى ازدياد التوتر فيه.

ويعتبر وزير الصحة العامة فى مشروعه حول إصلاح النظام الصحى أن القطاع الأهلى يملك اليوم ٧٠٠ مركز صحى من أصل ٨٠٠ موجودة على الأراضى اللبنانية، ويرى أن التعاون مع القطاع الأهلى لتنفيذ البرامج الوقائية كان قد أثبت فعاليته، مما يعنى أهمية تعزيز هذا التعاون واعتبار العلاقة المتجسدة بعقود مراكز المؤسسات الأهلية (عددها ٢١) بادرة مهمة تستحق الدعم .

وفى إطار تعزيز التوجه الجديد لوزارة الصحة بالانخراط فى استراتيجية الرعاية الصحية الأولية، أقرت الوزارة عام ١٩٩٦ ، والتنسيق مع البنك الدولى، إجراء عقود مع مراكز المؤسسات الأهلية، فأطلقت الاستراتجية الوطنية للرعاية الصحية الأولية بمشاركة مختلف القطاعات الصحية الوطنية الرسمية والأهلية والخاصة، وتم إجراء عقود مع ٣٠ مركزا صحيا، منها ٢٠ تابعة للقطاع الأهلى و١٠ تابعة لوزارة الصحة العامة .

ثانيا : وزارة الشئون الاجتماعية

تقوم وزارة الشئون الاجتماعية عبر مصلحة الرعاية الاجتماعية بالاهتمام بإيواء ورعاية الأطفال الرضع والحالات الاجتماعية الصعبة والأيتام والتدريب المهنى على مختلف درجاته وتأهيل المنحرفين والمشردين وإيواء العجزة والمسنين.

وتهتم مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية بعقود الخدمات الاجتماعية المشتركة بين الوزارة والجمعيات والهيئات الأهلية وما انبثق عن هذه العقود المشتركة من مراكز موزعة على جميع المناطق اللبنانية حيث تؤمن الخدمات الصحية والاجتماعية والإنسانية المختلفة.

وقد بلغ عدد المؤسسات المتعاقدة مع وزارة الشئون الاجتماعية للعام ١٩٩٨ (١٩٧ مؤسسة) وبلغ عدد المسعفين من قبل الوزارة من مختلف الفئات (داخلي وخارجي) ٣٥٦١٣ مسعفاً.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد العاملين في المؤسسات الـ ١٩٧ المتعاقدة مع الوزارة يبلغ ٨٨٦٨ عاملا بنصف أجر أو أجر كامل، هذا عدا عن مئات المتطوعين.

وفيما يلي جداول مؤسسات الرعاية الاجتماعية المتعاقدة مع وزارة الشئون الاجتماعية للعام ١٩٩٨ وجدول المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الشئون الاجتماعية للعام ١٩٩٨ والتي بلغت قيمتها (٣٦,٨٨٨,٦٧٢,٠٠٠ ل.ل) مع العلم أن الوزارة تغطي عبر هذه المبالغ نسبة الـ ٦٦٪ من الكلفة الحقيقية للرعاية ، ويقع على عاتق القطاع الأهلي تحمل نسبة الـ ٣٤٪.

جدول المؤسسات الرعاية الاجتماعية المتعاقدة مع وزارة الشئون الاجتماعية لعام ١٩٩٨

الرقم	المحافظة	عدد المؤسسات	داخلي						خارجي				
			أيتام وحالات اجتماعية ١					المجتمع	٢	٣	٤	٥	٦
			عادى	م.د ١	م.د ٢	م.د ٣	م. عالي داخلي		مهنى عادى خارجي	مهنى د.١ خارجي	أطفال رضع	عجزة	منحرفون وقابلون للانحراف
١	بيروت	٢٠	٢٤٣٨	١٠٠٧	٥٠	–	١٣٠٨	٤٨٠٣	١٣٤٤	٣٤٥	٥٠٣	١٨٠	–
٢	جبل لبنان	٩٣	٥٨٦٩	١٩٧١	١٥٠	٣٣	١٣١٦	٩٣٣٩	٢٠٧٢	٢٠٠٦	٢٣٩	٢٢٠	٧٠
٣	الشمال	٣٠	١٩٥٧	٦٥٥	٦٠	٢٠	١٥٤	٢٨٤٦	٧٩٠	٤٦٠	١٢٦	١٣٥	–
٤	البقاع	٢١	٢٢٦٠	٢٨٠	١١١	–	١٠٠	٢٧٥١	١٤٠	٥٥٣	١٠٥	٨٥	–
٥	الجنوب	٢٤	٢٥٥٥	٥١٨	٩٥	٢٥	٤٥٠	٣٦٤٣	٨٠٥	٣٩٣	٢٦٠	٢٥	–
٦	النبطية	٩	١١٦٥	–	–	–	–	١١٦٥	١٣٥	٤٠	٢٥	–	–
المجموع =			١٦٢٤٤	٤٤٣١	٤٦٦	٧٨	٣٣٢٨	٢٤٥٤٧	٥٢٨٦	٢٧٩٧	١٢٦٨	٦٤٥	٧٠

جدول بالمبالغ المدفوعة من قبل وزارة الشئون الاجتماعية للعام ١٩٩٨

داخلـــى					
عدد الحالات	١٦٢٤٤	٤٤٣١	٤٦٦	٧٨	٣٢٢٨
عدد الأيام التى تدفعها الوزارة سنويا	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
الكلفة اليومية (ل . ل)	٤١٠٠	٤٥٠٠	٤٤٢٠	٤٣٤٠	٥٧٠٠
المجموع (بآلاف الليرات اللبنانية)	١٦٦٢٩٦٠٠	٤٩٨٤٨٧٥	٥١٤٩٣٠	٨٤٦٣٠	٤٧٤٢٤٠٠

خارجـــى					
عدد الحالات	٥٢٨٦	٣٧٩٧	١٢٦٨	٦٤٥	٧٠
عدد الأيام التى تدفعها الوزارة سنويا	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
الكلفة اليومية (ل . ل)	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٤٠٠٠	٤٠١٠	٤٠٠٠
المجموع (بآلاف الليرات اللبنانية)	٤٦٢٥٢٥٠	٣٣٢٢٣٧٥	١٢٦٨٠٠٠	٦٤٦٦١٢	٧٠٠٠٠

المجموع العام لسنة ١٩٩٨ :	٣٦،٨٨٨،٦٧٢،٠٠٠ ليرة لبنانية

المبحث الثالث

دراسة الحالة

يرتكز هذا البحث على جملة من المؤشرات الهادفة لمعرفة مدى الإسهام الاجتماعى والاقتصادى الذى يلعبه القطاع الثالث فى مجمل حركة النشاط الاقتصادى فى لبنان.

أما المؤشرات فهى:

* مؤشر الخدمات الصحية.
* مؤشر الخدمات الاجتماعية .
* مؤشر الخدمات التربوية - الرعائية.
* مؤشر الخدمات الحقوقية والمطلبية والبيئية التى تقوم على رفع درجة الوعى عند المواطنين ولدى بعض فئات المجتمع على الخصوص (الطفل - العامل - المرأة) .

وعلى الرغم من سهولة تحديد هذه المؤشرات ، إلا أن بلورتها إلى دلالات وقياسات أمر فى غاية الصعوبة لأسباب كثيرة، وسنتطرق إلى ذلك فى سياق هذا البحث، كما سنتطرق إلى توفير بعض المعلومات - ولو الجزئية - التى تساعد على تقدير مدى الإسهام الاجتماعى غير الملموس عادة فى بعض الأنشطة والبرامج والخدمات التى يوفرها القطاع الثالث فى مجال الخدمات الصحية والمقدرة بملايين الدولارات، فيما مساهمة هذا القطاع حول القضايا التوعوية والمطلبية تقدر أيضاً بمئات الملايين - على رغم حداثة هذا النوع فى لبنان قياساً على الأنواع الأخرى - هذا إلى جانب مشاريع الدعم والقروض التى بدأت فى لبنان منذ فترة لا تزيد على العشر سنوات عبر تمويل أجنبى غالباً ، ومحلى بشكل أقل، كل ذلك يحدث فى ظل متغيرات اقتصادية وسياسية عالمية أصبحت الحاجة من خلالها ضرورية وماسة لمعرفة مدى الإسهام الفعلى لجميع هذه الأنواع من الخدمات فى الدخل القومى.

أضف إلى ذلك أن بعض الوسـائل التى سـيرتكز عليـها هذا البـحث فى توضـيح المؤشرات الآنفة الذكر ستشمل جملة نقاط نود الإشارة إلى بعضها:

* محاولة توفير مؤشرات ذات طبيعة كمية ونوعية للإشارة إلى تحديد حجم الإسهام الفعلى الذى يوفره هذا القطاع، ومعرفة حجم التدخلات السياسية فى هذا الإسهام سلباً أو إيجاباً، خاصة فى ظل نظام اقتصادى بدأ يميل شيئاً فشيئاً نحو الخصخصة.
* إمكان توفير مناخ علمى وموضوعى حول هذا القطاع وإعطائه الأهمية التى يستحق من خلال الإشارة إلى أهمية توفير المعطيات والبيانات اللازمة حوله، وتوفير مرجعية موحدة ومناسبة له.
* إن الخدمات الصحية التى يساهم القطاع الثالث فى توفيرها هى أكثر الخدمات سهولة ففى قياس تأثيرها على المواطن وإمكان تحويل هذه التأثيرات من معطيات نوعية إلى معطيات كمية وهو الأمر الذى تتوفر لإنجاحه حملة من المعطيات الميدانية والمكتبية.
* معرفة قيمة النفقات البديلة التى تقدمها مؤسسات القطاع الثالث وجمعياته الأهلية، وهو أمر يستلزم جهوداً مميزة، وأننا إزاء مؤسسات وجمعيات غير ربحية. إذ كيف يمكن مثلا مقارنة الخدمة التى يقدمها هذا القطاع بنفس الخدمة التى يقدمها القطاع الخاص الربحى؟؟ وبالتالى من خلال معرفة نسبة إسهام القطاع المعنى بالدراسة فى العملية الاقتصادية.
* معرفة أو محاولة معرفة القدر الأكبر من المعلومات الممكنة حول عمالة هذا القطاع، ومعرفة مدى تأثيره فى مجمل النظام العام للعمل وللأجور. وهو الأمر الذى قد يبدو فى منطلقاته متناقضاً، إذ كيف تتمثل العمالة لقطاع لا يبغى الربح. وهل تكون أجور العاملين فيه مساوية لأجور أقرانهم فى القطاع الخاص أو الحكومى؟ أى أن الأسئلة فى هذا المحور كثيرة ، وسنحاول الإجابة عنها بالحدود الممكنة والمتاحة.

أما بالنسبة لدراسة الحالة، فقد كان من المقترح أن تضاف إلى دراسة الحالات حالة جمعية ذات طابع تربوى بحت كجمعية المقاصد الإسلامية، ولكن تبيّن لنا أن وضع

مثل هذه الجمعيات خاص جداً ولا يعبّر بشكل مباشر عن واقع الخدمات الاجتماعية الرعائية وإلا أصبحنا مضطرين للخوض فى كلفة اقتصاديات التعليم، وهذا ما يؤدى للتوقف عند المدارس المجانية وشبه المجانية فى لبنان ، وهو أمر يشكل موضوع دراسة على حد لا تنطبق بالضرورة على مجال اهتمامنا فى إطار هذه الدراسة .

وقد اخترنا لدراسة الحالة ثلاث جمعيات:

١- جمعية تنظيم الأسرة.

٢- جمعية الشبان المسيحية.

٣- مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية.

على اعتبار أنها تتمتع بشفافية مالية وروح التعاون والخبرة الواسعة والعريقة فى مجال العمل الاجتماعى .

هذا بالإضافة إلى الأوضاع المميزة لكل منها، فجمعية تنظيم الأسرة ليست سوى فرع يمثل اتحاد تنظيم الأسرة العالمى فى لبنان، مع ما يرافق ذلك من تبعية مالية للاتحاد مما يؤثر على حجم وطبيعة البرامج .

أما جمعية الشبان المسيحية، فهى تتمتع باستقلالية تامة ، وتتميز بانتشارها على كافة الأراضى اللبنانية عبر المراكز التابعة لجمعيات أهلية أخرى، كما أنها تتميز بعقد مشترك مع وزارة الصحة العامة بقيمة ٣ مليارات ليرة لبنانية بالإضافة إلى تعاونها مع الوكالة الأمريكية بما يخص التنمية الريفية .

ويميز هاتين الجمعيتين المعنيتين بمشاركة عدد كبير وفاعل من المتطوعين.

أما مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية فتتميز بتبعيتها الإدارية والمالية للمجلس الشرعى، وبعدم انتشارها الجغرافى إذ أنها تتواجد فى ضواحى العاصمة.

جمعية تنظيم الأسرة فى لبنان

إن جمعية تنظيم الأسرة فى لبنان هى مؤسسة خاصة لا تهدف إلى تحقيق الربح وهى مسجلة حسب القوانين المحلية المرعية الإجراء تحت رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩ آب ١٩٦٦ الذى تمّ تعديله بقرار رقم ١٤٢٧ بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٧٨.

وهذه الجمعية هى عضو فى الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة فى تمويلها فى جزء أساسى على موارد هذا الاتحاد، وهى تضم حوالى ٢٠٠ عضو.

ولقد حاولنا إلقاء الضوء على الإسهام الاقتصادى والاجتماعى لهذه الجمعية انطلاقاً من المقابلة التى أجريناها مع الأستاذ توفيق عسيران بالإضافة إلى تقارير الجمعية السنوية لعامى ١٩٩٦ و١٩٩٧ وبرنامج عمل ١٩٩٩.

وتجدر الإشارة إلى أن جمعية تنظيم الأسرة تعانى حالياً من مشكلتين أساسيتين :

* خفض المخصصات بطريقة دراماتيكية من قبل الاتحاد سنة بعد سنة دون أى تعويض من أى طرف آخر، مما أدّى إلى قبول استقالة ٣ موظفات دون تعيين بديل عام ١٩٩٧.

* نظرة بعض الوزارات إلى الجمعية كمنافس أساسى على الساحة، خصوصا أن الأمم المتحدة لا تعمل على تنفيذ مضمون عقودها مع الدولة فى إطار مسألة الشراكة مع القطاع الأهلى خاصة مع جمعية تنظيم الأسرة.

وفيما يلى أهداف هذه الجمعية وطبيعة مشاريعها ومدى إسهامها الاقتصادى والاجتماعى .

أولا : أهداف الجمعية

١- الإعلام والدعوة فى مجال الصحة الإنجابية كحق إنسانى وتوفير المعرفة الصحيحة حول هذا المفهوم لجميع الفئات وخاصة الشباب ضمن الخطط الوطنية المعتمدة:

* إزالة المفاهيم المغلوطة للشباب فى مجال الصحة الإنجابية والجنسية، وتوعيتهم إلى مخاطر الإدمان والسيدا. وتوفير الأنشطة التى تعزز قناعتهم ومواقفهم وتلبى احتياجاتهم.
* توفير التوعية والخدمات للرجال، وخاصة فى إطار المؤسسات العسكرية والعمالية.
* العمل على إبراز مادة التربية السكانية فى المناهج المدرسية.

٢- العمل على تحسين واقع المرأة وإزالة عوائق المساواة وتمكينها ورفع مستوى معرفة الرجل وتعزيز مواقفه من قضايا المرأة.

* توعية المرأة فى المدينة والريف.
* تنشيط العمل باتجاه المساواة فى الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء.
* تنمية مصادر دخل المرأة.

٣- توفير خدمة عيادية بنوعية عالية فى مجال الصحة الإنجابية/ الجنسية وتنظيم الأسرة والاستمرار فى تعميق وتوسيع إطار الخدمات المجتمعية.

* توفير مراكز صحية مرجعية لتقديم نوعية الصحة الإنجابية/ الجنسية وتنظيم الأسرة.
* توسيع وتعميق الخدمات المجتمعية لبلوغ مناطق لم يتم التوصل إليها بعد.

٤- تعزيز القدرات البشرية والمادية على الصعيد الوطنى لتواكب رؤى الجمعية المستقبلية.

* تفعيل قدرات المتطوعين واستقطاب المزيد من المتطوعين الجدد.
* تحسين مستوى أداء الجهاز الوظيفى وتعزيز نظم المعلوماتية فى المؤسسة.
* تحقيق دخل ذاتى لتغطية ٢٥٪ من حاجة الجمعية.

ثانيا: مشاريع جمعية تنظيم الأسرة فى لبنان

فى إطار السعى إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تقوم الجمعية بتطبيق عدد من المشاريع الصحية والاجتماعية فى لبنان .

١- مشروع الخدمات العيادية .

ينفذ هذا المشروع على مستويين : مستوى الدعوة والتثقيف الصحى ومستوى الخدمات العيادية:

أ- على مستوى الدعوة والتثقيف فى مجال الصحة الإنجابية والجنسية:

* تعزيز قدرات ومهارات جميع العاملين الصحيين:

بموافقة وتمويل مؤسسة الـ Population cocern نفذ، عام ١٩٩٧، مشروع «تأهيل وتعزيز قدرات ومهارات الممرضات القانونيات فى لبنان فى إطار الصحة الإنجابية والجنسية لسنة ١٩٩٧»، وشمل هذا المشروع أربع دورات تدريبية على صعيد كل لبنان لمدة أربعة أيام الدورة الواحدة، بالإضافة إلى دورة لمدة أسبوع لإعداد ممرضة مدرّبة فى مجال الصحة الإنجابية، شارك فيها ١٦ ممرضة تمّ اختيارهن من ١٠٠ ممرضة.

وتسعى الجمعية، خلال العام ١٩٩٩ ، إلى تنفيذ ٨ دورات تأسيسية لا سيما للعاملين فى المراكز العسكرية لمدة ٥ أيام و٣ دورات تخصصية لفئات معينة بحاجة للتخصص فى بعض المجالات و١٢ دورة تنشيطية لمختلف العاملين فى جميع المناطق اللبنانية، يشارك فى هذه الدورة ما يقارب الـ ٣٠٠ عامل صحى.

* توعية المترددات:

فى نطاق رفع مستوى الوعى الصحى لدى المترددات على المراكز العيادية، نفذت الجمعية خلال العام ١٩٩٧، ٧٥ ندوة علمية متنوعة شارك فيها ١٤٠٨ مترددات.

وتهدف الجمعية فى العام ١٩٩٩ إلى تنفيذ ٦٠ ندوة فى المراكز يشارك فيها ١٠٠٠ من المترددات، بالإضافة إلى ٤٠ لقاء عاماً يستهدف فئات مختلفة ، ويشارك فى هذه اللقاءات ٢٠٠٠ من الرجال والشباب والنساء.

كما أن الجمعية سوف تسعى بهدف التوعية والتثقيف الصحى إلى تنظيم ندوات فى المؤسسات التعليمية والمدارس.

ب- على مستوى الخدمات العيادية فى مجال الصحة الإنجابية/ الجنسية.

تؤمن الجمعية الخدمات العيادية عبر المراكز التالية :

* فى مراكز الخدمات الانمائية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية .

* فى ١٥ مركزاً صحياً من مراكز وزارة الصحة .

علما أن هذه المراكز التابعة للوزارات سوف تحول إلى مشروع الـ UNFPA خلال العام ١٩٩٩.

* فى المناطق الريفية التى لا تتواجد فيها المؤسسات العامة.
* فى المراكز والمستوصفات العسكرية (خلال العام ١٩٩٩) وخصوصاً فى عكار والبقاع.
* فى المراكز التى يمولها الاتحاد الأوروبى وهى محدودة وتعتبر نموذجية.
* فى مراكز تابعة لبعض المؤسسات والمنظمات الأهلية (ممولة من موازنة الجمعية).

٢- مشروع الخدمات المجتمعية : (CBS)

* دورات تأسيسية للعاملات الميدانيات الجدد:

تسعى الجمعية عبر تنظيم وتنفيذ هذه الدورات إلى توضيح ماهية دور العاملة الميدانية وتزويدها بالمعرفة الأساسية حول موضوع الصحة الإنجابية / الجنسية والتقنيات المتعلقة بوسائل منع الحمل.

كما أنها تهدف إلى توسيع انتشارها الجغرافى ، وإلى زيادة نسبة التطوع فى مجال توفير خدمة تنظيم الأسرة.

* دورات تدريبية متخصصة للعاملات الميدانيات:

تهدف هذه الدورات إلى تطوير قدرات العاملات الميدانيات ، وتعميق معرفتهن واطلاعهن على مواضيع الصحة الإنجابية / الجنسية وكل ما هو جديد على صعيد العمل.

* لقاءات تنشيطية للعاملات الميدانيات فى المناطق:

تخصص هذه اللقاءات للعاملات الميدانيات اللواتى لايستطعن المشاركة بالدورات المتخصصة بهدف اطلاعهن على كل ما هو جديد على صعيد العمل.

* لقاءات ودورات للسيدات فى القرى حول مواضيع الصحة الإنجابية/ الجنسية.

تهدف إلى الاهتمام بتنمية وتثقيف النساء وتعريفهن بحقوقهن الإنجابية / الجنسية ومن أجل دعم العاملة الميدانية فى مناطق العمل.

* اللقاء السنوى:

يهدف هذا اللقاء إلى جمع العاملات الميدانيات اللواتى نذرنا أنفسهن للعمل من أجل المرأة.

* دورة تدريبية لموظفات القسم:

تهدف هذه الدورة إلى تطوير وتعميق معرفة الموظفات فى القسم حول مواضيع الصحة الإنجابية / الجنسية .

٣- مشروع المرأة :

تسعى جمعية تنظيم الأسرة إلى إيجاد سياسة سكانية تعمل على تحسين واقع المرأة وإزالة العوائق لتحقيق المساواة وتمكينها، ورفع مستوى معرفة الرجل وتعزز مواقفه من قضايا الصحة الإنجابية، وتسهم فى تعزيز الجهود الوطنية والأهلية فى مجال السكان.

* تنفذ الجمعية فى يوم المرأة العالمى ندوات فى مناطق مختلفة ، ويكون الحضور جماهيرياً. وتتمحور الندوات حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالإضافة إلى تسليط الأضواء على بعض ما ورد فى برنامج عمل بيجين حول الصحة الإنجابية الجنسية للمرأة.

* مركز نشاطات المرأة:

للجمعية تجربة فى مجال إعداد وتأهيل سيدات ريفيات فى مجال القضايا الحياتية اليومية وإكسابهن بعض المهارات التى تساهم فى تنمية مصادر دخلهن من خلال مركز نشاطات المرأة.

* الجندر:

اهتمت الجمعية منذ عدة سنوات بقضايا الجندر ونفذت فى هذا الإطار العديد من اللقاءات والدورات، كالورشة الوطنية حول الجندر، عام ١٩٩٧، التى استمرت ٣ أيام وشارك فيها ٢٥ سيدة من القيمات على مشاريع المرأة بالإضافة إلى الدورات التدريبية واللقاءات الطلابية.

وكانت الجمعية قد أصدرت عام ١٩٩٧ كتيباً يتضمن اتفاقية القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة، وتسعى إلى تنفيذ دليل عملى حول موضوع الجندر، خلال العام ١٩٩٩ ، لاستخدامه فى مختلف الأنشطة .

وسعت الجمعية إلى تحقيق نجاحات واسعة بالاحتكاك بالرجل خاصة بالمؤسسة العسكرية ومن خلال مهرجان الشباب والنقابات العمالية .

٤- مشروع الشباب :

تسعى الجمعية إلى توفير المعرفة الصحيحة فى مجال الصحة الإنجابية والجنسية لجميع الفئات وخاصة الشباب ضمن سياسة صحية وطنية شاملة.

وتقوم لهذه الغاية بتحقيق النشاطات الشبابية التالية:

* ورشة وطنية للقيادات الشبابية.

* مخيمات شبابية، كل مخيم ١٠ أيام، ضمت ١٨٨ شاباً (١٤ - ١٧ سنة). وشملت هذه المخيمات بالإضافة إلى محاور التوعية على مواضيع الصحة الإنجابية، الإيدز، الإدمان، البيئة، الجندر، والاتصال، وشملت حملات نظافة فى القرى التى نفذت فيها المخيمات.

* توعية وتثقيف الشاب الجامعى (٣ أشهر).

* مهرجان الشباب.

* كما أنه قد تخللها عام ١٩٩٨، شق ٨٠٠ متر طرق داخلية فى القرى.

* فى موضوع الإدمان: إقامة دورات إعداد ضابط مدرّب فى هذا المجال، بالإضافة إلى إقامة دورة تنشيطية للضباط المدرّبين، إقامة ندوة توعية للعسكريين، ندوة توعية لمعسكر خادمة العلم، هذا بالإضافة إلى الندوات فى المخيمات الصيفية.

٥- مشروع «التدريب» :

تسعى الجمعية إلى إيجاد سياسة سكانية تعمل على تحسين واقع المرأة وإزالة العوائق لتحقيق المساواة وتمكينها وترفع مستوى معرفة الرجل وتعزيز مواقفه من قضايا الصحة الإنجابية، وتسهم فى تعزيز الجهود الوطنية والأهلية فى مجال التربية السكانية وقضايا السكان. وذلك عبر:

* اللقاءات المدرسية.
* تدريب المدرسين من خلال دورات تدريبية حول التربية السكانية.
* تدريب أساتذة ليصبحوا مدرّبين فى التربية السكانية.

وانطلاقاً من التوصيات الصادرة عن الحلقتين الدراسيتين فى العام ١٩٩٧ بالتعاون مع المركز التربوى للبحوث والإنماء ونتائج الحلقة المتخصصة حول «صورة المرأة فى المناهج التربوية» بالتعاون مع نفس الجهة، ستعمد الجمعية خلال العام ١٩٩٩، بالتعاون والتنسيق مع المركز على إدخال مادة التربية السكانية لبحث أفضل السبل لكيفية إدخال هذه المادة والعمل على تدريب المعلمين فى إطارها .

٦- مشاريع خاصة بتطوير الجمعية :

* مشروع «الإعلام» : ويهدف إلى تعبئة الرأى العام وراسمى السياسة باتجاه وعى أبعاد وأهمية الصحة الإنجابية..
* المعلوماتية: ويهدف إلى تعميق قدرات الجمعية فى مجال المعلوماتية ومواكبة التطورات الدولية والمحلية فى إطار السكان والصحة الإنجابية .

التمويل : الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة .

* الإدارة والدعم.

ثالثا: الإسهام الاقتصادى والاجتماعى لجمعية تنظيم الأسرة فى لبنان

إن محاولة تقدير الإسهام الاقتصادى والاجتماعى لجمعية تنظيم الأسرة تكتنفها بعض الصعوبات التى تلازم طبيعة نشاط الجمعية خصوصاً فى إطار التوعية والتثقيف فى كافة المواضيع الاجتماعية والصحية التى تعنى بها الجمعية فى إطار مشاريع المرأة والرجل والشباب والصحة الإنجابية.

إلا أنه مما لاشك فيه أن هذه المساهمة كبيرة وتتجلى فيما يلى:

١- توفر الجمعية فرص عمل لثمانية عشر موظفاً فى مجالات الإدارة واختصاصات العمل الاجتماعى، وتتراوح رواتب العاملين فى هذه الجمعية بين الـ ٥٠٠ والـ ١٥٠٠ دولار أمريكى شهريا .

وعلى الرغم من أن مستوى الرواتب يشابه مستوى الرواتب فى القطاع الخاص، إلا أن ذلك يرافقه جهد كبير من قبل العاملين نظراً للنقص فى عدد الموظفين بعد أن خفض الاتحاد من الميزانية المخصصة للجمعية فى لبنان.

٢- العاملات الميدانيات: تميز جمعية تنظيم الأسرة أسلوب عملها الميدانى فى مشروع الخدمات المجتمعية حيث تدرّب حتى اليوم ٢٧٠ عاملة ميدانية.

ويمكن لنا تقدير قيمة هذا النوع من التطوع على الشكل التالى:

٢٧٠ عاملة × ساعتان يومياً × ٣٦٠ يوماً = ٣٢٤,٠٠٠ ساعة عمل.

٣٢٤,٠٠٠ ساعة عمل × ١٧٠٠ ل.ل ساعة العمل بحسب الحد الأدنى للأجور = ٥٥٠,٨٠٠,٠٠٠ ل.ل أى ما يعادل حوالى ٣٦٥,٠٠٠ دولار.

وتعمل هؤلاء العاملات الميدانيات عبر زيارات منزلية ، وتحصل على نسبة ٥٠٪ من ريع بيع وسائل منع الحمل، ويتراوح بالتالى مدخول العاملة الميدانية بين ٤٠ ألف ليرة شهرياً و٢٠٠ ألف ليرة.

٣- فى مجال الخدمات الصحية ، توفر الجمعية دخل ٥٠ إنساناً من أطباء وقابلات وممرضات وتوفر المجتمع مبالغ كبيرة نذكر منها الأرقام التالية للعام ١٩٩٧:

نوع الخدمة	العدد	السعر فى إطار الجمعية (ل.ل)	خارج اطار خدمات الجمعية (ل.ل)	توفير المبالغ التالية على المجتمع (ل.ل)
حبوب منع الحمل	٢٣٤٥٠	١٠٠٠	٣٥٠٠	٥٨,٦٢٥,٠٠٠
بدل تركيب لولب	٤٣٨٨	١٠,٠٠٠	٣٧,٥٠٠	١٢٠,٦٧٠,٠٠٠
تحاميل	٥٠٤	١٠٠٠	٣٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠
حاجز ذكرى	٢٠٨٣	٢٠٠	١٠٠٠	١,٦٦٦,٤٠٠
المجموع للمبالغ التى توفرها الجمعية على المجتمع :				١٨٢,٧٦١,٤٠٠ $١٢١,٨٤٠
معاينات	–	٥٠٠٠	٢٥,٠٠٠	–
فحوصات نسائية	–	٨٠٠٠	٢٥,٠٠٠	

٤- مخيمات الشباب: تساهم الجمعية عبر النشاط التطوعى للشباب فى المخيمات فى التوعية والتثقيف فى كافة المجالات التى تتعلق بالمرأة والرجل وبالصحة الإنجابية ، هذا بالإضافة إلى حملات النظافة فى القرى التى تنفذ فيها المخيمات.

وفى العام ١٩٩٨، نفذ المتطوعون من خلال ٥ مخيمات عمل تطوعى ٨٠٠ متر طرق داخلية تقدر بعشرة آلاف دولار أمريكى.

٥- مساهمة كبيرة فى مجال التدريب والتوعية يصعب تقديرها .

٥- أما مجموع الانفاق العام على كافة المشاريع التى تنفذها الجمعية فهو العام ١٩٩٧ على الشكل التالى :

المشروع	الانفاق ل . ل / دولار أمريكى
مشروع الخدمات العيادية	١١٥,٠٠٠,٠٠٠ (٧٦,٠٠٠ $)
مشروع الخدمات المجتمعية	١٢٤,١٧٠,٠٠٠ (٨٢,٢٠٠ $)
مشاريع المرأة والرجل	٠٥٧,٦٨٢,٠٠٠ (٣٨,٠٠٠ $)
مشاريع الشباب والإدمان	٠٨٠,٣١٨,٠٠٠ (٥٣,٠٠٠ $)
مشروع التدريب	٠ ٣٦,١٢٩,٠٠٠ (٢٤,٠٠٠ $)
مشروع الإعلام	٠٣٥,٦٧٧,٠٠٠ (٢٣,٦٠٠ $)
المعلوماتية	٠٤٢,٧١٥,٠٠٠ (٢٨,٣٠٠ $)

٦- مصادر دخل الجمعية لعام ١٩٩٧

المنحة النقدية الفعلية من الاتحاد الدولى لتنظيم الأسرة للعام ١٩٩٧	٥٤١,٢٩٠,٠٠٠ ل . ل
المخصصات المدورة عن نشاطات ١٩٩٦	٢٨,٤٣٩,٠٠٠ ل . ل
إيرادات العيادات	٣٥,٥٩٧,٠٠٠ ل . ل
ربح بيع وسائل منع الحمل CBS	١٧,٨٥٨,٠٠٠ ل . ل
فوائد سندات الخزينة والبنوك	٣٧,٦٤٣,٠٠٠ ل . ل
اشتراكات عضوية	٤٤٠,٠٠٠ ل . ل
تبرعات محلية	١,٤٢٣,٠٠٠ ل . ل
إيرادات أخرى	٣,٤٧٥,٠٠٠ ل . ل
مجموع الإيرادات	٦٦١,١٦٥,٠٠٠ ل . ل / ٤٣٨,٠٠٠$

الإنفاق لعام ١٩٩٧ :

إنفاق لصندوق شراء مبنى للجمعية	١٥,٠٨٠,٠٠٠ ل . ل
مجموع الإنفاق على المشاريع	٤٢١,٥٠٨,٠٠٠ ل . ل
تكاليف الإدارة والدعم	٢٢٩,٥٧٧,٠٠٠ ل . ل
مجموع الإنفاق :	٦٦١,١٦٥,٠٠٠ ل . ل / ٤٣٨,٠٠٠$

جمعية الشبان المسيحية YMCA

إن جمعية الشبان المسيحية هى جمعية لبنانية لها موازنة خاصة بها واستقلالية شاملة، وليست فرعا لجمعية دولية أمّ كما يعتقد البعض، إنما هى فقط عضو فى الاتحاد العالمى لجمعيات الشباب المسيحية.

تقدم الجمعية ملفاتها المالية كاملة إلى وزارة المالية ولا تسع للتمتع بصفة المنفعة العامة بسبب التعقيدات الإدارية التى تواكب هذه العملية. وتستفيد من الإعفاء فقط من ضريبة الدخل كونها مؤسسات لا تتوخى الربح المادى.

وتتوجه هذه الجمعية لخدمة ذوى الدخل المحدود، والمعاقين، والعائلات التى لديها معاق أو أكثر، والعائلات التى ليس لديها أى معيل، بالإضافة الى الأرامل.

تضم الجمعية ٢٠٠ عضو يشكلون «الجمعية العمومية» التى تنتخب مجلس الإدارة المؤلف من ٧ أعضاء والذى يضع بدوره سياسة الجمعية ضمن الأهداف العامة.

تغطى نشاطات الجمعية كافة المناطق اللبنانية عبر ٣٤٠ مستوصفاً صحياً اجتماعياً بنسبة ٩٦٪ من مراكز تملكها وتديرها مؤسسات أهلية.

أولاً: مشاريع جمعية الشبان المسيحية فى لبنان

١- مشروع التنمية الريفية:

يهدف هذا المشروع إلى تنمية المناطق الريفية بحوالى ٣٦ قرية نائية فى مناطق عكار والبقاع الشرقى والنبطية وبنت جبيل.

أما أهم النشاطات فهى:

* بنى تحتية زراعية.
* أشغال عامة.

* خلق فرص عمل ومداخيل للنساء.
* رعاية صحية شاملة .
* تدريب مهنى .
* تربية مدنية .
* مشاريع بيئية (نفايات صلبة وسائلة - تحريج - خلق زراعات بديلة).
* تفعيل كافة هذه المواضيع فى إطار المدارس.

٢- برنامج تدريب القادة :

يهدف إلى تهيئة الشباب للعمل كقادة فى إطار المخيمات:

* مخيمات الفرص .
* مخيمات العمل .
* البيئة .

٣- برنامج الأدوية للمرضى المزمنين:

* يغطى هذا البرنامج كل المناطق اللبنانية عبر ٣٤٠ مستوصفاً صحياً اجتماعياً بنسبة ٩٦٪ من مراكز تملكها وتديرها مؤسسات أهلية.
* يستفيد من هذا البرنامج ٨٢ ألف مستفيد سنوياً.
* ويغطى هذا البرنامج حاجات المرضى المزمنين ما عدا أمراض السرطان وغسل الكلى.
* تنفذ الجمعية هذا البرنامج بالتنسيق والدعم من قبل وزارة الصحة.

٤- برنامج المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب:

يهدف هذا البرنامج إلى :

* بناء القدرات الذاتية للعاملين فى المؤسسات الأهلية.
* تنظيم دورات تدريبية للعاملين فى هذه المؤسسات.
* تدريب مدراء وعمال فى القطاع الخاص.

٥- برامج الشباب ومخيمات الفرص:

يشمل هذا البرنامج بالإضافة إلى عدد كبير من النشاطات مخيماً دائماً للشباب

منذ العام ١٩٦٦ فى منطقة رأس المتن على مساحة ١٢٠ ألف م٢ كامل التجهيز وهو مركز تدريب شبابى مستمر .

ثانيا: الإسهام الاقتصادى والاجتماعى

١- توفر الجمعية ستين فرصة عمل لموظفين من اختصاصات مختلفة تتراوح رواتبهم بين الـ ٢٠٠ و١٥٠٠ دولار أمريكى هذا دون احتساب ما توفره الجمعية من مدخول لموظفين يعملون نصف دوام فى المناطق وكمستشارين.

٢- الإنفاق السنوى على الدواء من ضمن برنامج الأدوية للمرضى المزمنين:

تؤمن الجمعية ٩٨٤٠٠٠ وصفة دواء بمعدل أربعة أدوية فى اليوم، أى ما يعادل ٣٩٣٦٠٠٠ حصة دواء، وتوفر الجمعية فى قيمة الدواء بنسبة ٣٦ إلى ٩٦٪ .

٣- التطوع :

يلاحظ فى هذه الجمعية فائض فى أعداد المتطوعين بشكل يصعب معه إيجاد عمل لهذا الفائض .

القسم	عدد المتطوعين
القسم الطبى	١٢٠٠ متطوع على مدار السنة
مشروع التنمية الريفية	٢٠٠ متطوع فى اللجان المحلية
الرعاية الصحية، البيئة، مخيمات	١٠٠٠ متطوع
العمل التطوعى	
مخيمات الفرص	٦٠٠ متطوع
المجموع	٣٠٠٠ متطوع

إن قيمة هذا التطوع (من دون احتساب الأطباء) وبحسب ساعات التوظيف والحد الأدنى للأجور تقدّر بحوالى ٣٥٠٠٠٠ دولار سنوياً .

٤- مصادر التمويل:

- تموّل وزارة الصحة عقداً مشتركاً بقيمة ٣ مليارات ليرة لبنانية سنويا للجمعية فى إطار برنامج الأدوية المزمنة.
- عقد مشترك مع وزارة التربية ١٥٠ مليون ليرة لبنانية سنوياً.
- تمويل برنامج التنمية الريفية:

* ٧٠٪ من الجمعية (من الوكالة الأمريكية).
* ٣٠٪ من الأهالى.

- أغلبية المشاريع تؤمن مدخولاتها.

٥- البيانات المالية : ١٩٩٧ (بحسب الإنفاق أو الكلفة الفعلية)

برنامج التدريب الإدارى	٢٩٨٤٣٩٨٤١ ل . ل
برنامج التنمية الريفية الشاملة :	١٠٣٥٣١٣٨٥٨ ل . ل
البرنامج الطبى :	٦٩٩٢٨٥٧٩١٠ ل . ل
برنامج التدريب المهنى للرجال والنساء	٢٩٥٦٣١٢٤٧ ل . ل
المخيمات الصيفية وبرامج الشباب	٢٧٢٢٨٧٧٣٩٢ ل . ل
إدارة الجمعية :	١٠٣٤٣٢٥٠٢٠ ل . ل
المجموع العام :	**٩٩٢٩٤٤٥٢٦٨ ل . ل**
	حوالى ٦,٥٧٥,٠٠٠ $

مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية

إن مؤسسات محمد خالد الاجتماعية تتمتع بوضع خاص بحسب القانون اللبنانى رقم ١٨ الذى أصدر فى الخمسينيات والذى جعل هذه المؤسسات الأهلية تابعة للمجلس الشرعى الإسلامى. من هنا، ظهرت ضرورة تأمين الموازنات المالية السنوية ليصدق عليها المجلس الشرعى وهى تنشر فى الجريدة الرسمية.

كما أن هذه المؤسسة سعت إلى المزيد من الشفافية المالية عبر تقديم هذه الموازنة إلى وزارة المالية بهدف الحصول على براءة ذمة مالية بالإضافة إلى تسجيل الموظفين فى الضمان الاجتماعى اللبنانى ، وبالتالى فإنها تدفع كافة الاشتراكات المالية لمؤسسة الضمان والتى تصل شهريا إلى حدود الـ ٣٠ مليون ليرة لبنانية.

والملاحظ أن هذا الوضع القانونى المميز لمؤسسات محمد خالد جعلها لا تتبع لا وزارة الداخلية ولا وزارة الشئون الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة للقطاع الأهلى فى لبنان، وبالتالى حرمت من التمتع بأى من الامتيازات أو الإعفاءات الجمركية التى تعطى للمؤسسات التى تتمتع بصفة «المنفعة العامة».

يدير هذه الجمعية مجلس عمدة مؤلف من ١٥ عضواً معينين من قبل المجلس الشرعى، بالإضافة إلى رؤساء اللجان وهم ٨ أعضاء.

أما الموظفون فهم مقسمون على الشكل التالى:

القسم	العدد
التعليم	٢٦
مركز التأهيل	٦٦
إدارة عامة (وهى موحدة لكل الأقسام)	٥٣
مؤسسات الخدمات الاجتماعية	٣٧
المستوصف (البسطة)	٨
الجامع	٦
المجموع	**١٩٦**

أولا: مشاريع مؤسسات محمد خالد الاجتماعية:

١- جامع ومقام الإمام عبدالرحمن الأوزاعي:

إن مسجد الإمام الأوزاعي ومقامه عنوانان بارزان من عناوين مؤسسات الدكتور محمد خالد الاجتماعية، بما يحملان من دلالات مميزة ومعان.

يرقى المسجد القديم إلى أكثر من ألف سنة، أما المسجد الحديث الذى أقيم إلى جانبه فيرقى إلى العام ١٩٥٩ . وعمدة المؤسسات بالتعاون مع المديرية العامة للأوقاف الإسلامية هى فى صدد القيام بدراسات لتوسعته وتحديثه لكى يفى على وجه كافٍ بحاجات المنطقة مع المحافظة على طابعها الأثرى والتاريخى.

٢- مستشفى مركز التأهيل الطبى:

هو الأحدث من حيث نوعية وتكامل الخدمات التى يقدمها حيث يتم معالجة:

* حالات الشلل على أنواعها.
* الكسور العظمية.
* القصور الحركى الناتج عن أمراض الجهاز العصبى.
* أوجاع وأمراض المفاصل والعضلات.
* آلام الظهر والعنق والأوتار.

أما الخدمات الطبية والاجتماعية التى يقدمها المستشفى فهى:

* علاج فيزيائى.
* تركيب ومعاينة الأطراف والأجهزة المتحركة.
* علاج انشغالى.
* علاج النطق.
* التحاليل المخبرية.
* المساعدات الحركية من الكراسى وعكاكيز وغيرها.
* متابعة نفسية واجتماعية على صعيد الفرد، الأسرة والمجتمع.

وهنا لابد من الإشارة إلى أنه تم تأهيل قسم الجراحة لإجراء عمليات جراحة العظم التقويمية للعامود الفقرى والمفاصل حيث تم أيضا تأهيل الأقسام الطبية المساندة:

* الجفصين.
* التشخيص الشعاعى.
* التشخيص الصوتى.

٣- مستشفى الدكتور محمد خالد - البسطة:

بالنظر لأهمية مستشفى الدكتور محمد خالد التراثية حيث إنه من المستشفيات الخاصة الأوائل فى لبنان، عمد مجلس العمدة إلى إعادة ترميمه وتجهيزه بعد تعرضه للقصف والسرقة.

وقد انتهت المرحلة الأولى من تلك الأعمال وتم افتتاح العيادات الخارجية والمختبر والصيدلية وبدأ استقبال المرضى وتقديم الخدمات الخيرية لهم فى الاختصاصات التالية:

* الطب الداخلى.
* القلب والشرايين وضغط الدم.
* الغدد السكرى.
* الأعصاب.
* المسالك البولية.
* العيون.
* الأنف، الأذن والحنجرة.
* الأمراض الجلدية.
* الطب النسائى والتوليد.
* طب الأطفال.
* طب الأسنان.
* الجراحة العامة.

٤- مؤسسة الخدمات الاجتماعية:

أسست سنة ١٩٥٨ ونمت بحيث أصبحت ترعى سنوياً أكثر من ثمانمائة وخمسين طفلاً وطفلة موفرة لهم الحاجات الأساسية لنمو متكامل إضافة إلى حمايتهم ومساعدتهم للمشاركة والعيش حياة كريمة من أجل المساهمة فى تنمية فرد مستقل ومنتج فى مجتمعه.

وتوصيلاً لهذه الغايات المثلى، أنشأت المؤسسة البرامج العملية التالية:

أ- برنامج الدعم الصحى:

يشمل عيادة أطفال متخصصة يشرف عليها طبيبان وثلاث ممرضات إضافة إلى حملات تلقيح فى المجتمع المحلى (٦٠٠٠ طفل). وعقد دورات التثقيف الصحى للأولاد وأمهاتهم فى هذا الإطار.

ب- برنامج رعاية الأطفال ضمن أسرهم:

وهو يهدف إلى تقديم الرعاية للطفل في محيطه الأسرى ، إضافة إلى دعم الأسرة من خلال استفادتهم من الخدمات الصحية، التعليمية والتربوية التى تقدمها المؤسسات فضلاً عن المقدمات العينية ،وذلك من أجل تحمّل جزء من أعبائها لمساعدتها بتحقيق دورها المتكامل تجاه أفرادها.

جـ - برنامج تثقيف النشء:

الموجه إلى الأولاد من سن إحدى عشرة سنة إلى سن ست عشرة سنة. وهو يهدف إلى تنمية شخصيتهم وتوسع مداركهم وثقافتهم من خلال تعريفهم على حقوقهم وواجباتهم المدنية والعائلية والدينية.

د- برنامج النشاطات اللامنهجية:

ويهدف إلى تطوير مشاركة الأطفال الفعالة والمنتجة فى المجتمع من خلال زيارات ميدانية إلى قطاعات مختلفة فى المجتمع وانضمامهم إلى الحركة الكشفية والمشاركة فى الأنشطة الرياضية والاهتمام بالتحضير للمهرجانات التى تحقق كلا من هذه الأغراض. ويلحق بكل ذلك الإفادة من مكتبة عامة تضم قاعدة للألعاب الفكرية والأجهزة السمعية البصرية.

هـ برنامج علاج الاضطرابات السلوكية:

ويهدف إلى إيجاد جو اجتماعى ملائم لنمو الطفل الذى يعانى من اضطرابات سلوكية كالتبول اللاإرادى والجناح والعدوانية وغيرها، وذلك يأتى:

- بتوثق علاقات الطفل الاجتماعية ببيئته فى داخل المنزل أو المدرسة أو المؤسسة.
- بالتقليل من العوامل التى تؤدى إلى ظهور سلوك مضطرب.

- بتحسين التفاعلات الإيجابية والاتصال بين الأبوين والطفل.

و- برنامج الأطفال بطيئي الاستيعاب:

وهو يهدف إلى تقديم الخدمات التعليمية للأطفال الذين يجدون صعوبة في التفكير التجريدي وربط المفاهيم بعضها ببعض وتحليلها عن طريق برامج متخصصة وضعت لهذا الغرض.

٥- مدرسة الأوزاعي للخدمات الاجتماعية

تستوعب حالياً ٧٠٠ طفل وطفلة يتابعون فيها الدراسة على مرحلتين: الأولى، الروضة - الثانية ، الابتدائية، حيث يتلقون الخدمات التعليمية مجاناً وذلك مراعاة لوضع بأن ٧٠٪ من الأطفال الذين تركوا المدرسة إلى سوق العمل بسبب الضائقة الاقتصادية والعوز .

٦- مركز محو الأمية

لاستيعاب التأثير السلبي على الأولاد الذين نشأوا وترعرعوا في أيام الأحداث اللبنانية، بادرت المؤسسة لتأمين العلم للأولاد من عمر ٨ إلى ١٤ سنة الذين لم يتسنّ لهم دخول مدرسة حتى تاريخه. ومدة الدراسة في المركز المذكور ثلاث سنوات يتابعون دروساً مكثفة لمحو الأمية على أيدي إخصائيين وتشمل هذه دروساً في العربية والفرنسية والحساب.

٧- مركز التدريب المهني

أدركت المؤسسة مشكلة عمل الأطفال المبكرة ونتائجه السلبية عليهم من قهر واستغلال خاصة أن ٦٠٪ من الأولاد الذين يدخلون إلى سوق العمل هو دون الثلاث عشرة سنة وأن ٥٠٪ منهم يرجعون اضطرارهم للعمل إلى أسباب اقتصادية، وأن ٨٠٪ منهم يرغبون بمتابعة دورة تدريب مهني.

ولمعالجة هذه المشكلة المتفاقمة قامت المؤسسات بإنشاء مركز التدريب المهني الذي يخول الأولاد امتلاك مبادىء مهنية في أحد المجالات التالية:

الكهرباء، النجارة، الخياطة، الحياكة، الزراعة، الأشغال الحرفية والرسم.

ثانيا : الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للمؤسسات

١- توفر المؤسسات حوالى ٢٠٠ فرصة عمل لموظفين تتراوح رواتبهم بين الـ ٢٠٠ والـ ١٥٠٠ دولار.

٢- المستفيدون لعام ١٩٩٧:

المؤسسة	عدد المستفيدين
مؤسسة الخدمات الاجتماعية	٨٠٠ ولد
مركز التأهيل الطبى	٩٤٠٠ مريض داخلى ٩٢٠٠ مريض خارجى ١٢,٤٠٠ مستفيد من المعاينات والفحوصات المخبرية والتشخيص الشعاعى ٥٧٥ مريضا تم تأهيلهم مهنياً
مستشفى الدكتور محمد خالد - البسطة	٢٢,٥٠٠ مريض
مركز التعليم المستمر والتدريب	٧١٠ متدربين من ٨٠ مؤسسة تعمل فى القطاع الاجتماعى

٣- الكلفة والتمويل لعام ١٩٩٧:

الموضوع	الكلفة الإجمالية للخدمات	الجهة الممولة
الرعاية وتعليم وتدريب الأولاد	٦,٦٣٣,٨٤٠,٠٠٠ ل . ل (كلفة الولد يوميا ٩,٠٢٠ ل . ل)	وزارة الشئون الاجتماعية ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ل . ل وزارة التربية ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل . ل إسهام المؤسسة فى التبرعات ١,٦٨٣,٨٤٠,٠٠٠ ل.ل
مركز التأهيل الطبى	٢,٩٩٩,٩٧٢,٣٢٥ ل . ل	إسهام الدولة ١,٠٥٠,٤٣٥,٩٧٦ ل.ل التبرعات ١,٩٤٩,٥٣٦,٣٤٩ ل . ل
مستشفى الدكتور محمد خالد البسطة	٣٧٥,٠٧٠,٣٦٠ ل . ل	إسهام المرضى ١١٢,٥٠٠,٠٠٠ ل . ل تبرعات ٢٦٢,٥٧٠,٣٦٠ ل . ل
مركز التعليم والتدريب	١٥٥,٥٠٠,٠٠٠ ل . ل	مؤسسة عبد الهادى الدبس ٧٧,٧٥٠,٠٠٠ ل . ل منظمات دولية ٤٦,٦٥٠,٠٠٠ ل . ل المؤسسة ٣١,١٠٠,٠٠٠ ل . ل

المجموع لإجمالى الميزانية لعام ١٩٩٧ :

٦,١٦٤,٣٨٢,٦٨٥ ل . ل

حوالى : ٤,٠٨٣,٠٠٠ $

٤- التطوع:

تعمل المؤسسات حالياً على مشروع جديد يهدف إلى استقطاب المتطوعين ، ويشمل هذا المشروع توزيع المتطوعين على ٦٣ نشاطاً جزئياً اجتماعياً بمعدل ساعتين فى الأسبوع ضمن إطار تنظيمى دقيق لتفادى التصادم أو الفوضى فى العمل بين المتطوعين والعاملين فى المؤسسة.

ويتوجه هذا المشروع إلى فئة الشباب من عمر ١٨ إلى ٢٥ سنة ويسعى إلى استقطاب ٣٠٠ شاب وشابة للعمل فى إطار القطاع التربوى.

خلاصــة

ظهر من خلال إسهام الدولة فى الخدمات الصحية والاجتماعية أن هذه الأخيرة لا تستطيع سدّ الاحتياجات فى هذه القطاعات على الوجه المطلوب، حيث تشير الأرقام أن هذه التقديمات لا تشكل أكثر من ٦٦٪ من الكلفة بالنسبة لهذه الخدمات، وبالتالى يقع عاتق القطاع الأهلى مسئولية كبيرة وضرورية لتلبية حاجات المجتمع.

من هنا، أهمية إيجاد الصيغ الملائمة والمتطورة مع الزمن ومع نمو الاحتياجات للتعاون بين القطاعين.

فإذا كان القطاع العام فى لبنان قد تنبّه منذ وقت طويل (وزارة الشئون الاجتماعية) إلى أهمية التعاون مع القطاع الأهلى، فقد شاب العلاقة بينهما الكثير من التوتر والاتهامات المتبادلة بالتقصير، والواقع أن الأرقام تسمح لنا بالقول أن تنقية هذه العلاقة ووضعها على أسس سليمة هى من القضايا الملحّة لتحقيق العدالة الاجتماعية النسبية فى البلاد، فلا يقتصر دور الدولة على الدعم والمراقبة وأحياناً المنافسة، ولا يقتصر دور الجمعيات على المطالبة والنقد وتوجيه الاتهام بالتقصير، بل من الضرورى أن ينظر القطاعان أحدهما للآخر نظرة الجزء المكمل والضرورى ضمن حدود تبقى فيها الدولة هى الراعى الأول للعمل الاجتماعى فى لبنان.

إن الجمعيات، عبر إسهاماتها الاقتصادية والاجتماعية، تسدّ جزءاً من حاجة المجتمع على المستوى الصحى والاجتماعى وتتميّز خدماتها بالجودة والمهارة فى العديد من المجالات إلا أنها تعانى من مشاكل على مستوى الإدارة وتدريب العاملين والعلاقات الخارجية والأداء المهنى، فمشاكلها لا تقتصر على التمويل فقط، كما يحلو للبعض أن يقول.

أما بالنسبة للتطوع فى لبنان، فالدولة لم تستطع استقطاب متطوعين فى أى مجال

من المجالات، بل ظلّ التطوع ميداناً خاصاً مكرساً للعمل الأهلى، ونحن نعلم أن التطوع ميدان أساسى من ميادين تطور المجتمع ونموّه، وارتفاع نسبة المتطوعين يدل على نحو ملموس على مدى تحسّس المواطنين فى الخدمة العامة والتنمية وليس من سبيل إلى النمو الحقيقى بمعزل عن وعى الناس لقضايا المجتمع وإسهامهم الفعلى فى عملية التنمية.

وقد كان لمفهوم التطوع أثر ظاهر على مستوى أداء الجمعيات حيث إنها نجحت ليس فقط فى استقطاب المتطوعين بل كذلك فى إشاعة الوعى التطوعى، إذا صحّ التعبير، وكذلك فى خلق مجالات موضوعية ومحددة للعمل التطوعى فلا يبقى هذا العمل مرتكزاً على المشاعر الطيبة وحسن الاستعداد ليس إلا .

ويطالب بعض القيمين على الجمعيات اللبنانية الدولة بإعتماد تصنيف خاص بكل جمعية كما هو الحال بالنسبة للمستشفيات بهدف تنظيم الحالة القائمة خصوصاً مع انتهاء مرحلة الحرب اللبنانية وضرورات الانتقال من القطاع الأهلى الإغاثى إلى القطاع الأهلى التنموى.

المــراجـــع

١- المنظمات الأهلية العربية (شهيدة الباز).

٢- وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعى (المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى). الدكتور كامل مهنا.

٣- مواطنون (سيتيكوس).

٤- المسح اللبنانى لصحة الأم والطفل (وزارة الصحة العامة/ جامعة الدول العربية).

٥- كاملاً للاطلاع والاستفادة.

٦- دراسات لبنانية (العدد ٨/٧) نسخة منها للدكتور مهنا.

٧- مجلة «حريات» العدد ٩ خريف ١٩٩٧.

٨- المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين (تقرير لبنان - د. هاشم الحسينى).

٩- جدول وزارة الشئون الاجتماعية المتضمن عدد المسعفين على نفقة الوزارة وعدد العاملين فى المؤسسات.

١٠- مقالات من جريدتى السفير والنهار.

الفصل الخامس

دراسة الإسهام الاقتصادى والإجتماعى للمنظمــــات الأهـليـــة فـــي تـــونـــس

أ. فتحية السعيدي

مقدمـــة

القطاع الأهلى ـ مساءلة المفهوم

إن مصطلح المجتمع المدنى فى نشأته واستخدامه ارتبط بالتجربة الغربية لما أفرزته من تحقق لمبادىء حقوق المواطن استنادا إلى فلسفة القانون الطبيعى، هذه الفلسفة التى افترضت وعى المواطن بمواطنيته فى متن اجتماع سياسى مدنى، وفى مواجهة لاستبداد الكنيسة. سمة المجتمع المدنى إذن التحرر والانعتاق من هيمنة اللاهوت والكنيسة وإقرار لمبدأ الحرية والمساواة. إلاّ أن الاستعمالات المتعددة لهذا المفهوم قد أضفت صعوبة على تعريفه تعريفا دقيقا، ومع ذلك يمكن تحديد ملامحه من خلال ثلاث سمات تشكل إطاره العام وهى العقلانية والديمقراطية والاستقلالية. ترجمة هذا المصطلح تثير إشكالا مفاهيمياً فى اللغة العربية ففى حين تجد اللغات الأجنبية الأوروبية تطابقاً وتدرجاً فى الاشتقاق اللغوى والمفاهيمى معا بين مصطلحات Cité Civil, Civique, Citoyen فإننا وإن كنّا نجد فى اللغة العربية والتراث مصطلح المدينة والمدنية فإن تعبير «المواطنية» الذى شاع استخدامه لترجمة Citoyenneté يخرج عن «المدينة» و«المدنى» ويستعير تعبير المواطن كأساس للاشتقاق، وهذا أمر لا يعكس إشكالا لغويا، وإنما أيضا إشكالا مفاهيمياً فى المصطلح(١)، لأن مصطلحى المواطنية والمواطن قد ارتبطا فى تاريخنا بنشأة الدولة القطرية الوطنية.

وبصرف النظر عما يطرحه ترجمة هذا المصطلح من إشكالات لغوية أو مفاهيمية حسب تقدير بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع فإن المجتمع الأهلى يوازى فى استعماله مصطلح المجتمع المدنى ثمّ إن الاستعمالات الأولى التى ظهرت لدى بعض المفكرين أمثال سبينوزا وجون لوك ورسو تفيد بأن المجتمع المدنى هو عامة كل ما هو خارج فضاء الدولة. فهو يحمل فى ذاته معنى سياسياً بما هو فضاء ممارسة واختبار للحريات المدنية والسياسية. ففى عمقه

يعبّر الإنسان عن مواطنيته. إن مصطلح المجتمع المدنى قد ازداد رواجاً إثر انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، هذا الانهيار الذى أتاح بروز وضعية جديدة أهم ما يميزها عالمية النموذج الديمقراطى الغربى من ناحية، ومن ناحية أخرى عولة الاقتصاد أو اقتصاد السوق. ينطوى المجتمع المدنى على ثلاث مقومات أساسية.

- «فهو يتكون بالإرادة الحرة لأفراده الذين ينتظمون لغاية تحقيق مصلحة أو الدفاع عنها».

- وهو التنظيم الجماعى الذى يضم أفرادا اختاروا العضوية الإرادية بناء على أرضية عمل متضمنة فى الميثاق الذى يؤطّر النشاط الجماعى ويمثل الأهداف المشتركة.

- وهو ركن أخلاقى، سلوكى ينطوى على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين. فالمجتمع المدنى هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام[٢]: «فهو مجتمع عضويات ارتكز فى نشأته على مفهوم «الخيرية والرعاية الاجتماعية اللذين يمثلان المنطلقات الرئيسية لهذا القطاع بتعبير من د. أمانى قنديل.

يحيلنا إذن مفهوم المجتمع المدنى إلى موقف نظرى يقرّ صراحة بمجموع المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والروحية لجماعة ما. فهو تعبير عن وجهة نظر المحكومين إلى الحكم والمجتمع. وهو منبع نظرى يفيدُ التوجهات الكبرى فى المجتمع فى خصوص المشاركة، والعمل، والفعل الاجتماعى والسياسى. فالعمل الأهلى توصيف لطبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة.

وهو فعل مشاركة لإدارة الشأن العام وهو بهذا المعنى «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[٣]» إن مجموع التنظيمات التطوعية التى لا تستهدف الربح شديدة الارتباط اليوم بمفاهيم أخرى كالتنمية والديمقراطية، فهى عبارة عن نسيج اجتماعى يتموضع فى متن موروث حضارى وضمن قيم فكرية وثقافية تتجذر فى الماضى وتستشرف المستقبل، متفاعلة ومتطورة مع عالمية القيم والتمثلات من ناحية، ومن ناحية أخرى متأصلة فى الكيان المجتمعى لتعبر عن حاجاته ومتطلباته.

فالتغييرات التى يشهدها القطاع الأهلى فى مجمل البلاد العربية هى «فى جانب كبير منها انعكاس لتغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية وأحيانا سياسية (توجه بعض هذه الأقطار نحو التعددية السياسية)(٤)، ولا يمكن إغفال أن التغيير الذى لحق بهذا القطاع هو فى جزء منه امتداد لاتجاهات عالمية أبرزت تصاعد وزن القطاع الثالث فى كافة دول العالم،. كما أبرزت دور المنظمات غير الحكومية الدولية فى تعاملها مع مشكلات السكان والبيئة والفئات المحرومة أو المهمشة، وقضايا حقوق الإنسان، وغير ذلك».

إن ظاهرة المؤسسات الأهلية أو ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية قد تشكلت فى بدايتها محليا فى شكل جمعيات وروابط ونقابات وأندية، ثم تطورت مع تطور النظم السياسية، فهى نتاج لسيرورة تاريخية عبر خلالها الفاعل الاجتماعى عن مسعاه الدائم للتحرر والانعتاق الاجتماعى وعن رغبته فى المشاركة الفاعلة فى بناء مجتمع تراعى فيه الحقوق الأساسية. وقد تطورت حركة هذه المنظمات بفضل ارتقاء الوعى الإنسانى الذى بلور فى صياغة فكرية ترجمتها برامج وأهداف هذه المنظمات التى اكتسبت دورا متعاظما فى التنظيم الدولى الراهن من حيث تنامى عددها ومن حيث تأثيرها المتفاوت فى قرارات الحكومات.

هذه المؤسسات الأهلية التى تتأسس بمبادرة أهلية والتى تمثل نسقاً جماعياً من الفعل الاجتماعى الذى تتداخل فيه المشاريع الفردية والجماعية والذى تتأسس فى إطاره علاقات اجتماعية قائمة على أساس التضامن والاتفاق تشكل اليوم حالة تنوع واختلاف وتعدد. تنوعها وتعددها يجعلها تتكامل من حيث الأنشطة والبرامج، وهى بذلك تساهم مساهمة فعالة فى البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع. بيد أن ماهية أو هوية هذه المؤسسات تتحدد فى متن العلاقات الراهنة بين الدولة والمجتمع إذ نجد جملة من الخصائص التى تسهم بشكل جوهرى فى تحديد هويتها. فهى كظاهرة اجتماعية تعرف ضمن مجال نشاطها الاجتماعى والسياسى، وفى إطار علاقات صراع أو تبادل مع مختلف الفاعلين السياسيين الذين خارج دائرتها. فالذى يجب أن يبرز هو أهداف واشتغال هذه المؤسسات. ففى متن هذه الأهداف كصيغ عملية لمجموعة الأفكار والتوجهات تكتسب المنظمة غير الحكومية هويتها. فالمنظمات غير الحكومية بما هى تعبير تنظيمى ثان - إلى جانب الأحزاب - للمجتمع المدنى هى فى ذات اللحظة نتاج لتنامى الوعى لدى المجتمعات.

وهى فى حد ذاتها تعبير عن الاختلاف والتنوع والتعدد فهى تتكون من أفراد أو مجموعات يجمعهم مبدأ مشترك. ويتأطر هذا المبدأ ضمن مشغل عام أو فلسفة عامة تستقى جذورها من حراك اجتماعى مخصوص وهو ما سنحاول إبرازه فى معرض تناولنا لدراسة حالة ثلاث جمعيات غير حكومية فى تونس بعد تبيان موقعها ضمن النسيج الجمعياتى، وفى متن مقاربتنا للواقع الذى أنتجها وللقوانين التى نظمتها.

إن النسيج المتشابك والمتنوع لهذه المنظمات يحمل فى ذاته مضموناً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. فلئن كان مفهوم «الخيرية» و«الرعاية الاجتماعية» يمثلان المنطلقات الرئيسية لهذا القطاع فإن التنمية والمشاركة الشعبية ورغبة المواطن فى المساهمة فى صنع القرار كمقاربات نظرية هادفة إلى تطبيقات عملية ضاعف حجم هذا القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بهذا القطاع حديث نسبياً، وهذا ما يفسر غياب المعطيات الدقيقة التى يمكن من خلالها تحديد وقياس وزن هذا القطاع فى العملية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. ففى تونس مثلا بدأ الاهتمام بهذا القطاع من خلال بعض البحوث النادرة التى سبرت الماضى لتكتشف جذور هذا القطاع قبل فترة الاستقلال، واقتصرت بعض البحوث الأخرى على دراسة قانون الجمعيات ولم يتجه الباحثون إلى دراسة هذا القطاع من حيث رصد تطوره وفهم مشاغله ودراسة قيمته الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يفسر غياب المعطيات والبيانات بالإضافة إلى غياب التقارير الحكومية التى تبرز مكانة هذا القطاع فى متن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها البلاد.

وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها في تونس، وهذا ما يفسر الصعوبات الكثيرة التي تعرض لها البحث أهمها:

- نقص البيانات والإحصاءات العامة والمتعلقة بالإسهام الاقتصادى والاجتماعى للجمعيات فى تونس.

- إن المشتغلين بهذا القطاع والمسئولين عنه لا يزالون يحترزون من الإدلاء بتصريحات خاصة بالميزانية وبالمصاريف وبمعدلات الدخل الشهرى للعاملين فيها. ثم إن العمل التطوعى المرتبط بآنية النشاط وباختلاف المقاربات فى خصوص التنظيم الداخلى للجماعة (أى الجمعية) من حيث سيرورة العمل اليومي ومواكبة الحياة اليومية للجمعية جعل من هذه الجمعيات فضاء نقاشات وصراعات أثرت على حجم العضوية فيها وعرقلت عديد الإنجازات

فأغلب الجمعيات فى تونس تفتقد لبنك معلومات حول نشاطاتها ولدراسات تقييمية لدورها وإسهاماتها، وهذا يضفى صعوبات أخرى للبحث.

- لقد خوّل تصنيف الجمعيات الذى وضع بمقتضى قانون ٢٢ أبريل ١٩٩٢ تقسيم الجمعيات إلى فئات متعددة تخضع كل فئة إلى إدارة معينة فمثلا الجمعيات التنموية وإن كانت تتعامل مع إدارات ووزارات متعددة إلا أنها تخضع لإشراف وزارة التنمية الاقتصادية. أما الجمعيات الخيرية والإسعافية فإنها تخضع لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية. هذا التقسيم للجمعيات حسب مجالات اختصاصات الإدارات والوزارات جعل المعلومات مشتتة حول الجمعيات، إضافة إلى عدم امتلاك الوزارات المشرفة لمعلومات تخص كل الجمعيات الموجودة ضمن التصنيف التابع لاختصاصها فهى عادة ما تمتلك معلومات قليلة حول الجمعيات التى تتعامل معها فى إطار علاقة شراكة من خلال تمويل بعض المشاريع. هذا التشتت وهذه الندرة فى خصوص المعلومات تمثل صعوبة حقيقية لمعرفة حجم إسهام هذا القطاع اقتصاديا واجتماعيا.

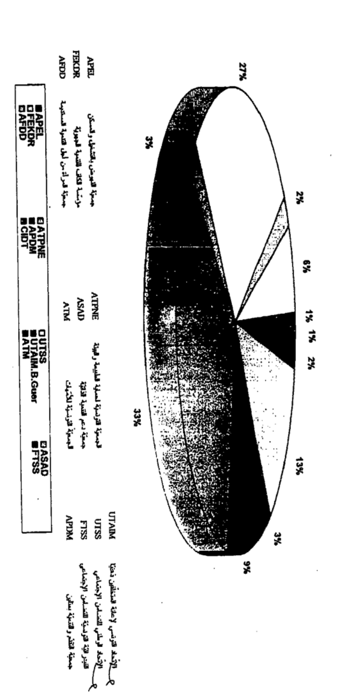
وتجدر الإشارة إلى أنّ وزارة التنمية الاقتصادية قد نظمت يوما استشارياً بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٩٣ حول مساهمة المنظمات غير الحكومية فى برامج التنمية الجهوية وهو اللقاء الثانى مع الجمعيات التى تعنى بالتنمية المندمجة والمستديمة. فاللقاء الأول كان سنة ١٩٨٨ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، وتناول بالدرس أوجه تدخل الجمعيات غير الحكومية للنهوض بالمناطق الفقيرة.

إن تنظيم اليوم الاستشارى لسنة ١٩٩٣ يعتبر «خلقة جديدة فى مسار دعم التعاون والتكامل بين مختلف الأطراف والهياكل المهتمة بالتنمية.. ذلك أن المخطط الثامن للدولة قد أعطى مكانة بارزة للعمل الجمعياتى فى نطاق تكامل الأدوار بين القطاعات، العام منها والخاص وكذلك الجمعياتى فى مجال النهوض بالمناطق التى تواجه صعوبات هيكلية.

هذا وقد أحدثت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية صندوق المساهمة فى تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتعاون الاقتصادى والفنى بتونس (USAID). وقد ساهم هذا الصندوق فى تمويل بعض المشاريع وهذا ما نتبيّنه من خلال الشكل الموجود فى الصفحة الموالية:

أحدث هذا الصندوق بمقتضى اتفاقية وقعت بين الدولة التونسية والوكالة الأمريكية

رسم بيانى يوضح توزيع
قروض الصندوق إلى الجمعيات

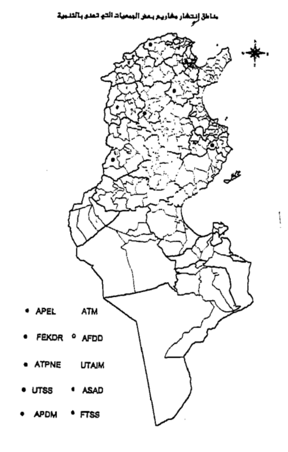


للتعاون الاقتصادى والفنى سنة ١٩٩١ وبمقتضى هذه الاتفاقية وضع على ذمة مشاريع المنظمات غير الحكومية مبلغ مالى قدره مليار وثمانية مائة وتسعة وستون ألف دينار وتسعمائة وخمسون مليما. يتدخل الصندوق بالمساهمة فى تمويل المشاريع المنجزة من طرف المنظمات غير الحكومية بإسناد منحة تمثل ٣٠٪ من كلفة المشروع على ألا تتعدى قيمتها مائتين وخمسين ألف دينار.

هذا وتوضح الخارطة الموجودة فى الصفحة الموالية مناطق انتشار مشاريع بعض الجمعيات التى تعنى بالتنمية والمستفيدة من خدمات الصندوق.

مناطق انتشار مشاريع

بعض الجمعيات التى تعنى بالتنمية



المبحث الأول

المنظمات الأهلية التونسية
إطارها العام وخصائصها البنائية

١ ـ الإطار القانوني والتشريعي :

يعود تأسيس الجمعيات الخيرية والطوعية في المجتمع التونسي إلى القرنين ١٨ و١٩ ذلك أن فلسفة الاجتماع بما هو وازع ذاتي للفرد يجد تحققه في الانتماء إلى جماعة تتفق على ضرورة التعايش والتضامن والتوحد. ضمن هذا المبدأ تم «ابتكار مؤسسة الأوقاف لتنظيم التكافل اجتماعياً وسياسياً، وبذلك أسهمت في تمتين العلاقات بين المسلمين، الشيء الذي جعل منها نظاما للمعاملات المالية الاقتصادية، طبع النظام العقارى وأثر في أساليب الإنتاج، بل كان لها دور في مختلف التحولات السياسية والتغيرات الاجتماعية لمختلف المجتمعات العربية والإسلامية حتى منتصف القرن العشرين(٥). وتجدر الإشارة الى أن تكثف حركة تأسيس الجمعيات في تونس كانت في أواخر القرن التاسع عشر. إذ صدر أول أمر على تنظيم الجمعيات بالرائد التونسي في ١٥ سبتمبر ١٨٨٨ وقد تضمن هذا القانون شرط موافقة الدولة على تأسيس الجمعية مع شرط ثان يحجر خوضها في أي من القضايا السياسية والدينية. وفي ١٩٢٢ تم إصدار الأمر العلي الخاص بالعمل الجمعياتي والذي يشدد الرقابة على مصادر الجمعيات المالية ويضبط أوجه صرف المال المخصص للدعم.

تواصل العمل بهذين الأمرين إلى سنة ١٩٣٦ حيث صدر قانون ٦ أوت ١٩٣٦ الذي دعم الهوية الوطنية للجمعيات، وحرر نسبياً مبادرات تأسيسها والنشاط بها، بمقتضى هذا القانون أصبح تأسيس الجمعيات يتم بمجرد إعلام السلطات بإنشائها. كما تم تنظيم الملكية المالية والعقارية التي تتمتع بها الجمعيات(٦).

وفي ٧ نوفمبر ١٩٥٩ صدر قانون تونسي ينظم الجمعيات في مرحلة تاريخية

اتسمت بمرحلة الاستقلال والبناء الوطنى فكان أن أخضعت الدولة الجمعيات إلى المراقبة المباشرة لها. وذلك انسجاما لما تتطلبه المرحلة من متطلبات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعتبر هذا القانون متأخرا نسبيا عن القانون الذى سبقه (أى قانون ٦ أوت ١٩٣٦) على اعتبار تقييده لحرية المبادرة فى تكوين الجمعيات. تواصل العمل بهذا القانون إلى غاية ٢ أوت ١٩٨٨ تاريخ التنقيح الذى عقب التحول السياسى الذى شهدته تونس إثر إعلان ٧ نوفمبر ١٩٨٧ .

بمقتضى هذا التنقيح تم منع مراكمة نشاط سياسى بأخر جمعياتى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبح تأسيس الجمعيات يخضع إلى نظام الإعلام بإنشائها وهو من هذه الزاوية قريب من قانون ٦ أوت ١٩٣٦ فسح هذا القانون المجال واسعا لإنشاء مجموعة كبيرة من الجمعيات سنتبينها من خلال الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

السنة	عدد الجمعيات
١٩٨٨	٥٢٧
١٩٨٩	٨٦٣
١٩٩٠	١٤٥٥
١٩٩١	٤٠٠
١٩٩٢	٩٦
١٩٩٣	٢٣٧
١٩٩٤	٥١٧
١٩٩٥	٢٠٧
١٩٩٦	٢٤٩
١٩٩٧	١٣٦
المجموع	٤٦٨٧

إثر القانون عدد ٩٠ المؤرخ فى ٢ أغسطس ١٩٨٨ نشأت إذن ٤٦٨٧ جمعية، هذا وقد أصدرت وزارة الداخلية التونسية قرارا يقضى بأن تعلم الجمعيات السابقة النشأة للقانون السابق ذكره بوجودها وبمجال نشاطاتها، فكان عدد الجمعيات التى أعلمت عن استمرار نشاطها ١٩٧٦جمعية. فيصبح بالتالى عدد الجمعيات فى تونس ٦٦٦٣ جمعية (إلى غاية ١٩٩٧) وقع تصنيف نشاطاتها بمقتضى قانون عدد ٩٢ - ٩٥ المؤرخ فى ٢ أبريل ١٩٩٢ وفقا للجدول رقم (٢) :

مجال النشاط	العدد
١ - جمعيات نسائية	٧
٢ - جمعيات علمية	٢٠٩
٣ - جمعيات ثقافية وفنية	٦٤٩
٤ - جمعيات خيرية واسعافية واجتماعية	٢٥٢
٥ - جمعيات تنموية	١٧٨
٦ - جمعيات ودادية	٣٨٦
٧ - جمعيات ذات صبغة عامة	٥٠
المجموع	١٧٣١
٨ - جمعيات رياضية	٩١٨
٩ - جمعيات العمل التنموية فى المدارس وهى جمعيات مدرجة ضمن الجمعيات الثقافية والفنية.	٤٠١٤
المجموع العام	٦٦٦٣

هذا التصنيف وضع لغاية تسهيل تعامل الجمعيات مع الجهات الحكومية المعنية ذلك إن كل وزارة بها إدارة تعنى بالجمعيات الراجعة لها بالنظر.

تتوزع هذه الجمعيات حسب التصانيف والولايات واستنادا إلى بيانات وزارة الداخلية المؤرخة فى ١ يونية ١٩٩٧ حسب الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافى للجمعيات
حسب التصانيف والولايات. (يونية ١٩٩٧)

العدد الإجمالي: ٦٦٦٣

المجموع	ثقافية وفنية	رياضية	علمية	تنموية	ودادية	خيرية اسعافية	ذات صبغة عامة	نسائية	المجموع
تونس	٤٩٧	١٨٧	١٤٢	٩٢	٢٥١	١١٢	٣١	٥	١٣١٧
أريانة	١٦٩	٣٨	٥	٥	٩	٢٠	١	١	٢٤٨
بنعروس	١١٤	٣٢	١	٣	٦	٣	١	.	١٦٠
بنزرت	٢٤٩	٦١	١	٩	١٠	٣	٤	.	٣٣٧
زغوان	٩١	١٣	.	٤	١	٣	.	.	١١٢
نابل	٢٧٤	٦١	٢٢	١	٢	٣	٤	.	٣٦٤
باجة	١١٠	٢٧	١	.	٦	٧	.	.	١٥١
جندوبة	١٩٢	٢٢	٢	٣	١	٣	.	.	٢٢٣
الكاف	١٦١	٢٤	١	٣	٣	٣	١	.	١٩٦
سليانة	١٦٧	١٧	.	١	٣	٢	.	.	١٩٠
سوسة	١٨٨	٦٦	٧	٦	٥	٦	.	.	٢٧٨
المنستير	١٩٦	٦٦	٥	٤	٧	٢	١	.	٢٨١
المهدية	٢٣٥	٣٨	.	٤	٥	.	١	.	٢٨٣
القيروان	٣١٥	٤٨	.	٣	١	٢٢	١	.	٣٩٠
القصرين	٣٤٢	١٧	١	٣	١	.	١	.	٣٦٥
صفاقس	٤٣٨	٨٥	١٦	٤	٥٧	٢١	١	١	٦٢٣
سيدى بوزيد	٢٩٣	١٧	.	.	١	١٣	.	.	٣٢٤
قفصة	١٥٤	١٦	١	٤	٨	٧	.	.	١٩٠
توزر	٤٩	٩	.	٢	١	٢	.	.	٦٣
قبلى	٧٠	١٠	.	٧	.	٣	١	.	٩١
قابس	٤٠	٢٨	١	١٣	٣	٨	٢	.	٩٥
مدنين	٢٣٨	٣٣	٣	٤	٤	٤	١	.	٢٨٧
تطاوين	٨١	٣	.	٣	١	٥	٢	.	٩٥
المجموع	٤٦٦٣	٩١٨	٢٠٩	١٧٨	٢٨٦	٢٥٢	٥٠	٧	٦٦٦٣

نتبين من خلال الجدول رقم (٣) ارتفاع انتشار الجمعيات الأهلية فى إقليم تونس (تونس، أريانة، بن عروس) حيث بلغ عدد الجمعيات ١٧٢٥ جمعية. هذا وتتوزع بقية الجمعيات على بقية ولايات الجمهورية وعددها ٢٠ ولاية. وتجدر الإشارة الى أن ثلثى الجمعيات تنشط فى الوسط الحضرى، وأن أغلبها جمعيات ثقافية، ودادية، وعلمية. هذا إلى جانب الجمعيات ذات الصبغة العامة وهى جمعيات تعنى بالبيئة وبحقوق الإنسان بالإضافة إلى الجمعيات النسائية. إذ يرتفع عدد هذين الصنفين فى العاصمة تونس. هذه الجمعيات هى قليلة أو منعدمة التدخل فى المناطق الريفية التى تطالها الجمعيات التنموية وجمعيات التأهيل والتدريب ومحو الأمية.

على هذا الأساس، «ثمة سمة مميزة مشتركة فى جميع المنظمات التطوعية الخاصة وهى افتقارها للتوزيع الجغرافى العادل. إذ يتركز الجانب الأكبر منها فى العواصم وغيرها من المراكز الحضرية، فى حين ينخفض تواجدها فى النجوع والقرى حيث الحاجة إلى خدماتها أكبر وأشد»(٧).

إن المتفحص فى الجداول السالفة الذكر يتبين خاصيتين اثنتين :

١ ـ يعود ارتفاع عدد الجمعيات فى تونس إلى الفترة التى عقبت تنقيح قانون ٧٧ نوفمبر ١٩٥٩ بمقتضى قانون عدد ٩٠ المؤرخ فى ٢ أوت ١٩٨٨ . إذ تضاعف عدد الجمعيات فى تونس ٣ مرات مقارنة مع الفترة التى سبقت التنقيح فقد سجلت العشرية الأخيرة نمواً مهماً للحياة الجمعياتية بما مكنه القانون من تسهيلات تخص إنشاء الجمعيات .

٢ ـ هيمنة جمعيات العمل التنموى المتواجدة فى المدارس والمصنفة ضمن الجمعيات الثقافية والفنية وعددها ٤٠١٤ . وتتمثل أهداف هذا النوع الجمعياتى المتفشى فى الحياة الجمعياتية التونسية فى :

- التنمية الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية بالمعهد أو المدرسة.
- تطوير العمل التربوى بالمعهد أو المدرسة وربطه بمتطلبات التنمية.
- صلة التعاون بين المعهد أو المدرسة والمحيط الاجتماعى والثقافى والاقتصادى.

- أو إشراك المحيط فى اتخاذ الإجراءات الضامنة لسير العمل المدرسى فى أحسن الظروف.

هى جمعيات متواجدة تقريبا بحساب المدارس الابتدائية ويديرها مديرو المدارس، وتهتم بالأساس بصيانة المدرسة وتكريم النجباء والتنشيط الثقافى داخل المؤسسة التربوية.

١ ـ بنية الجمعيات فى تونس ووظائفها :

شرع الدستور التونسى فى فصله الثامن حرية تكوين الجمعيات حسبما يضبطه القانون، ويعرف قانون الجمعيات التونسى فى مادته الأولى الجمعية باعتبارها «اتفاقاً لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم»، وهو تعريف يكاد تجمع عليه أغلب التشريعات العربية. وإن كان مقتبسا عن القانون الفرنسى الصادر فى ١ يوليه ١٩٠١ .

ثم إن قانون الجمعيات الذى ينظم هذا القطاع يلزم الأفراد المتعاقدين على إعلام وزارة الداخلية بإنشائهم جمعية عن طريق مطبوعة تسحب من مقر الولاية التى يعود إليها منشأ الجمعية، وتحتوى على اسم الجمعية وتصنيفها، ومقرها الاجتماعى وعدد أعضاء الهيئة المديرة وأسمائهم ووظائفهم والنظام الأساسى للجمعية وهو نظام موحد لا يختلف بين كل الجمعيات، فهو مستوح من قانون الجمعيات.

تتمتع الجمعية بصفة الشخصية المعنوية ولا يمنع القانون إمكان مراكمة الجمعية لأرباح أو أموال شرط ألا توزع هذه الأموال على أعضائها وتوظيفها يكون للصالح العام.

إثر الاعلام بانشاء الجمعية للإدارة صلاحية قبول أو رفض التأسيس وفى حالة الرفض يقع تفسير الأسباب بشكل ضاف ومستوف إلى الأشخاص المعنيين. أما فى حالة القبول فإن الإدارة تصمت لمدة ٣ أشهر لتعلم إثر ذلك المعنيين قبول التأسيس الذى يفترض أن يتم إدراجه فى الرائد الرسمى إثر الحصول على التأشيرة القانونية من قبل الأعضاء المؤسسين.

خصائص بنائية مؤسسية :

إن النظام الأساسى الموحد والتى تفرضه الإدارة على الجمعيات غايته توحيد التنظيم الداخلى للجمعيات فى تونس ضمن نمط واحد. هذا وللجمعية حق تنقيح هذا النظام وفق خصوصيتها واحتياجاتها وبناء على طلب كتابى صادر عن ثلثى أعضاء الجلسة العامة ولا يشمل التنقيح أى تغيير للعناوين الستة الموجودة فى القانون الأساسى الموحد وهى:

١ ـ التكوين.

٢ ـ التركيب ـ الاشتراك ـ الرفت ـ الموارد

٣ ـ النظام الإدارى

٤ ـ الجلسة العامة

٥ ـ تنقيح النظام الأساسى

٦ ـ حل الجمعية وتصفية مكاسبها.

إن البناء المؤسسي الذي يفرضه قانون الجمعيات في تونس ، والذي يمثل النمط السائد لوظائفية هذه الجمعيات مع اختلافات طفيفة وشكلية خاصة بكل جمعية ، بناء هرمي يحدد سلطات متراتبة داخل الجمعية .

يتكون هذا البناء بالأساس من الآتى :

١ - الجلسة العامة أو الاجتماع العام :

يحدد الفصل العشرون من النظام الأساسي الموحد تركيبتها ، فهي تشكل كل الأعضاء الذين دفعوا اشتراكاتهم السنوية ، وتعتبر الجلسة العامة صاحبة القرار السلطوي الأعلى داخل الجمعية ، فلها صلاحية تعديل أو تغيير قرارات الهيئة المديرة أو المصادقة عليها . كما أنها تتخذ القرارات اللازمة والضرورية والمتعلقة بالجمعية مثل الترخيص في شراء العقارات اللازمة وغيره .. ويضبط القانون الأساسي صلاحياتها وتتخذ القرارات فيها بأغلبية الثلثين ، وتجتمع مرة في السنة مع إمكان جلسة عامة خارقة للعادة بطلب من ثلثى الأعضاء .

وفي الجلسة العامة يتم تقديم تقرير أدبي متضمن لمختلف نشاطات الجمعية وتقرير مالي يقر الميزانية المتبقية بعد خصم المصروفات وإثبات الموارد .

٢ - الهيئة المديرة :

تدير الجمعية هيئة تنتخبها الجلسة العامة بصفة دورية كل سنتين أو ثلاث سنوات على أقصى تقدير ، وتتكون من ٧ أعضاء إلى ١١ عضواً ، وفقاً لحاجيات كل جمعية (لكل جمعية حرية اختيار عدد أعضاء هيئاتها) ، ويمكن للهيئة المديرة أن تتولى إدارة الجمعية نيابتان على التوالي على أن يتم التغيير في النيابة الثالثة .

أعضاء الهيئة المديرة أعضاء طوعيون ويجتمعون مرة في الشهر على الأقل . تضبط الهيئة المديرة التوجه العام للجمعية وتتابع انجاز المشاريع ، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين من مشمولاتها :

– وضع نظام داخلي للمنظمة أو الجمعية .

– فحص مطالب العضوية .

– إسناد صفة العضوية الشرفية .

– ضبط الأجور للعاملين .

– الأذن بكراء المحلات أو الأثاث اللازم للجمعية تحتوي الهيئة المديرة على ثلاث أو أربع مراتب قارة وهي :

– الرئيس .

– نائب الرئيس .

– الكاتب العام .

– أمين المال .

كل مصروفات الجمعية تكون معللة بتواصيل ويقع إمضاء الشيكات من قبل الرئيس وأمين المال .

وفي صورة تمتع الجمعية بدعم مالي من الحكومة ، فإنها ملزمة بتقديم تقرير مالي حول ميزانياتها ومصروفاتها إلي الجهة المعنية بالرقابة المالية ، التابعة لوزارة المالية . على

أن تعود الأموال التي لم تصرف في الأغراض المحددة لها إلى الخزينة العامة للدولة بعد انقضاء ١٠ أشهر من صرفها من قبل الدولة للجمعية .

بناء على ما تقدم ذكره ، يتضح بشكل ضافٍ البناء المؤسسي للجمعيات في تونس، وهو بناء ديمقراطي يرتكز على حرية الانتساب للجمعيات وحرية تكوينها واختيار أعضاء هيئتها المديرة بطريقة الاقتراع العام والسري والمباشر . إضافة إلى أن اتخاذ القرارات تتم على أساس مبدأ الأغلبية ، فيبرز بالتالي الهدف الأساسي لمكونات المجتمع المدني ، وهو توسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية . على هذا الأساس "إن الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات تعتبر مكوناً أساسياً لآليات عمل هذه المؤسسات من الداخل"(٨).

إن ديمقراطية وظائفية الجمعيات ، هي أحد المقاييس الرئيسية لمدى فاعليتها وجدواها ، ويشمل هذا البعد حيثيات إنشاء المنظمة وكيفية اختيار أعضائها ومؤسساتها وأشكالها التنظيمية ومدى انتظام اجتماعات أطرها ، إلا أن هذه المتغيرات غير كفيلة وحدها بمدنا فكرة واضحة عن دمقرطة DEMOCRATISATION اشتغالها وعن السيرورة الديمقراطية لصنع القرار داخلها ، لذلك إن «غلبة أسلوب الانتخاب لا يعني دائماً وجود أسس ديمقراطية حقيقية ، فكثيراً ما يكون الانتخاب شكلياً ؛ بحيث يؤدي إلى سيطرة نفس القيادات لسنوات طويلة ، حتى أن بعض المنظمات قد ارتبطت بأسماء رؤسائها مما سمي بظاهرة شخصنة المنظمات(٩).

فإذا اعتبرنا هذه المنظمات فضاءات تدرب على الديمقراطية والفعل الاجماعي ، فإن كل منظمة تخلق حالة تنوع ثقافي يتأثر بالمبادئ العامة للمنظمة وبمدى وعي أعضائها ومدى تعدد رؤاهم الفكرية .

على هذا الأساس الباحث المهتم بسؤال الديمقراطية وعن طريق الملاحظة بالمشاركة وعن طريق اختيار يشخص من خلال الثقافة التنظيمية diagnostic de la culture organisationelle يمكنه قياس مدى دمقرطة وظائفية المنظمة»(١٠).

إن سؤال الديمقراطية لما يمثله من أهمية ومن صعوبة في البحث يتطلب دراسة معمقة من ناحية ومن ناحية أخرى يتطلب تفحصاً دقيقاً لسؤال آخر شديد الارتباط به، وهو سؤال الاستقلالية . ذلك أن استقلال المنظمة المالي والإداري عن المؤسسات

الأيديولوجية الأخرى (دولة ، أحزاب ...) لا يعني ضرورة استقلاليتها ، لذلك وبرأينا أن الاهتمام بلغة الخطاب وبتحليل مضمونه سواء كان هذا الخطاب صادراً عن الجمعيات أو عن الهياكل الرسمية في محاولة لتتبع العلاقة بين ما هو خطاب رسمي وبين ما هو خطاب غير رسمي ومستقل ، سيمكننا من الوقوف عند أنماط التفاعل والتبادل ، وبالتالي سيمكننا من التعرف عن نسق تطور المجتمع ونسق تفاعلاته وتبدلاته التي قد لا تكون لها دلالة ظاهرة أو بارزة .

خصائص اجتماعية وسياسية عامة في تونس :

بلغ عدد سكان الجمهورية التونسية سنة ١٩٩٤ ، ٧١١, ٧٨٥, ٨ مليون نسمة وتقدّر نسبة النمو الديمغرافي بـ ١٧٢٪ ، وهي أقل نسبة في القارة الأفريقية ويقطن ٦١٪ من السكان في المدن . كما ارتفع معدّل الحياة المؤمل بتونس من ٥٠ سنة عام ١٩٥٦ إلى ٧١,٣ سنة عام ١٩٩٦ . كما انخفض معدل وفيات الأطفال من ٦٠ إلى ٣٢ بالألف ، وتقلصت في الآن ذاته نسبة الفقر من ٣٣٪ سنة ١٩٦٧ إلى أقل من ٦٪ سنة ١٩٩٦[١١]. هذا وقد قطعت البلاد شوطاً مهماً في مجال محو الأمية التي كانت إحدى النقاط الرئيسية في البرامج التنموية التي أعدتها تونس منذ فجر الاستقلال إذ بلغ عدد الأميين حوالي ٢,١٨٠,٠٠٠٠ ألف شخص في نهاية ١٩٨٩ أي ما يمثل ٣٧,٢٪ من مجموع السكان فوق العشر سنوات .

وتجدر الملاحظة أن إحصاءات ١٩٨٩ التي أقرت معدل ٣٧,٢٪ للأمية في تونس قد أشارت إلى ارتفاع في نسبة الأمية في صفوف الإناث حيث إن ٤٨,١٪ منهن أميات مقابل ٢٦,٣٪ ، ذكور هذا وترتفع نسبة الأمية في مناطق الشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي وتقل في إقليم تونس والشمال الشرقي والوسط الشرقي والجنوب الشرقي للبلاد .

المبحث الثاني
دراسة الحالة بين التنوع والاختلاف

يتجه منهج دراسة الحالة إلى جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة : والوحدة في هذا البحث ثلاث منظمات غير حكومية مختلفة المجال ومتنوعة النشاط .

خضع اختيار الجمعيات موضوع دراسة الحالة إلى الاختيار العمدي بناء على معيارين مهمين :

- تنوع النشاط .
- تنوع البعد الجغرافي .

هذا وقد استند الاختيار إلى المؤشرات التالية :

- هي منظمات معروفة بحجم استثماراتها وتنوع أدوارها .
- هي منظمات كبرى وقديمة النشأة .

فجمعية النهوض بالتشغيل والمسكن تعتبر من أقدم الجمعيات التنموية في تونس ، لقد عوضت هذه الجمعية جمعيتين أرلنديتين كانتا بتونس وهما اللجنة الوطنية الأرلندية لإعانة تونس ومؤسسة الحقوق العالمية Fondation de mise en oeuvre des droits universels.

أما جمعية التنظيم العائلي ، فهي أول جمعية تعنى بمجال التنظيم الأسري ، بل هي الجمعية الوحيدة ثم إنها تنتشر في كامل ولايات الجمهورية .

في حين جمعية أصدقاء وأولياء المعاقين وإن كانت نشأتها حديثة نسبياً إلا أنها معروفة بانتشارها الجغرافي وبمجهوداتها ونشاطاتها في مجال النهوض بالمعاقين ذوي الإعاقات الخفيفة وادماجهم اجتماعياً وتربوياً .

(دراسة الحالة الأولى)

جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن الريفي APEL

١ - تعريفها مجال نشاطها واستراتيجية عملها :

هي جمعية تونسية تأسست في ٧ جانفي ١٩٧٢ وتحصلت على التأشيرة القانونية من طرف وزارة الداخلية في ٣ يولية ١٩٧٢ نقحت قانونها الأساسي سنة ١٩٨٧ ومنحت سنة ١٩٨٠ صفة "جمعية ذات مصلحة قومية" لما تقوم به من عمل جدي لفائدة ضعاف الحال في المناطق الريفية المنعزلة ، كما حصلت سنة ١٩٩٨ على الصفة الاستشارية المتخصصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة .

اختارت هذه الجمعية ميدان التنمية كمجال عمل لها ورسمت لذلك أهدافاً تنصهر كلها في سبيل التنمية البشرية بدءاً بضمان القوت اليومي للمواطن إلى تأهيله فيما بعد ليصبح عنصراً اقتصادياً فاعلاً داخل منظومته المحلية والجهوية . تنشط هذه الجمعية في المناطق الجبلية والغابية المنعزلة بولايات الشمال الغربي للبلاد التونسية وذلك لما تتميز به هذه المناطق من كثافة سكانية مرتفعة وبنية أساسية متواضعة وموارد اقتصادية ضعيفة .

ترمي أهداف برامج التنمية التي تنجزها هذه الجمعية إلى :

– تحسين ظروف عيش الفئات المستهدفة وتوفير المرافق الضرورية كالماء الصالح للشراب ، وإقامة المسالك وتهيئتها وإحداث المستوصفات والمدارس وتوسيعها وترميمها .

– دعم التشغيل وخلق مواطن التنمية قصد تحسين دخل الأسرة وضمان حد أدنى لنفقاتها وذلك على المستويين الفلاحي والحرفي .

– تمكين المنتفعين من تلقي تكوين تطبيقي في الميدان الفلاحي بصفة مكثفة بمركز الجمعية أو على أراضي المنتفعين بصفة مكثفة بمركز الجمعية أو على أراضي المنتفعين أنفسهم ، وفي الميدان الحرفي أيضاً كحفر الآبار والتكوين في البناء وإصلاح المعدلات الفلاحية .

– هيكلة الفئات المستهدفة وتأطيرها ضمن منظمات محلية ذات صيغة اجتماعية واقتصادية (تعاضديات ، منشآت صغرى ، هيئات تنموية ، مجالس قرى ..) .

تتمحور أهداف الجمعية كلها حول مبادىء التنمية الذاتية والمستديمة ، النهوض بالمرأة وحماية البيئة والمحيط ، أولت هذه الجمعية اهتماماً بالغاً منذ مطلع الثمانينيات للمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة باعتبارها العنصر الثابت والفعال في اقتصاد الأسرة ولهذا الغرض خصصت أنشطة متميزة ومتنوعة لتهيئ المرأة للعب دور فاعل للنهوض بالنساء الريفيات .

تتوخى هذه الجمعية استراتيجية واضحة وعلمية ، إذ تقوم بدراسة وإنجاز مشاريع تنموية مندمجة غالباً ما تسبق بمشاريع ظرفية صغرى يتسنى من خلالها ربط الصلة بالمواطنين وتشخيص مشاكل المنطقة وسكانها .

إثر انتهاء المشاريع الصغرى تنطلق التحضيرات لدراسة المشاريع الكبرى بإجراء بحوث اقتصادية واجتماعية معمقة تشمل كل الأسر في منطقة التدخل وبمشاركة كل المنتفعين في جميع المراحل . (البحث الميداني ، تحديد الأنشطة ومناقشتها ، الدراسة ، الإنجاز ، ما بعد الإنجاز ، التقييم والمتابعة) على أن مساهمة المنتفع تبقى الشرط الضروري واللازم للانتفا ع بمشاريع هذه الجمعية ، وذلك ضمن فلسفة عامة لعمل هذه الجمعية تنبذ التواكل وذهنية الاتكاء على الغير . وتعتبر هذه النقطة مهمة جداً لما تمثله من تأهيل للمواطن وتحميله المسئولية ، فهو ليس في موقع المحتاج الذي يمد يده إلى الجمعية وإنما في وضع المشارك والمساهم فهو طرف في العملية التنموية بما في ذلك التنمية الذاتية له . وفي هذا الصدد تقوم الجمعية بتأطير منتفعيها والإحاطة بهم عن طريق إحداث تنظيمات اقتصادية كالتعاضديات والمنشآت الصغرى وتنظيمات مدنية أطلق عليها لجان محلية للتنمية ، فهي توفر للفرد مجالاً حقيقياً يمارس فيه الاضطلاع بمسئولياته وواجباته نحو المجموعة التي يعيش فيها وتشكل هذه التنظيمات فرصة سانحة للمواطنين من أجل التمتع بحقوقهم الأساسية .

استطاعت هذه الجمعية إلى تاريخ ٥ يوليه ١٩٩٦ :.

– احداث ما يزيد على العشرين تجمعاً سكانياً .

- الإحاطة بما يناهز ٣٠,٠٠٠ منتفع بصفة مباشرة وغير مباشرة .
- بعث ودعم أكثر من ٦٠٠٠ وسيلة تنمية (مواطن شغل) .
- إنجاز في إطار شراكة مع المستهدفين مساكن ومدارس ومستوصفات ومركز توليد ومراكز تكوين للفتاة الريفية وعشرات الكيلومترات من المسالك وبناء معابير على الأودية .
- تهيئة العديد من العيون (عيون ماء) .
- حفر الآبار (تهيئة وحفر وتنقيب) لتوفير مياه الري .
- بعث مئات الهكتارات من الزراعات العلفية والأشجار المثمرة وحماية مساحات شاسعة من الانجراف .

تندرج كلّ هذه المشاريع في إطار البرامج التنموية للبلاد وتتطابق مع توجهات المخططات الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجمعية التي تعتبر من أقدم الجمعيات في تونس التي تطرّقت إلى موضوع التنمية ، تعمل وبتنسيق وتعاون مستمر مع السلطة الجهوية والمحلية ، خاصة منذ أن تمّ الاعتراف بها كجمعية ذات مصلحة قومية ، سنة ١٩٨٠ .

هذه الصفة التي منحت لعديد من الجمعيات بتونس ، تجعل الجمعية تحت الإشراف المباشر للدولة . وبناء على ذلك ، تصبح كل ممتلكات الجمعية مسجلة باسم الدولة ، إضافة إلى أنها لا تستطيع قبول الهبات إلا متى حصلت على ترخيص مسبق من وزارة الداخلية . كما تعفي كل الهبات من آلات وغيره من الضرائب الجمركية .

مراحل تطورها :

عرفت جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن الريفي أربع مراحل لتطورها :

- **المرحلة الأولى** : كانت سنة ١٩٧٤ ؛ حيث ركزت الجمعية عملها حول التنمية الريفية المندمجة .
- **المرحلة الثانية** : سنة ١٩٨٢ ، وتمثلت في ادماج المنتفعين في عملية التنمية الذاتية.
- **المرحلة الثالثة** : سنة ١٩٨٨ ، وتمثلت في اقحام ودعم المقاربة الاشتراكية، المساهمة Approche Participative بتحميل المنتفعين مسئولياتهم وبلورة فكرة الاعتماد على الذات للنهوض والنجاح .

المرحلة الرابعة : سنة ١٩٩٤ ، تميزت هذه المرحلة ببروز ديناميكية حقيقية للتنمية إذ وقع الاستعاضة عن مصطلح دعم "وسائل العيش" ، بمصطلح دعم "وسائل التنمية" ، ففي هذه المرحلة أعادت الجمعية صياغة استراتيجية عملها ، فأقحمت اعتبارين ضمن اهتماماتها :

(الأول) اعتبار المرأة العنصر الاقتصادي الفاعل في الأسرة ، وخاصة أن مناطق تدخل الجمعية تتميز بارتفاع نسبة المهاجرين والنازحين من الرجال ، فالمرأة هي العنصر الاقتصادي القادر في هذه المناطق .

(الثاني) الاهتمام بحماية البيئة ونوعية المواطنين بذلك .

٢ - تمويلها :

إن المشاريع التي تقوم بها الجمعية ، تلقى دعماً مالياً من الدولة ، أي من وزارة التنمية الاقتصادية بنسبة ٣٠٪ و٥٠٪ من تمويل المشاريع عن طريق المنظمات الممولة والاتحاد الأوروبي ، و٢٠٪ من كلفة المشاريع تساهم بها الفئات المستهدفة عن طريق أيام العمل أو المساهمات العينية من مواد أولية ، ذلك أن فلسفة الجمعية تقوم على مبدأ الشراكة الفعلية مع الفئات المستهدفة .

تقدّر قيمة تجهيزات الجمعية المتكونة من فرع رئيسي مقره في العاصمة تونس (إيجار) و٦ فروع جهوية (ملك) بـ ٧٦٧ ألف دينار وتقدّر الميزانية السنوية مليار مليمات تونسي .

هذا وقد بلغ عدد إنجازات الجمعية حتى سنة ١٩٩٧ ما يقارب الثلاثين مشروعاً بتكلفة جملية قدّرت بحوالي ١٣ مليار مليمات تونسي ، منها تسعة مليارات مليمات بالعملة الصعبة ، وهذا يوازي ٣٥٪ تمويلات تونسية عن طريق مجالس الولايات و٦٥٪ عملة صعبة جلبتها الجمعية من المنظمات الممولة الأجنبية .

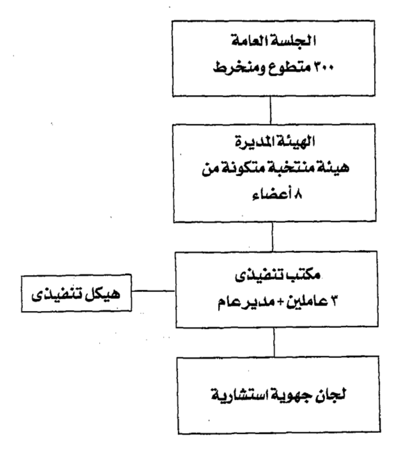
والجدير بالملاحظة أن العلاقات التي تربط الجمعية بمختلف المنظمات غير الحكومية بالدول التي نخص بالذكر منها هولندا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا والسوق الأوروبية المشتركة وكندا . تقوم على دعم التنمية بالبلاد التونسية حسب اتفاقات دولية مبرمة مع كل هذه

الأطراف دون شروط مسبقة سياسية كانت أو عقائدية تقوم APEL حالياً بانهاء نواة لمستشفى محلي ومسكن وظيفي ، بمنطق جومين ولاية بنزرت وتقدر قيمة المشروع بـ ١٧٢ ألف دينار . هذا وتفيد البيانات التي حصلنا عليها عند استجواب المسئول الإداري للجمعية أن قيمة المصروفات الجارية سنة ١٩٩٧ تقدر بمليار و٧٠٠ ألف دينار، منها ٢٥٪ مصاريف قارة خاصة بالإدارة وبالأجور (١٥ بالمائة اعتمادات تصرف و١٠ بالمائة تصرف للمؤسسات والمنظمات المحلية التابعة لمشاريع الجمعية) .

٣ - تنظيمها الإداري :

تتكون جمعية APEL من حوالي ١٠٠ متطوع، وتشغل هذه الجمعية حوالي ٦٠ موظفاً وعاملاً منهم ٤٥ موظفاً سام ومتوسط ذوي اختصاصات متعددة (إداريين ، مهندسين ، فلاحيين ، أطباء بيطريين – مرشدات اجتماعيات ومرشدات فلاحيات) ، وتتراوح الأجور بين ٢٠٠ دينار ١٢٠٠ دينار تونسي ، وتضم الجمعية إلى جانب الأعضاء المتطوعين والأعضاء العاملين ، أعضاء مرجعيين أي خبراء وأعضاء منخرطين مما يجعل العدد الإجمالي لأعضائها يفوق ٣٠٠ عضو ، تعتمد الجمعية على هيكلين وظيفين منبثق أحدهما من الآخر وتتكامل وظائفهما وهما الآتي بيانه حسب الشكل ١ ، ٢ :

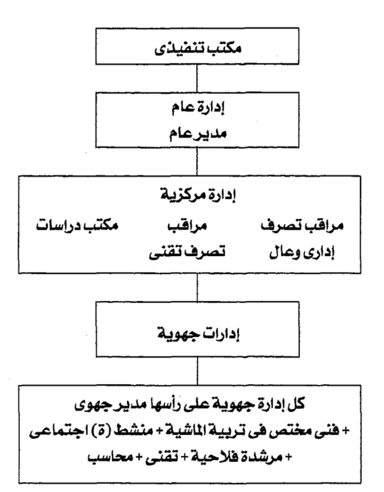
الشكل الأول
هيكل عام
Organigramme général



الشكل الثانى

هيكل تنفيذى

Organigramme d’exécution



يرتكز عمل هذه الجمعية على المهنيين الذين يبلورون المشاريع ويتابعون الانجاز ويقومون بالتقييم ، ويعملون بصفة مباشرة مع الفئات المستهدفة .

وتضبط الهيئة المديرة التوجهات الكبرى في المنظمة كاختيار مناطق التدخل وتصادق على البرامج التي يعدها المكتب التنفيذي والمتعلقة بالتقديرات المالية للمشاريع، تعمل الهيئة المديرة في تناغم مع المكتب التنفيذي ، إذ تسهّل الإجراءات التنفيذية مثلاً.

بيد أنه من الأهمية بمكان أن نركز على الطابع الوظيفي للمنظمة والذي يعتبر منحى جديداً وتوجهاً جديداً لعديد الجمعيات ، خاصة منها التنموية ، هذا الطابع الوظيفي يعطي الباحث انطباعاً أنه بصدد مطالعة شركة تشتغل لتحقق برامج تنموية غايتها النهوض بالمواطن وإشراكه في مشاريع ذات منفعة اقتصادية والخوض في هذا الموضوع يحتاج دراسة أعمق تستهدف كل المتنفعين بخدمات هذه الجمعية ، إضافة إلى معايشة الجمعية ورصد ديناميكية اشتغالها .

(دراسة الحالة الثانية)

جمعية أولياء وأصدقاء المعاقين

١ - تعريفها ومجال نشاطها :

تأسست سنة ١٩٨٥ ، وهي جمعية تعنى بتربية الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة (المعاقين الفقراء وضعاف الحال) ، تهتم بالتربية المبكرة لهذه الفئة بإمكانية إدماجهم التربوي والاجتماعي والاقتصادي وتحسيس المحيطين بهم من أولياء ورأي عام، بمشاكلهم الخصوصية .

تركز الجمعية اهتمامها على دعم :

- الاستقلالية الذاتية للمعاق والاكتفاء الذاتي .
- تواصله مع الآخر .

وفي هذا الصدد تتمحور أنشطة الجمعية حول تربية الحواس والذاكرة والتربية الجسدية والحركية الذهنية ؛ إضافة إلى تأهيل هذه الفئة مهنياً لغاية إدماجهم في العملية الاقتصادية للبلاد .

اختارت الجمعية فئة عمرية للمعاقين تتراوح بين ٠ و ٣٠ سنة قسمتهم حسب أنشطتها إلى ٤ مجموعات :

المجموعة الأولى ، من ٠ إلى ٣ سنوات ، يقع تأهيلهم نفسانياً في مراكز أطلق عليها اسم "مراكز الانتباه" ، وتعنى بالتربية الحركية والذهنية للمعاق .

المجموعة الثانية ، من ٣ إلى ٦ سنوات على إثر تأهيل الطفل المعاق في المراكز السالفة الذكر ، يقع إدماجه داخل رياض أطفال تشرف عليها الجمعية .

المجموعة الثالثة ، من ٦ إلى ١٥ سنة ، ينتقل الطفل المعاق إلي أقسام متخصصة للدراسة والتعليم في بعض المدارس الابتدائية .

المجموعة الرابعة ، من ١٥ سنة إلى ما فوق ، يقع ادماج الطفل المعاق في هذه

المرحلة العمرية في ورشات تكوين مهني أو في ضيعات فلاحية .

أهلت الجمعية إلى حد ١٩٩٦ - ١٠٠٠ فرد وهي تعتني حالياً أي خلال السنة الدراسية ١٩٩٧ / ١٩٩٨ بـ ٣٢٠ معاقاً مصنفين حسب الفئات العمرية المشار إليها ، وهم أشخاص ذوو إعاقات خفيفة مع إعاقة إضافية .

تساهم الجمعية في مجهود الدولة للأخذ بيد المعوزين والمعاقين لغاية اندماجهم ثقافياً واقتصادياً ، وفي هذا الصدد تربطها علاقة شراكة متطورة مع الجهات الحكومية المعنية بالموضوع .

للجمعية تسعة فروع إلى جانب الفرع الرئيسي ومقره العاصمة ، تتوزّع الفروع في مناطق الشمال الغربي للبلاد التونسية والجنوب التونسي إضافة إلى وجود فرع بالضاحية الجنوبية للعاصمة وفرعين في الوطن القبلي للبلاد التونسية .

٢ - إنجازاتها :

تتمثل إنجازات الجمعية في :

١ - إنجاز وحدات عمل في كل فرع ، كل وحدة تحتوي على روضة أطفال ومركز تكوين مهني ومكتب استقبال .

٢ - إحداث ٣ ضيعات نموذجية بكل من منزل تميم (الوطن القبلي) ، وفرنانة والفحص (الشمال الغربي) ، مهمة هذه الضيعات تكوين المعاقين الكهول في ميدان الفلاحة ، في هذه الضيعات تتم عملية الادماج الاجتماعي والوظيفي للمعاق في وسطه الريفي .

٣ - إحداث مراكز تكوين مهني في النسيج والصناعات التقليدية والجلود والرسم على الحرير في ٣ جهات بالجنوب التونسي وبمنطقة في الشمال الغربي .
إثر هذا التكوين المهني استطاع عدد من المعاقين فتح ورشات عمل جماعية لحسابهم الخاص .

٤ - ورشة نشاط مسرحي للأطفال المعاقين تيسر اندماجهم وتوسّع آفاقهم الفكرية والثقافية .

٣ - تمويلاتها ووظائفيتها :

تتمثّل موارد الجمعية في مدخول الانخراط والهبات ، وفي تمويل تقدمه وزارة الشئون الاجتماعية ، وهو بنسبة ٣٠٪ ، فهذه الوزارة تمنح منحة سنوية تتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ دينار تونسي ، لكل طفل معاق (عدد الأطفال التي تبنتهم الجمعية ٣٢٠) أما بقية التمويل ، وهو يعادل ٦٠٪ من المؤسسات الممولة التي تقدم لها الجمعية مشاريع ، وهذه الجهات الممولة هي منظمة كاريتاس CARITAS ، منظمة، الباتروس Albaros ، منظمة الاسعاف الشعبي الفرنسية ، والمنظمة العالمية للمعاقين ، تربط الجمعية علاقات مميزة مع السفارات التالية : سفارة فرنسا – بريطانيا ، بلجيكا ، ألمانيا ، كندا والولايات المتحدة .

تقدر الميزانية العامة لكل الفروع بـ ٧٢٠ ألف دينار ، ويتكلّف كل تلميذ معاق حسب البيانات التي تم تجميعها ١٠ دينارات تونسية إذا تم تأهيله في مراكز خاصة في حين الجمعية حصرت تكلفة كل تلميذ كالآتي : حوالي ٥ دينارات تونسية لكل طفل موجود بمراكزها .

للجمعية ١١ مقراً ، ٤ منها مستأجرة والبقية موضوعة على الذمة ، فهي مقرات على ملك الدولة . وتقدر تجهيزات المنظمة بحوالي ١٥٠ ألف دينار تونسي ، حسب التصريحات التي تم تجميعها من المقابلات .

تشغل الجمعية :

– مربيين متعددي الاختصاص .
– مختصين في علم النفس .
– مختصين في إصلاح النطق .
– مختصين في الحركية الذهنية .
– إضافة إلى أعمال التنظيف والسياقة والسكرتارية .

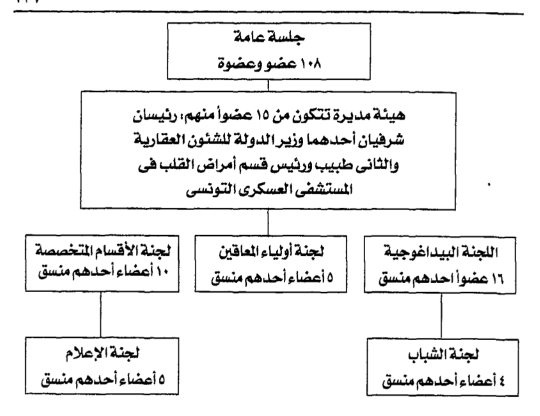
نتبين عدد المهنيين في الجمعية من خلال الجدول التالي :

	جمعية أولياء وأصدقاء المعاقين		
	الفـــرع	عدد المهنيين	
٢	تـــونـــس ورادس	٢٠ فردا	العاصمة والضاحية الجنوبية لها
٣	غـــار الدمـــاء	٦ أفراد	الشمال الغربى للبلاد التونسية
٤	جـــنـــدوبـــة	٢ فرد	
٥	فـــــــرنـانـة	٢ فرد	
٦	قـــــــابـس	٣ أفراد	الجنوب التونسى
٧	تـــطـــاويـــن	٢ فرد	
٨	ســـيـدى بوزيد	٢ فرد	
٩	نـــابـــــل	٣ أفراد	الوطنى القبلى
١٠	مـــنـــزل تمـيـــم	٨ أفراد	
	المجـــمـــوع	٤٨ فرداً	منهم ١٩ امرأة

نضيف إلى العدد ٤٨ ، الذي تم بيانه في الجدول سائقاً ومنظفتين ، لكل فرع (عدد الفروع ١٠ فروع) فيصبح بالتالي عدد المشتغلين ٧٨ عوناً باختلاف رتبتهم ووظائفهم ، هذا وقد انتدبت الجمعية في ١ سبتمبر ١٩٩٨ مربيين جدداً وعددهم ١٠ متخرجين من معهد النهوض المعاقين ، وتدفع الدولة على المربي الواحد ٣ آلاف دينار في السنة لتشجيع تشغيلهم من طرف الجمعيات ، وتمثل مساهمة الدولة في مرتبات هؤلاء المربيين نسبة ٩٠ بالمائة من أجورهم وتتكفل الجمعية بالـ ١٠ بالمائة المتبقية ، وهي تعادل ٣٠٠ دينار على الفرد الواحد (يصبح العدد الإجمالي للعاملين ٧٨ عـاملاً) .

عدد المتطوعين داخل الجمعية يبلغ عددهم ١٠٨ أعضاء ، وتمثل المرأة ثلث هذا العدد وتتمثل اختصاصاتهم المهنية في أطباء ، تقنيين سامين في قطاع الصحة العمومية ويبلغ عدد المنخرطين ٣٢٠ تلميذاً يدفع كل فرد منهم ٥ دينارات في السنة .

تتكون الجمعية من جلسة عامة وهيئة مديرة و٥ لجان (انظر الهيكل التنظيمي الآتـي) :



تضطلع كل لجنة بنشاط داخل الجمعية ، وتتكامل هذه النشاطات من حيث التوجه العام للجمعية .

٤ - وظائفها :

١ - **الهيئة المديرة** : تتخذ القرارات وترسم الخطوط الكبرى لنشاطات الجمعية على الصعيد القومي .

٢ - **اللجنة البيداغوجية** : تختار وتفكر في الطرق والوسائل البيداغوجية والتعليمية للمعاق .

٣ - **لجنة الأولياء** : تقوم بالإعلام عن نشاطات الجمعية وتحسّس الأولياء بأهمية ادماج أطفالهم في مؤسسات الجمعية .

٤ - **لجنة الأقسام المتخصصة** : تتابع نمو المعاقين وتحلّل الاحتياجات التربوية وتحاول ادماج الأطفال ذوي الإعاقات الحقيقية في المدارس العادية .

٥ - **لجنة الشباب** : تتجه إلى الشباب وتحاول تفعيلهم في نشاط الجمعية وإشراكهم.

٦ - **لجنة الإعلام** : تهتم بنشر نشرة داخلية تصدر عن الجمعية كل ٣ أشهر .

(دراسة الحالة الثالثة)

الجمعية التونسية للتنظيم العائلي

١ - تعريفها ومجال نشاطها :

تأسست في أبريل ١٩٦٨ ، وانضمت للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في شهر سبتمبر من نفس السنة ، تعتبر هذه الجمعية المنظمة الأولى التطوعية التي اهتمت واشتغلت بمشاكل السكان وتنظيم الأسرة في البلاد التونسية . اقتصرت مهامها في البداية وإلى غاية ١٩٧٣ على تقديم أنشطة إعلامية في المجال المشار إليه أعلاه .

في سنة ١٩٧٣ أنشأ في تونس ، الديوان القومي للأسرة والعمران البشري ، فكان أن اشتغلت الجمعية ضمن علاقة شراكة مع الديوان ، لفائدة برامج الأسرة في البلاد ، وقد قامت الجمعية بخدمات تحسيسية كبرى بهدف الحد من التزايد السكاني .

احتفلت الجمعية في أبريل ١٩٩٨ بمرور ٣٠ سنة على تأسيسها ، فهي أول جمعية مختصة في هذا المجال ، إذ حرصت على الجمع بين العمل الميداني النوعي والتحسيسي والتثقيفي ، وتقديم الخدمات الصحية والمجتمعية ، وبين القيام بالدراسات العلمية في كل الميادين التي لها اتصال متين بموضوع تنظيم الأسرة والمساهمة فى التكوين وتطوير الإطار الطبي وشبه الطبي تقوم الجمعية بعملية الإرشاد عن :

- صحة الأم والطفل .
- التربية السكانية ، والرضاعة الطبيعية .
- الصحة الإنجابية .
- الوقاية وكيفية مقاومة الأمراض التناسلية والسيدا .

ساهمت الجمعية من خلال نشاطها في تخفيض نسبة وفيات الأطفال ، وفي تحقيق تطور أوضاع الأسرة التونسية ، وهذا ما تبينه مختلف الدراسات والمؤشرات القومية المعنية بالموضوع في سنة ١٩٩٦ ، تبنت الجمعية المخطط الاستراتيجي الذي أصدره الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والمهتم بالصحة الجنسية والإنجابية .

فاستوحت منه مجالات عملها الجديدة والتي صاغتها في ست نقاط :

١ – خدمات الصحة الإنجابية .

٢ – تحسين أوضاع المرأة .

٣ – الشباب (ادماجهم في عملية التوعية) .

٤ – توعية الرجل في مجال الصحة الإنجابية .

٥ – تطوير حركة التطوع .

٦ – تنمية الموارد .

حرصت الجمعية من خلال برامجها على النهوض بأوضاع صحة الأسرة ، مع توجيه مزيد العناية إلى مناطق الظلّ وتكثيف التثقيف والتوعية في مجال الصحة الإنجابية ، واستهدفت الشباب لتمكينه من الحصول على المعلومات اللازمة قصد إعداده لحياة إنجابية أفضل ومواصلة الإحاطة بالمجموعات المحرومة من أجل تغيير العقليات وتطويرها خصوصاً في المناطق الريفية النائية .

٢ - أهم إنجازاتها :

تنتشر الجمعية في ٢٣ ولاية ، فنشاطها يمتدّ إلى كافة ولايات الجمهورية .

للجمعية ٩ عيادات طبية في ٩ ولايات يشرف على كل منها طبيب ، والهدف من هذه العيادات أن تكون مثالية بالنسبة إلى بقية مراكز التنظيم العائلي من حيث المعدات والإطار الطبي وشبه الطبي ، ومن غاياتها تمكين المرأة حقوقها في المعرفة بطرق التنظيم العائلي وحرية الاختيار والاطمئنان على صحتها ، والمتابعة والمراقبة الطبية المستمرة .

وتشتغل الجمعية في بقية الولايات في المستوصفات التابعة لوزارة الصحة العمومية ، وقد تقرر ضمن مخططها الأخير تعويض بعض العيادات القارة الموجودة بالمدن بعيادات متنقلة تعمل بالمناطق الريفية .

تتدخل الجمعية منذ ١٩٩٤ عن طريق الفريق الصحي المتنقل بسيدي بوزيد (ولاية بجنوب تونس) ، وهي منطقة لم تطالها سياسة التنظيم العائلي بتونس بشكل ضافٍ . هذا التدخل كان بمقتضى عقد شراكة بين الجمعية والسوق الأوروبية المشتركة .

يتكوّن الفريق الطبي للوحدة المتنقلة من طبيب صحة عمومية وقابلة ومنشطة وسائق ووضعت على ذمتهم سيارة ميدانية لكل المسالك مكيفة ومجهزة بما يلزمها من أدوية ويغطي عمل الفريق ٦ مراكز للصحة الأساسية بالولاية المذكورة أعلاه بنسبة تواتر مرة في الأسبوع .

شهدت خدمات الفريق تحسناً على مستوى الاستمرارية والتواتر على المراكز وهذا ما نتبينه من الجدول الآتي :

الوسائل / السنة	مجموع العيادات	ما قبل الولادة	مابعد الولادة	المقابلات الجدد	القدامى	الآلة الرحمية	الحبوب	الحقن	ربط القنوات
١٩٩٤ سداسي أول	٨١٧	٢٥٧	٢٤	٢٣	١٥٦	١١	١	–	٢٦
٦ أشهر من ١٩٩٧	٢٧٦٠	٣٣٠	٤٨	١٦٧	١١٣١	٩٧	٣٨	٣٤	٦٨
الفارق	+١٩٤٣	+ ٧٣	+٢٤	١٤٤	+٩٧٥	+ ٨٦	+ ٣٧	+ ٣٤	٤٢

أما عن عدد المقبلات الجدد على مراكز الجمعية ، وهي ٦ إلى غاية ١٩٩٥ (أصبحت الآن ٩ مراكز) ، فهي كالآتي[١٢] :

سنة ١٩٩١ : ٢٩٣٦

سنة ١٩٩٢ : ١٦٦٤

سنة ١٩٩٣ : ١٨٤٦

سنة ١٩٩٤ : ١٩٩٦

سنة ١٩٩٥ : ٧١٦

وهي بيانات أعلنها التقرير الأدبي للجمعية في مؤتمره الأخير الذي انعقد في سبتمبر ١٩٩٦ .

تقوم الجمعية بلقاءات وحوارات وندوات متعددة وغايتها التحسيس والتثقيف ، وقد تدعم هذا الدور التحسيسي في السنوات الأخيرة بإنتاج وسائل سمعية وبصرية تمثلت في:

١ – نشرة داخلية .

٢ – مطويات تثقيفية وتربوية وتوعوية .

٣ – يوميات تبرز دور الجمعية وأهمية التنظيم العائلي .

٤ – كتيبات حول غايات وأهداف الجمعية .

تمارس الجمعية التثقيف الجماعي بالريف من خلال العمل الميداني ، ويتم ذلك عن طريق زيارة المنازل وتوجيه الأسر في كل مجالات الصحة الإنجابية ، وتربية الأطفال ، ولهذا الغرض اعتمدت الجمعية على ٥٢ مساعدة عائلية و٤ منشطات(١٣). وقد قام هذا الفريق إلى غاية ١٩٩٥ بالزيارات الآتي بيانها في الجدول :

السنة	الزيارات الميدانية للمرأة
١٩٩١	٣٥٠٣٨
١٩٩٢	٤٣٢٩٤
١٩٩٣	٣٨٨٣٢
١٩٩٤	٤١٢٧٥
١٩٩٥	٤٤٣٣١

في ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣ ، وقعت الجمعية عقداً مع المنظمة العالمية للصحة ، وانتهى هذا العقد يوم ٣١ يوليه ١٩٩٤ ، لإنجاز مجموعة من الأنشطة في ميدان الوقاية من السيدا ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التوجه أكثر نحو الشباب ، فأنشأ بالتالي مركز التضامن للشباب وغاية هذا المركز تنمية التطوع .

٣ - تمويلاتها :

يتوزع تمويل الجمعية حسب المصادر على النحو التالي :

١ – الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة : ١٨٠ ألف دينار تخصم منها نسبة ٥٠٪ ، مرتبات العاملين وعددهم ٨ إداريين على رأسهم مدير تنفيذي باللجنة المركزية

الموجودة بالعاصمة تونس . ٧ منشطات جهويات إضافة إلى حارس وسائق لتسعة مراكز جهوية.

٢ – مؤسسة سعاد الصباح (الكويت) ٢٣ ألف دينار في إطار عقد شراكة حول التوعية من أخطار الإدمان والمخدرات وتأثير ذلك على الصحة الإنجابية .

٣ – السوق الأوروبية المشتركة ، ٥٠ ألف دينار لبرنامج غايته إشراك المنظمات غير الحكومية في الوقاية من الأمراض التناسلية والسيدا ، وهو مشروع مازال في بداية الإنجاز .

٤ – الديوان القومي للأسرة والعمران البشري ، ٢٠ ألف دينار في إطار مشروع حول الشباب والصحة الإنجابية في مناطق الظل ، وهو مشروع في طور الإنجاز أيضاً.

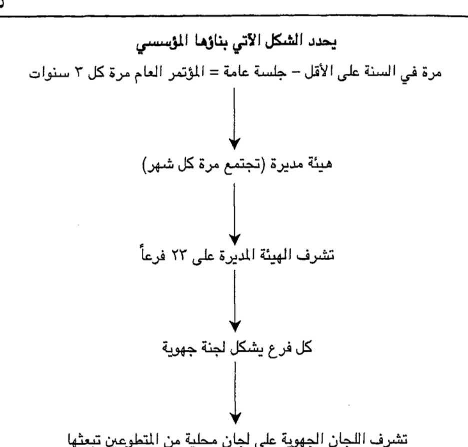
كما تتقاضى الجمعية نسبة ضئيلة تمويلية من الدولة تقدر بـ ٤ آلاف دينار في السنة، إضافة إلى الانخراطات وإن كان رمزياً ، وتجدر الإشارة إلى أن مصادر الجمعية التمويلية الخاصة بالبرامج هي مصادر غير قارة ، فالمصدر القار الوحيد لمداخيل الجمعية مئات من الاتحاد الدولي للتنظيم العائلي ويقدر بحوالي ٦٠٪ من مداخيل الجمعية .

٤ - تنظيمها الإداري :

تتكون الجمعية كغيرها من الجمعيات الأخرى من جلسة عامة تعقد اجتماعاً مرة في السنة على الأقل ، وتنتخب أعضاء الهيئة المديرة مرة كل ثلاث سنوات .

تتكون الهيئة المديرة من ١١ عضواً من بينهم ٣ نساء ، ويعدّ عدد الأعضاء المنخرطين ١٥٠٠ عضو منهم ما يناهز ٨٠٪ رجال و٢٠٪ نساء .

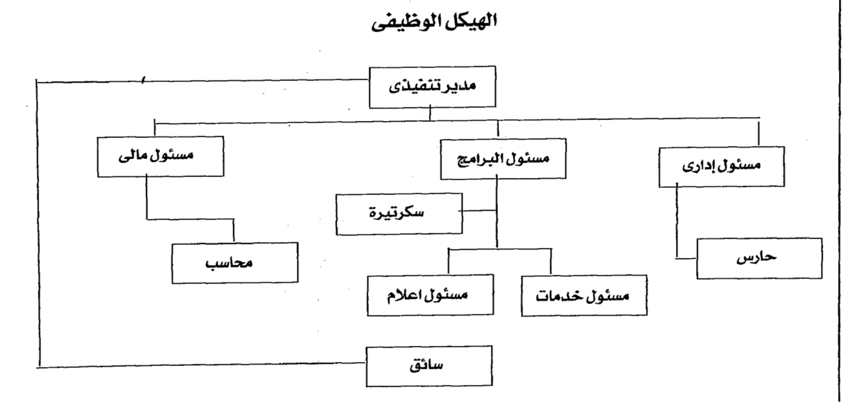
يحدد الشكل الآتي بناؤها المؤسسي



كل الكتّاب العامين للفروع مع الهيئة المديرة يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب . تحدّد الهيئة المديرة استراتيجية عمل الجمعية وتوكلها إلى المتطوعين والهيكل الوظيفي للجمعية الذي يرأسه مدير تنفيذي ، وهو همزة الوصل بين الموظفين والهيئة المديرة : يتكوّن الهيكل الوظيفي ومقره العاصمة تونس على النحو الذي يحدده الشكل الآتي :

الجمعية التونسية للتنظيم العائلى

الهيكل الوظيفى



الإسهام الاقتصادى للجمعيات الأهلية في تونس من خلال دراسات الحالة المختارة

تهدف الجمعيات من خلال أنشطتها وبرامجها إلى تحسن ظروف الفئات المستهدفة أو المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

فالجمعيات هي أولاً ، وبالأساس فضاء تدرب وتمرس على المشاركة الشعبية وتعليم للمواطنة الفاعلة ، فهي تعزز بذلك ممارسة الديمقراطية ذلك "أن الهيئات التطوعية غير الحكومية من حيث تكوينها والمهام التي تجند نفسها من أجلها معنية بالديمقراطية من حيث نوعية تعاطيها الشأن العام والتزامها الدفاع عن حقوق مجموعات مغبونة من الناس وتعزيز دورها في المجتمع ، وهي بالوقت ذاته ، إذا معنية بقيام المجمع المدني وتدعيمه(١٤)، ويعتبر ارتفاع حجم الطوعية في المنظمات غير الحكوية أحد المؤشرات الرئيسية للفعل الجماعي المنظم ، الذي يستند إلى مبدأي التضامن والتكافل الاجتماعي ، وبهذا الخصوص تواجهنا مشكلة تقدير الإمكانات البشرية المتوافرة للجمعيات الأهلية ، وذلك لغياب البيانات أو لعدم دقتها ، وضعف مصداقيتها(١٥)، ففي تونس تغيب البيانات الرسمية عن حجم العضوية التطوعية وعن حجم المهنية فى هذا القطاع(١٦)، فهذا القطاع لا يزال مهمشاً علمياً ، إذ لم تتجه الدراسات الأكاديمية للإلمام به وتجميع المعطيات الكافية حوله ، ونحن في هذه الدراسة نحاول ملامسة أهم المؤشرات الدالة عن أهمية القطاع ودوره الاقتصادي والاجتماعي من خلال استكشاف للخصائص العامة الكبرى التي تكونه والاطلاع على إسهاماته من خلال البرامج المنجزة لثلاث جمعيات كبرى ومهمة في تونس ، ويوضح الجدول التالي حجم الطوعية والمهنية ومصادر التمويل والميزانية العامة .

حجم العمالة والميزانية للجمعيات
موضوع دراسة الحالة

الجمعية الفئة المستهدفة	حجم الطوعية	حجم العمالة	العدد الجملي	حجم الميزانية	مصادر التمويل		
					الدولة	المؤسسات الممولة	التمويل الذاتي
APEL الفقراء والمعوزون	٢٠٠ عضو وعضوة ٥٪ نساء	٦٥	٦٥ نسبة النساء ٣٣,٣٣٪	مليار من المليمات	٣٠٪	٥٠٪	٢٠٪
APAHT المعاقون ذوو الإعاقة الخفيفة	١٠٨ عضو وعضوة ٢٠٪ نساء	٨٣	٨٣ نسبة النساء ٥٠٪	٧٢٠ ألف دينار	٣٠٪	٦٠٪	١٠٪
ATPF النساء والرجال والشباب	١٥٠٠ عضو وعضوة ٣٠٪ نساء	٣١	٥١ نسبة النساء ٧٠٪	٢٧٣ ألف دينار	١٪ + ٦٠٪ **IPPF**	٣٨٪	١٪

APEL : جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن

APAHT : جمعية اصدقاء وأولياء المعاقين

ATPF : الجمعية التونسية للتنظيم العائلى

IPPF : الاتحاد الدولى للتنظيم العائلى

المهنية والتطوعية :

نتبين من خلال الجدول التباين في حجم التطوعية ، وهذا يعود إلى تفاوت أقدمية الجمعيات موضوع دراسة الحالة ، وإلى طبيعة الفئات المستهدفة . فجمعية التنظيم العائلي؛ حيث يرتفع حجم متطوعيها ، هي الأقدم من حيث النشأة ، ثم إنها تستهدف فئات اجتماعية متنوعة (المرأة ، الرجل ، الشاب) ، فنشاطها يتوجه إلى أوسع ما أمكن من المواطنين . أما جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن ، فإنها وإن كانت تستهدف فئة واسعة من الفقراء وضعاف الحال إلا أن مجال تدخلها يبقى ضيقاً بالمقارنة مع الجمعية السابقة ، إضافة إلى أن الإقبال على الجمعيات التنموية لايزال قليلاً ، إما لعدم معرفتها أو لصعوبة النشاط بها ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن منظومة التنمية المستديمة والمندمجة ، منظومة حديثة نسبياً منصهرة في متن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ، عموماً يدل الجدول على ارتفاع حجم العضوية إلى أكثر من ١٠٠ عضو، وهو مؤشر مهم إضافة إلى أنه يدل على ارتفاع نسبي فى حجم المهنية الذي يوازي أحياناً ٥٠٪ أو أكثر من حجم التطوعية .

إن ظاهرة المهنية أو العمالة داخل الجمعيات التطوعية ظاهرة حديثة نسبياً في مجتمعنا العربي عامة ، ويطرح هذا التوجه تساؤلات كبرى :

١ - إلى أي مدى استطاعت الجمعيات التي ترتكز عضويتها بالأساس على العمل التطوعي والمجاني قبول فكرة العمل بالأجر داخلها .

٢ - هل يعبر العمل بأجر داخل الجمعيات عن نمط ثقافي جديد متضمن للثقافة التنظيمية الجديدة لهذه الهيئات .

٣ - ألا يمكن أن يطرح العمل بأجر صراعاً بين المتطوعين وبين العاملين في الجمعيات .

في هذا الصدد يؤكد سان سوليو Sain Sauilto على أن العضوية التطوعية تنطوي في ذاتها على مراتب متنوعة على اعتبار أن العمل بأجر لا يلغي الالتزام التطوعي ، ذلك أن العاملين داخل الجمعيات يتقاضون مرتباً زهيداً، ويعملون ساعات طويلة ، إضافة إلى أنهم على ذمة الجمعيات بشكل كلي(١٧)، إن إشكالية التطوعية والمهنية تحتاج دراسة

نوعية لمعرفة الاتجاهات التنظيمية الجديدة للجمعيات ولمعرفة الأسس العامة للعلاقات داخلها . مما لا شك فيه وهذا أمر أكدته دراسة سان سوليو أن دخول المهنية ضمن نسق الاشتغال اليومي للجمعيات أفرز مشاكل عديدة حول اتخاذ القرار وتنفيذه ، وشكل صراعات عديدة محورها السلطة (من يمتلك السلطة المنفذ أو المقرر ، العامل أو المتطوع) . وفي هذا الصدد نحن بحال ثلاث جمعيات تحتوي كل منها على هيكلين تنظيميين (هيكل عام وآخر وظيفي) ، وفي كلا الهيكلين هناك تراتبية إضافة إلى أن الحدود بينهما ، وإن كانت بارزة نظرياً فهي غامضة واقعياً .

الميزانية وحجم التدخل :

نتبين من خلال الجدول ارتفاع الميزانية العامة للجمعيات موضوع دراسة الحالة أى حوالي مليار من المليمات أو نصف المليار ، إضافة إلى تفاوت حجم الميزانيات بينها ، وهذا يعود إلى طبيعة ومجال نشاطات الجمعيات (فالجمعيات التنموية تتطلب دعماً مالياً أكثر) .

لقد بلغ عدد المنتفعين من تدخل جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن ٣٠ ألف مواطن إضافة إلى خلق ٦٠٠٠ وسيلة تنمية (موطن شغل) ، وقد استهدفت هذه الجمعية الفئات الضعيفة ، في حين استهدفت جمعية أصدقاء وأولياء المعاقين أكثر من ألف معاق منذ نشأتها ، وهي تؤهل خلال هذه السنة الدراسية ٣٢٠ معاقاً ، إضافة إلى خلقها مراكز للتكوين المهني لغاية ادماج المعاق وظيفياً ، أما جمعية التنظيم العائلي فقد استهدفت من خلال الزيارات الميدانية ما بين ٣٣٥٠٣٨ و٤٤٣٣١ امرأة كل سنة في نطاق توعيتها لهن وقدمت خدمات طبية مثلاً (في السداسي الأخير لسنة ١٩٩٧) إلى حوالي ٣٠٠٠ امرأة من خلال عياداتها الطبية ، وتعتبر هذه الأرقام دالة على حجم التدخل والإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية .

إنه في ظل غياب المؤشرات الكلية حول العمالة والتطوعية وحول حجم المستفيدين عامة من برامج وخدمات الجمعيات لا يمكننا تقدير نسبة مساهمة الجمعيات موضوع دراسة الحالة في العملية الاقتصادية ، ولكن يمكننا تثمين دورها وإسهامها الاقتصادي والاجتماعي .

خاتمــة

تركز الاهتمام في هذه الدراسة على الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية ، والذي حاولنا ملامسته من خلال تقديم لثلاث دراسات حالة ، ونخلص من خلال ذلك إلى إشكاليتين كبرى :

١ – علاقة الجمعيات بالدولة .

٢ – إشكاليات حول وظائفية الجمعيات .

١ - علاقة الدولة بالجمعيات :

في المبحث الأول من الدراسة ، تم عرض السمات العامة للتنظيم التشريعي في تونس مع بسط لمحة عن تطور هذا النظام . وما يمكن ملاحظته أن التنظيم التشريعي تراوح منذ صدور أول أمر على سنة ١٨٨٨ إلى القوانين المنقحة في سنة ١٩٨٨ و ١٩٩٢ – بين التضييق على إنشاء الجمعيات وبين فسح المجال أمام المبادرات الشعبية – والسمة الرئيسية الكبرى ، أن تونس في تنظيمها التشريعي ومنذ بدايته منع أية مبادرات شعبية ذات غايات سياسية أو دينية ، وهذا ما يفسر غياب الجمعيات التي تستند إلى أساس أيديولوجي ديني ، فالجمعيات التي قامت على أساس مبدأ التكافل الاجتماعي – والخير والإحسان ، هيمن عليها ومنذ البدء مناضلو الحركة الوطنية والمنتمون إلي الحزب الحاكم ، وتم تنظيم هذا النوع من الجمعيات تحت راية الاتحاد الوطني للتضامن الاجتماعي الذي ينتشر في كامل ولايات الجمهورية وعددها ٢٣ ولاية، كل ولاية بها فرع جهوي ، وهو حسب القانون جمعية قائمة بذاتها ، إضافة إلى انتشار الاتحاد في معظم معتمديات الجمهورية والبالغ عددها ٢٥٤ . إذ ينتشر فيها عن طريق فروعٍ محلية تغطي أكثر من ٩٠ بالمائة من المعتمديات . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، يعود انتشار الجمعيات الثقافية إلى

الفترة الاستعمارية ، فكانت المقاومة الثقافية التي فعلتها الحركة الوطنية آنذاك ، فأكسبتها بعداً سياسياً مهماً ، وأكسبتها مضموناً يكرس الهوية الوطنية ، فكانت الجمعيات خير رافد للحركة الوطنية ، وجزءاً لا يتجزأ من مسيرة التصدي للاستعمار ، كما كانت فضاء للإبداع ومدارس أدبية وفنية تونسية ، وفي الفترة التي عقبت استقلال البلاد ، اتجهت الجمعيات الأهلية التونسية إلي المساهمة في مرحلة البناء الوطني ، ولئن اندثر عدد مهم من الجمعيات إثر الاستقلال إلا أن الجمعيات والمنظمات الشبابية والرياضية حافظت على وجودها لتتدعم ببروز جمعيات جديدة على الساحة الوطنية والتي اتجهت إلى التنمية والعناية بالبيئة ، وبمجال حقوق الإنسان ، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الارتفاع العددي الذي شهده هذا القطاع إثر التحول السياسي الذي عرفته تونس ، وتحديداً بمقتضي قانون ٢ أغسطس ١٩٩٨ ، فالدولة التونسية أفرزت جمعيات في أغلبها تعمل معها ضمن علاقات شراكة مع مراعاة استقلاليتها المالية والإدارية . هذا وتتماشى أهداف معظم هذه الجمعيات مع السياسات التنموية والاجتماعية للبلاد .

ونحن بحال ثلاث منظمات تعمل في علاقة شراكة مستمرة مع الجهات الحكومية المسئولة وتحقق جزءاً من برامجها وتحظى هذه الجمعيات بالدعم والتشجيع وتحرص الدولة على المساهمة في تمويلها ، وهذا الوضع مختلف مع الجمعيات المهنية أو التي تعنى بمجال حقوق الإنسان . وإن عرفت هذه الجمعيات دعماً مالياً عند تأسيسها (مثال الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات) . هذا وقد حافظت الدولة التونسية على تمويلها للمعهد العربي لحقوق الإنسان، إضافة إلى فسح المجال واسعاً لمختلف أنشطته.

لقد أكدت الدراسة التي قام بها مجموعة من الخبراء تحت إشراف : أ. شهيدة الباز انخفاض نسبة الرافضين لقانون الجمعيات في تونس ، والتي حددت بـ ٨٪ . انخفاض هذه النسبة لا يعود إلى انخفاض الوعي السياسي لدى مسئولي الجمعيات ، وإنما مردها طبيعة البناء الهيكلي والوظيفي لهذه الجمعيات التي اتسمت بـ :

١ - القطاع الأهلي في تونس هو نتاج لحراك اجتماعي مخصوص اتسم ولفترة تاريخية طويلة بسيادة الفكر الواحد الذي هيمن على البلاد منذ مطلع الاستقلال وإلى غاية ١٩٨٥ تاريخ إقرار التعددية الحزبية .

٢ – قانون الجمعيات في تونس شبيه إلى حد كبير بالقانون الفرنسي لسنة ١٩٢١، ثم إن هذا القانون قد شهد تنقيحات كثيرة ومهمة تعبر عن إرادة سياسية هادفة إلى تفعيل العمل الجمعياتي ، هذا من ناحية وناحية أخرى فهو يعبر عن فكر إصلاحي بدأ منذ عصر النهضة مع مفكري الإصلاح .

فإن تعمل الجمعيات في تناغم مع الاتجاهات الكبرى للسياسة التنموية والاجتماعية والسكانية ، فهذا منصهر في مثل أهدافها التي أنشئت من أجلها جمعية التنظيم العائلي مثلاً (إحدى دراسات الحالة) ، كانت نتاجاً لتبني تونس لسياسة التنظيم العائلي سنة ١٩٦٦ . فبعد سنتين فقط أسست الجمعية وواصلت عملها كأول جمعية رائدة في المجال إلى غاية ١٩٧٣ تاريخ إنشاء الديوان القومي للأسرة والعمران البشري ؛ حيث تداخل نشاط الجمعية مع نشاط الديوان – عندئذ وسعت الجمعية مجال نشاطها وغيرت استراتيجية عملها بالتوجه إلى الشباب بشكل خصوصي وتوعيته بمشاكل المخدرات وتأثيرها على الصحة الإنجابية .. واندرج ذلك ضمن إطار الرؤية الجديدة للاتحاد الدولي للتنظيم العائلي والذي تمثل أحد أعضائه .

أما في مجال التنمية ، فإن جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن الريفي ، وهي من أقدم الجمعيات التي اعتدت بالتنمية الريفية كانت نتاج توجه الدولة للتنمية الريفية إثر الانفتاح الاقتصادي للبلاد في بداية السبعينيات ، إن أهمية ما تقوم به هذه الجمعية من نشاطات مكنها من أن تتصدر المكانة الأولى في مجال الاهتمام بالتنمية ، الأمر الذي جعل مسيروها يفكرون في جعلها جمعية مدرسة ONG Ecole لتأهيل غيرها من الجمعيات الأخرى في قضايا التنمية .

أما جمعيات أولياء وأصدقاء المعاقين ، فهي تعكس أيضاً توجه الدولة بالاهتمام بالمعاق ، وإنشاءها مركزاً للتعليم والتدريب لمنشطين ومدربين متخصصين لهذه الفئة ، وإذ تنتشر الجمعيات المهتمة بالمعاق في البلاد وأولها الاتحاد القومي للمكفوفين ، فإن تجربة أولياء وأصدقاء المعاقين تعتبر تجربة فريدة بتوجها إلى الأولياء وتحسيسها لهم بالمشاكل الخصوصية للمعاق وإمكان تأطيره في وسطه العائلي . لهذه الجمعية رئيسان شرفيان أحدهما وزير الشئون العقارية .

فما يمكن ملاحظته ، وتأكيده هو "غياب الحدود الفاصلة والواضحة بين العمل الأهلي والعمل الحكومي (١٩)، ويؤكد المبحوث في دراسة الحال على استقلالية منظماتهم وعدم تدخل الدولة في شئونهم الإدارية والمالية . وعلى علاقات التعاون المستمر مع الدولة من منطلق الاشتراك في الأهداف العامة ، والتي غايتها النهوض بالمعاق وادماجه اجتماعياً أو النهوض بالمرأة وتوعيتها بالصحة الإنجابية أو اشراك الريفي والريفية في العمل التنموي ومقاومة الفقر .

ولمزيد الإيضاح ، لقد خصص قانون الجمعيات في بابه الثاني فصولاً قانونية تتعلق بالجمعيات ذات المصلحة القومية ، والتي تدخل ضمن طائلتها جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن الريفي ، إحدى الحالات المختارة في دراسة الحالة ، وأهم ما ورد في هذه الفصول هي الإجراءات التي تصبح بمقتضاها الجمعية ذات صفة "المصلحة القومية" ، والمتمثلة في مطلب تقدمه الجمعية إلى كاتب الدولة للداخلية ، وتقوم السلطة الإدارية بالبحث عن هدفها وطرق نشاطها، وإذا أسندت لها الصفة المذكورة يمكن للجمعية القيام بجميع الإجراءات المدنية الي لا يحجرها قانونها الأساسي ثم إن أموال هذه الجمعيات لابد أن تودع بأسهم الحكومة أو المؤسسات الحكومية (٢٠) .

٢ - حجم الخدمات وإشكاليات وظائفية :

تبينا من خلال النشاطات التي تمكنا الحصول عليها ، أهم وأبرز إنجازات الجمعيات موضوع دراسة الحالة ، وهو حجم مهم من حيث القيمة والأهمية إلا أنه وفي ظل غياب المعطيات حول نسب تدخل هذه الجمعيات الاقتصادي والاجتماعي لا يمكننا تقدير وزن نشاطاتها على الصعيد القومي .

وتجدر الإشارة إلى أن انصهار عمل الجمعيات مع عمل المؤسسات الحكومية وغياب نسب تدخل الجمعيات علي الصعيد القومي وعدم تفكير مسيري هذه الجمعيات في رصد نشاطاتهم بكل دقة وعدم التقدير المالي الدقيق لحجم استثماراتهم المملوكة يجعلنا في صعوبة كبيرة لإبراز إسهامها الاقتصادي والاجتماعي بشكل دقيق والاكتفاء بإبراز أهم وأغلب إنجازاتها وهذا يحيلنا ضرورة إلى الاشكالية الثانية التي نرغب في إبرازها من

خلال الدراسة ، وهي إشكالية وظائفية الجمعيات مما لاشك أن الجمعيات عامة والجمعيات موضوع دراسة الحالة تعيش إشكالية كبرى متعلقة بوظائفها وتتمثل في ضعف الجمعيات في مجال التقييم الذاتي وغياب الدراسات التقييمية لنشاطاتها ، إذ تقتصر عملية التقييم علي الاجتماعات الدورية للجان البرامج ، فالجمعيات أساساً تفتقر إلى آليات تقييم علمية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، اعتمدت الجمعيات أساساً على النشاط التحسيسي والاجتماعات والدعاية مما يضفي صعوبة على قياس دورها ، فجمعية التنظيم العائلي. مثلاً، تهدف من خلال أنشطتها إلي تغيير العقليات في مجال الصحة الإنجابية ، وهذا هدف لا يمكن قياسه بصفة دقيقة إلا على مدى فترة زمنية معينة واستناداً إلى مؤشرات كمية تبرز خلالها . إضافة إلى غياب بنك للمعلومات يرصد مختلف أنشطة الجمعيات على الأقل ضمن عشريتها الأولى – أو الثانية . وترجع الجمعيات المستوجبة ذلك إلى غياب الأموال التي يمكن أن ترصد للغرض أو إلى غياب فكرة رصد النشاطات وحجم التدخل ، إضافة إلى أن الخشية لا تزال موجودة في صفوف عديد من الجمعيات منها المستجوبة في إبراز مصروفاتها مع التعبير الدائم عن احتياجهم للدعم المادي .

وتعتبر الجمعيات موضوع دراسة الحالة من أهم الجمعيات في تونس وأكثرها وضوحاً في استراتيجيات عملها إلا أن الخبرة الميدانية والمعلومات التي استطعنا التوصل إليها من خلال استجوابنا إلى حوالي ٦٠ جمعية ومعايشتنا الميدانية للعشرات تفيد غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة ، وعمومية الأهداف ، وغياب التقييمات الذاتية للنشاط ، والخوف من التصريح بالميزانية العامة ، وعدم تقدير حجم المملوكات وعدم تقديم التغييرات الدقيقة في حجم المستفيدين أو المتطوعين والاقتصار على المعلومات التي يتغير تقديرها من عضو إلى آخر والتي لا تفيد الدقة .

إن هذا القطاع ما يزال يشهد ضعفاً تنظيمياً كبيراً إلي جانب توجهه إلى المهنية في مقابل تقلص كبير لحجم الطوعية فيه . هذا التوجه الجديد والذي بدأ يتطور في السنوات الأخيرة يحتاج مزيداً من الدراسة لغاية إبرازه وفهم التفاعلات والتبدلات الداخلية لتنظيم الجمعيات .

المـــراجـــع

١ - وجيه كوثراني ، المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي ، ورد في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، سبتمبر ١٩٩٢ ص ١١٩ .

٢ - د. سعد الدين إبراهيم ، من مقدمة كتاب المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان تقديم لكتاب د. أنطوان مسرة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان ، إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع ، ص .

٣ - د. سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، تقديم لكتاب د. أنطوان مسرة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في لبنان ، مرجع سابق ، ص ٥ .

٤ - د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي ، دراسة للجمعيات الأهلية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

٥ - د. رضا الغول : الجمعيات الخيرية في تونس قبل الاستقلال ، الهياكل والوظائف ، المجلة التاريخية المغاربية ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، زغوان ، تونس - عدد ٧٧ - ٧٨ ، مايو ١٩٩٥ .

٦ - المنصف وناس ، الظاهرة الجمعياتية في المغرب العربي ، منشورات التيير El Taller ١٩٩٧ ، ص ٢٦ .

٧ - د. أماني قنديل ، القطاع الثالث في العال العربي ، الفصل الرابع من كتاب مواطنون ، منشورات التجمع العلمي سيفيكوس ، طبعت الترجمة العربية في جمهورية مصر العربية ، إنجاز دار المستقبل العربي ، ص ١٧٤ .

٨ - أ. شهيدة الباز المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، محددات الواقع وآفاق المستقبل ، دراسة قدّمت لمؤتمر المنظمات الأهلية العربية ، القاهرة ، مصر ص ١٧ إلى ١٩ مايو ١٩٩٧ ، ص ١١ .

٩ - أ. شهيد الباز ، المرجع أعلاه ص ١٢ .

١٠ - اختبار تشخيص الثقافة التنظيمية هو إحدى آليات البحث الميداني الذي استعمله لأبحث من خلاله عن مدى دمغرطة وظائفية المنظمة أو المؤسسة ، يفضي هذا الاختبار المعتمد على أسئلة مغلقة إلى رسم بياني يوضح التوجه العام للفرد المبحوث : مثلاً إذا كان التوجه العام لأغلب أعضاء الهيئة المديرة نحو السلطة ، فهذا يعكس ضرورة تنظيم عمل بيروقراطي يفرز تراتيبية تنظيمية في متن الجماعة .

١١ - إحصاءات المعهد القومي للإحصاء لسنة ١٩٩٤ ، وهي آخر تعداد عام للسكان في البلاد التونسية .

١٢ - معطيات مأخوذة من التقرير الأدبي للمؤتمر الأخير للجمعية سنة ١٩٩٦ .

١٣ - معطيات مأخوذة من التقرير السابق .

١٤ - طارق متري ، عن السياسة والمجتمع المدني والهيئات الأهلية ، مقال في كتاب العمل الأهلي العربي في عالم اليوم ، ورشة الموارد العربية ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ ، ص ٣٥ .

١٥ - د. أماني قنديل ، المجمع المدني في العالم العربي ، دراسة للجمعيات الأهلية العربية ، مرجع سابق، ص ٤٤ .

١٦ - لا توجد تقارير حكومية رسمية حول الموضوع .

١٧ - Sain Seulieu (R.). Tixier (P.E) et Many (M.O). La démocratie en organisation, édition librairie des Merdiens, collection reponsis sociologiques, Paris, 1993. p96.

١٨ - خطاب سيادة رئيس الجمهورية التونسية ، زين العابدين بن علي ، في يوم الجمعيات بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٩٣ .

١٩ - أ. شهيدة الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن ٢١ : محددات الواقع وآفاق المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٢٠ - انظر الفصل ١٤ من قانون الجمعيات المؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٥٩ .

الإحصاءات

- إحصاءات المعهد القومي للإحصاء لسنة ١٩٩٤ .
- إحصاءات مأخوذة من كتاب التربية المدنية لتلاميذ الرابعة ثانوي ، وهي إحصاءات مصدرها المعهد القومي للإحصاء .
- إحصاءات وزارة الداخلية حول الجمعيات ١ يوليه ١٩٩٧ .

الوثائق

- تقرير المندوبية العامة للتنمية الجهوية التابعة لوزارة التنمية الاقتصادية حول استثمارات صندوق المساهمة للجمعيات غير الحكومية ، ١٠ سبتمبر ١٩٩٨ .
- تقرير وزارة التنمية الاقتصادية حول اليوم الاستشاري لمساهمة الجمعيات غير الحكومية في التنمية الجهوية ٢ ديسمبر ١٩٩٢ .
- اشغال ندوة حول مساهمة الجمعيات في الخطة الوطنية للنهوض بمناطق الظل ، تنظيم صندوق التضامن الوطني ، ووزارة التنمية الاقتصادية بالتعاون مع المدرسة القومية للإدارة ، تونس في ١٦ ديسمبر ١٩٩٧ .
- تقرير سنوي لسنة ١٩٩٧ ، جمعية التنظيم العائلي .
- التقرير الأدبي للمؤتمر الأخير لجمعية التنظيم العائلي لسنة ١٩٩٦ .
- مطويات ونشرات الجمعيات المستجوبة .
- قانون الجمعيات التونسي .
- النظام الأساسي الموحد .

المقابلات

- السيد عبد الواحد اللجمي المسئول الإداري ، السيد بن عياد ، المدير العام ، جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن APEL .
- السيدة عائشة شاهرلي المدير التنفيذي ، جمعية التنظيم العائلي .
- السيد حسين بن رجب مسئول إداري ، موضوع على ذمة الجمعية ، الآنسة انقريد دي بروال Melle Ingrid DUBRULLE مسئولة المشاريع في الجمعية ، جمعية أصدقاء وأولياء المعاقين .
- السيدة شيباني سميرة والسيدة منيرة شعبان ، المندوبية العامة للتنمية الجهوية ، إطاران مسئولان عن صندوق المساهمة في تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية .
- السيد منير بوراوي والسيد محمد الهادي بن عبد الله مكلفان بمهمة لدى صندوق التضامن الاجتماعي ، وهو صندوق أحدث بمقتضى القانون عدد ١٢٢ لسنة ١٩٩٢ ، المؤرخ في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٢ ، لغاية تمويل مختلف التدخلات التي يأذن بها رئيس الدولة لفائدة الفئات الاجتماعية ضعيفة الحال التي تفتقر للمرافق الأساسية الدنيا ، والتي لا تشملها البرامج والمشاريع العادية للدولة والجماعات المحلية .

الفصل السادس

منـــاقشـــة ختـــاميـــــة

د. أماني قنديل

مقدمة

تناولنا في الفصول السابقة ، وبعد أن قدمنا لمفهوم الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية ، فصولاً أربعة تتناول دراسات حالة في كل من الأردن ، مصر ، تونس ، ولبنان ، تعكس حوالي ١٢ حالة لمنظمات أهلية متنوعة في الدول المذكورة ، مع التأكيد على خصوصية وضع الأردن ؛ حيث قدم المؤلف دراسة للاتحاد العام للجمعيات الأهلية (ويضم ٧٢٣ منظمة أو جمعية أهلية) . في هذا الفصل نسعى إلى تقديم نتائج هذه الدراسة ومناقشتها في ضوء ما طرحه الفصل الأول من نظريات تفسر نشاط ونمو القطاع الأهلي.

أولاً : ما النتائج الرئيسية للدراسة ؟

إن الدراسة في صفحاتها السابقة تقول لنا إن القطاع الأهلي قوة اقتصادية واجتماعية كبرى ، على الرغم من عدم توافر بيانات شاملة ، وذلك من منظور مكونات أنشطة القطاع والإنفاق على مشروعات القطاع ، وطبيعة المستفيدين وحجمهم وحجم التطوع ، وأخيراً من منظور توفير فرص عمل :

١ - **إن مكونات أنشطة المنظمات الأهلية في الدول العربية محل البحث ، متعددة ومتنوعة** ، وهى تتنوع بشكل أساسي ما بين الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والاجتماعية ، وما بين التنمية . هذا وتشكل الخدمات الصحية مكوناً رئيسياً في المنظمات الأهلية العربية ، وقد كان هذا واضحاً بشكل خاص في حالة مصر ولبنان والأردن ، وبشكل أقل حدة في حالة تونس . في الدول المذكورة هناك تراجع من جانب الدولة - وفي ضوء سياسات الإصلاح الاقتصادي - في دعم الخدمات الصحية ، مما دفع بالقطاع الأهلي للتقدم نحو سد الثغرات في أداء الدولة ، وفي هذا السياق فإن الحالة اللبنانية تبدو متميزة ؛ حيث تبدو درجة عالية من الشراكة بين القطاع الأهلي والدولة ، فيما تعلق بالخدمات الصحية ، فالقطاع يسهم في

خفض تكلفة الخدمة الصحية ما بين ٣٠٪ و٤٠٪، والانفاق العام على الصحة في لبنان عام ١٩٩٥ هو ما يوازي ١١,٤٪ من الناتج القومي ، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالدول العربية الأخرى ، خاصة ضمن الدراسة . إلا أن وضع القطاع الأهلي يبدو متميزاً . إذ يمتلك ٧٠٠ مركز صحي من أصل ٨٠٠ مركز صحي موجود في لبنان ، وبنسبة ٩٠٪ ، ويتم ذلك من خلال عقود مع المؤسسات الأهلية. هذا إلى جانب ظهور نفس الظاهرة وبدرجة أقل (في لبنان) ، في حالة مؤسسات الرعاية الاجتماعية ، والتي تعاقد ١٩٧ مؤسسة منها مع الحكومة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية (خاصة رعاية اجتماعية للأطفال اليتامى) ، وبنفس منظور خفض التكلفة فإن البيانات تشير إلى أن المنظمات الأهلية تقدم في لبنان خدمة بنوعية عالية وبنسبة ٦٦٪ من التكلفة الحقيقية .

إذن الصحة والرعاية الاجتماعية والتربوية قد شكلت مكوناً مهماً في أنشطة المنظمات الأهلية في لبنان ، وإذا ما انتقلنا إلى وضع الأردن نجد أن القطاع يقدم خدمات رعاية اجتماعية وصحية في الأردن للمحتاجين والفقراء والفئات الأقل حظا ، وهو يغطي ٦٠٪ من خدمات الرعاية الاجتماعية في الأردن، والحكومة تتكفل بنسبة ٤٠ في المائة . في حالة مصر فإن الجمعيات الأهلية ككل تقدم الخدمات الصحية لحوالي ١٤٪ من السكان ، والمنظمات الأهلية الثلاث التي مثلت دراسات حالة (الهيئة الإنجيلية والجمعية الشرعية والوفاء والأمل) ، تقدم خدمات صحية ورعاية اجتماعية ، جانب منها يدمج هذه الخدمات في إطار تنموي شامل ، وجانب آخر مثل الجمعية الشرعية يقدم خدماته الاجتماعية والصحية من منطلق تربوي خيري لرعاية وكفالة الأيتام وتقدم خدمات صحية . أما في حالة تونس – حيث تبدو أمامنا درجة عالية من الدمج الوظيفي للمنظمات الأهلية في الدولة – فالمنظمات الأهلية وفقاً لمراجعة مكوناتها وأنشطتها لا تبرز درجة عالية من الاهتمام بالرعاية الصحية ، ربما لتوافر بنية أساسية قوية من الحكومة والقطاع الخاص في مجال الصحة ، باستثناء التركيز على خدمات تنظيم الأسرة . وتقدم دراسة حالة جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن الريفي وضعاً متميزاً لجمعية تلعب دوراً فاعلاً تنموياً

على مستوى الريف ولها فروع متعددة ، وتركز على المناطق الريفية المنعزلة .
إن المنظمات الأهلية محل البحث تمارس عدة أنشطة متعددة ومتنوعة ، وأغلبها له نشاط رئيسي (يحدده الانفاق على النشاط) وأنشطة أخرى فرعية ، والقلة هي التي تختار التخصص في مجال واحد . وتعكس أنشطة المنظمات محل البحث المكونات التالية : صحة ورعاية اجتماعية وثقافية وتنمية محلية ومعاقين (وإن كانت تدخل ضمن الصحة) ، ويشكل كل من الخدمات الصحية والاجتماعية من جانب، والتنمية من جانب آخر العمود الفقري لها .

٢ – **إن المنظمات الأهلية العربية تشكل قوة اقتصادية واجتماعية كبرى من منظور حجم انفاقها على مشروعاتها** ، وعلى الرغم من عدم توافر البيانات الشاملة عن المنظمات الأهلية ككل ، فإن انفاق ثلاث منظمات فقط في مصر على المشروعات يشير إلي حوالي ١٥ مليون دولار ، وانفاق ثلاث منظمات فقط في حالة لبنان حوالي ١٢ مليون دولار أمريكي، وفي تونس فإن انفاق المنظمات الثلاث محل البحث هو حوالي ٢ مليون دولار .

وفي حالة الأردن ودون تقدير قيمة عمل المتطوعين ، فإن الانفاق على المشروعات يبلغ حوالي ٤٥ مليون دولار (أخذاً في الاعتبار شمول البيانات) . معنى ذلك أن حجم انفاق ٩ منظمات أهلية فقط في ٣ دول عربية (مصر ولبنان وتونس) هو ٢٨ مليون دولار أمريكي وهو تقدير أعلى من المتوقع بكثير في غياب هذه الدراسة والمعلومات التي وفرتها .

٣ – اللافت للاهتمام **هو تفاوت وزن مصادر التمويل** للمنظمات الأهلية محل البحث ، وبشكل أساسي وفقاً لتغير البلاد محل البحث ، ففي الأردن ؛ حيث تتوافر مؤشرات شبه شاملة ، فإن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية والذي يضم ٧٢٣ منظمة ، تبلغ مصادر تمويله المحلية ٩٨,٧٪ ، والخارجية ١,٣٪ فقط ، أخذاً في الاعتبار أن الاتحاد يضم المنظمات القاعدية . تختلف الصورة بشكل كبير بالنسبة إلى المؤسسات غير الحكومية ذات السمة الملكية ؛ حيث يبلغ التمويل الأجنبي لصندوق الملكة علياء ٨٥٪ ، والمحلي ١٥٪ ، ويقترب من هذا التقدير كثيراً في حالة مؤسسة

نور الحسين (التمويل الأجنبي ٨٤,٧٪) . ومن المهم في هذا السياق تحليل أوزان مصادر التمويل للاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن ؛ حيث يلفت الانتباه أن مصادر تمويله محلية (بنسبة ٩٨,٧٪) ، ويلفت الاهتمام أيضاً ارتفاع مكون اليانصيب الخيري كمصدر للتمويل (٢٣٪) ، وهي حالة متفردة في الدول العربية محل البحث ، ومن ثم يأتي هذا المصدر كمصدر ثالث للتمويل . بينما يحتل المكانة الأولى التبرعات والهبات بنسبة ٣٢٪ ، ثم الرسوم مقابل الخدمات ٢٧,٢٦٪ . أما في حالة مصر نجد أن المكانة الأولى على مستوى البيانات المتوافرة القومية عن مصر ، هي الرسوم مقابل الخدمات كمصدر أول يتخطى ٥٠٪ من الدخل . إلا أن دراسات الحالة الثلاث التي قدمتها الدراسة تعكس تباينات بين أوزان مصادر التمويل للمنظمات الأهلية ، فهي التبرعات والهبات في حالة الجمعية الشرعية ، وهي جمعية إسلامية كبرى تكفل الآلاف من الأيتام في مصر ، كما أبرزنا من قبل ، والمنح الأجنبية في حالة الهيئة الإنجيلية ، ومقابل الخدمات وعائد الوقفية في حالة منظمة الوفاء والأمل ، وهذا النمط من اختلاف أوزان مصادر التمويل في مصر، هو النمط السائد ؛ حيث إن رسوم الخدمات والسلع تشكل مصدراً رئيسياً للتمويل أحياناً له الأولوية، وأحيانا أخرى ينسحب إلى المكانة الثانية أو الثالثة ، والهبات والتبرعات لها أولوية في حالة منظمات المساعدات الاجتماعية أو الجمعيات الخيرية التقليدية ، ثم التمويل الأجنبي في حالة منظمات التنمية.

في حالة دراسة منظمات تونس ولبنان يرتفع حجم مكون دعم الدولة ، أو تمويل الدولة ، فهو بالنسبة للبنان يستند على عقود شراكة لتمويل أنشطة الصحة والرعاية الاجتماعية ، وإلى جوارها (خاصة بالنسبة إلى الجمعيات المسيحية) ، يرتفع مكون وزن التمويل الأجنبي ، والتمويل بالتبرعات والهبات وأموال الصدقات (في حالة الجمعيات ذات السمة الإسلامية) . هذا وفي دراسة سابقة للكاتب [1] ، وبمقارنة أوزان مصادر التمويل بين الجمعيات الإسلامية والمسيحية في لبنان ، تبين ارتفاع مكون التمويل الأجنبي ، وبنسبة ٨٥٪ من الإجمالي بالنسبة لجمعية مسيحية كبرى (الشبان المسيحية) ، وفي المقابل انخفض إلى ١٥٪ بالنسبة لجمعية إسلامية كبرى

(الرعاية الاجتماعية) . في حالة تونس يرتفع الدعم المالي من الدولة والمنظمات الأجنبية إلى حوالي ٥٠٪ من تمويل مشروعات المنظمات محل البحث ، وتأتي بعد ذلك شراكة الفئات المستفيدة من منظمات التنمية بنسبة ٢٠٪ (حالة جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن الريفي) . نفس الظاهرة نجدها بنسب مختلفة في حالة جمعية أولياء وأصدقاء المعاقين والجمعية التونسية للتنظيم العائلي. ويلفت الاهتمام في حالة تونس محدودية التبرعات والهبات من المواطنين ، والتي شكلت مصدراً رئيسياً في حالة مصر ولبنان والأردن .

وفي دراسات الحالة للدول الأربع ، هناك غياب أو محدودية لمشاركة القطاع الخاص في التمويل ، والوضع الأفضل نسبياً كان في لبنان ، وهو الأمر الذي يشير إلى مشكلة الشراكة مع القطاع الخاص ، وعدم تطور دوره بالنسبة للقطاع الأهلي ، وهي مسئولية يتحملها كل من الطرفين المنظمات الأهلية من جانب ، والقطاع الخاص من جانب آخر .

٤ - إن الدراسة تقول لنا ، أيضاً ، في جانب من نتائجها ، **إن حجم اسهام المتطوعين مهم ورئيسي** ، ولكن في كثير من الأحيان تغيب البيانات الشاملة رغم أهمية الموضوع وحيويته ، لقياس الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي ، وفي دراسة د. عبد الله الخطيب (الفصل الثاني) مؤشرات مهمة حول هذا الموضوع ، ففي الأردن يقدر عدد المتطوعين بحوالي ١٠,٠٠٠ متطوع ، وقد قدر اسهامهم بحوالي ٣٣ مليون يوم عمل باعتبار أن معدل عمل المتطوع سنوياً هو ٢٠٠ ساعة عمل ، ويقاس اسهامهم على الحد الأدنى للأجور ، ومن ثم فإننا نتحدث عن ٢١٥ مليون دينار ، وهو بعد يضيف إلى قيمة الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي . وفي مصر فإن البيانات المعلنة تشير إلى توافر ٣ ملايين متطوع ، وإذا اتبعت نفس القاعدة في حساب وتقدير قيمة العمل التطوعي ، فإن معنى ذلك أننا نتحدث عن ملايين الدولارات . وفي دراساتنا هذه يتباين حجم المتطوعين من منظمة إلى أخرى ، خاصة تبعاً لطبيعة نشاط المنظمة ، فكلما انخرطت في العمل الخيري ، كلما اكتسبت متطوعين ، وهو أمر طبيعي ونتاج مبادئ وثقافة دينية ، وعلى الجانب

الآخر هناك أزمة في المتطوعين في منظمات التنمية ، فالدراسات المسحية لبعض الاتحادات الإقليمية للجمعيات في مصر[٢]، تقول لنا ، إن ٧٥٪ من المتطوعين يرتبطون بجمعيات الرعاية الاجتماعية ، والقلة هي التي تتجه لجمعيات التنمية . إن دراسات الحالة الثلاث التي قدمها أيمن عبد الوهاب (في الفصل الثالث) ، تقول لنا إن عدد المتطوعين هو حوالي ٥٠٠٠ متطوع بالوقت ، غالبيتهم في الجمعية الشرعية (وهي دينية) ، والهيئة الإنجيلية (وهي تنموية) . ومن دراسات الحالة التي قدمها د. هاشم الحسيني (الفصل الرابع) يُقدر عدد المتطوعين في المنظمات الثلاث بحوالي ٣٠٠ متطوع. أما في تونس فإن عدد المتطوعين يتضاءل كثيراً في الجمعيات الثلاث محل البحث لكي يصبح بضع مئات .

٥ - **تقدير حجم العمالة** هو بعد آخر نهتم به في تحليل نتائج هذه الدراسة ، وهو بعد مهم لأن قدرة المنظمات الأهلية على توفير فرص عمل هو اسهام في الدخل القومي، يدرس ضمن الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع . إن البيانات الشاملة التي وفرها د. الخطيب في دراسته تشير إلى أن تقدير عدد العمالة في القطاع الأهلي في الأردن حوالي ٧٢٠٠ عامل كل الوقت و ١٠,٠٠٠ جزء من الوقت ، أي بمتوسط حوالي ١١ عاملاً في كل جمعية . وفي تونس يقدر عدد العاملين بالمنظمات الثلاث موضع البحث بحوالي ١٥٠ عاملاً ، وبمتوسط ٥٠ عاملاً على مستوى المنظمات الثلاث محل دراسات الحالة . أما في لبنان فإن عدد العاملين في المنظمات الثلاث محل دراسات الحالة يقدر بحوالي ٣٠٠ عامل وبمتوسط ١٠٠ عامل على مستوى كل منظمة محل البحث . وفي دراسات الحالة التي قدمت عن مصر يقدر حجم العاملين في المنظمات الثلاث – وهي منظمات كبرى – بحوالي ١٧,٠٠٠ ✿ .

٦ - إن المنظمات الأهلية قوة اقتصادية واجتماعية كبرى من منظور **عدد المستفيدين من خدماتها** ، ففي الأردن – وعدد سكانها حوالي ٤ ملايين نسمة – يستفيد من خدمات المنظمات الأهلية ككل ٦٠٠ ألف نسمة ، وهذا يعني أن ١ من كل ٧ مواطنين يستفيد من خدمات هذه المنظمات ، وإذا أضفنا صناديق الزكاة والمنظمات

✿ يلاحظ أن الجمعية الشرعية لها ٣٥٠ فرعاً ، وقد تم تقدير عدد العاملين على أساس ٢ في كل فرع .

الدولية الإسلامية النشطة في الأردن ، فإن هذا قد يعني أن ١ من بين كل ٦ مواطنين يستفيد من خدمات هذه المنظمات ، هذا ويطرح د. عبد الله الخطيب في دراسته عن الأردن بيانات مهمة عن تصنيف المستفيدين وفقاً لمجال الخدمة ، ومنها يتبين لنا حقيقة أن أكبر عدد من المستفيدين يتركز في مجال الصحة (٨٢٨٤ مواطناً) ، يلي ذلك التدريب (٦٣٢٢ مواطناً) ، ثم النشاط الاقتصادي من مشاريع القروض والصناعات الصغيرة (٦١٥٢) ، وأخيراً النشاط الرعائي والتعليمي (٣٩٤٠) .

يشير ما سبق إلى تصاعد دور المنظمات الأهلية في الدول العربية ، التي تشهد عملية خصخصة ؛ حيث يحدث تراجع نسبي لدور الدولة في دعم الصحة ، فتتقدم المنظمات الأهلية لسد الثغرة .

وعلى مستوى لبنان تتكرر نفس الظاهرة ، فحوالي ٧٠٠ مركز صحي من إجمالي ٨٠٠ يتم إدارته وتشغيله بجهود منظمات ومؤسسات أهلية ، وعلى مستوى دراسات الحالة الثلاث التي تضمنتها الدراسة عن لبنان ، هناك حوالي ١٣٨ ألف مواطن يستفيدون سنويا من المنظمات الثلاث ، ومن مراجعة البيانات التفصيلية يتبين استفادتهم من مشروعات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية بالتوازن ، وفي تونس يستفيد من مشروعت المنظمات الثلاث محل دراسة الحالة حوالي ٧٥,٦٥١ ألف مواطن غالبيتهم يستفيدون من البرامج الصحية ، ثم من خدمات جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن الريفي ، وهي منظمة تنموية تنشط في المناطق الريفية .

أما في مصر ، فإن دراسة الحالة الثلاث لمنظمات أهلية كبرى (الجمعية الشرعية والهيئة الإنجيلية والوفاء والأمل) ، تشير إلى أن عدد المستفيدين يقدر بحوالي ٦٠٠,٠٨٧ ألف مواطن ، وهنا أيضاً فإن الرعاية الصحية تبدو مكوناً رئيسياً وإلى جانبها الرعاية الاجتماعية (كفالة اليتيم) ، والتي ترتفع إلى ٢٢,٠٣٠ من منظمة واحدة فقط هي الجمعية الشرعية .

إن دراسات الحالة لأربع دول عربية فقط (مصر والأردن ، لبنان ، تونس) ، فيما تعلق بالاسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي ، تكشف عن أن القطاع قوة

اقتصادية واجتماعية كبرى ، من منظور مكونات أنشطة القطاع ، وعدد وقيمة عمل المتطوعين ، وفرص العمالة ، وحجم الإنفاق على المشروعات ، ومصادر التمويل ، وعدد المستفيدين .

ويقدم لنا الجدول التالي خلفية عن عدد الجمعيات وعدد السكان في الدول محل البحث :

جدول رقم (١)

الدولة	إجمالي عدد السكان	إجمالي عدد الجمعيات
مصر	٦١ مليون نسمة	١٥,٠٠
لبنان	٣ ملايين نسمة	١٦,٠٠٠ ✿
الأردن	٤ ملايين نسمة	٧٢٣
تونس	٩ ملايين نسمة	٦٢٣

إن الجدول السابق يكشف لنا عن نتائج مختلفة فيما تعلق بنسبة الجمعيات إلى عدد السكان ، فهي حوالي ١ إلى ٤٠٦٧ في مصر ، وحوالي ١ إلى ١٨٧ في لبنان ، وفي الأردن ١ إلى ٥٥٣٣ ، وفي تونس ١ إلى ١٤٤٤٦ مواطن .

✿ عدد الجمعيات في لبنان ، هو التقدير الإجمالي مع الإشارة إلى أن دراسة مسحية عامة ، قد أبرزت أن عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية الفاعلة هو ١٥٠٢ فقط .

ثانياً : تحليل أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف في نتائج دراسات الحالة :

١ - اتفقت النتائج في دراسات الحالة السابقة على أن أنشطة المنظمات الأهلية العاملة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية ، تشكل العمود الفقري للقطاع الأهلي ، وأبرز جانب من النتائج الاتجاه المتصاعد نحو اثبات هذه النتيجة . وهنا من المهم التأكيد على أن الدول الأربع محل الدراسة تشهد سياسات الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة ، وأحد مكوناتها تخفيض الانفاق العام الحكومي ، ومن ثم كان لذلك آثار سلبية على دعم الدولة لخدمات الصحة ، مما أدى إلى تصاعد وزن الخدمات الصحية في مشروعات المنظمات الأهلية ، ومزيد من إقبال المواطنين على خدمة صحية جيدة وبتكلفة معقولة .

وعلى الجانب الآخر ، برز مكون الرعاية الاجتماعية والتربوية ، والذي اتجه نحو إبراز نظم مختلفة لكفالة الأيتام ، فهي في مصر من خلال علاقة مباشرة بين مانح ومتلقٍ لتقديم معونة مالية شهرية ، بينما هي في لبنان (أحد الأمثلة مؤسسات د. محمد خالد الاجتماعية) رعاية شاملة في مؤسسات تربوية تعليمية اجتماعية . إلى جانب ذلك كان الاهتمام برعاية المعاقين ، مكوناً أساسياً في دراسات الحالة في الدول العربية الأربع محل البحث ، بالإضافة إلى تقديم خدمات تعليمية متنوعة ، وتقديم خدمات مباشرة للأطفال .

٢ - كشف مؤشر حجم الإنفاق على المشروعات في الدول الأربع ، عن احتلال الصحة والرعاية الاجتماعية مكانة أولى ، لكن كشف في نفس الوقت عن محدودية مشروعات التنمية المحلية ، والتي لم تتخط ربع الانفاق على المشروعات . وهو واقع يتفق مع مؤشرات أنشطة المنظمات الأهلية في الدول العربية عامة؛ حيث تسود منظمات تقديم الخدمة Service Deleivery Organizations على حساب منظمات التنمية المحلية .

٣ - كشفت نتائج الدراسة الأربع ، سواء بما تضمنته من مؤشرات كلية أو مؤشرات جزئية عن أن غالبية المنظمات تتركز في العاصمة والمحافظات الحضرية ، وإن كان ذلك لا ينفي تواجد منظمات فاعلة نشطة على مستوى الريف (حالة الهيئة الإنجيلية،

وغيرها في مصر وحالة جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن الريفي APEL في تونس) ، هذا مع الإشارة إلى خصوصية الحالة الأردنية ؛ حيث إن هناك ، وفقاً لنتائج دراسة د. الخطيب، شبه توازن بين الجمعيات الحضرية والجمعيات الريفية .

٤ - أبرزت النتائج كلها تعاظم عدد المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية في مختلف دراسات الحالة ، وهو ما يؤكد أن القطاع الأهلي في كثير من الدول العربية هو قطاع ثالث إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص .

٥ - أبرزت نتائج دراسات الحالة التي اتجهت نحو منظمات أهلية لها سمة دينية سواء كانت إسلامية أو مسيحية ، الدور الفاعل الذي تلعبه على الساحة على مستوى الانفاق على مشروعاتها ، وعلى مستوى حجم المستفيدين ، وأيضاً على مستوى المتطوعين . وهذه المنظمات تشكل التبرعات والهبات المحلية بالنسبة لها مكوناً رئيسياً في مصادر التمويل ، مع الإشارة إلى أن تعاظم التمويل الأجنبي ، كان واضحاً بالنسبة للمنظمات ذات الصفة المسيحية ، وذلك في كافة نتائج الدراسة (خاصة مصر ولبنان).

٦ - كشفت النتائج أيضاً عن تباين واختلاف فيما تعلق بأوزان مصادر التمويل ، وعامة فإن الغالبية العظمى من مصادر التمويل هي محلية بالنسبة للمنظمات القاعدية Grass Roots في الأردن (٩٨٪) ، بينما هي تشكل مصدراً رئيسياً في حالة تونس . كذلك فإن الدعم الحكومي بدا له أولوية في حالة المنظمات التونسية ، وهو محدود للغاية في حالة مصر والأردن ، وهو مصدر لعقود الشراكة مع المنظمات الأهلية في لبنان التي تقدم خدمات صحية ورعاية اجتماعية . يلفت الاهتمام أيضاً في هذا المحور إن وزن التمويل من بيع اليانصيب له مكانة مهمة بالنسبة للقطاع الأهلي في الأردن ، وكذلك فإن غالبية تمويل المؤسسات غير الحكومية ذات السمة الملكية (مثل مؤسسة الملكة نور الحسين وصندوق الملكة علياء) يأتي من مصادر أجنبية . وبالنسبة لمصر فإنه عامة يشكل مصدر استرداد جزء من التكلفة مقابل بيع الخدمة مكون رئيسي لتمويل غالبية المنظمات الأهلية.

٧ - برز في كل النتائج الدور المحدود الذي يلعبه القطاع الخاص ، في تمويل المنظمات

الأهلية العربية ، وهو ما يشير إلى أهمية بذل جهود خاصة لاجتذاب دعم القطاع الخاص للقطاع الأهلي ، وهو لا يأخذ شكل دعم مالي فقط ، ولكن أيضاً دعم فني من شركات القطاع الخاص (توفير التدريب أو توفير أجهزة الكومبيوتر مثلاً) .

إن أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق السابقة ، بما تتضمنه من عوامل مؤثرة على القطاع الأهلي ، تجعلنا نثير التساؤل عن العوامل التي تحدد ملامح القطاع في الدول السابقة ، والتي تؤثر على طبيعته ، وهو ما سنتناوله في النقطة التالية :

ثالثاً : العوامل التي تؤثر على صياغة ملامح القطاع الأهلي في الدول العربية :

هناك مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية ، تسهم جميعها في صياغة ملامح القطاع الأهلي في الدول العربية عامة ، وفي الدول محل البحث على سبيل الخصوصية ، إلى جانبها بالطبع هناك عوامل تاريخية ترتبط بنشأة القطاع والتاريخ السياسي والاجتماعي لكل دولة .

إن هذه العوامل – كما سنرى – تفسر لنا جانباً كبيراً من نتائج هذه الدراسة ، ويمكن الإشارة إليها فيما يلي :

١ - الدين :

ربطت البحوث والأدبيات في مجال القطاع غير الربحي بين طبيعة نمو القطاع والمبادئ الدينية ، وهناك نظرية تقوى من هذه العلاقة ، وإن كان تركيزها على تقاليد الدين المسيحي واليهودي في الغرب (٣) ، أما عن تناول تأثير مبادى الدين الإسلامي على القطاع ، فقد تم تناولها من منظور تركيز الدين على العطاء والمساعدة للفقراء والمحتاجين من ناحية الدعم المادي ، وليس التطوع بالوقت ، وهو الأمر المخالف للواقع ؛ حيث تحض التعاليم والمبادئ الدينية في الإسلام على دعم ومساندة الآخرين بكل الأشكال بما فيها العمل على نصرة المظلوم .

البعد الثاني الذي تتناوله هذه الدراسات والنظريات حول تأثير الدين ، مدى تشجيع

التعاليم والقواعد الدينية على خلق المؤسسية في العمل التطوعي ، بمعنى توافر مؤسسات رسمية ، وهنا فإن هذه الدراسات ترى أن ممارسات المسيحية واليهودية تشجع أكثر على خلق هياكل مؤسسية . وفي هذا السياق فإن الجامع بالنسبة إلى المسلمين ، والاجتماع لصلاة الجمعة ، كان دائما أوسع بكثير من مجرد مكان للصلاة ، وإنما مكان يجتمع فيه المسلمون لتشاور وتدارس أمورهم وأحوالهم وتوفير المساعدة والتضامن لمن يحتاجها . كما أن الممارسات الدينية قد أبرزت الوقف في وقت مبكر جداً من التاريخ الإسلامي ، وشهد تحولاً مؤسسيا في عام ١٥١٦م . هذا بالإضافة إلى ظهور الجمعيات الإسلامية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهو ما يشير إلى توافر أبعاد مؤسسية مرتبطة بالدين .

إلى جانب ذلك فإن البعد الثالث الذي تركز عليه الدراسات الدينية في مجال القطاع غير الربحي ، بالإضافة إلى العطاء والتطوع والمؤسسية هو استقلالية المؤسسات ذات السمة الدينية عن الدولة من جانب وعن المؤسسة الرسمية الدينية من جانب آخر ، ولكنها أبعاد تسهم في تفسير تأثير الدين على تطور ونمو القطاع غير الربحي ، ومن كل الدراسات تقريباً التي تضمنها هذا العمل ، كان هناك دور فاعل للمنظمات ذات الصفة الدينية ، سواء الإسلامية أو المسيحية ، وارتبط بذلك قدرة عالية على حفز وتعبئة المتطوعين، وكذلك تعبئة مصادر التمويل وتعاظم التمويل ، مما يبرز تأثير قوى للدين في صياغة ملامح نمو القطاع الأهلي من جهة والتأثير على نموه ودوره من جهة أخرى . وفي هذا السياق كان التبرع والهبات الخاصة ، كمصدر للتمويل يحتل مكانة أولى خاصة في مصر، وإلى جانب ذلك كان التمويل الأجنبي بالنسبة للمنظمات ذات السمة الدينية . وهذه المنظمات تلعب دور مقدم الخدمة إلى جانب دور تنموي في بعض الأحيان، بمعنى أن بعضها يلعب دوراً تقليدياً في المساعدة للفقراء والمحتاجين ، وبعضها الآخر يتخطى الدور لكي يتسم باقتراب تنموي (وهي التي تحصل على تمويل أجنبي) .

٢ - مدى التجانس الاجتماعي بين السكان :

وهو عامل يرتبط بالدين باعتباره مؤثراً في مدى التجانس بين السكان ، وهنا فإنه

وفقاً لبعض النظريات والتي عرضنا لها في الفصل الأول من الدراسة ، فإنه كلما تنوع السكان في الدين (أو اللغة أو الاثنيه) كلما نشط واتسع واقع القطاع الأهلي غير الهادف للربح . فالتنوع يخلق من جهة احتياجات مختلفة ومتنوعة يتقدم القطاع الأهلي لاشباع بعضها ، كما أن التنوع الديني خاصة يخلق – وفقاً لهذه النظريات – منافسة بين الأديان تنعكس إيجاباً على القطاع غير الربحي ، ويخلق مؤسسات لها سمة دينية ، هنا فإنه من المهم الإشارة إلى خصوصية الحالة الدينية في لبنان ، فتعدد الطوائف الدينية (الذي يصل إلى أكثر من ١٨ طائفة) ، قد انعكس على صياغة ملامح القطاع الأهلي ، فكل طائفة تخلق مؤسساتها غير الحكومية وعامة ما تقدم خدماتها إلى أبناء هذه الطائفة ، بما في ذلك تأسيس المدارس ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والصحية وقد أدى ذلك إلى تنوع القطاع غير الربحي ، الذي لا يضم مؤسسات إسلامية ، وأخرى مسيحية ، وإنما مؤسسات فرعية تنبثق عن كل طائفة . من ناحية أخرى فإن النظريات ترى أن في هذه الحالة يكون الغلبة في القطاع لنشاط الخدمات الصحية والتعليمية ، وهو الأمر الواقع فعلاً ، يضاف إلى ذلك الانعكاسات على مصدر التمويل ؛ حيث يغلب التمويل من الهبات والتبرعات المحلية ، وأيضاً الدولية المتعاطفة مع أبناء هذه الطائفة الدينية . هناك أيضاً منافسة بين المنظمات الأهلية ، وإن كانت مستترة ، وهو نتاج لعدم التجانس بين السكان والرغبة في اشباع مطالب واحتياجات بعينها . من هنا أهمية النموذج اللبناني في دراسات الحالة التي يضمها هذا العمل ، والنموذج العكسي المقابل لذلك هو نموذج تونس ؛ حيث تتجانس إلى حد كبير المطالب والاحتياجات نتيجة لدرجة عالية من التجانس السكاني ، وتكاد تختفي المنظمات ذات السمة الدينية . وبين النموذجين حالة مصر والأردن ؛ حيث توجد منظمات ذات سمة دينية تقوم بأدوار فاعلة ، وتتوجه أساساً إلى الخدمات ، ولكن يتم ذلك في إطار سياق ، ترتفع فيه درجة التجانس بين السكان .

٣ - حجم الطبقة المتوسطة الحضرية :

إن ضعف عناصر الطبقة المتوسطة في غالبية الدول النامية ، وتأثرها بالسياسات الاستعمارية في فترة الاستعمار ، ثم تأثرها بطبيعة سياسات وأيديولوجية التنمية ، قد

أدى إلى ضعف المبادرة والاستقلالية لدى غالبية الطبقة المتوسطة ، وتركزها في الحضر . وحتى بعد أن تغيرت سياسات التنمية الفوقية إلي أخرى تشجع المبادرات الخاصة ، لم يحدث تغيير جوهري في استقلالية ومبادرات الطبقة المتوسطة . ومن ثم فإن حجم القطاع الأهلي مازال محدوداً بالقياس إلى عدد السكان ، وكذلك فإن هناك تركزاً – كما أوضحت النتائج – للمنظمات الأهلية في الحضر على حساب الريف . هذا ومن المعروف في الدراسات الخاصة بالقطاع غير الربحي، الارتباط بين نمو الطبقة المتوسطة المتعلمة والمهنية وبين نمو هذا القطاع الذي ينتج أساساً عن مبادرات الطبقة المتوسطة .

٤ - القانـــون :

هو عامل آخر يؤثر سلباً أو إيجاباً في تحديد ملامح القطاع الأهلي ، سواء من منظور تحديد مجالات النشاط ، أو منظور التسهيلات أو القيود على عملية تأسيس المنظمات ، ومن ثم فإن القانون يسهم بشكل أساسي في تهيئة البيئة لأنشطة القطاع الأهلي . وفيما عدا لبنان فإن الدول الأخرى محل الدراسة في هذا العمل (الأردن ، مصر ، وتونس) تشهد درجات مختلفة من القيود القانونية ، ويثار في بعضها وبقوة (مصر والأردن) ، ضرورة اجراء تغييرات تشريعية . فمع محدودية عدد سكان لبنان (٣ ملايين نسمة) يوجد من الناحية الرسمية ١٦,٠٠٠ منظمة أهلية ، وإذا ما قارنا هذا الوضع مع مثيله في الدول العربية الأخرى يتضح لنا تأثير جزئي للقانون (راجع الجدول رقم ١ في هذا الفصل) . في حالة لبنان يُسمح بإشهار الجمعيات بمجرد اخطار السلطة ، وذلك على خلاف الدول الأخرى محل البحث ، وإن كان مشروع القانون المصري الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، الذي يتخذ مساره الإجرائي عام ١٩٩٩ ، يعطي للجمعيات حق التسجيل بمجرد الاخطار[٤].

٥ - طبيعة النظام السياسي :

هنا فإن أحد العوامل التي تنعكس مباشرة على صياغة ملامح القطاع الأهلي وطبيعة نموه هو مدى توجه النظام نحو التعددية السياسية أو في اتجاه السلطوية ، وأغلب

الدول العربية عامة – وتلك التي محل هذه الدراسة خاصة – قد اتبعت نظاما سلطويا بعد إعلان الاستقلال ، ومن ثم فقد تقلص القطاع الأهلي واتجهت منظماته نحو الخيرية والمساعدة الاجتماعية بشكل أساسي (أو التركيز على أنشطة دينية وثقافية) ، وكان هناك غياب شبه تام للمنظمات الدفاعية Advocacy ، وهي نتيجة طبيعية لتقلص هامش الحريات . وفي مرحلة لاحقة بدءاً من منتصف السبعينيات والثمانينيات ، بدأت غالبية الدول العربية في اتباع التعددية السياسية وتوسيع هامش الحريات ، وهو ما انعكس إيجاباً على اتجاهات نمو القطاعات الأهلي ، سواء من منظور الحجم أو منظور الأنشطة .

٦ - أيديولوجية التنمية وطبيعة السياسة الاقتصادية :

يرتبط بما سبق طبيعة أيديولوجية التنمية ، التي كانت تعتمد في الدول العربية على سياسة مركزية للتنمية من أعلى إلى أسفل ، ومساحة محدودة للقطاع الخاص ، مما أدى إلى أن المنظمات الأهلية تُدمج وظيفياً في الدولة وتغيب الحدود أحياناً عن متى يبدأ القطاع الأهلي وأين ينتهي . ومع انتهاء أيديولوجية الدولة التنموية المركزية ، وظهور سياسات اقتصادية تشجع القطاع الخاص والمبادرات الأهلية ، وكذلك التأكيد على أهمية المشاركة والشراكة في عملية التنمية ، أعيدت تلقائياً صياغة ملامح القطاع الأهلي . في هذا الإطار شجع الخطاب السياسي الرسمي القطاع الأهلي ودعم مبادراته ، خاصة تلك الرامية إلى التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي ، فتصاعد إلى حد كبير عدد ونوعية المنظمات التي تتعامل مع الفقر ، وتلك التي تقدم خدمات صحية واجتماعية للسكان، وتزايد وزن المنظمات التي تدعم المشروعات الصغيرة وتدوير القروض (راجع حالة مصر وحالة الأردن على سبيل المثال) .

٧ - تدفق المساعدات الدولية للتنمية :

وهو عامل آخر يسهم في التأثير على الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية ، ففي إطار تدفق التمويل العالمي لدعم التنمية ومساندة عملية التحول الاقتصادي في الدول العربية عامة ، والدول العربية محل البحث خاصة ، تم مساندة أنشطة بعض

المنظمات خاصة منظمات التنمية والمرأة وحقوق الإنسان ، وقد أدى ذلك إلى تمييز قطاعين من المنظمات الأهلية العربية ، أولهما تقليدي خيري ، وثانيهما حديث ينطلق من دعم القدرات وتوفير المساعدة الذاتية انطلاقاً من التنمية ، يعني هذا توافر تنوع مؤسسي تنظيمي في القطاع الأهلي ، أسهم في تشكيله تدفق المساعدات الدولية للتنمية .

إن العوامل السابقة مجتمعة – السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – تسهم في تفسير نمو القطاع الأهلي في الدول العربية محل الدراسة ، وفي تفسير أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف في نتائج هذه الدراسة عن الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الأهلي .

رابعاً : ما الانعكاسات النظرية لهذه الدراسة ؟

تعرضنا فيما سبق لمجموعة من العوامل ، تسهم في نمو وصياغة ملامح القطاع الأهلي في الدول العربية ، من المهم ربط هذه العوامل بالتفسيرات التي طرحتها مختلف النظريات التي تهتم بتفسير نمو القطاع الثالث ، والتي تم مناقشتها في الفصل الأول ، هنا أشير إلى بعض الملاحظات الأولية :

١ – إن هذه النظريات غربية المصدر وغربية النشأة ، وهي مطروحة في سياق بيئة رأسمالية ليبرالية ، بمعنى أنها قائمة على أساس افتراض نظام رأسمالي يؤكد على آليات السوق ، وكذلك قواعد النظام الديمقراطي .

٢ – إن الاهتمام بالقطاع الثالث أو القطاع الأهلي في الدول العربية حديث للغاية ، ولم تتطور بعد نظريات مستقلة أو مغايرة تتصدى لتفسيره في العالم العربي وفي الدول النامية .

٣ – إننا لا يمكن أن نعتمد على نظرية واحدة لتفسير نمو القطاع ، ولكن لابد من تفسير متعدد الأبعاد .

إن النظرية الأولى المهيمنة ، هي نظرية اخفاق الحكومة واخفاق السوق ، وهي تستند على قصور آليات السوق في اشباع الاحتياجات المتنوعة ، وكذلك اخفاق الحكومة في اشباع هذه الاحتياجات ، وكلما تنوعت الاحتياجات – خاصة في مجتمعات غير

متجانسة – كلما برز دور القطاع الثالث . إن مضمون النظرية السابقة يفسر إلى حد كبير اتجاهات نمو القطاع الثالث في الدول العربية محل البحث ، فمنذ عقد الثمانينيات تقريباً ، وبشكل تدريجي حدث توجه نحو نظام السوق (صاحبه هامش من الديمقراطية والحريات)، وفي الوقت نفسه اتجهت نسبة الانفاق العام الحكومي إلى التراجع تحت ضغط سياسة الاصلاح الاقتصادي والهيكلي ، وهنا حدث اخفاق جزئي في اشباع السوق للاحتياجات والذي يعتمد على آلية الأسعار والعرض والطلب ، وإلى جانب اخفاق جزئي من الحكومات العربية في اشباع بعض الاحتياجات (خاصة الطبقة الدنيا والوسطى الدنيا) ، وبرز ذلك واضحاً في خدمات الصحة والتعليم . ومن ثم فإن هذه الاحتياجات غير المشبعة وجدت طريقها للاشباع من خلال القطاع الثالث ، والذي أوضحت لنا النتائج تركيزه على قطاع الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية . وفي هذا السياق يبرز لنا بوضوح النموذج اللبناني؛ حيث تذهب النظرية إلى أنه في المجتمع التعددي المتنوع ينمو بشكل أكبر القطاع الثالث . كما تأكد لدينا من خلال بيانات قومية شاملة اتجاه هذا القطاع في الأردن نحو الصحة أولاً (تمثل أعلى نسبة انفاق) ، ثم الرعاية الاجتماعية ثانياً . ومع توافر مؤشرات جزئية عن مصر ، تتأكد نفس الاتجاهات .

إن النظرية الثانية – وهي نظرية الإمداد أو التوفير – تطرح لنا سبباً آخر يكمل النظرية السابقة ، حيث إن الاختلافات الدينية أساساً أو المنافسة الدينية تغذي اتجاهات نمو القطاع على طريق اشباع الاحتياجات المختلفة انطلاقاً من مبادئ الدين ، وهو الأمر الذي كان واضحاً وصريحاً جداً في حالة لبنان .

أما النظرية الثالثة ، وهي الشراكة ، فهي ترى أن الدولة والقطاع غير الربحي أو القطاع الثالث ، ليسا متنافسين ، وإنما يكمل أحدهما الآخر ، وتستدل النظرية على ذلك باتجاهات الحكومات لدعم القطاع الأهلي . هذا الأمر كان واضحاً في حالة لبنان وتونس ، ففي الأولى – خاصة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية – عقود شراكة وتمويل من جانب الدولة للقطاع الأهلي لتقديم الخدمات المذكورة ، وفي تونس يرتفع الدعم الحكومي للجمعيات إلى حد كبير ، كما تبين من دراسات الحالة – وفي مجالات محددة . في حالة مصر والأردن ، فإن الدعم الحكومي لا يمثل إلا نسبة محدودة من التمويل ، ولكن الخطاب

السياسي الرسمي يؤكد على الشراكة والتكامل . إذن هذه النظرية لا ترى في العلاقة بين القطاع الأهلي والدولة تنافسـاً، وإنما تراه تكامـلاً ، ومع ذلك هناك شـواهد على اتجـاه العلاقة نحو التنافس أحياناً ، خاصـة في لبنان، مما يشير إلى أن العلاقة مركبة وليست بسيطة ، ويرتبط بما سبق أطروحة نظرية الثقة التي ترى أن عدم توزيع الأرباح في حالة القطاع الأهلي ، يزيد من الثقة في خدمات القطاع ، وهو أمر وارد وترتفع احتمالاته في الدول العربية محل البحث ، خاصة فيما تعلق بخدمات الصحة والتعليم ؛ حيث يتجه العمـلاء أو المستهلكون إلى القطاع الثالث لثقتهم في توافر قيد عدم توزيع الربح ، وفي إطار من تخوفهم من مغالاة القطاع الخاص في أسعاره أو على الجانب الآخر من نوعية الخدمة التي تقدمها الحكومة .

إن ما يفيدنا في طرح نظرية الرفاهة هو ما نراه من آثار سلبية لاتساع انفاق الحكومة على السياسات العامة بالنسبة إلى القطاع الأهلي ، بمعنى آخر فإن ارتفاع مخصصات الدولة للإنفاق على السياسات الاجتماعية يقلل من اتساع القطاع الأهلي فيما تعلق بهذه السياسات ، بينما – وهو ما يهمنا هنا – فإن انخفاض هذه المخصصات يؤدي إلى تقدم القطاع الأهلي لسد الثغرات .. هذا الوضع قائم في الدول العربية محل البحث ، خاصة فيما تعلق بالصحة (والتعليم في لبنان) والرعاية الاجتماعية ؛ حيث إن انخفاض مخصصات الدولة في الانفاق على هذه القطاعات قد ارتبط بتنامي دور القطاع الأهلي .

إن النظريات السابقة متكاملة تصلح جزئياً لتفسير نمو القطاع الأهلي في الدول العربية، كما أنها تفسر أسباب توجه القطاع للتركيز على نشاط معين دون نشاط آخر ، ولكن لاشك أن البعد السياسي له أهمية في حالة الدول النامية عامة ؛ حيث إن تزايد الحريات وارساء قواعد الديمقراطية يسهم في إثراء نمو القطاع . ومن ثم فإن التفسير السياسي له أهمية خاصة في هذا المجال ، يكمل ذلك اتجاهات تدفق المساعدات الدولية للتنمية ؛ حيث يسهم هو الآخر في تفسير تنامي القطاع الأهلي في مجالات بعينها (القروض الصغيرة ، دعم المشروعات والصناعات الصغيرة ، التوجه لدعم منظمات الدفاع (Advocacy) ، وبهذين البعدين أي البعد السياسي والبعد الدولي ، يمكن أن تكتمل حلقات التفسير .

خامساً : التحديات والقضايا :

هناك مجموعة من التحديات أو القضايا التي تواجه تفعيل دور القطاع الأهلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو بعبارة أخرى تواجه الاسهام الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن إيجاز هذه التحديات فيما يلي :

١ - **الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات شاملة عن القطاع ، وإدخالها بشكل منظم ضمن الحسابات القومية :** فكما هو واضح من نتائج الدراسة فإننا نتحدث عن قطاع يشكل قوة اجتماعية واقتصادية ، ومهم جداً لصياغة سياسة لتطوير القطاع الأهلي ، توفير بيانات شاملة، وإيجاد توافق حول نظام ادخال بيانات القطاع ضمن الحسابات القومية للدولة .

٢ - **تطوير شراكة فاعلة وبناء الثقة بين الحكومة والقطاع الأهلي والقطاع الخاص :** فهناك تكامل وليس صراعاً بين الأطراف ، وهناك احتياج قوي للقطاع الأهلي ، خاصة فيما تعلق بسد ثغرات السياسات العامة . وبناء الثقة ليس قراراً يتخذ من كل طرف من الأطراف ، ولكن مجموعة من الالتزامات والمبادئ والممارسات . وبناء الثقة هنا يسير بشكل متوازن في عدة اتجاهات ، **أولها** بين الدولة والمجتمع المدني عامة ، وهو الأمر المرهون بمدى التطور الديمقراطي والتطور في الثقافة المدنية ، **ثانيها** بناء الثقة بين مؤسسات المجتمع المدني - والقطاع الأهلي في محوره - وبين القاعدة العريضة من الجماهير والمستفيدين بخدمات هذا القطاع ، وهو ما يعتمد على توافر الشفافية والمحاسبية ، **ثالثها** بناء الثقة بين القطاع الأهلي والقطاع الخاص ، فالأخير شريك رئيسي في عملية التنمية ، إلا إنه كما اتضح من الدراسة فإن وزن الدور الذي يلعبه محدوداً في دعم القطاع الأهلي ، ولاشك أن تسلح القطاع الخاص بالوعي والفهم لدور القطاع الأهلي ، وتسلح الأخير بالشفافية والمحاسبية، يمكن أن يحقق التقارب بين الشركاء .

٣ - **الالتزام بقضايا المجتمع وبمفهوم تنموي شامل :** إن العمل الأهلي في عالم اليوم ، ليس مجرد نوايا حسنة ، أو عمل خيري يقتصر على علاقة طرفين ، مانح وممنوح ، ولكنه عمل يسهم في التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، أو بمعنى آخر

هو عمل تنموي بالمعنى الشامل . فالعلاقة مع الفئات المستفيدة ينبغي أن تخرج على «مفهوم الوصاية» يتحقق فيها شراكة الفئات المستفيدة، من خلال تحديد الاحتياجات وتحديد المشروعات والمشاركة في بعض الأحيان في عملية التنفيذ . المشاركة هنا - وليس تلقي الخدمة - فكرة محورية ، ينبغي أن تعمل الجمعيات الأهلية على تحقيقها ، كذلك من المهم الخروج عن الأشكال التقليدية «للدور الرعائي أو الخدمي» ، وتشجيع المنظمات الأهلية على اقتحام مجالات الثقافة والفن والفكر والقيام «بدور تنويري» في المجتمعات المحلية ، والقلة من المنظمات الأهلية في العالم العربي تلتزم بذلك . يصاحب هذا الدور التنموي الشامل للجمعيات الأهلية، توفير الفرص لها للاسهام في صنع السياسات العامة والقرارات التي تؤثر عليها ، أو ترتبط بمجالات نشاطها (البيئة ، عمل الأطفال ، المرأة .. إلخ) .

إن قيام المنظمات الأهلية بدور تنموي شامل ، تحتل فيه التوعية والتأثير والمشاركة العامة مكانة أساسية ، يستلزم نضج ووعي هذه الجمعيات بأنها قادرة على التغيير، وأن لها دوراً ومسئوليات نابعة من التزامها بقضايا الوطن .

٤ - **إجراء اصلاحات تشريعية من شأنها تفعيل دور القطاع الأهلي** : وفي كل الدول العربية تقريباً ، فإن قضية الإصلاح التشريعي للقوانين الحاكمة للمنظمات الأهلية هي قضية مطروحة . ويدخل ضمن ذلك ضمان استقلالية هذه المنظمات وتوفير مختلف الحوافز الضريبية لها ، لكي تعمل بفعالية ، وتيسير علاقتها بالأجهزة البيروقراطية للدولة ، وكلها اعتبارات مهمة تهيئ المناخ لاسهام أفضل للمنظمات الأهلية .

٥ - **بناء القدرات** : إن مفهوم بناء القدرات Capacity Building قد شاع أخيراً في أدبيات وممارسات المنظمات غير الحكومية ، ليشير إلى «حزمة» متكاملة من الوسائل التي من شأنها التأثير إيجاباً على كفاءة وفعالية هذه الجمعيات . **أولها هو توفير التدريب الواعي والمخطط للعاملين والمتطوعين في المنظمات الأهلية ، بهدف تحقيق التطوير الإداري والبناء المؤسسي لهذه الجمعيات** . التدريب لا يستهدف تحديث إدارة هذه المنظمات فقط ، ولكنه يستهدف الإسهام في خلق أبنية مؤسسية

فعالة ، يتوافر لها الاستقرار ، والمهنية العالية ، (وليس مجرد النوايا الحسنة) والأداء المهني رفيع المستوى ، والقواعد القانونية المستقرة ، والعمل الجماعي . ومن ثم فإن مفهوم بناء قدرات الجمعيات الأهلية ينبغي أن يتوجه بشكل رئيسى نحو تحدي «تحقيق المؤسسية» ، بكل ما يتضمنه ذلك من أبعاد . في هذا الإطار فإن التدريب الذي نتحدث عنه يحتاج إلى استراتيجية واضحة (وليس عشوائية) تستند على رؤية واقعية لاحتياجات هذه الجمعيات والإطار المحلي الذي توجد فيه ، كما يحتاج إلى توجيه قدر رئيسي من الاهتمام إلى من يمكن أن نطلق عليهم «صناع القرارات والسياسات» في المنظمات الأهلية ، ويحتاج إلى تخصص عالي المستوى يخاطب عاملين ومتطوعين في قطاع أهلي متميز بدوره ، ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة من النضج تجعله يشعر باحتياجه إلى برامج تدريبية . وفي إطار ما أوضحته الدراسات الميدانية السابقة من غلبة المكون الأجنبي على المحلي في مصادر تمويل التدريب ، فإنه لا يمكن تحقيق الاستمرارية دون تنمية مصادر محلية للتدريب . يرتبط بما سبق توجيه اهتمام متخصص لمنهجية ومحتوى التدريب حتى تتفق مع الاحتياجات المحلية والقومية للمنظمات الأهلية ، مع توجيه قدر من الاهتمام لخلق وتدريب كوادر متخصصة من المدربين Training of Trainers .

البعد الثاني الذي تضمنه مفهوم بناء القدرات يتوجه نحو إعداد قاعدة شاملة من البيانات والمعلومات عن القطاع الأهلي . كيف يمكن أن نتحدث عن تفعيل دور القطاع الأهلي دون أن نعرف تفاصيل ملامح هذا القطاع؟ ما مشروعاته ؟ ما حجم وطبيعة المستفيدين من نشاطه ؟ من هم الفاعلون في هذا القطاع؟ ما إسهامه في توليد الدخل القومي وخلق فرص عمل..؟ . كل هذه – وغيرها – تساؤلات مهمة تستدعي العمل بجدية لخلق قاعدة بيانات ، تسهم في التخطيط العلمي التنموي لهذا القطاع .

أما البعد الثالث الذي يتضمنه مفهوم بناء القدرات ، فيتجه إلى تنمية وتطوير البحوث التي تضمن وتدعم نمو القطاع الأهلي ، ومن ثم نحن نتحدث عن شراكة المؤسسات الأكاديمية (الجامعات ومراكز البحث) ، والتي ظهرت بعض ملامحها في

السنوات الأخيرة لتدعم أنشطة القطاع الأهلي ، سواء في مجال التدريب أو في مجال المشروعات ، أو في مجال البحث .

٦ - **تنمية قيمة العمل الجماعي والممارسة الديمقراطية :** إن نتائج الدراسات الميدانية في السنوات الأخيرة، قد ألقت الضوء على اشكالية أساسية تواجه الجمعيات الأهلية بنفس القدر الذي تواجه غالبية مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي ، وهي تتعلق «بالثقافة المدنية» .. تتمثل هذه الاشكالية في محدودية العمل الجماعي ، وسيادة الفردية ، مع قصور الممارسة الديمقراطية في هذه المنظمات ، التي يفترض أنها آلية أساسية في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية .

هناك صعوبة بالغة لتطوير القطاع الأهلي دون العمل على تنمية العمل الجماعي ، وتدوير السلطة ، وتوفير الفرص لتجديد القيادات ، مع ما يتضمنه ذلك من تركيز على الكوادر الشابة وعلى النساء ، وهم أكثر الفئات تهميشاً في هذا العمل .

إن صعوبة مواجهة هذا التحدي تكمن في ارتباطه بالثقافة العامة وبالثقافة السياسية ، ومن ثم فإن عملية التغيير المنشودة لا تتحقق فقط بتغييرات قانونية ، وإنما تتحقق وترتبط بإطار مجتمعي شامل يتحول نحو الديمقراطية .

٧ - **الالتزام بميثاق شرف أخلاقي :** إن أحد شروط انطلاقة القطاع الأهلي هو التزامه القيمي الأخلاقي على عدة مستويات ، **أولها** على مستوى الفئات المستفيدة ، **ثانيها** على مستوى العلاقة بين المنظمات بعضها البعض الآخر ، **ثالثها** على مستوى العلاقة بين المنظمات والمؤسسات المانحة ، **ورابعها** الالتزام على مستوى العلاقة بين هذه المنظمات والدولة .

وفي إطار التحولات العميقة التي لحقت بالقطاع الأهلي وتفعيل دور القطاع الثالث في العالم، أصبحت المواثيق الأخلاقية ضرورة لضمان الأداء المهني المتميز من ناحية ولنجاح علاقات الشراكة مع الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات المانحة والإعلام من ناحية أخرى. تضم مثل هذه المواثيق الأخلاقية مبادئ عديدة من أهمها ما تعلق **بالشفافية** بمعنى الإعلان عن الأهداف والموارد ومصادر التمويل ، وإقرار حقوق الرأي العام وحقوق المستفيدين للاطلاع على تفاصيل نشاط المنظمة . من

أهمها أيضاً ما تعلق بإقرار **المحاسبية والمسئولية** الفردية والجماعية عن مختلف قرارات المنظمة ، مع توافر إمكانات **المساءلة** .

إن البعد القيمي الأخلاقي لا ينفصل عن الأداء المهني المتميز ، ومن ثم يصبح التوافق حول ميثاق أخلاقي أمر مهم ويشكل البعد الثاني للتوافق المطلوب حول المرجعية القانونية المقبولة للقطاع الأهلي .

٨ – **دعم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الأهلي** : إن أحد متطلبات انطلاقة القطاع الأهلي ، هي قدرته على بناء شراكة مع القطاع الخاص ، وهذه الشراكة لا تعني مجرد اسهام القطاع الخاص في تمويل المنظمات الأهلية ، فهو مع أهميته هو مجرد بعد من أبعاد هذه العلاقة . في هذا السياق من المهم بناء الثقة بين الطرفين، جانب منه تتحمله الجمعيات الأهلية – من خلال توفير نظم محاسبية وتوافر الشفافية وتبنى مشروعات لها جدوى اجتماعية واقتصادية – وجانب آخر يتحمله القطاع الخاص ويبدأ بإدراك قيمة القطاع الأهلي والوعي في التعامل معه ، وتفهم الدور الاجتماعي والاقتصادي له والذي يدعم مناخ عمل القطاع الخاص .. هناك أشكال مختلفة للشراكة بين الطرفين ، منها توفير المساعدة الفنية للقطاع الأهلي وفي مجال عمل القطاع الخاص (مثال توفير التدريب على الإدارة الحديثة ، توفير أجهزة كومبيوتر ، توفير دعم فني للتخطيط لمشروعات قد تكمل نشاط القطاع الخاص ..) ، ومنها أيضاً تبني مشروعات مشتركة ، جانب منها غير هادف للربح ويكمل نشاط جزء آخر يهدف للربح (مثال ذلك توفير خدمات صحية تمول جزئيا من نشاط يهدف للربح) . إن استقطاب رجال الأعمال لدعم النشاط الأهلي على درجة عالية من الأهمية ، ويحتاج لجهد مشترك من الجانبين ، ويحتاج إلى تشريعات جديدة محفزة للقطاع الخاص (توفير اعفاءات ضريبية وجمركية..)، وفي كل دول العالم التي شهدت تطورات كبرى في العمل الأهلي ، كان محور العلاقة مع القطاع الخاص ورجال الأعمال يمثل ركناً أساسياً ، وهناك منظمات غير حكومية متخصصة فقط في دعم الشراكة بين الطرفين (مثال منظمة نقاط الضوء في الولايات المتحدة الأمريكية) .

يشكل ما سبق مجموعة من الشروط لانطلاقة القطاع الأهلي وتفعيل اسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي مرهونة بالشركاء جميعاً : الحكومات والقطاع الأهلي والقطاع الخاص ، وبالطبع الشركاء الأساسيين من قاعدة المستفيدين بالمجتمع المحلي . ونحن الآن نشهد مرحلة انتقالية مهمة - سياسية واقتصادية واجتماعية - نتوقع منها أن يلعب القطاع الأهلي دوراً تنموياً يتخطى مرحلة تقديم الخدمات ، فهل سيتمكن القطاع من مواجهة التحدي ؟.

المراجــــع

١ - د. أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي ، دراسة للجمعيات الأهلية ، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٤٩ .

٢ - دراسة تقويمية للجمعيات الأهلية في محافظة الجيزة ، الاتحاد الإقليمي للجمعيات ، القاهرة، ١٩٩٨، ص.ص ١٥ - ١٦ .

٣ - Helmut K. Anheire and Lester M. Salmon, The Nonprofit Sector in the Developing world, Manchester University Press, Newyork : 1998 : pp 11-12 .

٤ - اجع د. أماني قنديل ، مشروع القانون المصري في إطار دولي وإقليمي مقارن ، جماعة تنمية الديمقراطية ، القاهرة : ١٩٩٩ .

الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية

هذا الكتاب هو حلقة مهمة في سلسلة تطور دراسات العمل الأهلي العربي ، فهو يبحث في الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية العربية ، وهو موضوع محل اهتمام عالمي في الجامعات ومراكز البحوث الغربية.

الكتاب نتاج جهد فريق عمل ، حاول أن يتحدى صعوبات عدم توافر البيانات الرسمية والأهلية حول الموضوع ، ويضم الكتاب ستة فصول ، أولها يسعى إلى تأصيل الدراسة والمفاهيم ، وثانيها يبحث الاسهام الاجتماعي والاقتصادي للمنظمات الأهلية في الأردن ، وثالثها يتناول بالتحليل الاسهام الاجتماعي والاقتصادي في مصر، ورابعها لبنان ، وخامسها في تونس ، ثم ينتهي الكتاب في الفصل السادس بمناقشة ختامية للنتائج ، وذلك بشكل مقارن مع محاولة لاستخلاص البيانات والمؤشرات العامة .

